

الدكتور / بلقاسم بلعرج

(أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا)

سورة محمد "20"

لُغَةُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ

دراسة لسانیة للمشتقات في الربع الأول





دار العلوم للنشر والتوزيع ©

15 : حي النصر (150 مسكن) الحجار - عنابة - 23200

038 52.39.17 : 038 52.37.82 : ☎

حقوق الطبع محفوظة ©

الإيداع الداخلي : 076 / 2005 . 1426

الإيداع القانوني : 754 / 2005

ر. د. م. ك : 1-9961-805-77-1 ISBN

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة الناشر

مازالت المكتبة اللغوية والأدبية بالجزائر تفتقر إلى الدراسات والمؤلفات العلمية المتخصصة في مختلف مباحث الأدب وفروعه، على الرغم من الأهمية البالغة لذلك سواء بالنسبة لطلبة كليات اللغة والآداب، وجميع المهتمين بحقل الدراسات اللسانية.

ولهذا، فإن "دار العلوم" إذ تنطلق - من جديد - في نشر هذه السلسلة من الكتب العلمية والأدبية، إنما تأمل رفع مستوى التكوين العلمي المتخصص بما يتوافق والمعطيات والأسس التي يقوم عليها المجتمع الجزائري في مختلف مؤسساته ومنظوماته.

والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق.

الناشر

ع. بعلي

مُقَدِّمَةٌ

إن القرآن الكريم هو النص المعجز، عجز عن الإتيان بمثله أساطين الفصاحة والبلاغة والبيان فانبهروا ببناؤه المنفرد، في حروفه وفي مقاطعه وألفاظه، وفي آياته وسوره، تأملوه في كل ذلك، فلم يجدوا كلمة نابية عن مكانها، بل وجدوا اتساقا بهر العقول، ونظاما والتاما وإحكاما عجز عنه الناس، وقد غدا مصدرا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية، فهو مصدر تشريع بالدرجة الأولى وأول مصادر اللغة العربية بالدرجة الثانية، يمثلها في أدق مستوياتها وأعلاها، وبذلك صار الورد المورد للباحثين يجذون في اكتشافه أسراره وبيان إعجازه، فقد تحدث القدماء والمحدثون من نحاة ولغويين ومفسرين ونقاد وبلاغيين عن بلاغته وإعجازه وتحديه، غير أن كل دراسة لموضوع من موضوعاته ستبقى قاصرة عن الوصول إلى سمو الكتاب وعظمته، إذ تبين لنا من خلال المطالعة أن جل الذين عرضوا لدراسة النص القرآني، غالبا ما يركزون على ما فيه من قضايا فكرية ودينية معرّزة ببعض التفسيرات اللغوية العابرة، أما الجوانب اللغوية من صوت وصرف وتركيب ودلالة فيمرون عليها مرورا عابرا، أو يتناولونها بكيفية لا تشفي غليلا. ومنه نرجو أن نكون بهذه الدراسة، قد ألقينا بعض الضوء على جانب لغوي يُعدّ أساسا في كل دراسة لغوية مهما يكن منهجها وهدفها .

إننا كلما قرأنا القرآن الكريم لفت نظرنا بعض الخصائص الصرفية - إلى جانب الخصائص الصوتية والتركيبية - كإحلال بعض الصيغ محل بعض، نحو وضع (فَعِيل) موضع (فَاعِل) أو (مَفْعُول) أو (مُفْعَل) أو (فَعَل) موضع (مَفْعُول) و(فَعَل) موضع (فَاعِل)، و(فَاعِل) موضع (مَفْعُول). ومثل هذا كثير في القرآن وفي كلام العرب.

ومنه كذلك التعبير أحيانا بالمشتق بدل الجامد، كالتازعات والناشطات، والسابحات، والسابقات والمدبّرات ونحو ذلك، وبالجامد بدل المشتق نحو، وضع أسماء المعالي موضع المشتقات، فيوصف بالمصدر كما يوصف بالمشتق قصد المبالغة والاتساع في المعنى، ونظير هذا كثير أيضا...

كان هذا وغيره من الدوافع المشجعة على دراسة المشتقات في إطار النّص القرآني نرى من خلاله تنوع دلالاتها وإسهامها في تغيير المعنى وتنوعه، وإثراء اللغة، بالإضافة إلى معرفة سر تبادل الصيغ في القرآن الكريم أو العدول عن صيغة إلى أخرى.

وقد أدركنا مسبقا مدى صعوبة الدراسة ووعورة مسلكها، فهي تتطلب صبرا وجلدا، وعدة وعتادا في المجال الثقافي واللغوي، وإحاطة بمجهودات القدماء والمحدثين نحاة ولغويين ومفسرين وبلاغيين، حتى تأتي الدراسة مكتملة الجوانب مستفيدة من القديم والحديث.

وقد أخذنا من المشتقات المشهورة - باستثناء المصدر والفعل فهما مدروسان - عنوانا ومادة مركزين عليها دون غيرها من الصيغ الأخرى، ومستفيدين من الدراسات التي تناولتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وجعلنا الفعل أصلا لها - تغليبا - ليكون معظم هذه المشتقات صفات، والصفة أقرب إلى الفعل منها إلى الاسم. وسلكنا في هذه الدراسة منهج الوصف والتحليل والتعليل، بالإضافة إلى الإحصاء والمقارنة.

وكانت طرافة الموضوع وشغفنا به سببا في تذليل كثير من الصعوبات والعوائق. واقتضت الدراسة أن تكون في مقدمة وتمهيد وخمسة فصول وخاتمة.

ذكرنا في المقدمة أهمية الموضوع وسبب اختيارنا له، والصعوبات التي واجهتنا، والمنهج الذي سلكناه في الدراسة. وخصصنا التمهيد للتأسيس النظري، فعرضنا فيه أهمية الدراسات اللغوية للقرآن الكريم، والاشتقاق وأقسامه عند القدماء والمحدثين وأهميته في إثراء اللغة، وآراء العلماء في أصل المشتقات مع ترجيح ما رأيناه صائبا، وذكرنا بعض الذين كتبوا في الاشتقاق قديما وحديثا وأبرزنا دور الصيغة في اللغة العربية.

وتناولنا في الفصل الأول اسم الفاعل، فقدمنا له بتأسيس نظري بينا فيه كيفية اشتقاقه واختلاف العلماء في تعدد أوزانه مع إحصاء عام لكل أسماء الفاعلين في السور وترتيب هذه الأخيرة بحسب تواترها فيها ثم تقسيمها (أي أسماء الفاعلين) وفق أبواب الفعل المعروفة وإجراء موازات بينها لمعرفة مدى تواتر كل باب مع ذكر السبب وتعليل ذلك من منظور الدراسات الصوتية الحديثة، ثم دراستها من حيث التجرد والزيادة والصحة والاعتلال، مدعّمين ذلك بالنسب المئوية.

وعالجنا في الفصل الثاني اسم المفعول بالطريقة التي سلكتها مع اسم الفاعل، لكن من دون ذكر أبواب الفعل؛ لأن اسم المفعول يشتق مما لم يسم فاعله، وله وزن واحد (مفعول) من الثلاثي المجرد، ومن دون ذكر النسب الماثوية، تفاديا للتكرار من ناحية ورغبة في التنوع من ناحية ثانية.

ودرسنا في الفصل الثالث صيغ المبالغة باتباع الطريقة نفسها في الفصلين السابقين، مع التركيز على دراستها بحسب صيغها المحصاة في السور، نعرّف بكل صيغة ثم نذكر عدد تواترها في السور مع اختيار عينات منها لدراستها ضمن السياق الذي وردت فيه.

وتطرقنا في الفصل الرابع إلى الصفة المشبهة متبعين الطريقة التي سلكتها مع صيغ المبالغة بالإضافة إلى عرض الصيغ المشتركة بينهما والصيغ التي تحتمل الدلالة على المبالغة أو على الصفة المشبهة والتي قد تحتمل المصدرية، مع إيراد أقوال النحاة والمفسرين في ذلك، وإبداء الرأي والاحتكام إلى ما نراه أكثر إقتناعا.

وقمنا في الفصل الخامس بدراسة أفعال التفضيل وفق حالاته المعهودة: المجرد من (ال) والإضافة، والمحلى (بال)، والمضاف، والمحذوف منه (من) الجارة للمفضول، والمذكور فيه (من)، وأفعال التفضيل على غير بابه، أما الخاتمة فسررنا فيها أهم النتائج المتوصل إليها في الدراسة.

هذا جهد بضع سنوات من العمل نقدّمه إلى القارئ الكريم، راجين أن يجد فيه ما قد يجيب عن بعض تساؤلات عنت له ذات يوم، كما نرجو أن نكون قد وُفقنا في دراستنا لهذا الجانب من كتاب الله العزيز، وكلنا يقين من أن البحث في القرآن الكريم، يتجاوز محاولة كل البشر، وكل ما قدّم في هذا البحر الفسيح لا يعدو كونه مجرد وقفة تأمل للتعرف على جانب بسيط من سرّ هذا الكتاب الذي لا طاقة للبشر بالإحاطة به إلى يوم الدين.

د/ بلقاسم بلعرج

تمهيد

إذا كانت اللغات البشرية إحدى أهم وسائل التخاطب والاتصال بين البشر، فإن اللغة العربية، لغة القرآن، هي وسيلة التخاطب - زيادة على العرب فيما بينهم - بين المؤمنين وبين الله عز وجل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾⁽¹⁾، إن القرآن قانون الله ودستوره وتشريعه، أودع فيه من ضروب الفصاحة والبلاغة والجزالة، وفنون البيان وحسن الترتيب والسبك وعجيب السرد وطلاوة المنطق ما أذهل عقول قوم عرفوا بين الأمم بفصاحة اللسان وبراعة البيان، وأخرس ألسنتهم، فعجزوا عن معارضته.

وعلى الرغم من أن مادته من مادة اللغة العربية وألفاظه من ألفاظها، فإن براعة النظم والترتيب، وحسن السبك والتأليف بين تلك المواد والألفاظ جعلت منه نهجا خاصا في الكلام مبينا للكلام المألوف، خارجا عن المعهود من منهج كلامهم فتراكيبه جديدة، وأسلوبه فريد.

«يتصرف على وجوه مختلفة من ذكر قصص ومواعظ، واحتجاج وحكم وأحكام، وإعذار وإنذار، ووعد ووعيد، وتبشير وتخويف، وأوصاف وتعليم، وسير ماثورة، ويتردد بين طرفي الإيجاز والإطناب».

ولهذا يقف القارئ المتدبر للقرآن الكريم معجبا مأخوذا بأساليبه وألفاظه، إذ كلما تلاها وكررها زادت حلاوتها، وشد انتباهه إليها، «... فلا يجد مما مرّ عليه من أساليب وما وهته ذاكرته من ألفاظ - مهما كانت ممارسته للأساليب والألفاظ - ما يقوم مقامها ويفي بأهراضها»⁽²⁾.

وهو كتاب العربية الأكبر، حافظ عليها من الزوال ولا يزال، وهو معنيها الذي لا ينضب، منه تستمد وجودها وسر بقائها. وقد كان موضع عناية الرسول (صلى الله عليه وسلم) وصحابته وأبناء هذه الأمة بعد ذلك. ولم يحظ كتاب، سواء أكان سماويا أم من صنع البشر، بمثل ما حظي به القرآن في العصور التاريخية. ولم تقتصر العناية به على جانب

(1) - بوبف : 2 .

(2) أبو الوفاء المراهي، الكلمات والأساليب في القرآن، مجلة الأزهر، السنة : 40، 1969، 10/788.

واحد، بل شملت كل جوانبه المتعددة، وأحاطت بكل ما يتصل به لفظا وأسلوبا وإعجازا ورسما وترتيبا وتفسيرا وأحكاما⁽¹⁾.

وكان لكل ذلك أفضل الأثر على الإنسان عامة، وعلى المسلمين خاصة، فقد استفاد منه العقل والعلم والدين والقانون والسياسة والاقتصاد والفلسفة والتشريع والحكم والاخلاق، وكل ما يتعلق بالجانب المادي والروحي للإنسان⁽²⁾.

فهو أشرف ما أنفق في دراسته من عمر ووقت ومال. إنه موئل الأئمة في استنباط الأحكام وأصول التشريع، وحجة الفلاسفة وأصحاب المذاهب والفرق، وزاد اللغويين والنحاة والبلاغيين، إليه يرجعون في كثير من مطالب القول، اقتباسا منه واستشهادا به واحتكاما إليه، وكل ذلك خدمة للقرآن الكريم. فالتحو والبلاغة والإعجاز والتجويد والقراءات والتفسير والفقه والأصول وعلم الكلام والأسلوب والشعر والتاريخ والفلك والطب، وغيرها من العلوم مقصود بها في نظر العلماء خدمة كتاب الله⁽³⁾.

ولا يزال إلى اليوم وردا مورودا، ومجال بحث ودرس، ومنع كل علم وحكمة وكلُّ واحدٍ فيه ضلّته، إنه مصدر المصادرة، وحجة الحجج، لا تنقضي عجائبه ولا يخلق على كثرة الرد.

وهو لاتساع شهرته وجلال قدره، لم يكن حكرا على المسلمين وحدهم في الاشتغال به، بل للمستشرقين في ذلك نصيب بغض النظر عن التوائها والأهداف.

كل هذا وذاك دفعني إلى أن أمجّه في بحثي نحوه والأزّمه وأقبل عليه بكل جوارحي فهو نص لغوي يمثل اللغة العربية في أعلى مستوياتها، كما أنه نص اكتملت له شروط صحة النقل والتواتر، زيادة على أنني من المنقطعين للعربية تعليما لها وبحثا فيها، وما كان لمثلي على هذه الحال، أن يخفى عليه مكان القرآن من العربية، ولا مبلغ المتخصصين فيها من الحاجة إليه اقتباسا منه واعتمادا عليه في مطالبها المتعددة.

(1) - ينظر ابن القيم الجوزية، الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، إشراف لجنة تحقيق التراث، منشورات مكتبة

الهلل، بيروت (د.ت) : 8-7/1 .

(2) - ينظر ابن محمد شلتوت، تفسير القرآن الكريم، دار الشروق، ط9، بيروت، 1982 / ص 8 .

(3) - المرجع السابق ص : 7-8 .

إن دراسة اللغة رافقت الإنسان منذ القدم، فهي أهم مظهر من مظاهر سلوكه ولذا صارت جديرة قبل غيرها بالدراسة والبحث، ما دامت مرتبطة به إلى هذا الحد.

وقد تقدم علم اللغة في النصف الثاني من القرن العشرين خطوات كبيرة، بحيث صار علما جديدا، له طرائقه ومناهجه العلمية البعيدة عن التأمل الذاتي، الذي كان موجودا عند اللغويين القدماء⁽¹⁾. فهو علم يعتمد على الملاحظة والتجربة العلمية بعيدا عن الإملاء وهن السرد القصصي.

وقد أفاده التطور التكنولوجي فائدة كبيرة على غرار العلوم الأخرى، وبخاصة في المجال الصوتي، وهو أمر لا يزال بعيدا في عالمنا العربي، فلم يصل الدرس اللغوي بوجه عام، والعربي بوجه خاص إلى الدراسة الموضوعية، بالاستعانة بمبتكرات العلم الحديث لي فهم أصوات اللغة وصيغها وتراكيبها فهما تحليليا دقيقا. ونحن في أمس الحاجة إلى الأخذ بأساليب البحث الحديثة، لفهم روح اللغة العربية وأسرارها، ونكشف عن أظلمتها، وعن العلاقات المختلفة التي تربط بين تلك الأنظمة.

ولكن إذا كان هذا سهلا بالنسبة إلى الأنظمة الصوتية لسرعة تقدم العلم، وإفادته من التطور التكنولوجي، فإن ذلك يبدو صعبا بالنسبة إلى الصيغ والتراكيب، لكون هذين المستويين لم يبلغا ما بلغه علم الأصوات، بما وفرته له الآلات الحديثة، والعلوم الدقيقة من إمكانات كبيرة في المستويين الأساسي والتطبيقي⁽²⁾.

وإذا سلمنا مع دوسوسير (F. De Saussur)

«... بأن كل لغة بشرية طبيعية تتكون حتما من نظام متفاوت الإحكام في تركيبه، فإن كل بحث لغوي، يجب أن يهدف إلى اكتشاف هذا النظام، وبيان طرق بنائه، ووظائف عناصره، والأسس التي يقوم عليها»⁽³⁾.

(1) بنظر: الجليل ابن أحمد، العين، تحقيق مهدي الخزومي إبراهيم السامرائي مؤسسة دار الهجرة ط 1409 هـ (إيران) 5/1 (المقدمة).

(2) بنظر: العين 5/1، وينظر الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث نشر وتوزيع مؤسسات عهد الكرم بن عبد الله تونس ط 2، 1987 ص 26.

(3) البكوش، التصريف العربي ص 26.

إن دراسة الصيغ في العربية تخضع في أغلب الأحيان للسمع الذي يجعل القواعد شبه معدومة، وهو ما تفسره كثرة الشذوذ وكثرة التعقيد أحيانا، وعلى الرغم من ذلك فإننا إذا تتبعنا تاريخ العربية، وجدنا القدماء قد طبقوا في دراساتهم اللغوية وسائل تقييدية، وقواعد ضبطية، لا تزال مقبولة إلى اليوم. فلم يهتموا ببلغات العامة - وإن كان ذلك قليلا - إلى جانب إهتمامهم بالفصحى لغة القرآن والحديث والشعر الفصيح.⁽⁴⁾

وقد بدأت الدراسات الصرفية في وقت مبكر، وقبل أن يضع الخليل كتاب العين إلا أنه لم يُعرف شيء ذو أهمية عن تاريخ الصرف في الفترة التي سبقتة، ولا عن أول من كتب فيه باستثناء ما ذكرته الروايات بأن علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - هو أول من تكلم فيه، كما ذكرت روايات أخرى أن الفضل يعود إلى معاذ بن مسلم الهراء.⁽⁵⁾

كما ذُكرت بعض الكتب التي تحمل اسم التصريف ككتاب التصريف لابن كيسان (ت 120 هـ) وكتاب التصريف للمكثمي (ت 125 هـ) وكتاب التصريف لمخنف (ت 125 هـ) والتصريف لعلي الأحمر الكوفي (ت 194 هـ) وقد ذكر ابن النديم والسيوطي أن محمد بن الحسن الرؤاسي ألف كتاب التصغير والوقف، والابتداء الكبير، والوقف والابتداء الصغير، وكتاب الأفراد والجمع، إلا أنه لم يبق شيء من ذلك.⁽⁶⁾

وبوضع الخليل أول معجم للعربية يكون قد فتح الباب لمعاصريه، وبخاصة سيبويه، ولما جاء بعده، لاسيما أصحاب المعجمات، فقد استقرى هذا الرجل العربية استقراء وافية، وأحصاها إحصاء تاما لم يستطع أحد ممن سبقوه أو عاصروه أن يهتدي إلى ذلك.

وأكثر المتأثرين بمعجم الخليل والمستفيدين منه سيبويه، فقد حفل كتابه بأرائه في النحو واللغة، وقد ضمّنه مسائل كثيرة في الصرف مع وضع قوانينه، لكن دون فصل بين

(4) - ينظر: المرجع نفسه ص 25. والعين 1/ 8، (المقدمة).

(5) - ينظر: خديجة الحديشي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة بغداد 1965 ص 28.

(6) - المرجع نفسه ص 28، وينظر ابن جني المنصف بتحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1. 1954. 345/1.

الصرف والنحو والأصوات، والقراءات وغيرها، وعلى الرغم من دقة الكتاب وشموليته فإن موضوعاته لم تكن مبوية ومرتبطة مثلها فعل المتأخرون.

وبذلك يمكننا القول: إن علوم اللغة العربية لم تكن منفصلة في أول أمرها. وبعد أن نشطت حركة التأليف والترجمة، وازدهرت الحياة الثقافية عند العرب، وبدأت الدراسات تتجه نحو التخصص، أخذت العلوم العربية يفصل بعضها عن بعض، فكانت الدراسات الصوتية، والدراسات الصرفية، والدراسات النحوية.

ويعد كتاب التصريف للمازني⁽¹⁾ (ت 247 هـ) أول كتاب في الصرف البحت، وقد سار صاحبه على طريق سيبويه باستثناء بعض الإضافات القليلة، وتقديم بعض الموضوعات وتأخير بعضها الآخر. وجاء بعد ذلك آخرون ضمنوا كتبهم موضوعات صرفية ساروا في معظمها على نهج سيبويه والمازني ومنهم الزجاجي (ت 339 هـ) في كتابه الجمل، وابن جني (ت 392 هـ) في الخصائص إلا أن هذا الأخير برع في شرحه لكتاب التصريف للمازني تحت عنوان «المنصف» كما برع في كتابه التصريف الملوكي، وكان غاية في الدقة وفي ترتيب الموضوعات الصرفية، وهو ما لم نلاحظه عند سابقه.

ثم جاء الزمخشري (ت 538 هـ) بكتابه المفصل الذي عالج فيه أكثر الموضوعات الصرفية إلا أنها غير منفصلة عن الموضوعات النحوية، وتلاه بعد ذلك ابن الحاجب (ت 646 هـ) بكتابه الشافية الذي يعد من أهم الكتب في هذا الميدان فقد جمع فيه صاحبه خلاصة الدراسات الصرفية من عهد سيبويه إلى عصره، زيادة على دقة ترتيبه، وتبويبه، ومهدب مسائله، فأعجب به الدارسون، وشرحوه مرات عديدة مثلما فعل سابقوه مع الكتاب.

كما اهتم المغاربة والأندلسيون بالدراسات الصرفية، إذ نجد الجزولي (توفي بين 600 - 616 هـ) بكتابه المقدمة الجزولية قد جمع فيه الصرف والنحو معا. وألف ابن معطي (ت 628 هـ) منظومة في الصرف والنحو أسماها «الدرة الألفية في علم العربية» كما ألف «الفصول الخمسون» في الصرف والنحو، وجاء ابن مالك (ت 672 هـ) بكتبه: الكافية،

(1) هو شرح لكتاب سيبويه، جمع فيه المسائل الصرفية.

والألفية، والتسهيل، ولامية الأفعال، والتصريف، يَحْتَكُ في كل ذلك موضوعات صرفية كثيرة.

كما خصص ابن عصفور (ت 669 هـ) كتابه «المتع في التصريف» للدراسات الصرفية البحثية، وغيرهم كثير من اهتم بهذه الدراسات إلا أنها لم تخرج عن الشروح والتلخيصات والتعليقات، كشرح المفصل لابن يعيش، وشرح الشافية للاستيراباذي وشرح نفرة كار على الشافية، وشرح ابن عقيل على الألفية.

وقد حاول جيل من علماء اللغة المعاصرين أن يكملوا ما بدأه السابقون، لكن بنظرة جديدة وبأسلوب أيسر، ويتخلص الصرف من افتراضات الصرفيين الأوائل، وتأويلاتهم وعللهم التي كثيرا ما تجهد الباحثين وترهق عقولهم⁽¹⁾.

لكنهم ما فتئوا يرددون كلامهم في أغلب الأحيان، ودون تطوير علمي أصيل يواكب الركب الحضاري، كما أنهم لم يفرّدوا الصيغ الصرفية بمؤلفات خاصة، إلا القليل منهم، وأكثر ما جاء من هذه الدراسات كان ضمن أبحاث اللغة والنحو.⁽²⁾

إن المسلك العلمي السليم للتأريخ هو أن يعيد تجارب من سبقوه، فقد يصل إلى النتائج التي اهتموا إليها، وبذلك تزداد تحقيقاً، وقد يتصل إلى نتائج تختلف بعض الاختلاف، فيكون بذلك قد خطا خطوة جديدة في تقرير الحقيقة العلمية⁽³⁾.

وما دام موضوعنا دراسة الصيغ، فإننا نشاطر من ذهب إلى أن الكلمات لا تستطيع أن تعيّن فرادى منعزلات، بل مجتمعات مشتركات كما يعيّن الأفراد.⁽⁴⁾

إذا كان هذا على مستوى العلاقة والتلاحم بين الكلمات في التركيب، فإن العلاقة بين وزن الكلمة وبين معناها وطيدة، فاتفاق الألفاظ في الوزن دليل في معظم الأحيان على

(1) - ليس معنى هذا أننا ننكر فضل أولئك الذين أسوا هذا العلم وأصلوا له، وأرسوه على قواعد متينة.

(2) - تفاديا للإطناب نحجم عن ذكر أسماء من كتبوا في العصر الحديث في ميدان الصرف ونحيل القارئ الكريم إلى بعضها في كتاب: الصيغ الثلاثية مجددة ومزودة اشتقاقا ودلالة، الناصر حسين علي المطبعة التعاونية بدمشق 1989 ص 18، 19. وإلى دراسة في مجلة الفيصل عدد 99 السنة 9، 1985 بعنوان: من المصنفات في الأطوار المتعاقبة للدكتور عبد الكريم الأسعد ص 78.

(3) - إبراهيم أنيس: دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلو مجمع اللغة العربية بالقاهرة 87/22.

(4) - محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ط7. بيروت 1981، ص 284.

الاتفاق في قالب المعنى، أو نوعه، كالمفعولية والمكانية، والألفية، أو التفضيل، فبمجرد إدراك وزن الكلمة يدرك معه جزء من المعنى⁽¹⁾.

ودراسة الصيغ أمر مهم وهو ما يفسر اهتمام النحاة بها في كل باب نحوي بطرقونه، فهي قرينة مهمة يعتمد عليها الباحث في تحديد أقسام الكلام، وفي تحديد الباب النحوي، ومن ثم هي تمثل: - كما قال دوسوسير (F. de Saussure) - حجر الزاوية في اللغة، ومن العسير كشف حدودها⁽²⁾.

وأكثر الصيغ اطرادا في الكلام العربي الصيغ الثلاثية مجردة كانت أم مزيدة، وذلك لسهولةا وخفتها على اللسان، فحظيت باهتمام الدارسين القدماء الذين بحثوا في اللغة، ولي الصرف، وفي النحو، غير أنها لم تفرّد عند الكثير منهم بأبحاث خاصة، بل لجدها متناثرة هنا وهناك في ثنايا الكتب، مما يجعل البحث عنها صعبا، يتطلب روية ودقة وصبرا. بينما سلك اللغويون المحدثون طريقا أكثر اختصاصا فصنّفوها في أبواب وفصول، بحيث صار الرجوع إليها سهلا ميسورا⁽³⁾.

وكثرة الصيغ الثلاثية من سيات اللغات السامية عموما لأنها أمكن من الثنائيات وأكثر منها أصولا، وأخف من الأصول الرباعية والخماسية، فهي أقل منها حروفا إلا أنها لا يهي المعنى المطلوب منها⁽⁴⁾.

وكان الخليل يرى أن أبنية الكلمات ثلاثية ورباعية، وخماسية، لا تقلل عن ثلاثة أحرف «حرف يتبدأ به، وحرف يحشى به الكلمة، وحرف يوقف عليه»⁽⁵⁾. وبعد ما يطنب ابن جني في ذكر ما يثقل وما يخفف معلّلا وشارحا ينتهي الى نتيجة ملابها :

(1) - للمسه 281

(2) - ينظر: محمد مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف بالإسكندرية جلال حزي وشركاه (دت) ص 93، 84.

(3) - ينظر: الصيغ الثلاثية ص 3.

(4) - للمسه ص 81 وينظر ابن جني الخلاصص تحقيق محمد علي النجار دار الكتاب العربي (بيروت) (دت) 1/ 86.

(5) - وينظر الخلاصص 1/ 86.

أن الثلاثي أخف الألفاظ في الكلام، وأن الكلمات كلما كثرت حروفها زاد ثقلها
ومن ثم ينقل إستعمالها.⁽¹⁾

ويأتي المحذوثون ليؤكدوا ما ذكره القدماء، قال هنري فلايش (H. Fleish):

"وفي العربية عدد قليل من الأصول ذوات الصامتين أي الثنائية.⁽²⁾ وهي مقتصرة
على سبع وثلاثين كلمة هي في ذاتها اصولها وذلك نحو يد (...). وهناك عدد كبير من
الأصول ذات الصوامت الأربعة أي الرباعية، وهي مسجلة في المعاجم، ولكن بعض
الإحصاءات التي أجريت على النص القرآني كشفت عن وجود خمسة عشرة أصلا رباعيا
فحسب مقابل 1160 أصلا ثلاثيا، وهي نسبة جد ضعيفة في نص يعتبر أساسيا في تراث
اللغة (...). والجانب الأكبر من المفردة العربية يأتي من أصل ذي ثلاثة صوامت".⁽³⁾

كل ذلك جعلها أكثر دورانا على الألسنة، يؤيده تفضيل الشعراء والكتاب لها على
غيرها، فكثرت في شعرهم ونثرهم، وخطبهم.

فقلة الرباعي في العربية وإهمال العرب للخماسي -إلا القليل - سببه الاستثقال⁽⁴⁾،
كما استثقلوا الثنائي الذي تقاربت حروفه مثل سص، وطس، وظث، وئظ، وضش،
وشص، لنفور الحس عنه والمشقة على النفس لتكلفه، وذلك نحو قج، وجعه، وكعه،
وحروف الحلق أيضا لعدم ائتلافها نظرا لتقارب مخارجها. ونلاحظ هذا النفور كذلك في
بعض الأسماء والصفات، فلو أخذنا اسم الفاعل من الثلاثي مثلا لوجدناه أكثر استعمالا
من الرباعي والخماسي، وهكذا فعلوا في سائر المشتقات.⁽⁵⁾

(1) - ينظر الخصائص 1/55-61.

(2) - هناك مدافعون محدثون عن النظرية الثنائية، التي تذهب إلى أن الأصول في العربية تعود إلى جذر ثنائي، منهم:
نولدك، و عبد الله العلايلي، وأحمد فارس الشدياق والأب أنستاس، الكرمل، وجرجي زيدان وغيرهم. ينظر على سبيل
المثال: الصيغ الثلاثية هامش ص 63، وينظر مزيد إسمايل نعيم: الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقا ودلالة مطبعة الحجاز
دمشق 1983 ص 16، وفقه اللغة وخصائص العربية، ص 95 وما بعدها.

(3) - هنري فلايش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين دار المشرق (بيروت)
ط 2. ص 53. و ينظر الصيغ الثلاثية ص 89.

(4) - جاء في الصيغ الثلاثية: "وإذا كانت الأصول الثلاثية أكثر استعمالا من الرباعية فهي قطعاً أكثر من الأصول
الخماسية، لثقل الخماسية وكثرة أحرفها، ص 89.

(5) - ينظر الخصائص 1/ 84. ودراسة المشتقات العربية ص 44، وآثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية لبعروز
زهد، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1989، ص 44.

ولأطراد الصيغ الثلاثية اضطر العرب الى الصياغة على شاكلتها، فلجأوا الى الاشتقاق بأقسامه لكي يشتقوا الأسماء والأفعال المتعددة، ويستعملوها في كلامهم، فصار للغة العربية قدرة على النحت، والتصريف، والتركيب، والتوليد، والاشتقاق وهو ما جعل منها لغة اشتقاقية قادرة على الاستمرار والتجدد ومواكبة التطور الحضاري، وما تخلّدها لمختلف الحضارات الإنسانية إلا دليلاً على ذلك⁽¹⁾.

وقد تطرق القدماء إلى فكرة الاشتقاق منذ بدأوا يبحثون في اللغة واكتشفوا العلاقة بين الألفاظ المتماثلة في الأصوات والمتشابهة في المعاني فصار موضع حديث اللغويين القدماء مع أصحابهم⁽²⁾.

فالاشتقاق رافق العربية إذا منذ القديم، فكثرت ألفاظها ومفرداتها وتفرعت، قال ابن فارس:

«أجمع أهل اللغة - إلا من شذ عنهم - أن للغة العرب قياساً وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض»⁽³⁾.

ولم يكن للاشتقاق في بداية الأمر قواعد محدودة، إذ لم تكن تتعدى أخذ كلمة من كلمة لا اشتراكها في المادة الأصلية.

واشترك الألفاظ في أصل واحد لا يمنعها من التنوع، سواء في المعنى أو في البناء، أو في النغمة، بل تتكاثر وتتوالد، وتختلف في أشكالها وصورها كما تختلف في معانيها المحددة، ودلالاتها الخاصة، وهو ما نجده مثلاً في: عالم ومعلوم، ومستعلم، وعلامة ومعلم، وعلم...⁽⁴⁾

(1) ينظر الصيغ الثلاثية ص، 14، 55، 88.

(2) مثل الحوار الذي جرى بين أبي عمر وابن العلاء (ت 154 هـ) وبين الأعرابي المحرم حول اشتقاق اسم الخيل، ينظر المرمر فرحه وخبطه وطبعه وصححه جماعة... دار الجيل ودار الفكر للنشر والتوزيع. (دت 1/363) وفقه اللغة وخصائص العربية ص 108.

(3) ابن فارس: الصحاح في لغة اللغة العربية. تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع. مكتبة العارفين (بيروت) ط 1. 1993، ص 88.

(4) ينظر: لغة اللغة وخصائص العربية ص 267. و ينظر حلمي خليل: المولد في العربية دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 2، بيروت 1986، ص 74، 76.

وبفضل الخاصة الاشتقاقية نستطيع معرفة الدخيل من غيره اذ عادة ما تكون هناك صلة معنوية بين الكلمة، وبين المادة الاشتقاقية.

وقد يحدث أن تتطور بعض الكلمات تطورا يبعدها عن الأصل فيخيل إلى المرء أنها دخيلة، ولذا تجب الحيلة والحذر في إصدار الأحكام.

فكلمة «إقليد» - وهي كلمة يونانية - بمعنى مفتاح تجمع على مقاليد نجدتها في مادة «ق ل د» لكن لا توجد علاقة بينها وبين القلادة والتقليد، والأمر كذلك بالنسبة إلى فردوس، وكوب واستبرق.⁽¹⁾

ولا شك في أن الرابطة الاشتقاقية الموجودة بين الألفاظ توحى لنا بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها بوساطة اللغة، ومن ثم تهدينا الخاصة الاشتقاقية إلى معرفة الكثير من عادات العرب ومفاهيمهم، ونظرتهم إلى الوجود، فالمسكن عندهم مكان السكنية، والعقل ليس هو الإدراك الفكري فحسب، بل هو أيضا الشيء الذي يعقل صاحبه عن فعل الشر: إنه شبيه بالعقال الذي يعقل الدابة، والشريف مشتق من الشرف وهو الارتفاع، أي أن الشريف مرتفع على الناس بأخلاقه ومكارمه.⁽²⁾

والعرب يلجأون إلى الاشتقاق متى احتاجوا إليه في التعبير عن الألفاظ أو الأفكار الجديدة، متنوعة البنى متقاربة المعاني فهو من أكبر وسائل تنمية الألفاظ سواء في اللغة العربية أو في اللغات الاشتقاقية الأخرى.

(1) - ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ص 272.

(2) - نفسه ص 271، 272.

الاشتقاق مفهومة وأصله

إن نمو النشاط الإنساني وتكاثره عبر الزمن له دور كبير في نمو مفردات اللغة ولكائنها، بحيث تجدد أحوال وتستحدث أفعال وتولد معان وكل منها يتطلب ألفاظا لبرزه، ويتم ذلك بطرائق مختلفة⁽¹⁾ منها الاشتقاق.

والإنسان ينظر في ألفاظ اللغة إما لمعرفة المعاني الحقيقية والمجازية لها ولا يتعدى ذلك، وإما لمعرفة الجوانب المشتركة والجامعة لمعاني هذه الألفاظ والتي تميز مجموعة من الحرفي، وقد مكنت هذه النظرة الاشتقاقيين من رد الكلمات المشتركة في معنى واحد بعضها إلى بعض، سواء من طريق القلب أو الإبدال أو بهما معا، وبذلك توصلوا إلى توالد اللغة ونموها⁽²⁾

إن مفهوم الاشتقاق انطلاقا من تعاريف القدماء والمحدثين: (إنشاء فرع من أصل بدل عليه، يتفق معه في المادة الأصلية، وفي هيئة التركيب يؤدي إلى تقارب في المعنى والدلالة، كأحمر من الحمرة، وضارب من ضرب وحذر من حذر...⁽³⁾).

وهناك من المحدثين من زعم أن هذا التعريف أو هذه التعاريف لا تحدد الاشتقاق تحديدا دقيقا، كما أنها لا تميز بدقة بين المشتق والمشتق منه لأنه ما عدّ أصلا، قد يكون فرعا والعكس صحيح وأعطى مفهوما بديلا يزعم أنه أدق في التعبير، يقول:

"... الاشتقاق هو صياغة كلمة معينة أو صيغة معينة من أصل معين بقواعد عامة استنادا إلى معلومات لغوية موجودة في ذلك الأصل"⁽⁴⁾

(1) كما للتركيب، والوضع، والاقتران، والتقصير، والحذف، والتغيير الوظيفي.... ينظر: ماريو باي (M. Pei) أسس علم اللغة لرجمة تعليق أحمد مختار عمر عالم الكتب القاهرة ط2 1983. ص154-156.

(2) ينظر: إبراهيم حمروش: الاشتقاق الكبير، بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة 245/2.

(3) ينظر الخصاصن 2/ 134. والمتع في التصريف تحقيق فخر الدين قباوة. دار الافاق الجديد(بيروت) ط: 4: 1979.

(4) 1/ 48، 49، وارتشاف الضرب، تحقيق وتعليق مصطفى أحمد الناس. مطبعة النسر الذهبي ط: 1: 1984. 13/ 1، والمزهر

1/ 48. وسعيد الأفغاني في أصول النحو المكتب الإسلامي(بيروت) 1987 ص 130. و فايز الداية. علم الدلالة العربي.

هيوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1973 ص 233، 234.

(4) داود عبدة: الماضي والمضارع أيها مشتق من الآخر. مقابل بمجلة: في اللسانيات واللسانيات العربية. جمعية

اللسانة بالمغرب (هيون) طبع دار قرطبة للطباعة والنشر 1988 ص30.

استنادا الى ما سبق يتضح أن الاشتقاق يتطلب وجود تناسب بين كلمتين أو أكثر في اللفظ والمعنى مما يسهل رد إحدهما إلى الأخرى، ومن ثم ردهما جميعا إلى المادة الأصلية، فلو أخذنا على سبيل المثال مادة (س م ع) فالفعل سَمِعَ يَسْمَعُ، واسم الفاعل سامع، واسم المفعول مسموع، والمبالغة سَمَّاعٌ وسميع فكل هذه المشتقات تشترك في الأصول الثلاثة وهي السين والميم والعين، وإنما الاختلاف في زيادة الحركات أو الحروف قصد إحداث معان جديدة، فالمبالغة بكلمات جديدة غير الفاعل والمفعول ولوحذفنا هذه الحركات والحروف لعادت الكلمات إلى المادة الأصلية الأولى.

يفهم من هذا أن التحول الذي يصيب الكلمة من زيادة أو إبدال أو حذف أو تغيير بحركة أو سكون أو إدغام يؤدي دورا أساسيا في تغيير معناها⁽¹⁾.

يعني أن التحول الاشتقاعي في الكلمات يلحق بالأصول الدالة على الأفعال والأحداث، فهي خاضعة للموارض التي تحولها من طور الى طور، فالكلمة التي مثلنا بها أعلاه اختلفت باختلاف زمن حدوثه وباختلاف الفاعلية والمفعولية والمبالغة، غير أن هذا التحول لا يبعد الكلمة عبر فترات حياتها من تطورها عن نسبتها فهي :

«مرتبطة بنسبها في الحروف الثلاثة التي تدور معها أنى دارت»⁽²⁾

وقد يشبه الأمر على كثير من الناس فيخلطون بين الاشتقاق والصرف، ويرجع ذلك الى ارتباطهما العضوي، واتصالهما القوي.

يقول ابن جني:

«وينبغي أن يعلم أن بين التصريف والاشتقاق نسبا قريبا واتصالا شديدا»⁽³⁾ وما يفرق بينهما أن الصرف عام لما فعلته العرب ولما يحدثه الناس بالقياس، والاشتقاق يختص بما فعلته العرب من ذلك. كما أن الصرف أقرب الى النحو من الاشتقاق، والاشتقاق أقعد في اللغة من الصرف⁽⁴⁾

(1) - ينظر ماريو باي: أسس علم اللغة ص53، وفايز الداية، علم الدلالة العربي ص 243

(2) - فقه اللغة وخصائص العربية ص70، وينظر: التعريب وتنسيقه في الوطن العربي لمحمد المنجي الصيادي مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط 4: 1985 ص432، 433.

(3) - المنصف 1/ 3.

(4) - المنصف 1/ 3، 4، وينظر المتع 1/ 62، 63. وارتشاف الضرب 1/ 16.

فدور الاشتقاق، أنه يحدد المادة الأساسية، أو الكلمة كما يحدد معناها الأصلي، بينما يحدد الصرف شكلها، أو بناءها الذي يعطيها معنى زائدا يضاف الى المعنى، فيخصصه ويجدده.⁽¹⁾

ولكي يصبح الاشتقاق بين لفظين أو أكثر، فلا بد من توافر عناصر ثلاثة:

- 1- الاشتراك في عدد الحروف الأصلية وهي ثلاثة في اللغة العربية غالبا .
 - 2- أن تكون هذه الحروف مرتبة ترتيبا واحدا في هذه الألفاظ .
 - 3- أن يكون بين هذه الألفاظ قدر مشترك من المعنى ولو على تقدير الأصل⁽²⁾
- يعني هذا أنّ «مواد اللغة العربية إذاً أشبه بمواد ولّد منها أهل اللغة أولادا وذراري هي المشتقات».⁽³⁾

و قد اختلف القدماء في حقيقة الاشتقاق فمنهم من وقف موقفا وسطا، وذهب إلى أن بعض الكلام مشتق وبعضه غير مشتق، كالحليل وسيبويه، وأبي عمرو وأبي الخطاب، وهسي ابن عمر، والأصمعي، ومنهم من ذهب إلى أن الكلام كله أصل أو بحكم الأصل، يقول ابن فارس⁽⁴⁾:

«... و ليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد للغة وبطلان حقائقها»⁽⁵⁾

ومنهم من زعم أن الكلام كله مشتق.⁽⁶⁾

وعندما يطلق اللغويون مصطلح الاشتقاق، فانهم غالبا ما يقصدون ضربين اثنين:

1- الاشتقاق الصغير.

(1) - ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ص 75.

(2) - فقه اللغة وخصائص العربية ص 78، 79. وينظر المولد في العربية ص 78.

(3) - أحمد عبد الرحمان حماد، عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع (بيروت) ط 1.1983 ص 10.

(4) - وهو ما يفهم منه أنهم نظرا إلى اللغة نظرة ثابتة محدودة .

(5) - - الصاحبي ص 87

(6) - ينظر ارتشاف الضرب 1/ 13، 14. والمزهر 1/ 348. ومحمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب الى بهاء في 3. منشورات دار مكتبة الحياة (بيروت) ط 1 1980 ص 411. والمولد في العربية ص 76.

2- الاشتقاق الكبير.

إلا أن الصغير أكثر تداولاً في الكتب والمصنفات الصرفية، سواء عند العرب، أو عند غيرهم.⁽¹⁾

وقد حصر العلماء التغيرات التي تصيب المشتق مع المشتق منه في حوالي خمسة عشر موضعاً، كزيادة حركة، أو زيادة حرف، أو زيادتها معاً، أو نقصان حركة أو نقصان حرف، أو نقصانها معاً، إلى غير ذلك من التغيرات التي ذكرتها الكتب عند تعرضها لموضوع الاشتقاق.⁽²⁾

لكنه قد يحدث أن تتحد بنية مع أخرى في الأصل والمعنى، فيصعب معرفة الأصل من الفرع، وعندها يصبح الترجيح لازماً لمعرفة ذلك، وقد حدده ابن عصفور، قال:
"فإن قيل إن كانت البنيتان متحدتين في الأصول والمعنى فبأي شيء يعلم الأصل من الفرع؟ فالجواب أن الأصل يستخرج بشيئين:

باعتبار دوره في اللفظ والمعنى، وبأنه ليس هنالك ما هو به أولى"⁽³⁾

ويعني بالأولوية هنا: أن يكون اللفظان متساويين في كل شيء إلا في الرتبة التي فضل بها. وإذا حدث ما يوجب تغليب غيره عليه لسبب من الأسباب المنطقية فالحكم للأغلب.⁽⁴⁾

كما عدد تسعة (9) أوجه، إن توفر واحد منها أو أكثر كانت الكلمة أولى بأن يشتق منها.⁽⁵⁾

وتعرضوا أيضاً إلى ما يدخله الاشتقاق وما لا يدخله، فذكروا أن الاشتقاق يكون في المصادر، وفي الأفعال، وفي الصفات، كما يكون في الأسماء وفي الأعلام، لأنها منقولة في الأكثر، وينعدم في غيرها أو يقل، كالاقتناع من أسماء الجنس فهو عندهم صعب ودقيق،

(1) - ينظر: علم الدلالة العربي ص 233 .

(2) - ينظر على سبيل المثال ارتشاف الضرب 1/ 14. والمزهر 1/ 348، 349. وفي أصول النحو. ص 150، 151. ودراسة

المشتقات العربية ص 20، 21.

(3) - المتع 1/ 47.

(4) - نفسه 1/ 47

(5) - المرجع نفسه 1/ 45-47، وينظر: ارتشاف الضرب 1/ 14، والمزهر 1/ 49، 50.

هلتهم في ذلك : أنها أصول مرتجلة، ولهذا هي قليلة جدا. ولا يشتق من الأسماء الأعجمية التي عجمتها شخصية كإسما عيل ونحوه، لأنها نقلت عن لغة أخرى تختلف عن اللغة العربية.⁽¹⁾

إلا أن هناك من بالغ في طلب الأصل فراح يشتق الكلمة الأعجمية من أصل هربي، كما فعل ابن دريد إذ عدّ الفردوس من الفردسة وهي السعة.⁽²⁾ كما لا يشتق من الأصوات والحروف وما يشبهها من الأسماء الموعلة في البناء نحو: ما ومن، ومن الأسماء النادرة كذلك مثل " طوبالة " (أي النعجة) لأنها لندرتها لا يعرف لها أصل، ومن اللغات المتداخلة كـ " الجون " فإنه يستعمل للأسود والأبيض ، وكذا الأسماء الخماسية، لامتناع تصرف الأفعال منها، ومن ثم لا مصادر لها.⁽³⁾

كما اختلفوا في وقوع الاشتقاق في اللغة، اختلفوا في الأصل الذي يشتق منه، أهو الفعل أم المصدر؟.

ويمكن أن نرجع فكرة الأصالة والفرعية الى مدرستي البصرة والكوفة اللتين كثر الخلاف والجدل بينهما في كثير من المسائل اللغوية والنحوية، منها مسألة الأصل والفرع فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل والفعل فرع عليه، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل والمصدر فرع عليه، ودعم كل فريق رأيه بأدلة وحجج ذكرتها كتب النحو واللغة، وخير من جمع هذا الخلاف ابن الأنباري (ت 577 هـ) في كتابه " الإنصاف في مسائل الخلاف " المسألة الثامنة والعشرون.⁽⁴⁾ وتبقى المسألة ظنا واجتهادا وبعض الظن والاجتهاد أولى من بعض.

(1) - روي عن ابن السراج، قوله: " مما ينبغي أن يحذر منه كل الحذر أن يشتق من لغة العرب بشع من لغة المعجم، قال، ليكون بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت " ينظر الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث ص 412.

(2) - ينظر الجمهرة لابن دريد حققه وقدم له رزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين ط1، بيروت 1987، 1/ 1146.

(3) - ينظر المتع 1/ 36، 38، 47، 48. والارتشاف 1/ 16. في اصول النحو ص 151، 152.

(4) - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري. دار الفكر (بيروت) (دت) 1/ 235.

ولا ننس أن علماء اللغة - حين بدأوا يبحثون في الاشتقاق وتعرضوا إلى فكرة الأصل والفرع-، أغفلوا الجوانب الحسية والمعنوية، مما أوقعهم في اضطراب وفي أوهام كثيرة.⁽¹⁾

فمنطق الأشياء أن تكون المواد الدالة على المحسوسات أصلا للأشياء الدالة على المجردات، ولذا يرجح أن الحسي أسبق في الوجود من المعنوي المجرد. وهو ما يجعل الانتصار إلى أن أصل المشتقات الأسماء، ولاسيما أسماء الأعيان.⁽²⁾

ومن الدلائل على أن مسألة الأصل والفرع مسألة ظن واجتهاد ما ذهب إليه ابن جني، من أن المصدر مشتق من الجوهر، كالنبات من النبت والاستحجار من الحجر.⁽³⁾ وهو ما يفهم منه أن المصدر نفسه وهو أصل المشتقات عند معظم القدماء وبعض المحدثين مأخوذ من الجوهر، وإن نبه العرب القدماء على أن اشتقاق العرب من الجواهر قليل جدا، والأكثر من المصدر.⁽⁴⁾

غير أن بعض المحدثين يرى عكس ذلك ويعد الجواهر أصول الاشتقاق، فهي معروفة قبل أن توضع أسماء المعاني، وأن البداهة تقتضي وجود ما هو مرثي محسوس قبل المجرد، ومن ثم يكون أجدر بالأصالة، إذ يكون قياسه مطّردًا وميزانه واضحا على خلاف المصادر التي هي كالأفعال لا تتقيد بموازن دقيقة كما لا تقاس أقيسة مطردة، زيادة على أن العرب اشتقوها من الأسماء إذ يكفي العودة إلى المعجمات وإلى كتب اللغة لنجدها حافلة بالجواهر التي تفرعت عنها الصفات، والأحوال والمصادر والأفعال، كما تروى لنا أنهم اشتقوا من الأعضاء، ومن أسماء الاقارب، ومن أسماء الأمكنة والأزمنة، وأسماء المعاني وحتى من أسماء الأصوات وأسماء الأعداد.⁽⁵⁾

(1) - منها: أن أبا عمر وابن العلاء، قد وافق الأعرابي في زعمه أن الخليل مشتق من الخيلاء. ومنها أيضا أن ابن فارس يرى أن الجبن مشتق من الاجتان، وهو التستر، ينظر: الصاحبي ص 67، والدراسات اللغوية عند العرب ص 412.

(2) - ينظر صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين (بيروت) ط: 9. 1981. ص 180-181، والدراسات اللغوية عند العرب ص 412، والمواد في العربية ص 77.

(3) - ينظر الخصائص 34/2.

(4) - ينظر المزهر 1/350، والاشتقاق لعبد الله أمين مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة 1966 ص 13 وما بعدها.

(5) - ينظر في أصول النحو، ص 143-148. ودراسات في فقه اللغة ص 181-183، وعلوم الدلالة العربي ص 237.

و الاشتقاق من هذه كلها كثير كثيرة يصدق عليها فيها أنه مطرد.
بقي أن نشير إلى أننا لا نجزم بمعرفة أصل المشتقات، أو معرفة أسبقها في الوجود
أو متى استعملت مادتها الأصلية فهي تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وقد يسبق بعضها
بعضها إلا أن المرجح هو أن الحسي أسبق⁽¹⁾ في الوجود من المعنوي المجرد.
و هو ما يرجح الرأي القائل بأن الأسماء - ولاسيما أسماء الأعيان- هي أصل
المشتقات⁽²⁾.

(1) يقول ابن جنى: " وإنما يعني القوم بقولهم: إن الاسم أسبق من الفعل أنه أقوى في النفس، وأسبق في الاعتقاد من
الفعل، لا في الزمان " الخصائص 30/2.
(2) المزيد من التوضيح ينظر الخصائص 28/2 -40، ودراسات في فقه اللغة، ص 180. ومن أسرار اللغة، إبراهيم
أنيس: مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ط 6 / 1976 ص 63.

أقسام الاشتقاق

أولاً: عند القدماء

الاشتقاق عند القدماء على ضربين : صغير وكبير أو أصغر وأكبر.

فالأصغر⁽¹⁾ : هو ما في أيدي الناس وفي كتبهم، وهو أخذ كلمة من كلمة أخرى بتغيير في الصيغة مع بقاء التشابه في المعنى، والاتفاق في الأحرف الأصلية وفي ترتيبها مثل:

سَلِمَ، يَسْلَمُ، سَالِمٌ، وَسَلْمَانٌ، وَسَلَمَى، وَسَلَامَةٌ وَسَلِيمٌ.⁽²⁾

وعندما يطلق مصطلح الاشتقاق فإنه ينصرف إلى هذا النوع، ويكاد يجمع علماء العربية على وقوعه فيها وكثرته كذلك.⁽³⁾

وهو في الحقيقة نوع من التوسع في اللغة، يحتاج إليه الكتاب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية فيما يستجد من معان، فهو الأكثر تداولاً في اللغة والمحتج به فيها.

والأكبر⁽⁴⁾ هو أن يكون بين الكلمتين تناسب في المعنى، واتفاق في الأحرف الأصلية، دون ترتيبها مثل: كَلَمٌ، وَكَمَلٌ، وَمَكَلٌ، وَمَلَكٌ، وَلَكَمٌ، وَلَمَكٌ⁽⁵⁾، وقد أجمع العلماء أن ابن جنى هو أول من ابتدع هذا النوع من الاشتقاق، وساروا على نهجه كابن عصفور⁽⁶⁾، وأبي حيان⁽⁷⁾، والسيوطي⁽⁸⁾، بل نجده يذهب هو نفسه صراحة إلى أنه مبتدعه يقول: "هذا موضع لم يسمه أحد من أصحابنا غير أن أبا علي⁽⁹⁾ رحمه الله كان يستعين به

(1) - يسميه المحدثون، الاشتقاق العام أو الاشتقاق الصر في ينظر مثلاً: من أسرار اللغة ص 62، 63. ورمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة مكتبة الخانجي بالقاهرة، ودار الرفاعي بالرياض ط 2/ 1983. ص 291.

(2) - ينظر الخصائص 2/ 134، والمتع 41-42، والارتشاف 1/ 13، 14، والمزهر 1/ 346، 347.

(3) - ينظر ابن دريد، الاشتقاق، ص 28-29، والمزهر 1/ 351. والمولد في العربية ص 76.

(4) - ويسميه بعض المحدثين: القلب اللغوي " تميزاً له عن القلب الصر في. وقد ساء بعضهم قلباً اشتقاقياً، لأنه من مباحث علم الاشتقاق، ينظر أبنية الصر في كتاب سيبويه ص 248، والاشتقاق لعبد الله أمين ص 373.

(5) - ينظر الخصائص 2/ 134، 135.

(6) - ينظر: المتع 1/ 40

(7) - ينظر: الارتشاف 1/ 13

(8) - ينظر: المزهر 1/ 347

(9) - يقصد أستاذه أبا علي الفارسي (ت 377 هـ)، وهو من كبار اللغويين والنحاة قبل أن: ابن جنى لازمه أربعين سنة.

ويخلد إليه مع إغواز الاشتقاق الأصغر لكنه مع ذلك لم يسمه (...). وإنما هذا التقليل لنا
لحن...^(١)

وكانت هذه الفكرة مطروقة قبله لكن في مجال المعجم، فقد اعتمد اللغويون -
وهل رأسهم الخليل - على هذه التقليل في حصر اللغة وتبيين معانيها المختلفة، والفضل
كل الفضل في ذلك يعود إلى الخليل الذي " يعد أول من طبقه في كتاب العين ونبه عليه
هون أن يسميه كما أنه لم يبحث في المعنى المشترك بين المقلوبات بينما ساه ابن جني وتوسع
لها وأكثر من أمثله".^(٢)

وقد ربط ابن جني وابن فارس - وهما من أصحاب الاشتقاق - بين دلالات تلك
العمور، واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها خلافاً للخليل الذي لا يشترط في طريقته
وحدة المعنى في التقليل الستة، إلا أن ابن جني ذهب إلى عدم اطراد هذا النوع من
الاشتقاق في اللغة،^(٣) كما أكد عدم اطراده من جاء بعده من العلماء.^(٤)

وقد علل السيوطي سبب إهمال العرب له أن حروفه قليلة ومن ثم هي غير قادرة
هل استيعاب المعاني التي لا تكاد تنتهي^(٥)، كما عده أحد المحدثين قلباً مكانياً ومثل لذلك
" فُوُوسٌ وَوِيبِيٌّ"، وَجَاءَ وَوَجَّهٌ، وَرَاءَ وَرَأَى وَنحو ذلك.^(٦)

(١) الخصالص 2/ 133

(٢) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية لقرن الثالث الهجري ص 493.

(٣) ينظر الخصالص 2/ 138

(٤) ينظر : هل سبيل المثال، المتع 1/ 40، و المزهري 1/ 347.

(٥) - ينظر : المزهري 1/ 347.

(٦) ينظر : أهنية الصرف في كتاب سيويه ص 249.

ثانياً - عند المحدثين

اختلف المحدثون من اللغويين العرب في أنواع الاشتقاق، كما اختلفوا في مدلول كل نوع، فعبد الله أمين يجعله أربعة أقسام⁽¹⁾، صَغِير، وَكَبِير، وَأَكْبَر، وَكُبَّار.

فالأول هو الاشتقاق الصرفي، والثاني إبدال، والثالث تقليب، والرابع نحت. وهو كذلك عند صبحي الصالح⁽²⁾، إلا أن الكبير عنده تقليب، والأكبر إبدال، أما عند علي عبد الواحد وافي فثلاثة أنواع⁽³⁾: عَامٌّ، وَكَبِير، وَأَكْبَر، فَالْكَبِيرِ تَقْلِيْب، وَالْأَكْبَرِ إِبْدَال.

وقد أطلقوا على الاشتقاق الصغير اسم الاشتقاق العام⁽⁴⁾، وأجمعوا على أن أكبر قسم من متن اللغة يقوم عليه، وهو "نوع من التوسع في اللغة يلجأ إليه قصد التعبير عما يستحدث من معان فيساعد اللغة على مسايرة التطور الحضاري"⁽⁵⁾.

إذا هو محل إجماع العلماء سواء أكانوا قداماء أم محدثين، لكثرة وروده عند العرب، ودخوله في أجزاء الكلام، ولا يمكن الاستغناء عنه، لأنه سهل معتاد مألوف، ومن ثم قالوا بقياسيته، وجوزوا صياغة المشتقات على منواله إذا لم تكن موجودة في الأساليب القديمة⁽⁶⁾.

أما الكبير⁽⁷⁾، فقد أكد المحدثون - كما فعل القداماء - نسبتته إلى ابن جنبي.

وأنه لا يظهر في صورة واضحة إلا في مجموعات قليلة من المواد⁽⁸⁾. ومن ثم يتطلب تطبيقه كثيراً من التمحل والتعسف قد يخرج عن مدلوله الأصلي فكثرة تعلق الرجل

(1) - ينظر الاشتاق ص 1، وينظر مقال له تحت عنوان (بحث في علم الاشتقاق) بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة 382، 381/1.

(2) - ينظر: دراسات في فقه اللغة ص 173-274.

(3) - ينظر فقه اللغة لعلي عبد الواحد وافي، دار النهضة مصر للطبع والنشر الفجالة ط 3 القاهرة (د.ت) ص 178، 186 وفضول في فقه اللغة هامش 291.

(4) - ينظر على سبيل المثال، إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ص 63 وفقه اللغة لوافي ص 178

(5) - من أسرار اللغة ص 63.

(6) - المرجع نفسه ص 64، 65، وينظر الصبغ الثلاثية ص 26

(7) - يسميه القداماء: الأكبر.

(8) - وذلك قطرة من بحر خاصة لذا علمنا إنه قيل: إن في معجم الصالح أربعين ألف مادة وفي معجم لسان العربي ثمانون ألف مادة تقريباً.

باللغة العربية وتقديسه لها تصور فيها ما ليس فيها وما لا تتصف به لغة العرب من لغات
البحر⁽¹⁾.

غير أن لمصطفى مندور رأيا آخر، هو أن ما أنجزه ابن جني في الاشتقاق الكبير يعد
لعرا من أنضج ثمار ذلك العصر، فقد جمع عصارة جهود السابقين من نحاة وصرفيين،
ولغويين، كما أن فيه بذور ما يسعى المنهج الحديث إليه قصد الوصول إلى اكتشاف آثار
الصوتيات في تحديد مسار الانفعال النفسي داخل العمل الأدبي، وبخاصة الشعر منه.

مما دفع أحد المستشرقين - وهو آدم متز - ليقرر أن لغويي العرب لم يعرفوا إنتاجا
أعظم من الاشتقاق الكبير.

ويخلص - أي مصطفى مندور - إلى أن منهج ابن جني، منهج تحليلي تطبيقي عميق
مهني على الحس اللغوي سواء فيما يتعلق منه بجرس الحروف مستقلة أو مجتمعة. لقد فتح
المجال واسعا أمام علم الدلالة، وأعطى فرصة لفك أسرار اللغة وتراكيبها، إن فلسفة
الاشتقاق الأكبر عند الرجل خليط من الحس النقدي مع الحس اللغوي.⁽²⁾

وعلى الرغم من اعتراض المعترضين، فإنهم لا ينفون وجود معنى مشترك بين
الركيب المتحدة في مادة واحدة.⁽³⁾

وأما الأكبر: فيرى المحدثون أنه يختلف عن الاشتقاق الكبير من حيث أن
ارتباط الأصوات ببعض المعاني، غير مقيد بالأصوات نفسها كما هو في الاشتقاق الكبير،
والها هو ارتباط بنوعها العام، وبترتيبها فحسب، ومن ثم تدل كل مجموعة من ذلك على
المعنى الذي ارتبطت به متى وردت مرتبة حسب ترتيبها في الأصل، بغض النظر عن بقاء
الأصوات الأولى، أو استبدال غيرها بها شريطة اتفاقها في المخارج أو في جميع الصفات ما
هذا الإطباق مثل: **أَمْتَقِعْ لَوْنَهُ وَأَنْتَقِعْ، وَأَسْوَدُ حَالِكٌ وَحَانِكٌ، وَسِرَاطٌ وَصِرَاطٌ، وَسَاطِعٌ**

(1) بظن: من أسرار اللغة العربية ص 66 - 68. وفقه اللغة لواني ص. 183.

(2) بظن: اللغة بين العقل والمغامرة ص 90 - 93

(3) بظن المرجع نفسه ص 93، وفي هذا يقول السيوطي: "... وإنما جعله أبو الفتح بيانا لقوة ساعده، ورده المختلفات
إلى قدر مشترك." المزهري 1/ 347.

وَصَاطِعٌ، وَسَخْرٌ وَصَخْرٌ، وَمَرَدٌ هَذَا الْاِخْتِلَافُ وَالتَّنَاوُبُ اِخْتِلَافُ الْقَبَائِلِ فِي النُّطْقِ
بِالْكَلِمَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ.⁽¹⁾

هذا النوع من الاشتقاق ذكره ابن جنى في الخصائص تحت عنوان "تصاقب
الألفاظ لتصاقب المعاني"⁽²⁾، أي أن تقارب الحروف في الكلمتين يدل عادة على تقارب
معنيهما، وأن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر.

وأما الكُّبَارُ: فقد زاده بعض الدارسين⁽³⁾ وأطلقه على ما يسمى بـ"
بالنحت" عند القدماء، وهو ظاهرة قديمة، لجأ إليه العلماء لعدم جواز اشتقاق كلمة من
كلمتين في أقيسة التصريف. روى السيوطي عن ابن دحية:

"ربما يتفق اجتماع كلمتين من كلمة واحدة دالة على كلتا الكلمتين، وإن كان لا
يمكن اشتقاق كلمة من كلمتين في اشتقاق التصريف"⁽⁴⁾

وهو نوع من الاختصار، وقد كثرت الاختلافات فيه، إذ منهم من أنكره، لأنه
يولد ألفاظاً غريبة على السمع، ومنهم من ذهب إلى أنه قياسي، وهناك من عده غير قياسي
رغم كثرته عند العرب، وذهب آخر إلى أنه ضرب من الاشتقاق، ويبدو أنه راجع إلى
كثرة الاستعمال لبعض الألفاظ. وروي عن الخليل:

"أن العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف
إحداهما إلى بعض حروف الأخرى"⁽⁵⁾.

وظاهرة النحت لا تنفرد بها اللغة العربية وحدها بل نجدها في اللغات الهندية
والأوروبية، وبخاصة اللغات الحديثة.⁽⁶⁾

(1) - ينظر فقه اللغة لوائفي ص 184، 185 وما بعدها، ومن أسرار اللغة ص 68.

(2) - ينظر الخصائص 2/ 145 وما بعدها.

(3) - ينظر على سبيل المثال الاشتقاق لعبد الله أمين ص 391 وما بعدها.

(4) - المزهر 1/ 483.

(5) - ينظر المولد في العربية ص 88، 89.

(6) - ينظر فقه اللغة لوائفي ص 187، وينظر علم اللغة للمؤلف نفسه دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة ط 7،

(القاهرة) / 1973، ص 222، وفصول في فقه اللغة ص 302

- ينظر مقالة بعنوان (بحث في علم الاشتقاق) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1 / 382 .

والنحت قريب من الاشتقاق فهو أخذ كلمة من كلمتين أو أكثر بدلا من أخذ
لكلمة كسائر أنواع الاشتقاق الأخرى.

يقول عبد الله أمين: والاشتقاق الكبّار، هو انتزاع كلمة من كلمتين أو أكثر مع
لماسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى معا، مثل: عَبْشَمِيٌّ من عبد شمس،
وَهَوْلَقٌ من لا حول ولا قوة إلا بالله، ويسمى نحتا. (1)

وقد أقره مجمع اللغة العربية عندما رأى فيه وسيلة من وسائل توليد المصطلحات،
وللممة اللغة وتطويرها غير أنه قليل الاستعمال في اللغة العربية، وربما كان السبب في إنكار
وجوده من بعض الدارسين. وله أنواع أربعة: نحت فعلي، ونحت وصفي، ونحت
اصحي، ونحت نسبي. (2)

كما أن هناك نحتا من أصلين مستقلين أو من أصول مستقلة للدلالة على معنى
مركب في صورة ما، وهو نادر في الساميات كثير في الهند وأوروبية كما أسلفنا. (3)

من ذلك ما ذكره الخليل أن «لَنْ» منتزعة من «لا» و«أَنْ» وأنها تضمنت بعد تركيبها
معنى لم يكن لأصلها مجتمعين، وذهب الفراء الى أن أصل «هَلُمَّ» هو «هل» وهي بمعنى
هل لك في كذا و«أَمْ» بمعنى تعال وأقصد، وقيل: إنها مركبة من هاء التثنية و«لم»
بمعنى «ضم»، وهي تفاسير لا تخلو من التمحل والتعسف - متعارضة مع منطلق اللغة
ومنهجها. (4)

ونشير إلى أن أكثر أنواع الاشتقاق استعمالا وإفادة للغة، الاشتقاق الأصغر «فهو
الذي نستفيد منه في تنمية الألفاظ واستكمال المادة اللغوية». (5)

لهل إن ما رواه العلماء عن الكلمات المنحوتة في اللغة العربية لا يكاد يتجاوز ستين كلمة، ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين
ص 392.

- (1) مجلة الجمع بالقاهرة 1/ 382.
- (2) ينظر ذلك مفصلا في الزهر 1/ 482-485 وفي أصول النحو ص 134، 135. وفي فقه اللغة لوائى ص 186، 187. وفي
دراسة المسلمات العربية ص 31، 32.
- (3) ينظر: الصفحة السابقة
- (4) ينظر: فقه اللغة لوائى ص 188 وما بعدها.
- (5) ابراهيم البس، طرق تنمية الالفاظ في اللغة، معهد البحوث والدراسات العربية قسم البحوث والدراسات الأدبية
والعربية مطبعة النهضة الجديدة القاهرة 1986-1987 ص 43 وما بعدها.

ولم يفرد - أي الاشتقاق الأصغر - علماء اللغة بمؤلفات خاصة وإنما نجد ماثوفا في بعض فصول الكتب وأبوابها، ابتداء بكتاب سيبويه إلى السيوطي، وحتى الكتب التي تكلمت في علوم العربية، وبخاصة النحو والصرف لم تهمل الكلام عن الاشتقاق سواء أكان ذلك تصريحاً أم تلميحاً.

وقد ألفت في الاشتقاق كثير من العلماء قديماً ومحدثين لا يتسع المجال لذكرهم هنا.⁽¹⁾

وهي طريقة تختلف عن عمل المعجميين الذين يبدو عملهم أقرب إلى المنطق والصواب، لأنهم درسوا الكلمات وأحصوها على أساس القرابة التي توجد بين كل مجموعة، لكونها تعود جميعاً إلى مادة ذات أصول ثلاثة هي المادة الأصلية أو الجذر، أو المادة الخام كما يقال، وهي مادة ليس لها شكل محدد أو معين، وليس لها دلالة ووظيفة.

وقد لاحظ العلماء العرب وكذلك المستشرقون أن أكثر مواد اللغات السامية - ومنها العربية - ثلاثية الأصول، ومن هذا الجذر الثلاثي نشأ عدد لا بأس به من الكلمات يمكن أن يطلق عليه اسم المشتقات.

ومن ثم لا يتوقف ملفظ المشتقات عند الحد الذي وضعه اللغويون القديماً، وإنما كل ما نشأ عن الجذر الثلاثي واشترك مع غيره في الحروف الأصلية، وفي المعنى فهو من المشتقات.

وقد ذهب إبراهيم أنيس إلى أن الأنواع التي ذكرها ابن جني في الخصائص لا تفيد اللغة في تنمية ألفاظها باستثناء الاشتقاق الأصغر " فهو الذي نستفيد منه في تنمية الألفاظ، واستكمال المادة اللغوية"⁽²⁾.

(1) - ينظر على سبيل المثال المزهري 1/ 351، والاشتقاق لعبد الله أمين و" في أصول النحو ص 152، 153، و" الصيغ الثلاثية ص 22، 23.

(2) - نفسه ص 46.

أهمية الصيغة في المشتقات العربية

إن أكثر الأبنية استعمالاً في اللغة العربية تتمثل في الأفعال وتصاريفها وفي المشتقات، والجموع القياسية السالمة منها وغير السالمة: إنها صيغ حية تفيد تنمية ألفاظ اللغة، لتلائم احتياجات العصر، على عكس الأبنية قليلة الاستعمال، التي جاءت على بناء محدود يمكن عده وإحصاؤه، ومن ثم وقفت عند الحد المنقول عن العرب دون زيادة فيها⁽¹⁾.

وما يعيننا من هذا هو المشتقات التي - لاشك - لها آثار بلاغية في الكلام الفصيح، فاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعال التفضيل وأسماء الزمان والمكان، وأسماء الآلة.

وهذه المشتقات يختلف بعضها عن بعض بحسب اختلاف المبحث الذي يستعمل فيه كل مشتق. وعندما نُظِر إليها - أي المشتقات - من حيث الوظيفة وعدمها تبين أنها للمسم تسمين:

تسم يعمل عمل فعله، وأطلق عليه اسم الصفة وينحصر في أربعة مشتقات⁽²⁾ وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، وتعمل هذه المشتقات بشروط مذكورة في كتب النحو.

وما بقي من المشتقات - هذا إذا عددناها سبعة كما هو مشهور في كتب النحو والصرف - كاسم الآلة، واسم المكان، واسم الزمان، فهو مشتقات لا تعمل عمل أفعالها ولذلك هُذِّت ملحقة بالجوامد، وليس لها حكم المشتقات العاملة⁽³⁾.

وإذا قارنا هذه المشتقات بما اشتقت منه وجدنا تناسباً بين المشتق والمشتق منه، قد يكون لي اللفظ وفي المعنى وفي ترتيب الحروف وقد يكون في اللفظ فقط أو في المعنى فقط، مع عدم ترتيب الحروف الأصول.

(1) ينظر على سبيل المثال، فقه اللغة وخصائص العربية ص 130.

(2) هناك من لا يذكر صيغ المبالغة عند ذكره للمشتقات، لأنه ينظر إليها على أنها اسم فاعل يدل على المبالغة.

(3) ينظر: النحو الوالي لعباس حسن، دار المعارف (القاهرة) الطبعة السادسة 1981، 3/334 ودراسة المشتقات

العربية ص 33، 34.

وما دما نتكلم عن جانب اللفظ والمعنى نشير إلى " أن علماء اللغة قديما وفي كل الأمم عنوا أكثر ما عنوا بمباني الألفاظ وتراكيبها، كالبحث في أصولها واشتقاقها، وصيغها الصرفية، وأبنيتها، ولم يولوا بعانيها ما تستحق من العناية، مع أن القصد من اللغة وألفاظها، التعبير عن المعاني والأفكار.⁽¹⁾

ولا يعني هذا أنهم أهملوا جانب المعنى بل عنوا بالبحث فيه بمقدار ما يكون من "أثر في تصحيح اللفظ وتقويم اللسان، وصحة الإعراب وصواب الاستعمال، وغير ذلك من أهداف عملية"

يعني هذا أن للأبنية أو الصيغ في اللغة العربية دلالات، وللأوزان معان، إذ يكفي بتغيير بسيط في حركات الكلمة أو في حروفها الأصلية، أو زيادة عليها أن تتوارد عليها معان كثيرة، فصيغة " عَلِمَ " مثلا يمكن تغييرها إلى عَلِمَاءَ، وَعُلُومَ، وَعَلَامَ، وَمُعَلِّمَ، وَمُتَعَلِّمَ، وَعَلِمَ وَيَعَلِّمُ، وَأَعْلَمَ، وَعَلِمْنَا وغير ذلك، أي أن ما حدث من تغيير في هذه الكلمات المشتقة من كلمة واحدة سببه الحروف الزوائد، وتنوع الحركات.

إن لوزن الكلمة وصيغتها دورا كبيرا في تحديد معناها، فلولا ذلك لالتبست معاني الكلمات المشتقة من مادة واحدة، فبهذا يمكننا تحديد معنى الفاعلية في اسم الفاعل والمفعولية في اسم المفعول والمكانية والزمانية في اسمي المكان والزمان وغير ذلك من المشتقات،⁽²⁾ وفي ذلك يقول ابن جني موضحا مخالفة الصيغ (أي الأوزان) للدلالة على اختلاف المعاني:

"وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع إذ الغرض في صيغ هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان"⁽³⁾ وهذا دليل على اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني.

وقال أيضا في اختلاف الصيغ والأوزان لاختلاف المعاني: " وكذلك قطع وكسر فنفس اللفظ هاهنا يفيد معنى الحدث، وصورته تفيد شيئين، أحدهما الماضي، والآخر

(1) - فقه اللغة وخصائص العربية ص 154.

(2) - ينظر فقه اللغة وخصائص العربية ص 115 وما بعدها، وينظر دراسة المشتقات العربية ص 36

(3) - الخصائص 1/ 375.

تكثير الفعل، كما أن ضَارَبَ يفيد بلفظه الحدث وبنائه الماضي وكون الفعل من اثنين، وبمعناه على أن له فاعلا.⁽¹⁾

ولكن غير بعيد عن سياق الكلمة؛ لأن له دورا حاسما في تحديد معناها وتوضيحه.⁽²⁾

فالصيغ والأوزان بمثابة قوالب تصاغ فيها الألفاظ وتحدد بها المعاني الكلية أو المفاهيم العامة، فلو أخذنا مادة (ق ط ع) ووضعناها في قالب ما من القوالب، وليكن مثلا "مَفْعَلٌ" قلنا: مِقْطَعٌ وبذلك نحصل على مشتق يدل على آلة القطع، وإن نحن غيرنا حركة الميم من الكسر الى الفتح نحصل على مَفْعَلٌ، فنقول "مَقْطَعٌ" وبذلك صار للكلمة معنى جديد وهو مكان القطع ولو قلنا "مُقَاطَعَةٌ" على وزن "مُقَاعَلَةٌ" حصلنا على مشتق جديد يدل على قطع الصلة بين شيئين.

فهذا التنوع بين ألفاظ المادة الواحدة سببه تغير الحركات الثلاث وكذلك حروف الزيادة المعروفة بـ "سألتمونيها"⁽³⁾.

بل قد يحصل التجدد في المعنى حتى في الوزن الواحد الذي يمكن استعماله في معانٍ أخرى، "فَمِفْعَالٌ" مثلا: يدل على الآلة وعلى معانٍ أخرى كالمبالغة في العادة، نحو مضطرب، وفَعَالٌ أيضا صار يدل على المبالغة وعلى الحرفة، والنسبة في هذه المشتقات يمكن هدها نوعا من الاختصار فوجودها في اللغة يوفر على المتكلم والمتعلم في آن واحد جهدا كبيرا، ذلك أن في عالم الفكر معاني عامة كلية - كما سبق ذكره - كالفاعلية والمفعولية، والمكانية، والزمانية، والحدث، والآلية، فلو أخذنا أفعالا مثل: كَتَبَ، وَقَطَعَ، وَمَلَسَ، وَجَمَعَ، وَأَوَى، وأردنا أن نجعل من كل منها قوالب للمكان يعرف به قلنا: مَكْتَبٌ، وَمَقْطَعٌ، وَمَلْسٌ، وَجَمْعٌ، وَمَأْوَى.

(1) لسانه 3/101.

(2) تبين بالأحصاء أن النص العربي يتضمن 75% من المعنى فقط، بينما يبقى 25% يتحمل ادراكها القارئ. ينظر العرب وتاريخه في الوطن العربي ص 434.

(3) ينظر لغة اللغة وخصائص العربية ص 118 وما بعدها. ودراسة المشتقات العربية ص 36.

وبهذا نكون قد اختصرنا القول، وحققنا الهدف، وهو إفهام السامع من أقصر طريق، وهذه هي الوظيفة الفكرية للصيغة وقيمتها المنطقية في اللغة العربية.⁽¹⁾

إن اللغة العربية بحق لغة نخول التعبير عن أدق الأفكار أكثرها تنوعا، لكونها لغة اشتقاقية، فكيف لا وهي لغة القرآن الذي " يمتاز بالتعبير عن قضايا ومدلولات كثيرة في مجال يصعب على البشر أن يعبروا فيه عن مثل هذه الأغراض، بأوسع مدلول، مع التناسق العجيب بين العبارة والمدلول".⁽²⁾

(1) - ينظر المرجعان نفساهما ص 119، وص 35، 36. على الترتيب .

(2) - ينظر : عبد الفتاح لاشين، صفاء الكلمة دار المريخ للنشر (الرياض) مطبعة النهضة مصر 1983. ص 6.

الفصل الأول

اسم الفاعل

تمهيد

يصاغ اسم الفاعل قياساً من الفعل⁽¹⁾ الثلاثي (فَعَلَ) لازماً ومتعدياً، و(فَعِلَ) متعدياً على (فَاعِلٍ)، صحيحاً كان أم معتلاً، نحو: ضَرَبَ فهو ضارب، وذَهَبَ فهو ذَاهِبٌ، ونَصَرَ فهو ناصر، وسمِعَ فهو سامع، وعلم فهو عالم، ووصل فهو واصل، وشكَّ فهو شاك⁽²⁾، والأصل (شاكِي).

وإن كان من (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) اللازم، فلا يأتي على وزن (فاعل) إلا سماعاً⁽³⁾ نحو عَقَرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ، وشَعَرَ فهو شاعرٌ، وطَهَّرَ فهو طاهرٌ، ومَحَضَ فهو حامضٌ، وأمِرٌ فهو آمنٌ، وسَلِمَ فهو سالمٌ. وهذا عند ابن جني من تداخل اللغات⁽⁴⁾.

وقياس (فَعُلَ) المضموم العين أن يكسر مجيئه على (فَعَلَ) و(فَعِلَ)، نحو: ضَحَّمَ فهو ضَحْمٌ، وشَهَّمْ فهو شَهْمٌ، وجَمَلْ فهو جميلٌ، وشَرَّفْ فهو شريفٌ. ويقالُ في (أَفْعَلْ) و(فَعَلَ) نحو: خَضَّبَ فهو أخضِبٌ، وبَطَّلْ فهو بَطْلٌ، وحَسَّنْ فهو حَسَنٌ⁽⁵⁾.

أما قياس فَعِلَ المكسور العين، أن يكون على (فَعِلَ) أو (فَعِلان) أو (أَفْعَلْ) كنضِرٍ فهو نَضِرٌ، وبَطِرَ فهو بطِرٌ، وعَطِشَ فهو عطشانٌ، وصَدِيَ فهو صديانٌ، وسوِدَ فهو أسودٌ،

(1) - مصطلح الفعل عند القدماء غير محدد وغير واضح، فهو عند سيبويه قد يعني المصدر، وعند الفراء مادة تشمل المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وغيرها. غير أن السراfi يذهب إلى أن اسمي الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل، والفعل مشتق من المصدر، ينظر شرح الكافية في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت 1985، 2 / 198، وعبد الله بوخلخال، التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 / 1 - 169 - 170 .

(2) - ينظر الكتاب لسيبويه، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، دار عالم الكتب، ط 3 بيروت 1983، 4 / 5، والتكملة للفارسي، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984، ص 212، وشرح ابن عقيل مكتبة السعادة بمصر ط 14، 1964 / 2، 134، وشرح التصريح على التوضيح لمحمد الأزهرى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت)، 2 / 77 - 78 .

(3) - ينظر شرح ابن عقيل، 2 / 134 .

(4) - ينظر الخصائص 1 / 375 .

(5) - ينظر شرح ابن عقيل 2 / 136 - 138، وارتشاف الضرب 1 / 233 - 234، وحاشية الصبان 1 / 320 .

وهو **لهو أجهر**⁽¹⁾. غير أن هذا يدخل - على رأي بعضهم - تحت موضوع الصفة
الاجها⁽²⁾.

ولعباس حسن في هذا رأي آخر، وهو أن لا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم،
ولا بين مفعول العين ومكسورها ومضمومها، يقول: «فلا مكان للتوهم بأن بعض أنواع
الماضي اللغوي المتصرف اللازم لا يصاغ من مصدره اسم فاعل على صيغة (فَاعِل) للدلالة
على الحدوث نصاً، إذ من أين يجيء التوهم بعد أن قطع الأئمة بالحكم العام السابق
بما سببه كرم الرجل فهو كارم، ويخجل فهو باخل، وشرف فهو شارف، وحسن فهو
عاسن، وهني فهو غان»⁽³⁾.

ولم يفرد سيبويه لاسم الفاعل باباً بعينه، وإنما ذكره متفرقاً عند حديثه عن الأفعال
ومصادرهما، ويسميه الاسم. يقول: «فأما (فَعَلْ يَفْعُل) ومصدره، فقتل يقتل قتلاً،
والاسم لائل، وخلقه يخلقه خلقاً، والاسم خالق؛ ودقّه يدقّه دقّاً، والاسم داق»⁽⁴⁾.
ويقول في موضع آخر: «هذا باب (فَعْلَان) ومصدره وفعله، أما ما كان من الجوع
والعطش، فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلَان)، ويكون المصدر (الْفَعْل) ويكون
العمل هل (فِعْل يَفْعَل)، وذلك نحو: ظمى يَظْمَأُ ظَمّاً وهو ظمآنٌ، وَعَطِشَ يَعْطِشُ عَطْشاً
وهو عطشانٌ، وَصَدَى يَصْدَى صَدًى وهو صدبانٌ»⁽⁵⁾.

(1) - ينظر شرح ابن عقيل، 2/ 135-136، وارتشاف الضرب 1/ 233-234 وحاشية الصبان 1/ 320.

(2) - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد يحيى الدين عبد الحميد، دار الجيل ط 5 بيروت
1979، 8/ 243، وحاشية الصبان 1/ 321.

(3) - النحو الوافي 3/ 240 - 242.

(4) - الكتاب 4/ 5، وينظر أبنية الصرف، ص 260.

(5) - أحرنا إلى أن هذا الوزن يدخل ضمن موضوع الصفة المشبهة عند بعض النحاة. فقد اختلفوا في وزن اسم الفاعل
من اللغوي المجرد. فمتهم من ذهب إلى أن له وزناً واحداً هو (فاعل) كالزخشري، شرح المفصل 6/ 68، وابن الحاجب،
شرح الكافية 2/ 198، والرضي، شرح الكافية 2/ 198، وابن هشام، أوضح المسالك 3/ 244 - 245. ومنهم من ذهب
إلى أن له أبنية متعددة كـ (فَعْل)، و(فِعْل)، و(أفعل)، و(فَعِل)، كابن مالك وابنه بدر الدين، وابن عقيل، ينظر أبنية
الصرف، ص 269.

(6) - الكتاب 4/ 21، وينظر أبنية الصرف، ص 280.

بمقطع قصير ثم تستمر على مقطع طويل [...]، هذه الصيغ تكاثرت كلماتها إلى أقصى حد [...] وترجع كثرة (فاعل) بكسر العين إلى وظيفتها الصرفية من حيث هي اسم فاعل⁽¹⁾.
ومن مسوغات استعمال صيغ أكثر من غيرها، أو استعمال لفظ وإهمال آخر أيضا طلب الخفة، فكلما كان اللفظ خفيفا كان أكثر استعمالا من غيره، وحتى الألفاظ الخفيفة تتفاوت فيما بينها في الاستعمال. يقول سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء. ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا»⁽²⁾
كما أن لتناسق الحركات فيما بينها دخلا في كثرة الوزن أيضا، فكلما كانت متناسقة كثر الوزن والعكس صحيح⁽³⁾.

ولا شك في أن اسم الفاعل وباقي المشتقات قد خضعت لأشكال لفظية عديدة بمعنى أنها خضعت لتغيرات صوتية وصرفية ونحوية؛ من فك وإدغام وقلب وإبدال وإعلال، وصحة واعتلال ولزوم وتعدي، وتجرد وزيادة وإعراب، واختلاف في الدلالة على الجنس أو العدد أو الزمان، وغير ذلك مما يتعلق باللفظ زيادة أو نقصانا أو تغييرا آخر أيا كان نوعه أو جنسه.

ونتناول فصل اسم الفاعل، وفق التصنيف الآتي:

أولا: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، ويدرس من حيث:

I - علاقته بأبواب الفعل المعروفة.

II - صحته واعتلاله

III - تعدد المعنى الوظيفي للصفة⁽⁴⁾

(1) - ينظر التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمه البيانية والتعبيرية لمصطفى النحاس، مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب الرباط، العدد 18، ص 45 والعربية الفصحى، ص 88 - 93.

(2) - الكتاب 1 / 20 - 21.

(3) - ينظر مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 10 / 85، ومجلة اللسان العربي، العدد 37، 1991، ص 65

(4) - يقصد به العدول بالصفة إلى الاسم أو إلى الصفة الغالبة.

ثانيا : من الثلاثي المزيد :

١ - المزيد بحرف .

٢ - المزيد بحرفين

٣ - المزيد بثلاثة أحرف

ثالثا - من الرباعي المجرد .

رابعا - من الملحق بالرباعي .

المعاجم العربية، فقد نجد عين الماضي مفتوحة، وفي مضارعه تحتل أكثر من حركة، فاسم الفاعل (صالح) ⁽¹⁾، مثلا مشتق من الفعل (صَلَح) الذي يتضمن عين مضارعه الضم والفتح، صَلَح يَصْلَح وَيَصْلُح، بل هناك (صَلَح) على (فَعْل) مضموم العين، قال ابن دريد: « ويقال صَلَح أيضا » ⁽²⁾. وجاء عن ابن منظور أن صَلَح كصَلَح، وأشار إلى أنه ليس بثبت عند ابن دريد ⁽³⁾. وكذلك (أفل)، فإنه مشتق من الفعل (أفل)، الذي تأتي عين مضارعه على وجهين؛ مضمومة ومكسورة أي على (فَعْل يَفْعُل وفَعْل يَفْعِل)، كما تأتي مكسورة العين في الماضي، لكنها ليست بمعنى (فَعْل)، يقال: أفل الرجل إذا نشط فهو أفل ⁽⁴⁾، فهي هنا من باب (فِرِح).

وقد أشارت كتب اللغة إلى هذا الخلط بين الأبواب، بل على مستوى الباب الواحد، وهو ما يوحي بأن الأفعال في عصور ماضية لم تكن على نمط من التصنيف التام، ويكفي العودة إلى أدب الكاتب لابن قتيبة ⁽⁵⁾ لملاحظة عدم ضبط الأفعال على الصورة التي ذكرها في الأبواب الستة. كما ذكر ابن سيده كثيرا من هذا في المخصص ⁽⁶⁾.

(1) - ذكرت فيما سبق أنني أذكر اللفظ مجردا من اللواحق؛ لأنه الأصل، ولأن هذه الملحقات أو اللواحق « ... ذات حروف ثابتة لا تتغير بتغير الموقع، ومن ثم فهي بحكم ثبوتها تجاور كل ما يأتي معها من حروف الكلمة، وأدعى للضبط أن يقصر الباحث نفسه على الكلمة غير ذات الملحقات؛ لأن دراسة المجاورة في السياق إنما تعتبر موجهة إليها باعتبارها نواة الدلالة؛ ولأنها ذات معنى معجمي، بخلاف الملحقات التي يقصد بها معنى الوظيفة الصرفية أو النحوية التي تؤديها وفرق بين المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي»، تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب 1986، ص 163.

(2) - الجمهرة 1 / 542.

(3) - ينظر اللسان، مادة (صَلَح).

(4) - ينظر اللسان، مادة (أفل).

(5) - أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق وتعليق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة ط 3 المدينة المنورة 1981، ص 477 - 481.

(6) - ينظر المخصص لابن سيده، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت (د.ت) 14 /

128 - 126، وينظر 15 / 64 - 68.

وقد عزا نفر من اللغويين وجها من الوجوه التي ذكرت وغير مشتهرة إلى لغة العامة⁽¹⁾. كما تعرض ابن جني إلى تفسير الألفاظ التي اختلفت فيها عين المضارع على أكثر من وجه، وأرجع كل ذلك إلى تركيب اللغات⁽²⁾.

نستنتج من هذا أن مجيء الفعل الماضي⁽³⁾ على بناء خاص، ومضارعه على بناءين ككلمة هند العرب، وهو ما يرجح « أن الفعل من الناحية التاريخية قد مر بفترات كان خلالها غير مستقر في بنائه الذي نعرفه في عهوده اللاحقة في النصوص الفصيحة، وهذا يعني أن هذه الفترة غير المستقرة كانت بقاياها معروفة بعد الإسلام إلى القرن الثالث الهجري. وهذه الحال تعني أن العربية كانت أنماطاً شتى بالنسبة للجوامع التي كانت في شبه جزيرة العرب [...] فلا بد أن يحصل في هذه العربية الموزعة على هذه المجتمعات البشرية أمارات خاصة تميز طريقة كل منها في هذه العربية حتى تهيأ لهذه المجتمعات أن تتوحد في ظل الإسلام، وتهيأ لهذه العربية أن تتوحد من أنماط شتى إلى نمط واحد واضح مبين ظهر في هرطقة القرآن، بعد أن جمع وتوحدت لغته⁽⁴⁾».

ويبدو أن ظهور حركة ما، على عين الفعل الثلاثي ليس ظهوراً اعتبارياً، بل إن هذه الحركة تعبر عن علاقة الفعل إما بالفاعل (sujet)، وإما بفرض الفعل (objet)، وهذا على درجات متفاوتة، وقد يكون السبب في ظهور أو تحديد الأبواب المعروفة في اللغة العربية فتح/ فتح، كسر/ فتح، ضم/ فتح، كسر/ فتح، ضم/ كسر، ضم/ ضم. ولبعض هذه الأبواب علاقة بدلالة معينة غالبية.

(1) ينظر الفعل زمانه وأبنته لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3، بيروت 1983، ص

107

(2) ينظر الخصائص 1 / 374 - 376، وشرح المفصل 7 / 153 - 154، والفعل زمانه وأبنته، ص 107 - 108 .

(3) لد بساءل القارئ أن الموضوع هو دراسة اسم الفاعل، وما فائدة الكلام عن فعله الماضي ومضارعه ؟ والجواب : أنها لا بد أن تعرف طبيعة المادة التي اشتق منها اسم الفاعل، وما هي التغيرات التي تصيبها، لأن ذلك يؤثر على المشتق من أو بهن من زاوية الدلالة، ومن زاوية كثرة تواتره أو قلته، ويكفي أن الكوفيين يسمونه الفعل الدائم .

(4) الفعل زمانه وأبنته، ص 107، وينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 89 - 90، ومجلة اللسان العربي، العدد 18، 1 / 40، ورتي الأسوسزي، العبقرة العربية في لسانها، دار البيظلة العربية للتأليف والنشر، دمشق، ط 2 (د.ت)، ص 87 .

ومن بين المشتقات المرصودة من هذا الباب، وتحتل عين المضارع - وحتى الماضي أحيانا - أكثر من وجه : صَالِحٌ⁽¹⁾، عَاكِفٌ⁽²⁾، فَايَسِقُ⁽³⁾، كَامِلٌ⁽⁴⁾، آفِلٌ⁽⁵⁾.

إلا أن هناك مشتقات جاءت من أفعال شذت عن القاعدة، التي تقتضي أن الفعل إذا كانت لامه أو عينه حرفا من حروف الحلق، يأتي على (فَعَلَ يَفْعَلُ)، فجاءت على الأصل، مثال ذلك : قَاعِدٌ⁽⁶⁾ من قَعَدَ يَقْعُدُ، بَازِعٌ⁽⁷⁾ من بَزَعَ يَبْزِعُ، بَالِغٌ⁽⁸⁾ من بَلَغَ يَبْلُغُ .

وقد ذكر ابن سيده أن ما يجيء من هذا على القياس كثير في كلام العرب⁽⁹⁾. وهذه الكثرة ربما هي التي أدت ببعض الدارسين إلى اعتبار أنه لا دخل لطبيعة الحرف في تنوع الحركة في الفعل، مثلما ذهب إلى ذلك القدماء وبعض المحدثين، كتأثير حروف الحلق في حركة عين الفعل، أن يكون فتحة لخفتها، بينما الأصل أن تكون كسرة أو ضمة، وإنما المسألة هي تطور حدث للفعل، خلال المراحل التاريخية واستقلال شكله وانتقاله بالتقليد على صورته القديمة الأولى⁽¹⁰⁾.

وكثرة تواتر اسم الفاعل من (فَعَلَ يَفْعَلُ) راجع إلى تعدد دلالات فعله وتنوعها إذ منها ما يتعلق بالجانب الفيزيولوجي، ومنها ما يتعلق بالجانب البيولوجي، ومنها ما يتعلق بالجانب السيكلولوجي، وآخر بالجانب الفيزيائي، وهي دلالات شاملة لمعظم ما يتعلق بالإنسان وبغيره ظاهرا وباطنا، حسيا ومعنويا .

-
- (1) - البقرة : (25، 62، 82، 130، 277)، آل عمران : (39، 46، 57، 114)، النساء : (34، 69، 57، 122، 124، 173)،
المائدة : (9، 69، 84، 93)، الأنعام : (85) .
- (2) - البقرة : (125، 187) .
- (3) - البقرة : (26، 99)، آل عمران : (82، 110)، المائدة : (25، 26، 47، 49، 59، 81، 108) .
- (4) - البقرة : (196، 233) .
- (5) - الأنعام : 76 .
- (6) - النساء : (95)، المائدة : (24) .
- (7) - الأنعام : (77، 78) .
- (8) - المائدة : 95، الأنعام : 149 .
- (9) - ينظر المخصص 14 / 125 .
- (10) - ينظر المعقبة العربية في لسانها، ص 57 .

2 - باب فَعَلَ يَفْعِلُ :

ورد اسم الفاعل من هذا الباب سبعا وتسعين (97) مرة موزعة كالاتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : الضالين⁽¹⁾ .

- ثلاثين (30) مرة في سورة البقرة : الظالمين، راجعون، ظالمون، فارض،
بالوالدين، الضالين، فللوالدين، الظالمون، والدة، الوالدات، بالظالمين، وابل، للظالمين⁽²⁾ .

- وتسع عشرة (19) مرة في سورة آل عمران : الصابرين، مالك، عاقر، الظالمين،
الكافرين، الضالون، الظالمون، خائبين، ظلمون، الكاظمين، غالب، للظالمين، الأبرار⁽³⁾ .

- وسبع (7) مرات في سورة النساء : الوالدان، بالوالدين، الظالم، ظالمي،
الوالدين⁽⁴⁾ .

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة المائدة : غالبون، الظالمين، السارق، السارقة،
الظالمون، الغالبون، للظالمين، ثالث، سائبة، حام، والدتك، مائدة⁽⁵⁾ .

- وخمسا وعشرين (25) مرة في سورة الأنعام : فاطر، كاشف، الظالمون، لكاذبون،
الظالمين، قادر، دابة، طائر، الفاصلين، بالظالمين، القادر، الضالين، فائق، لآت، باغ،
بالوالدين، وازرة⁽⁶⁾ .

يلاحظ من خلال ما سبق أن أكبر عدد بالنسبة إلى المجموع العام جاء في سورة
البقرة بنسبة 30,92%، تتبعها سورة الأنعام بنسبة 25,77%، ثم سورة آل عمران بنسبة
19,00%، فسورة المائدة بنسبة 15,46%، فسورة النساء بنسبة 7,21% فسورة الفاتحة بنسبة

(1) الفاتحة : 7 .

(2) البقرة : (35، 95، 124، 145، 193، 258) - (46، 156) - (51، 92) - (68) - (83) - (153، 155، 177، 249) -
(104) (173)، (180) - (198) - (215) - (229، 254) - (233) - (233) - (246) - (264، 265²) - (270) .

(3) آل عمران : (17، 142، 148) - (26) - (40) - (57، 86، 140، 151) - (61) - (90) - (94) - (127) - (128) -
(134) - (180) - (192) - (193) - (198) .

(4) النساء : (7²، 33) - (36) - (75) - (97) - (135) .

(5) المائدة : (23) - (29، 61، 107) - (38) - (38) - (45) - (56) - (72) - (73) - (103) - (103) - (110) -
(110، 114) .

(6) الأنعام : (14) - (17) - (21، 47، 93، 135) - (28) - (33، 52، 68، 129، 144) - (37) - (38) - (38) - (57) -
(68) - (77) - (98، 98) - (134) - (148) - (181) - (184) .

1,03% مثلت فيها المشتقات من الأفعال المعتلة 24,25%، موزعة على كل فروع المعتل، وبذلك تكون المشتقات من هذا الباب شاملة لكل فروع⁽¹⁾ الثلاثي، بقسميه الصحيح والمعتل .

وما نشير إليه أن القدماء لاحظوا كثرة الاشتراك بين بابي نَصَرَ وَضَرَبَ أي (فَعَلَ يفعلُ) و(فَعَلَ يفعلُ)، وقرروا أنه من الممكن أن ينقل الفعل من أحد البابين إلى الآخر، ما لم يكن هناك سماع ينص على التحديد .

ويكفي أن نستقري المخصص لابن سيده⁽²⁾، وشرح المفصل لابن يعيش⁽³⁾، والمزهر للسيوطي⁽⁴⁾ لنقف على اضطراب النحاة واللغويين في أبواب الثلاثي بصفة عامة وهذين البابين بصفة خاصة .

فهناك من يسوي بينهما في الاستعمال، وهناك من يذهب إلى أنه إذا كثر أحدهما على السنة الناس سقط الآخر، وهناك من يرى أن (فَعَلَ يفعلُ) أكثر اطرادا حجته في ذلك خفة الكسر، وهناك من يربطهما بالتعدي واللزوم، وأن الأصل في المتعدي الكسر وفي اللازم الضم⁽⁵⁾. وهناك من يشير إلى أنها يتعاقبان على الفعل الواحد، إلى غير ذلك مما نلاحظه من اختلافات متعددة، ليس على مستوى أبنية الثلاثي فحسب، بل على مستويات صرفية ونحوية كثيرة⁽⁶⁾.

وروي عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : « طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة، أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم ؛ لأعرف ما كان منه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد لذلك قياسا، وإنما يتكلم به كل امرئ منهم على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك »⁽⁷⁾.

(1) - يقصد بالفروع : السالم والمهموز والمضعف بالنسبة إلى الصحيح، والمثال الواوي والأجوف البياني والناقص البياني بالنسبة إلى المعتل .

(2) - المخصص 14 / 123 .

(3) - شرح المفصل 7 / 152 - 153 .

(4) - المزهر 1 / 207 - 208، وينظر 2 / 39 .

(5) - ينظر في هذا الخصائص 1 / 379 .

(6) - وهو ما يرجح أن ما جاء من هذه الاختلافات مرده اختلاف لهجات القبائل التي أخذت عنها اللغة .

(7) - المزهر، 1 / 207 - 208 .

وقد وازنا بين مشتقات الأفعال من كلا البابين⁽¹⁾، فوجدنا أنه بعد طرح مشتقات الأفعال التي تحتمل عين المضارع فيها أكثر من وجه⁽²⁾، وطرح المشتقات التي جاءت العالها على الأصل⁽³⁾، بقي مائة وثمانون (180) مشتقا، وهو ما يكاد يمثل ضعف مشتقات باب (فعل يفعل). وهذا ما يدعوننا إلى التحفظ من أقوال من ذهبوا إلى أنهما متساويان في الاستعمال، ومن أقوال القائلين باطراد (فعل يفعل) لخفة الكسر.

وقد أحصى الأستاذ الطيب البكوش هذين البابين من الصحيح السالم، فوجد أن نسبة تواتر (فعل يفعل) ثمانمائة ومرتان (802)، بينما نسبة تواتر (فعل يفعل) خمسمائة وست عشرة (516) مرة، والفرق بينهما يتبين. وقد دعم هذا الاستعمال القرآني، فقد أحصي مائة وثمانون (102) من باب (فعل يفعل)، وثمانية وثمانون (88) من باب (فعل يفعل)⁽⁴⁾. وهو ما يلغوي تحفظنا من أقوالهم.

ويرجع سبب تفوق (فعل يفعل) على (فعل يفعل) إلى «... أن للضممة مخرجين، فهي خلفية، ولكنها أيضا أمامية من جهة استدارة الشفتين، عند النطق بها فتكون بذلك مناسبة لجل الحروف، بينما الكسرة الأمامية قد لا تلائم إلا الحروف المجاورة لها»⁽⁵⁾. كما أن الضمة من الناحية الصوتية أو المخرجية أقرب إلى الفتحة من الكسرة⁽⁶⁾.

ولسنا ندرى لِمَ فضّل بعض كبار النحاة واللغويين الكسر من دون مبرر، جاء في الزهر: «وقال الفراء يكسر، وقال ابن جني هو الوجه»⁽⁷⁾.

وربما يعود تفضيلهم للكسر دون الضم إلى أنهم نظروا إلى أن (يفعل) خاص (بفعل) ففضلوا الكسر قصد التمييز⁽⁸⁾. وللسيوطي رأي في هذا، يقول: «ونظن المختار للكسر هنا وجد الكسر أكثر استعمالا عند بعضهم، فجعله أفصح من الذي قل استعماله

(1) ذكرنا كل ما كان على (فَاعِل) سواء جاء من متعد أو من لازم، أو دل على صفة غالبية أو باقية على وصفيتها.

(2) وعددها سبعة وثلاثون (37) مشتقا.

(3) وعددها ثمانية (8) مشتقات.

(4) ينظر التصريف العربي، ص 92.

(5) المرجع نفسه، ص 93.

(6) المرجع نفسه، ص 96.

(7) الزهر، 2 / 39.

(8) ينظر التصريف العربي، ص 92.

عندهم، وليست الفصاحة في كثرة الاستعمال ولا قلته، وإنما هاتان لغتان مستويتان في القياس والعلة، وإن كان ما كثر استعماله أعرف وأنس لطول العادة له»⁽¹⁾.

ونشير إلى أن القراءات القرآنية المشهورة جاءت تمثل لهجة موحدة منسجمة مجسدة في اللغة العربية الأنموذج، فطريقة اشتقاق المضارع من الماضي فيها واضحة⁽²⁾.

وقد أحصى إبراهيم أنيس جميع الأفعال الصحيحة في القرآن الكريم، ووجد أن الأفعال من كلا البابين تخضع لقاعدة مطردة غالبية، وما شذ عن القاعدة قليل، ورجح أن يعزى هذا الشذوذ إلى انحدار الفعل من لهجة أخرى لها قواعد أخرى تخضع لها، وهي لهجة ليست باللهجة التي نزل بها القرآن .

كما يرجح أن الاختلاف المتعلق باشتقاق المضارع من الماضي الثلاثي راجع إلى أن اللهجات العربية القديمة خضعت لقواعد مختلفة، لكل لهجة قاعدة خاصة بها لا تحيد عنها إلا فيما تستعيره من لهجات أخرى⁽³⁾.

(1) - المزهري، 1 / 208 .

(2) - ينظر من أسرار اللغة، ص 48 - 49 .

(3) - ينظر في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط 6 القاهرة (د.ت) ص 170 -

3 - باب فَعَلَ يَفْعَلُ :

ورد اسم الفاعل من هذا الباب تسعا وسبعين (79) مرة تتوزع كالاتي :

- ثلاثين (30) مرة في سورة البقرة : بالآخرة، الآخر، صواعق، جاعل، الراكعين، الخاشعين، بارتكم، الصابئين، خاسئين، فاقع، الآخرة، جاعلك، راعع، اللاعنون السائلين⁽¹⁾.

- وثماني عشر (18) مرة في سورة آل عمران : الراسخون، جامع، الآخرة، الراكعين راعلك، جاعل، آخره، الآخر، فاحشة، خاشعين⁽²⁾.

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة النساء : الفاحشة، بفاحشة، فاحشة، الآخر، الآخرة، جامع، خادعهم، الراسخون⁽³⁾.

- وثمانى (8) مرات في سورة المائدة : الجوارح، الآخرة، راعمون، الآخر، الصابئون، آخرنا⁽⁴⁾.

- وثمانى (8) مرات في سورة الأنعام : القاهر، الآخر، بالآخرة، ظاهر، فواحش⁽⁵⁾.

تأتي سورة البقرة بأكبر نسبة بالنظر إلى المجموع العام، إذ تمثل 37,97%، تتبعها سورة آل عمران بنسبة 22,78%، ثم سورة النساء بنسبة 18,98%، فسورتا المائدة والأنعام بنسبة 10,12% لكل منهما. وورد كل المشتقات من الصحيح .

ويختص هذا الباب عند اللغويين والنحاة بما كانت عينه أو لامه حرف حلق⁽¹⁾. وهو أمر أصابوا فيه⁽²⁾، وقرر ذلك العلم المعاصر. فقد أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة ارتباط حروف الحلق بالفتحة ارتباطا وثيقا، وسبب ذلك الاقتصاد في الجهد.

(1) البقرة : (4، 8) - (8، 8، 126، 177، 228، 232، 264) - (19) - (30) - (43) - (45) - (54)² - (62) - (65)

(80) - (94، 102، 114، 130، 200، 201، 217، 220) - (125) (124) - (159) - (177) .

(2) آل عمران : (7) - (9) - (22، 45، 56، 77، 85، 145، 148، 152، 176) - (43) - (55) (55) - (72) - (114) - (180) .

(3) النساء : (18) - (19، 26) - (22) - (38، 39، 69، 136، 162) - (74، 77، 134) - (140) - (142) - (162) .

(4) المائدة : (4) - (5، 33، 41) - (55) - (69) - (88) - (114) .

(5) الأنعام : (18، 81) - (32) - (92، 113، 180) - (120) - (157) .

يقول إبراهيم أنيس : « أما السر فيه فهو أن كل أصوات الحلق بعد صدورها من خرجها الحلقى، تحتاج إلى اتساع في مجراها بالفم، فليس هناك ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعا وتلك هي الفتحة، ولم يشذ عن هذه القاعدة بين أفعال القرآن الكريم إلا أفعال قليلة »^(٦).

وروي عن أصحاب القراءات أن الكسائي - وهو من القراء السبعة - كان يميل الفتحة نحو الكسرة مع حروف الهجاء المستقلة، وينطق بها فتحة مع حروف الاستعلاء، وهو دليل على ارتباط الحروف بحركاتها، وإيثار بعض الحروف لحركات معينة دون غيرها^(٧). فإذا طبقنا هذا القانون أو هذه القاعدة على المشتقات التي أحصيناها من هذا الباب وجدناها متطابقة كل التطابق تقريبا^(٨).

وإذا علمنا أن القاعدة التي خضعت لها القراءة القرآنية المشهورة في اشتقاق المضارع من هذه الأفعال هي (المغايرة)، إذ يقابل (فَعَلَّ) في المضارع إما (يفعلُّ) وإما (يفعل)، بينما لا يقابل (فعل) إلا (يفعل) باستثناء ما يكون من المثال الواوي، فإنه يأتي على (يفعل) أدر كنا أن هذه القاعدة التي جاءت عليها الأفعال القرآنية واضحة لا خلط فيها ولا تعقيد، خلافا لما ذكر في كتب اللغويين والصرفيين والمعجميين^(٩).

والأصل في الباب، الذي نحن بصدد دراسته، أن يكون مضموم العين أو مكسورها في المضارع^(٧). وإنما جاء مفتوحها لعامل صوتي في بنية الفعل نفسه، وهو أن

-
- (1) - ذهب العلابي إلى أن هذا تقدير واهن، والدليل على ذلك أنهم حاروا في تحليل ما شذ حيرة كبيرة، ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 91.
- (2) - ينظر على سبيل المثال تحليل سيويه لمناسبة الفتح لحروف الحلق، الكتاب 4 / 101.
- (3) - في اللهجات العربية، ص 170.
- (4) - ينظر من أسرار اللغة، ص 50 - 51.
- (5) - شذ من هذا (فواحش) جمع فاحشة، فقد ذكر العلماء أنها تأتي أيضا من (فعل يفعل) و(فعل يفعل)، ينظر الجمهرة 1 / 537 المتن والهامش. وكذلك (صواعق) جمع صاعقة، فإنها من صعق يصعق، وليست من صعق يصعق، لأن هذا من باب (فرح)، ويكون المشتق حينئذ على (صعق) بوزن (فعل).
- (6) - ينظر من أسرار اللغة، ص 52، وفي اللهجات العربية، ص 169 - 170.
- (7) - ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 102، والمقتضب 2 / 111 - 112، وأدب الكاتب، ص 482، والتكملة، ص 212، وشرح الشافية 1 / 67، والمربية الفصحى، ص 141.

4 - باب فَعِلَ يَفْعَلُ :

جاء اسم الفاعل من هذا الباب ثمانى وخمسين (58) مرة، موزعة بالنسب الآتية:
- ثلاثا وعشرين (23) مرة في سورة البقرة : واسع، آمنأ، بتابع، رجالا، ركبانا،
خاوية، آثم⁽¹⁾.

- وتسع (9) مرات في سورة آل عمران : الشاهدين، واسع، الخاسرين، آمنأ،
أصحاب، خاسرين، عامل، العاملين⁽²⁾.

- وخمس (5) مرات في سورة النساء : حافظات، الصاحب، أصحاب، واسعة،
واسعا⁽³⁾.

- واثنى عشرة (12) مرة في سورة المائدة : الخاسرين، أصحاب، خاسرين، نادمين
الشاهدين، الأثمين⁽⁴⁾.

- وتسع (9) مرات في سورة الأنعام : الجاهلين، يابس، حفظة، أصحاب، عالم،
صاحبة، عامل، طاعم⁽⁵⁾، واسعة⁽⁶⁾.

تحتل سورة البقرة المرتبة الأولى بالنظر إلى المجموع العام بنسبة 39,65%، تتلوها
سورة المائدة بنسبة 20,68%، ثم سورتا آل عمران والأنعام بنسبة 15,51% لكل منهما،
فسورة النساء بنسبة 8,62%. وردت المشتقات من المعتل فيها ثمانى (8) مرات، وهو ما
يمثل 13,79% من المجموع العام .

ويعد هذا الباب من بين دعائم الأبنية في الكلام العربي، وذلك لكثرة استعماله من
ناحية، ولاختلاف حركة العين في الماضي والمضارع من ناحية ثانية، والأصل في الفعل أن

(1) - البقرة : (27، 121) - (39، 81، 82، 119، 217، 257، 275) - (64) - (67) - (114) - (115، 227، 261، 268) -
(126) - (145)² - (239) - (239) - (259) - (283) .

(2) - آل عمران : (53، 81) - (73) - (85) - (97) - (116) - (149) - (195) - (195) .

(3) - النساء : (34) - (36) - (47) - (97) - (130) .

(4) - المائدة : (5، 30) - (10، 29، 86) - (21، 53) - (31) - (52) - (83، 113) - (106)

(5) - أي (أكل)، ينظر تفسير ابن كثير، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، ط 4، 1983، 3 / 114 .

(6) - الأنعام : (35) - (59) - (61) - (71) - (73) - (101) - (136) - (145) - (147) .

لختلف حركة العين بين ماضيه ومضارعه⁽¹⁾. ويدل الباب في عمومه على التغير خلوا واملأ، وجودا وعدما، وعلى الفرح وتوابعه، والألوان والعيوب، والخلق الظاهرة⁽²⁾.

وقد رتب النحاة أبواب الفعل الستة بحسب كثرة استعمالها: فتح وضم، وفتح وكسر، وفتح وفتح، وكسر وفتح، وضم وضم، وكسر وكسر⁽³⁾. وإذا قارنا هذا الباب بالأبواب الثلاثة السابقة وجدناه متوسطا من حيث الكم، وعدد المشتقات المحصاة يؤكد ذلك؛ فقد مر معنا إحصاء مائتين وخمسة وعشرين (225) مشتقا من (فعل يفعل)، وسبعة وتسعين (87) مشتقا من (فعل يفعل) وتسعة وسبعين (79) مشتقا من (فعل يفعل)، بينما أحصى لمانية وخمسون (58) مشتقا من (فعل يفعل) وهو ما يجعله في المرتبة الرابعة من حيث الاستعمال، وهي المرتبة التي أُعطيتها من قِبَل العلماء، وأكد ذلك الدراسات القرآنية.

وعلى الرغم من دلالة هذا الباب في عمومه على الحالات، وهي تتميز من الناحية المطلوبة بعدم الثبات، إلا أن بعض صيغه يأتي لازما، نحو: فرح، وحزن، ويئس، وهناك المعدلي، نحو: فهم وعلم وشرب.. والفاعل بالنسبة إلى هذه المجموعة من الأفعال⁽⁴⁾ «يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم هو به لنفسه ولفائدته، وهو ما يجعل (لعمل) وسطا بين (فعل وفعل)، فكان أيضا وسطا من حيث الأهمية الكمية»⁽⁵⁾.

ويؤكد العلماء أن ما كان على (فعل) يأتي مضارعه على (يفعل) بغض النظر عن بعض الشواذ التي يمكن عدها كما مهملا، في حين تبقى القاعدة مطردة في أن (فعل) يهاهله دائما (يفعل)⁽⁶⁾. وقد أكدت الدراسات القرآنية أقوال العلماء، فما جاء فيه (فعل) لهاهله في المضارع (يفعل)، ولم يشذ عن ذلك فعل من الأفعال هذا على قراءة حفص⁽⁷⁾.

(1) ينظر الصيغ الثلاثية، ص 121، و«مع النحاة» لصلاح الدين الزعلابي منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق 1998، ص 208 - 208.

(2) ينظر شرح المفصل 7 / 157، وشذا العرف في فن الصرف لأحمد الحماوي المكتبة الثقافية بيروت (د.ت)، ص 30، 81، وتهديب المقدمة اللغوية، ص 91.

(3) ينظر شذا العرف، ص 29 - 30، ومع النحاة، ص 206.

(4) لازمة كانت أو متعدية.

(5) التصريف العربي، ص 87.

(6) ينظر الكتاب 4 / 6، والمقتضب 2 / 110، وأدب الكاتب، ص 483، والخصائص 1 / 379، والمخصص 14 / 126،

لمرجح المفصل 7 / 163، ومن أسرار اللغة، ص 68، والتصريف العربي ص 88

(7) ينظر في اللهجات العربية، ص 170.

5- باب فعل يفعل :

لم يرد شيء على وزن (فاعل) من هذا الباب في السور المدروسة، ذلك أن (فاعل) لا يأتي من (فعل) إلا قليلا، إذ القياس فيه أن يأتي على (فعل) (1).

كما أن (فعل) قليل الاستعمال في الكلام العربي لثقل الضمة، وقد أكدت الدراسات القرآنية أقوال العلماء. فقد ذكر إبراهيم أنيس (2) أنه لم يرد (فعل يفعل) في القرآن في قراءة حفص إلا فعلانين هما كَبُرَ يَكْبُرُ، وَبَصُرَ يَبْصُرُ في قوله تعالى ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ (3)، وقوله تعالى ﴿ قَبَسَتْ بِهٖ عَنْ جَنْبٍ وَهَمَزًا لَا يَشْعُرُونَ ﴾ (4) وإذا كان هذا على إحدى القراءات المشهورة، فإنه على المستوى العام لم يستعمل من هذا الباب إلا أحد عشر فعلا، مما يدل على قلة هذا الصنف من الأوزان (5). ولذلك نجدهم يلجأون إلى استخدام ما كان مفتوحا أو مكسورا لختفهما كما أن (فعل) ليس فعلا بآتم معنى الكلمة، وإنما يدل على الاتصاف بصفة، يعني أنه يدل على الأوصاف الخلقية التي لها ثبات ومكث كالطبائع والسجاياء والعيوب التي لا تفارق صاحبها (6) الموصوف بها، ومن ثم جاء قليل التصريف، ملازما لحركة واحدة في المضارع هي حركة الماضي (7). يقول ابن جني : « ... وأما موافقة حركة عينه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه، ألا تراه غير متعد ألبتة » (8)

(1) - ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2 / 137، ولسان العرب، مادة (عقر)، وحاشية الصبان 1 / 319 - 320.

(2) - ينظر في اللهجات العربية، ص 169.

(3) - الكهف : 5.

(4) - القصص : 11.

(5) - ينظر التصريف العربي، ص 86 (الهامش).

(6) - هناك أفعال تدل على الحركة في ظاهرها كقرب وبعد، لكنها في الحقيقة تدل على صفات القرب أو البعد الناتجة عن الحركة، ولا تدل وحدها على الفعل، ولهذا نجدها تعوض في هذه الأحوال بأحد مشتقاتها للدلالة على الفعلية مثل ابتعد واقترب، ينظر التصريف العربي، ص 86.

(7) - ينظر شرح المفصل 7 / 154، وشرح الشافية 1 / 74، وشذا العرف، ص 31، والصيغ الثلاثية ص 126، والتصريف العربي، ص 86.

(8) - الخصائص، 1 / 376، وينظر التصريف العربي، ص 86.

ويرجح أن هذه الصيغة متفرعة من (فعل) لا يُلجأ إليها إلا عند إرادة المبالغة في الحدث الذي تتضمنه الصيغة الأصلية (فعل)، وهي بهذا تمثل فرعاً مستقلاً وليست من أبواب الثلاثي⁽¹⁾.

وتؤكد الدراسات القرآنية أقوال العلماء بأن ما كان من (فعل) لا يأتي على (فاعل) إلا سماعاً، وقياسه أن يكثر مجيئه على (فعل وفعل)، ويقال في (أفعل وفعل)⁽²⁾.

وما دام (فعل) يدل في أغلب الحالات على الرسوخ والطبع، فإن ما جاء منه على (فعل وفعل وأفعل وفعل) صفات مشبهة - خلافاً للقائلين بتعدد أبنية اسم الفاعل من الثلاثي المجرد - وليست أسماء فاعلين⁽³⁾.

وهو ما يرجح أن (فعل) منقول من (فعل) عند إرادة المبالغة في معنى الفعل، استثناساً بأقوال النحاة القاضية بأنه بإمكاننا تحويل (فعل) إلى (فعل) حين يراد الدلالة هل أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، ومن ثم لا يكون هذا الباب أصلياً من أبواب الثلاثي - كما سبق أن ذكرنا - وإنما هو فرع لباب آخر لقصد الزيادة في معنى الفعل أو تخصيص المعنى بعد أن كان عاماً.

وإذا استندنا إلى ما ذكرته الدراسات للأفعال الثلاثية الصحيحة في القرآن⁽⁴⁾ فإن ما استعمل من هذا الباب في القرآن يمثل نسبة 8,20%، وهي نسبة ضعيفة تؤكد عزوف العرب عن استعماله، وكذلك القرآن، لما فيه من الثقل « ولأنه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الانصاف، فالضمة تميزه عن بقية الأفعال وتجعله ضعيف التصرف للبهل. ولعل هذا ما يفسر ميل بعض العرب إلى نطقه (فعل) بإسقاط ضمة العين⁽⁵⁾، من ذلك قولهم: (عضد) في (عَضْدَ)، و(رجل) في (رَجُلَ)، و(كرم) في (كُرْمَ) الرجل، وهي لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم⁽⁶⁾.

(1) - ينظر في اللهجات العربية، ص 169 .

(2) - ينظر شرح ابن عقيل 2/ 135 - 136، وارتشاف الضرب 1/ 233 - 234، وحاشية الصبان 1/ 320.

(3) - ينظر أوضح المسالك 3/ 243، وحاشية الصبان 1/ 321.

(4) - ينظر من أسرار اللغة، ص 55 - 61، وفي اللهجات العربية، ص 169 .

(5) - التصريف العربي، ص 95 .

(6) - ينظر الكتاب 4/ 113 .

6 - باب فِعِلْ يَفْعِلْ :

ورد من هذا الباب مشتق واحد في قوله تعالى : ﴿ ... وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾⁽¹⁾. وترجع ندرة المشتقات من هذا الباب إلى أنه ليس بناء أصليا، إنما هو منقول من باب (فِعِلْ يَفْعِلْ) فالفتح في مضارعه أقيس من الكسر⁽²⁾.

فما جاء من (فِعِلْ) مكسور العين في المضارع شاذ مخالف للقياس⁽³⁾ «.. لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي ؛ لأن كل واحد منهما بناء على حاله ..»⁽⁴⁾. يقول سيبويه : « وقد بنوا (فِعِلْ) على (يَفْعِلْ) في أحرف كما قالوا (فَعُلْ يَفْعُلْ) ، فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسر فشيبه به »⁽⁵⁾. وذكر في موضع آخر أن ما جاء من (فِعِلْ يَفْعِلْ) شاذ⁽⁶⁾.

وقد أحصى العلماء صنفين من هذا الباب، صنف تكسر عينه في الماضي ويجوز الكسر والفتح في المضارع مثل : يَكْسِرُ، وَحَسِبَ، وَوَيْقَ، وصنف يجب كسر عينه في الماضي والمضارع مثل : وَثِقَ، وَوَرَعَ، وَوَرِثَ، وهذه الأفعال لا تتعدى ثلاثين (30) فعلا مجتمعة⁽⁷⁾. وقد أرجع الرضي وجوب كسر (فِعِلْ) في بعض ما حصره من أفعال إلى الخفة⁽⁸⁾.

وما يدعم هذه الأقوال أننا أحصينا مشتقا واحدا في سور هي من بين أطول سور القرآن الكريم. يقول إبراهيم أنيس « وحين استعرضنا تلك الأفعال التي جاءتنا في قراءة حفص في الماضي مرة والمضارع مرة أخرى، اتضح لنا أنها لا تشتمل على ذلك الباب الذي

(1) - البقرة : 233

(2) - ينظر شرح الشافية 1 / 135 .

(3) - ينظر أدب الكاتب، ص 483، والمخصص 14 / 126، وشرح الشافية 1 / 135 (الهامش)، وشرح المفصل 7 / 153، وزبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال لابن الناظم تحقيق ناصر حسين علي المطبعة التعاونية ط 1 دمشق 1992، ص 32 - 31

(4) - المتصف 1 / 187، وينظر شرح الشافية 1 / 135 (الهامش).

(5) - الكتاب 4 / 38 .

(6) - الكتاب 4 / 40 .

(7) - ينظر زبدة الأقوال، ص 31 - 32، وشرح الشافية 1 / 135 - 136، والمزهر 2 / 37 - 38، وشذا العرف، ص 35 .

(8) - ينظر شرح الشافية 1 / 135، وشرح المفصل 7 / 153. وجاء في اللسان، مادة (ورث):

« وإنما سقطت الواو من المستقبل لوقوعها بين ياء وكسرة وهما متجانستان، والواو مضادهما فحدلت لاكتناهما إياها »

سماه النحاة (فِعْلٌ يَفْعِلُ) «¹». يبدو من كلامه هذا أنه يقصد (فِعْلٌ يَفْعِلُ) من الصحيح، لئلا ذهب العلماء إلى أنه يقل في الصحيح ويكثر في المعتل².

وذهب العلايلي إلى أن باب (فِعْلٌ يَفْعِلُ) يدل أصالة على التجزؤ وعلى التقسم³. ولقد جاء المشتق (الوارث) في الآية دالا على الأخذ والتناول، وهو أمر لا يخلو من معنى التجزؤ والتقسم. يقول الراغب «الوراثه والإرث انتقال قنية إليك عن غيرك من غير هلد، ولا ما يجري مجرى العقد، وسمي بذلك المنتقل من الميت، فيقال للقنية الموروثة ميراث وإرث»⁴.

وما نختم به موضوعنا فيما يتعلق بيباي (فَعْلٌ يَفْعُلُ وفِعْلٌ يَفْعِلُ) أن خلو السور للربها من اسم الفاعل من هذين البابين جنوح العربية إلى المخالفة، إذ نلاحظ في التحليل النحوي أحيانا أن العربية تكثفي بعنصرين للإعراب بدلا من ثلاثة، وذلك بقصد حدوث المخالفة، مثال ذلك: جمع المؤنث السالم الذي يرفع بالضمه، وينصب ويجر بالكسرة، فقد أهدلت الفتحة بكسرة، وذلك عندما جاورت فتحة طويلة (ات) لتجنب النطق بمجموعة مصوتات متحدة الطابع متواصلة، ومنه يمكننا تفسير سبب كسر النون في المثني (ان) سواء في الأفعال أو في الأسماء (يقتلان) بدلا من (يقتلان) و(هذان) بدلا من (هذان). ولنلاحظ هذا أيضا في بعض الصيغ المشتقة مثل (كِدَابًا) في قوله تعالى ﴿وَكَدَّبُوا بِآيَاتِنَا كِدَابًا﴾⁵، ومثل: أَكْرَمَ إِكْرَامًا بدلا من أَكْرَمًا، وفي بعض جموع التكسير المنتهية بألف ونون إذ يقال (أَخْوَان) بدلا من (أَخْوَان)، و(عبدان) بدلا من (عبدان)، مما يدل على عموم هذا الاتجاه⁶.

(1) لي اللهجات العربية، ص 169.

(2) ينظر مثلا شرح المفصل 7 / 153.

(3) مهذب المقدمة اللغوية، ص 91.

(4) المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني دار المعرفة بيروت (د.ت)، كتاب

الروا، ص 518.

(5) البأ: 28.

(6) ينظر العربية الفصحى، ص 48 - 49، ومجلة اللسان العربي، العدد 18، 1 / 44 - 45.

II . صحته واعتلاله

1 - الصحيح:

أ) السالم:

ورد اسم الفاعل من الصحيح السالم على (فَعَلَ) مائتين وأربعا وثمانين (284) مرة منها مائة واثنان وتسعون (192) من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، وأربع وستون (64) من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وثمان وعشرون (28) من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ).

وورد من (فَعِلَ) خمسا وأربعين (45) مرة كلها من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ)، ولم يرد شيء من (فَعُلَ).

ومما هو جدير بالملاحظة أن ما جاء من (فَعَلَ) أكثر المشتقات تواترا؛ لأنه يدل في الغالب على الحركة والعمل، كما أن أفعال هذا الباب من أكثر الأفعال تصرفا في العربية؛ إذ يتوزع على حركات ثلاث في مضارعه: (يَفْعُلُ، يَفْعِلُ، يَفْعَلُ).

واحتلال الفتحة المرتبة الثالثة مرده إلى سبب صوتي، وهو تقيد بحروف الحلق إذ الغالب على (فَعَلَ يَفْعَلُ) أن يكون حلقي العين أو اللام، وهو أمر شعر به القدماء منذ أمد بعيد⁽¹⁾.

ولما كانت الحروف الحلقية تحتل حوالي ربع الحروف العربية، فالمنطق أن نجد ما كان من (فَعَلَ يَفْعَلُ) أكثر تواترا، إلا أن النتيجة عكسية، فهو لا يمثل إلا 10% بالنسبة إلى المجموع العام، بينما يمثل ما كان من (فَعَلَ يَفْعُلُ) نسبة 68,57% من المجموع العام، ويمثل ما كان من (فَعَلَ يَفْعِلُ) نسبة 22,85%، هذا إذا حذفنا العدد الذي تحتل فيه عين المضارع أكثر من وجه. فإذا عدنا ذلك وجدنا أن أكبر نسبة هي التي تشترك فيها الضمة مع الفتحة وهي 7,85%، بينما تمثل النسبة التي تشترك فيها الضمة مع الكسرة 5,71%، والنسبة التي تشترك فيها الفتحة مع الكسرة 0,35% وإذا جمعنا النسب المشترك فيها بين الحركات إلى النسب المنفرد فيها، وجدنا دائما أن ما جاء على (فَعَلَ يَفْعَلُ) يحتل المرتبة

(1) - ينظر مثلا الكتاب / 2 / 252 .

الغاللة، وهو ما يؤكد أقوال العلماء من أن (فعل يفعل) ليس بناء أصليا، وإنما هو من (فعل لمجمل)، وفتح لسبب صوتي قصد التخفيف .

حتى وإن سلمنا جدلا بأنه منقول من (فعل يفعل)، وجمعنا نسب التواتر المتلرد فيها والمشارك فيها، وجدنا أن أكبر نسبة تعود دائما إلى ما كان من (فعل يفعل)، وهو ما يؤيد تصنيف العلماء له في المرتبة الأولى، وقد أكدت الدراسات القرآنية ذلك أما حالات الاشتراك الحركي، فإنها تمثل حالة طبيعية نظرا إلى الخلط الذي نجده في الأبواب، وإلى الحيرة التي انتابت العلماء؛ وهذا راجع إلى أنها سماعية لا تخضع لقاعدة هامة مطردة ومضبوطة، كما أن الناس جبلوا على استعمال المطرد دون غيره، دون أن ننسى أن الاستعمال نفسه يسمح بحركتين في الوقت نفسه، وبخاصة الضمة والكسرة، زيادة على أن النصوص التي جمعت كانت في غالبيتها غير مشكولة، وأخذت من قبائل متعددة، وهو ما يرجح أن ما سمع بالضم في المضارع من (فعل) من قبيلة هو ما سمع بالكسر من قبيلة الحمري⁽¹⁾.

وما يجلب الانتباه أيضا الضعف الكبير في اشتراك الفتحة والكسرة. فقد ورد مشتق واحد، وسبب ذلك صوتي، وهو أن الفتحة مقيدة بحروف الحلق، مما يجعل وجود الكسرة معها أمرا شاذًا⁽²⁾.

هذا بالنسبة إلى اسم الفاعل من (فعل)، يقابله الحركات الثلاث في المضارع أما ما جاء من (فعل)، فإنه يحتل المرتبة الثانية من حيث التواتر بخمس وأربعين (45) مرة كلها من مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع، لم يشذ من ذلك شيء وهو ما يبين « بوضوح ميل العربية إلى المقابلات الحركية، وتمييز الصيغ بعضها عن بعض، فتختص بذلك كل صيغة ماضية بصيغة في المضارع، إذا خشي الالتباس »⁽³⁾.

أما (فعل) فلم يرد منه شيء، وقد ذكرنا أن القياس أن يأتي المشتق من (فعل) على (لمجمل) أو (فعل) لا على (فاعل) إلا قليلا⁽⁴⁾.

(1) ينظر التصريف العربي، ص 89 .

(2) المرجع نفسه، ص 93 .

(3) التصريف العربي، ص 88 .

(4) انظر الصفحة الثانية من هذا الفصل .

نستنتج من كل هذا :

- أن المشتقات من (فعل يفعل) أكثر اطرادا، والسبب أن اللغة العربية تميل إلى إبدال حركة عين الماضي بحركة قريبة منها في المضارع، لهذا نجد (فعل) في الماضي يقابله (يفعل) في المضارع بكثرة، لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من الكسرة .

- انعدام المشتقات من (فعل) في السور يعود إلى أن حركته في المضارع لا تتغير لأنه لا يدل على قيام الفاعل بالفعل، وإنما يدل على الاتصاف، كما أن الضمة تجعل الفعل ثقيلًا، ضعيف التصرف. وقد يفسر ذلك ميل بعض العرب إلى إسقاط ضمة العين، ونطقه (فعل).

- الميل إلى تغيير الحركات في العربية يخلق الانسجام، وهي ظاهرة معروفة في الصرف العربي ولافتة للانتباه⁽¹⁾.

وهذا التغير والتنوع الحركيان نجدهما حتى على مستوى الفعل الواحد، أي على مستوى المادة الاشتقاقية، وكل ذلك لضرب من المعاني المختلفة. فلو أخذنا على سبيل المثال (الحاسِبِينَ) يكون بمعنى (العَادِّينَ)، الذين يعدون أعمال الناس وتصرفاتهم إذا كانت من (حَسَبَ يحسب)، وبمعنى (ظن) إذا كان من (حَسِبَ يحسب أو يحسب)، قال تعالى ﴿ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبْتَهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا ﴾⁽²⁾ وقال تعالى ﴿ تَحْسِبُونَهُ هَيِّئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ ﴾⁽³⁾، وقال تعالى ﴿ يَحْسِبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدًا ﴾⁽⁴⁾. كذلك (بارئ)، فإن قصد به الدلالة على الخلق كان من (بَرَأَ يبرؤ) أي (فعل يفعل)، وإن قصد به الشفاء من المرض وغيره جاء من (بَرِيََ يبرأ) أو (بَرَأَ يبرأ ويبرؤ)⁽⁵⁾، أي على (فعل يفعل) أو (فعل يفعل ويفعل).

(1) - المرجع السابق، ص 95 .

(2) - النمل : 44 .

(3) - النور : 15 .

(4) - الهمة : 3 .

(5) - غالبًا ما يأتي على (فعل) أي (بريء).

- أن طغيان مشتقات (فعل يفعل)، يعود إلى دلالة هذا الباب على القيام بالفعل والعمل بصورة متكررة، وأن هذا العمل غالباً ما يكون اختيارياً إرادياً، والسر في ذلك تحقيق مسؤولية الإنسان عن أعماله .

أما ما كان من (فعل يفعل)، فإنه غالباً ما يدل على حالة مؤقتة، أو على فعل يقع على مستوى الحواس أو الذهن أو الجسم أو العواطف⁽¹⁾.

ب) المهموز :

ورد المهموز من (فعل) ثلاثاً وخمسين (53) مرة، منها خمسون (50) مرة من باب (فعل يفعل) وثلاثة (3) من باب (فعل يفعل)، فكان نصيب مهموز اللام أربعة أفعال، ومهموز العين فعل واحد، والباقي من مهموز الفاء .

وورد من (فعل يفعل) خمس (5) مرات، منها فعل واحد لمهموز اللام، والباقي لمهموز الفاء، أما مهموز العين فلم يرد منه شيء .

وما جاء من (فعل) أكثر تواتراً الغلبة هذا الباب على بقية الأبواب، كما ذكرنا آنفاً. وسبب قلته في (فعل) فيما يرجح أن الهمزة ثقيلة وتتطلب حركة أخف لثلاثي ثقيلان، فكثرت مع الفتحة، وقلت مع الكسرة؛ لأن ثقل الهمزة مع ثقل الكسرة يؤدي إلى اجتماع الليلين، وهو أمر منفور منه .

ونلاحظ أن (فعل) أكثر ما جاء على وجهين⁽²⁾ في المضارع، وأعطى الكثرة الغالبة للفتحة، فهي خمس وأربعون (45) من ثمان وأربعين (48)، وتمثل نسبة 93,75%، بينما لا تمثل الضمة إلا ثلاثاً (3) من ثمان وأربعين (48)، أي نسبة 6,25% وهي نسبة ضعيفة؛ والسبب - فيما يرجح - ثقل الهمزة وثقل الضمة، واجتماع ثقيلين أمر يهرب منه، كما لا نلبي أن غلبة الفتحة في مضارع (فعل) يعود إلى حلقية العين .

وأكثر المواد التي تواترت مشتقاتها مادة (أخ ر)، ومنه آخر، وآخره. فاجتماع حرفي حلق في كلمة ثلاثية ثقيل، لذا يقتضي فتح الحرف الذي يمثل العين للتخفيف، وربما هو

(1) - ينظر التصريف العربي، ص 87 .

(2) - ولد احتمال ثلاثة أوجه مع فعل واحد فقط .

الذي جعل الأفعال المهموزة الفاء، والمتضمنة في الوقت نفسه لحرف حلقي في موضع العين أو اللام قليلة في العربية .

أما ما كان من (فعل) فهو قليل جدا بالنسبة إلى (فعل)، فهو يمثل 8,62% بالنسبة إلى المجموع العام، والسبب دائما ثقل الهمزة والكسرة، فالانتقال من ثقيل إلى ثقيل أو إلى أثقل يتطلب مجهودا عضليا أكبر .

وإذا كان الأصل في (فعل) أن يكون مضارعه على (يفعل) في الحالات العادية فإنه في هذه الحالة ألزم للسبب الذي ذكرناه، ولهذا لم يشذ عن ذلك فعل واحد .

أما الحالات المشتركة بين الحركات، فلم أحص منها إلا فعلا واحدا من (فعل) يجوز الضم والكسر في عينه، وهو ما يمثل نسبة 1,72%، وذلك أمر طبيعي، فالأصل في (فعل) أن يكون مضارعه على (يفعل) أو (يفعل). جاء في المخصص: « وما كان فاء الفعل منه أحد الحروف الستة من حروف الخلق فلا يغير الحكم ويلزم فيه يفعل أو يفعل كقولك: أكل يأكل، وعبر يعبر، وحمل يحمل، وعقل يعقل .. »⁽¹⁾ وما يبرر غلبة الفتحة وجود حرفي الخلق في المادة.

وقد لاحظنا أن ما جاء من مشتقات مهموز العين واحد فقط، من (فعل)، وطبيعي أن يكون مضارعه على (يفعل) لوجود حرف الخلق، وهو بذلك يشبه السالم حلقي العين.

فإذا كان من (فعل) لا يكاد يوجد، فلا عجب ألا يوجد فيها سواه، أي في (فعل) و(فعل)، لأن الهمزة ثقيلة وتزداد ثقلا إلى جانب الكسرة والضم، ولهذا جاء المثال الوحيد من (فعل)، وليس من غيره .

كما جاء من مهموز اللام أفعال قليلة، إذا قيست بمهموز الفاء، فتواتره يمثل نسبة 9,61%، بالنظر إلى تواتر مهموز الفاء، وقد رأينا فيما سبق أن العين أو اللام إذا كانا حلقين أو كان أحدهما حلقيًا، فإنها يؤثران الفتحة في المضارع، وهو ما تؤكد فيها أحصي من مشتقات هذا الفعل، من (فعل) كان أو من (فعل)، وهو أمر يتطابق فيه مع مهموز

العين، وبيّن تأكيد الدراسات القرآنية لما قاله العلماء في هذا. وقد خلت السور من مشتقات (فَعَل) لأسباب سبق ذكرها⁽¹⁾.

وتعليل قلة المشتقات من هذا الفعل، أن الهمزة إذا كانت في آخر الفعل «يستقل لفظها إذا كانت ساكنة، إذ يميل النطق إلى الارتخاء في آخر الكلمة، بينما نطق الهمزة يحدوث لولها في مستوى الحلق، لذلك فإنها - وإن رسمت دوماً - تسقط من النطق غالباً في مثل: لَمْ يَقْرَأْ وَاقْرَأْ، فنسمع أكثر لَمْ يَقْرَأْ وَاقْرَأْ...»⁽²⁾.

ج) المضعف:

ورد من المضعف على (فَعَل) عشر (10) مرات، منها خمس (5) مرات من باب (لَعَل يَفْعِل) وثلاث (3) من باب (فَعَل يَفْعُل) ومرتان (2) من تداخل الصيغ فيصلح لهما (يَفْعُل ويَفْعِل).

إن حركة المضعف في العربية غير واضحة، إلا في أفعال قليلة جاءت على وزن (لَعَل) مثل: لُبَّ وشُرَّرَ وَحَبَّبَ وَخَفَّفَ وَدُمَّمْ، وذلك لثقل الضم على المضعف، قال سيبويه: «واعلم أن ما كان من التضعيف من هذه الأشياء، فإنه لا يكاد يكون فيه (فَعُلْت) و(فَعُل)، لأنهم قد يستثقلون (فَعُل)، والتضعيف، فلما اجتمعا حادوا إلى غير ذلك»⁽³⁾.

وسبب ترجيح العلماء أن تكون حركة العين في المضعف فتحة أن ما كان أصله (لَعَل)، وبخاصة المتعدي يغلب غلبة شبه مطلقة في العربية⁽⁴⁾.

- ويلاحظ أن ما جاء من المضاعف قليل جداً إذا قورن بما جاء من غيره، فهو يمثل نسبة 2,76%، وذلك يقوي عندنا أحد الأسباب في ضعف تواتر المشتقات منه على الرغم من كثرته في العربية، وبخاصة من الصحيح⁽⁵⁾. ويعود سبب القلة إلى نطق صوت

(1) ينظر الصفحة الأولى من هذا الفصل.

(2) التصريف العربي، ص 121.

(3) الكتاب 4 / 36، وينظر الأفعال لابن القوطية ص 1، والمخصص 14 / 153، وشرح الشافية 1 / 77 - 78، والمزهر

30 / #، والتصريف العربي، ص 100.

(4) ينظر التصريف العربي، ص 100 - 101 (المتن والهامش).

(5) ينظر النسب التي ذكرها الطيب البكوش للمضاعف في العربية، في التصريف العربي، ص 99.

مشدد بعد مدّ، أي يتكون من ساكن + حركة طويلة + ساكنين (س ح س س) ⁽¹⁾، وهو أمر يتطلب مجهوداً أكبر، لذا قل وجوده في اللغة العربية لثقله ⁽²⁾.

كما يلاحظ تفاوت عددي بين ما جاء من (فَعَلَ يَفْعُل) ؛ خمس (5) مرات من عشر (10)، وما جاء من (فَعَلَ يَفْعُل) ؛ ثلاث (3) مرات من عشر (10)، وسبب ذلك ثقل مجيء الضم مع التضعيف .

- عدم مجيء مشتقات (فَعَلَ يَفْعُل) مرده تقييد هذا الباب بسبب صوتي ؛ وهو حلقيّة عينه أو لامه . ولم يرد شيء من ذلك في السور ؛ لأن عين المضعف إذا كانت حلقيّة تستلزم أن تكون لامه حلقيّة، وحروف الحلق ليست بأصل للإدغام لقلتها ⁽³⁾.

- ورد مشتق واحد من (فَعَلَ) مرتين (2) وتُحتمل عين المضارع فيه الضم والكسر وقد قال القدماء بتعاقب (يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ) من (فَعَلَ) .

- انعدام مشتقات (فَعَلَ) قد يعود إلى غموض الصيغة في الماضي لعدم ظهور حركة العين، على الرغم من الترجيح بأنها فتحة .

(1) - وهو النوع السادس الذي أضافه أحمد مختار عمر إلى المقاطع العربية، ينظر دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1981، ص 256 .

(2) - وقد أهمله إبراهيم أنيس وتمام حسان، ينظر الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6 القاهرة، 1981، ص 163 - 164، ومناهج البحث في اللغة لتنام حسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع الدار البيضاء 1986، ص 178 - 177 .

(3) - ينظر الكتاب 4 / 449 .

■ - المعتل :

(أ) المثال :

ورد من المثال على (فعل) ست عشرة (16) مرة، كلها من باب (فعل يفعل)، وورد من (فعل) خمسا وعشرين (25) مرة، منها واحد من المثال اليائي من باب (فعل يفعل)، وأربعة وعشرون (24) من المثال الواوي، منها ثلاثة وعشرون (23) من باب (فعل يفعل)، وواحدة من باب (فعل يفعل).

يلاحظ أن نسبة تواتر المشتقات من المثال الواوي كبيرة إلى حد ما، فهي تمثل أكبر نسبة في المعتل، كما أنها من ناحية أخرى تحتل المرتبة الثالثة بعد السالم ومهموز الفاء من حيث التواتر، مما يؤكد أهمية الواو في بناء الأفعال. وجاءت أعلى نسبة من (فعل يفعل)، إلا لم يشذ إلا مشتق واحد جاء من (فعل يفعل)، والفعل من هذا الباب معدود ضمن الشواذ عند العلماء، فما كان على (فعل) الأصل فيه أن يأتي على (يفعل)، إلا ما شذ عن القاعدة⁽¹⁾.

ويأتي (فعل) في المرتبة الثانية يقابله في المضارع (يفعل) في جميع الحالات؛ لأن ما كانت فاؤه واوا يأتي مضارعه مكسور العين إلا في الحلقي العين واللام، فإن القياس فيه الفتح. ولهذا لم يرد مشتق واحد من المثال على (فعل يفعل) ولا على (فعل يفعل).

ولم نلاحظ أيضا الحالات المشتركة بين الحركات، لأن (فعل) من المثال الواوي يهلب فيه (يفعل)، حتى وإن كان من المهموز أو من حلقي العين، فالغلبة للكسر.

واللافت للانتباه ما سر مجيء المثال الواوي من (فعل) دائما على (يفعل)؟ وبعبارة أخرى ما سر صلة الكسر بالواو؟

يرجع ذلك إلى الانسجام الحركي في (يفعل) « بحيث يكون الترتيب الحركي: للحة + واو (تسقط) + كسرة + ضمة (أو فتحة في حالة النصب). فالكسرة الأمامية تغير من رتبة الحركات الخلفية، وتجعل الصيغة أكثر انسجاما، ولذلك لا نجد (فعل يفعل)

(1) سبق ذكر بعض الشواذ من هذا الباب، وللتذكير بنظر شرح الشافية 1 / 136 .

من المثال مطلقا، وإنما تبقى (يفعل) خاصة (بفعل) فقط⁽¹⁾. ما يفهم من هذا أن للجانب الصوتي دخلا كبيرا في قلة بعض الأوزان أو غيابها.

إن المشتقات من المثال اليائي بالنسبة إلى المشتقات من المثال الواوي لا تكاد تذكر، فهي صيغة واحدة، من باب (فعل يفعل)، وتشترك الكسرة مع الفتحة فيها لكن ذلك شاذ. وخلو السور من مشتقات (فعل) بجميع حركات مضارعه، خلافا للمثال الواوي، راجع إلى قلة المثال اليائي في اللغة العربية⁽²⁾، ولذلك أهمله القرآن الكريم، وسبب هذا ثقل الياء من ناحية، وقلة تصرفه مع بقية الحروف من ناحية ثانية⁽³⁾.

ب) الأجوف:

ورد من الأجوف على (فعل) تسعا وعشرين (29) مرة منها أربع وعشرون (24) من الأجوف الواوي، وكلها من باب (فعل يفعل)، وخمس (5) من المثال اليائي وكلها من باب (فعل يفعل).

إن مجيء كل مشتقات الأجوف الواوي من (فعل يفعل) أمر طبيعي، فالواو تناسبها الضممة، بل هي بعض منها، إذ الحركات أبعاض حروف المد واللين، أو هي الحروف الصغيرة كما قال ابن جني⁽⁴⁾. وما كان من (فعل) يقابله في المضارع (يفعل) ويمثل نسبة 7,69% من المجموع، وسبب قلة المشتقات من هذا الباب ثقل الواو المكسورة، وتزداد ثقلا إذا كانت مضمومة، فكلما كانت الحركة من جنس الحرف كان الثقل أكثر، ولذلك غابت المشتقات من (فعل يفعل) في هذا الباب.

إن كثرة المشتقات من (فعل يفعل) سبب تمييزي يرجع الأصل الواوي لعين الفعل، وإذا قارنا الأجوف اليائي بالمثال اليائي وجدنا نسبة الأجوف اليائي أعلى؛ فهي خمسة أضعاف، وبعملية إحصائية بين المثالين (الواوي واليائي) والأجوفين (الواوي واليائي) تبين أن نسبة تواتر الواوي أعلى من مضاده، ولعل هذا راجع إلى الطبيعة الشفوية

(1) - التصريف العربي، ص 130.

(2) - ذكر الطيب البكوش أن المثال اليائي ورد أربعاً وعشرين (24) مرة مما يجعله نادراً، وليس قليلاً فحسب، ينظر

التصريف العربي، ص 132 - 133.

(3) - المرجع نفسه، ص 135.

(4) - ينظر سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط 2، 1993، 1 / 17، والخصائص 2 / 315.

للواو، إذ كلما كان الصوت أخرج، كان أسهل نطقاً وأكثر استعمالاً. وما جاء من مشتقات (فعل) من الأجوف اليائي كان مضارعه دائماً على (يفعل)، وما جاء من مشتقات (فعل) من الأجوف الواوي كان مضارعه على (يفعل)، وهو ما يؤكد أن المضارع هو النقطة المحورية الأساسية بين الأجوفين (يفعل) للواوي و(يفعل) لليائي.

ويعود غياب مشتقات الأجوف اليائي من باب (فعل يفعل) إلى ثقل الكسرة مع الهاء لأنها من جنسها، وأقلها ثقلاً مع الواو؛ لأنها ليست كذلك، وهو ما يفسر مجيء مشتقات من الأجوف الواوي من هذا الباب.

أما غياب المشتقات من (فعل)، فمشهور أنه لا يأتي من هذا الباب أجوف يائي، ولا نالص يائي^(١).

ج) الناقص :

ورد من الناقص على (فعل) إحدى عشر (11) مرة، منها سبع (7) من باب (فعل يفعل)، وأربع (4) من باب (فعل يفعل)، ومرة واحدة من باب (فعل يفعل)، ولم يرد شيء من (فعل).

ما جاء من المشتقات من الأفعال الناقصة قليل جداً، وأغلبه من (فعل يفعل) المناسبة للضم للواو، إذ لا يأتي الناقص الواوي من (فعل يفعل).

ومما يلاحظ أن نسبة المشتقات من (فعل) أكثر من (فعل)، وذلك للتنازل الحركي، فما كان واوياً كان بضم عينه، وما كان يائياً كان بكسرها.

وأما غياب (يفعل) من (فعل) فسببه التناظر الحركي الذي بين الضمة والياء وهباب (يفعل) من (فعل) عدم وجود حرف حلقي مكان العين أو اللام.

وإن ما جاء من (فعل) يقابله في العادة (يفعل)، وهو الأصل؛ لأن عين الكلمة، وهي مفتوحة، أخف منها وهي مكسورة، كما أن الياء المسبوقة بكسرة أثقل من الياء

(١) - ذكر العلماء أنه « لا يجي من هذا الباب أجوف يائي ولا ناقص يائي، لأن مضارع (فعل يفعل) بالضم لا غير، فلو ألبس منه لاحتجت إلى قلب الياء ألفاً في الماضي وواواً في المضارع، نحو يبيع ويرمى من البيع والرمي، فكنت تنتقل من الألف إلى الألف « شرح الشافية 1 / 78.

المسبوقة بفتحها، لذا تبني قبيلة طيء ما كان على (فعل) على (فعل) فتقول في بَقِيَ بَقِي، وفي شَقِيَ شَقَى...⁽¹⁾.

(د) اللفيف⁽²⁾:

يجمع اللفيف المقرون في الأصل بين الأجوف والناقص، وهو قليل في العربية. تأكيد ذلك، أننا أحصينا مشتقا واحدا من هذا الصنف في السور الست، وورد هذا المشتق من (فعل يفعل)، وما جاء من هذا الباب من المعتلات قليل جدا في السور المدروسة، إذ رصدنا مشتقين من الأجوف الواوي ومشتقا من الناقص اليائي.

(1) - ينظر المزهري 2 / 38، والتصريف العربي، ص 163. وقد قرأ الحسن علي لغتهم «وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الزَّمَانِ» البقرة:

278.

(2) - يقصد به اللفيف المقرون، ولم يرد شيء من اللفيف المفروق.

III - تعدد المعنى الوظيفي للصفة

لا شك في أن ألفاظ اللغة تتعرض على مر الزمن لأنواع من التطور في المعاني والدلالات، تتصل بحياة اللغة من ناحية، وبتجارب أهلها المتجددة من ناحية أخرى وقد يكون هذا التطور إما بتخصيص العام، وإما بتعميم الخاص، وإما بالانتقال. وقد يستخدم اللفظ في مدلول مغاير تماما، نتيجة لعلاقة المجاورة أو المشابهة أو غيرهما بينه وبين المدلول الأول⁽¹⁾.

كما أنه يتطور في دلالاته من المحسوس إلى المجرد، ومن المجرد إلى المحسوس، بالتفاهة نحو التسامي والرقى أو نحو الانحطاط والانحدار، فتصير الدلالة إلى معنى أقل طائفا وقدرًا.

وورد في السور ألفاظ تطورت في معانيها ودلالاتها إلى دلالات ومعانٍ أخرى لظهرت من مفهوم الوصفية، أي الدلالة على وصف الفاعل بالحدث إلى الدلالة إما على الحدث والقيام مقام اسم الحدث وأداء معناه، وإما الدلالة على الاسم، وهو ما يمكننا لسميته بغلبة الاسم على هذه الصفات، فاستغنت عن موصوفها وصارت تجري مجرى الأسماء.

(1) ينظر حل سبيل المثال طاهر سليمان حمودة، دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة القاهرة (د.ت.)،

وقد أحصينا عينات من هذه الألفاظ⁽¹⁾، نوردتها فيما يأتي: الباطل⁽²⁾، الصالحات⁽³⁾، طائفة⁽⁴⁾، عاقبة⁽⁵⁾، الفاحشة⁽⁶⁾، الغائط⁽⁷⁾، دائرة⁽⁸⁾، باطن⁽⁹⁾، دابر⁽¹⁰⁾، الآخرة⁽¹¹⁾، سائبة⁽¹²⁾، الصابى⁽¹³⁾، وابل⁽¹⁴⁾، وازرة⁽¹⁵⁾، خائنة⁽¹⁶⁾، دابة⁽¹⁷⁾، مائدة⁽¹⁸⁾، طائر⁽¹⁹⁾، صاحبة⁽²⁰⁾، كافة⁽²¹⁾، الصاعقة⁽²²⁾، فارض⁽²³⁾، البارئ⁽²⁴⁾، الوالد⁽²⁵⁾.

- (1) - وما لم نذكره موزع عبر أبواب هذا الفصل .
(2) - البقرة: (42، 188) - آل عمران: (71، 191) - النساء: (29، 161) .
(3) - البقرة: (25، 62، 82، 130، 277) - آل عمران: (39، 46، 57، 114) - النساء: (34، 57، 69، 122، 124، 173) - المائة: (9، 69، 84، 93، 85) .
(4) - آل عمران: (69، 72، 122، 154) - النساء: (81، 102، 113) - الأنعام: 156 :
(5) - آل عمران: 137، الأنعام: (11، 153) .
(6) - آل عمران، 135، النساء: (15، 19، 22، 25) .
(7) - النساء: 43، المائة: 6 .
(8) - المائة: 52 .
(9) - الأنعام: 120 .
(10) - الأنعام: 45 .
(11) - البقرة: (4، 86، 102، 114، 130، 200، 201، 217، 220) - آل عمران: (22، 45، 56، 77، 85، 145، 148، 152، 176) - النساء: (74، 77، 134) - المائة: (5، 33، 41) - الأنعام: (92، 113، 150) .
(12) - المائة: 103 .
(13) - البقرة: 62، المائة: 69 .
(14) - البقرة: 264، 265² .
(15) - الأنعام: 164 .
(16) - المائة: 13 .
(17) - البقرة: 164، الأنعام: 38 .
(18) - المائة: 112، 114 .
(19) - الأنعام: 38 .
(20) - النساء: 36، الأنعام: 101 .
(21) - البقرة: 208 .
(22) - البقرة: 55، النساء: 153 .
(23) - البقرة: 68 .
(24) - البقرة: 54 .
(25) - البقرة: (83، 180، 216، 233) - النساء: (7، 33، 36، 135) - المائة: 110، الأنعام: 181

كانت هذه الألفاظ فيما يبدو صفات في الأصل تجري على موصوف يتقدمها إلا أنها استغنت عن ذكره، فصارعت الأسياء وأنزلت منزلتها، وسميت بالصفة الغالبة، ذلك أن لها موصوفا معينا، ومؤدى خاصا لا تحيد عنهما. ورد عن ناصيف اليازجي: «وقد يلزم الاستغناء بالصفة عن الموصوف، فتجري مجرى الجوامد، ومن ثم لا يقدر لها موصوف، ولا تتحمل ضميرا، كالأدهم المراد به القيد، فإنه في الأصل صفة ثم جعل اسما، فنقول في رجله الأدهم، ولا نقول القيد الأدهم، وبهذا الاعتبار تكون الصفة قد صارت موصوفا، فتوصف نحو: ﴿إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْهِمْلَاءُ﴾⁽¹⁾، وقس عليه»⁽²⁾.

فـ (الباطل) مثلا: صفة غالبية تدل على موصوف محذوف، محسوسا كان أو معقولا، فهي إذا دلت على هذا الشيء المعين واستغنت عنه فقيل هذا باطل، يراد به أي شيء ذهب خسرانا وضياعا، وقد عدل بالكلمة من الوصف إلى المصدر⁽³⁾.

ومثله (الباطن): صفة غالبية تقال لكل غامض وخفي عن إدراك الحاسة وغيرها، يقال: باطن الأرض، وباطن الإبط، والنعمة الباطنة⁽⁴⁾، والنعمة الظاهرة⁽⁵⁾ كقوله تعالى ﴿وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا﴾⁽⁶⁾.

ومثله (العاقبة): صفة غالبية، تقال لكل ما يعقب غيره، فهو عقبه وعاقبته، وهاقبه، وعقبته، كل ذلك بمعنى آخره وخاتمته. يرجح فيها أن تكون صفة لموصوف، حذف لكثرة الاستعمال، فاستغنت عنه وعدل بها إلى المصدر⁽⁷⁾.

(1) - ص: 31 .

(2) - مسالك القول في النقد اللغوي، ص 296 .

(3) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم لعبد الخالق عضية، مطبعة حسان ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة 1988، 3 / 201 .

(4) - هي التي خضت .

(5) - هي التي همت .

(6) - لقمان: 20 .

(7) - ينظر تفسير الكشاف للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، 4 / 149، وتفسير البحر المحيط لأبي حيان، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 1 بيروت 1993، 5 / 94 .

وقس على هذا بقية الألفاظ التي صارت تستعمل كثيرا استعمال الأسماء. والتاء التي لحقت بعض هذه الألفاظ تأتي إما للتأنيث، وإما للنقل. للتأنيث لأن الصيغة في الأصل صفة لموصوف مؤنث، كالأخرة صفة لمؤنث هو الدار، والتاء فيها للتأنيث وللنقل ؛ لأن الكلمة التي لحقتها نقلت من الوصف إلى الاسم، كالعاقبة والدائرة، والصاعقة، والطائفة، والفاحشة.. يقول الرضي الأستراباذي : « دخولها أمانة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون الوصف غالبا غير محتاج إلى الموصوف كالنطيحة والذبيحة »⁽¹⁾. والكلمة إذا كانت في الأصل وصفا، ثم غلبت عليها الاسمية حتى صارت بنفسها اسما، كانت اسميتها فرعا لوصفيتها⁽²⁾.

(1) - شرح الكافية 2 / 164 .

(2) - ينظر مسالك القول في النقد اللغوي لصالح الدين الزحلاوي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط 1 دمشق 1984، ص

ثانيا - اسم الفاعل من الثلاثي المزيد

أشار علماء العربية في دراستهم لأبنية الأسماء والأفعال إلى أنها تعود جميعها إلى سبعين النين : مجرد ومزيد .

فالمجرد ما كانت أحرفه أصلية، والمزيد ما كان فيه حرف زائد أو أكثر . وأشرنا في الفصل التمهيدي إلى أنهم قرروا أن أصل الكلمات العربية ثلاثي، ووضعوا لذلك ميزانا ، لئلا أحرف يقابل كل حرف فيه الحرف الأصلي في الكلمة التي يراد وزنها .

وقد حددوا حروف الزيادة في جملة (سألتمونيها) ⁽¹⁾، وزعموا أن ما سوى ذلك لا زاد . وهو ما دعاهم « إلى القول بأصالة الحروف الأربعة في الكلمات الرباعية والمهاسية التي يكون ما صلح منها للزيادة، غير منتم إلى تلك الحروف المعينة للزيادة» ⁽²⁾

إلا أنهم لم يفسروا - على رأي تمام حسان - الصلة القائمة بين بعض الثلاثيات، وهو ما زاد عن الثلاثة، واعتبرت حروفه أصلية جميعها، ويشترك مع الثلاثي في المعنى على صورة ما من الصور نحو: قَلَّبَ وَشَقَلَّبَ، وَدَرَجَ وَدَخَّرَجَ، وَغَرَدَ وَزَغْرَدَ وَغَرَدَ وَهَرَدَ، وَلَقَعَ وَفَرَّقَعَ، وَيَثَّرَ وَيَعَثَّرَ. فهذه المقابلات توحى بأن حروف الزيادة ليست همزة في حروف (سألتمونيها)، وإنما يمكن لأي حرف في العربية أن يصبح صالحا للزيادة إما أن تكون على الفاء، وإما على العين، وإما على اللام، وتتمثل في حرف أو في حرفين أو في ثلاثة ؛ مجتمعة أو متفرقة. وزيادتها تكون إما لإفادة معنى، وإما لإعلاء كلمة بأخرى، وإما لشيء غير ذلك ⁽³⁾. قال ابن فارس : « ومن سنن العرب الزيادة في حروف الاسم، ويكون ذلك إما للبالغة وإما للتشويه والتقييح » ⁽⁴⁾. والزيادة نوعان :

11 إذا لا يعني أن هذه الحروف واجبة الزيادة أبنا وجدت، وإنما هي التي يجوز أن تزداد، فيحكم عليها بالزيادة، إذا زاد على أصلها . والكلمة (متون) مثلا : كل حروفها أصلية ما عدا الواو فهي حرف زائد . وكلمة (أوى) كل أحرفها أصلية .

12 الملة العربية معناها ومبناها، ص 181 .

13 المرجع السابق، ص . ن .

14 يظهر الأصول في النحو، 3 / 231 .

15 الصاحب، محقق وتقديم عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف (بيروت)، ط 1، 1983، ص 101

- ما يكون بتكرار حرف أصلي لإلحاق أو غيره .

- ما لا يكون بذلك، وهو لا يخرج عن الحروف العشرة المذكورة .

وقد تعدد أحرف الزيادة في الكلمة الواحدة إلى أربعة. ولكثرة الزيادة قيل : إنها تجاوزت الثلاثمائة في الأسماء وذلك لأغراض قد تصل إلى ستة⁽¹⁾، تسهم في إثراء اللغة وتدعيمها بزيادة جديده ووفير من المفردات يحتاج إليها الإنسان باستمرار . ولم يسلك الصرفيون في بناء اسم الفاعل من المزيد طرائق قديدا، مثلما فعلوا في بناءه من الثلاثي المجرد، وإنما تحكمه عندهم قاعدة واحدة مطردة، أن تحول بياء المضارعة ميمًا مضمومة ويكسر ما قبل الآخر، سواء أكان من مضارع مكسور ما قبل آخره أم مفتوحه. يقول ابن عقيل : « زنة اسم الفاعل من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف زنة المضارع منه بعد زيادة الميم في أوله مضمومة، ويكسر ما قبل آخره مطلقا ؛ أي سواء كان مكسورا من المضارع أو مفتوحا، فنقول : قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، وَدَخَرَجٌ يُدَخِرُجُ فَهُوَ مُدَخِرُجٌ، وَوَأَصَلَ يُوَأَصِلُ فَهُوَ مُوَأَصِلٌ، وَتَدَخَرَجٌ يُتَدَخِرُجُ فَهُوَ مُتَدَخِرُجٌ، وَتَعَلَّمَ يُتَعَلَّمُ فَهُوَ مُتَعَلَّمٌ»⁽²⁾.

يفهم من هذا أن اسم الفاعل قد لا يجري مجرى فعله المضارع في حر كاته وسكناته دائما، بدليل أن الرباعي المزيد بحرف (يَتَفَعَّلُ)، والأوزان الستة الملحقه به⁽³⁾، والثلاثي المزيد بحرفين (يَتَفَاعَلُ وَيَتَفَعَّلُ) جاءت الحركة فيها كلها مفتوحة، وهو ما يتضمنه كلام ابن عقيل، إلا أنه يحتاج إلى تنمة، وهي أن اسم الفاعل من الأوزان (أَفْعَلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْتَعَلَ وَأَنْفَعَلَ وَتَفَاعَلَ) المضعفة تتطابق مع بناء اسم المفعول، إذا كان الحرف الأخير مشددا، نحو : مُصَفِّرٌ وَمُضَفَّرٌ وَمُتَدَخِّرٌ وَمُتَدَخَّرٌ، تصلح كلها اسم فاعل واسم مفعول، والسياق هو الفيصل، وعلته هذا التطابق التضعيف. كما يتطابق مع بناء اسم المفعول من (أَفْتَعَلَ وَأَنْفَعَلَ) إذا كانت العين فيها حرف علة، نحو : مُخْتَارٌ وَمُنْقَادٌ... ويفرق بينها بالسياق .

(1) - ينظر المنصف 1 / 11 - 17، وعلم الصرف، ص 97 .

(2) - شرح ابن عقيل، 2 / 137، وينظر شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت)، 2 / 79 .

(3) - ينظر الكتاب 4 / 286 - 287، وشرح الشافية 1 / 67 - 68، والمزهر 2 / 41 .

ويشير العلماء إلى أنه شذ عن القاعدة المطردة بعض ألفاظ اسم الفاعل من المزيد بحرف الهمزة، حيث جاء على (مُفْعَل) بفتح ما قبل الآخر، نحو: أَحْصَنَ فهو مُحْصَنٌ، وَالْفَجَّ فهو مُلْفَجٌ، وَأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ⁽¹⁾.

وفي هذا الكلام نظر، فقد عدنا إلى لسان العرب ووجدنا هذه الأوصاف الثلاثة ورثت بكسر ما قبل الآخر أيضا، قال أبو زيد: «الْمُسْهَبُ الكثير الكلام [...]» وقال أبو علي البغدادي: رجل مُسْهَبٌ بالفتح إذا أكثر الكلام في الخطأ، فإن كان ذلك في صواب فهو مُسْهَبٌ بالكسر لا غير...⁽²⁾.

وقال الفراء: «والمحصنات من النساء ينصب الصاد أكثر في كلام العرب، وأحصنت المرأة عفت، وأحصنها زوجها فهي مُحْصَنَةٌ ومُحْصِنَةٌ، ورجل مُحْصَنٌ متزوج قد أحصنه الزواج»⁽³⁾. وقال ابن الأثير: «الْمُلْفَجُ بكسر الفاء، أيضا: الذي أفلس وعليه الدين»⁽⁴⁾.

وأشار عبد الله أمين إلى أن قول ابن الأعرابي - وقد أورده ابن منظور⁽⁵⁾ - ومن حل رأيه فيما يخص هذه الأوصاف الثلاثة غير مسلم به، وذلك أن (أَحْصَنَ وَأَسْهَبَ وَالْفَجَّ) جاءت متعدية ولازمة، فما اشتق من معتد فتح ما قبل آخره؛ لأنه اسم مفعول، وما اشتق من لازم كسر ما قبل آخره؛ لأنه اسم فاعل⁽⁶⁾.

كما أشاروا إلى مجيء الوصف من (أَفْعَلٌ) على فاعل، نحو: أَعْشَبَ المكان فهو هَالِبٌ، وَأَوْرَسَ الشجر (أي اصفر) فهو وارسٌ، وَأَيْفَعَ الغلام (أي شب) فهو يَافِعٌ، وَأَهْلَلَّتْ الأرض (أي أنبت البقل)، فهي باقلٌ، وَأَغْضَى الليل (أي أظلم) فهو غَاضٌ، وَالْهَلَّلَ البلد (أي أجذب) فهو ماحلٌ⁽⁷⁾...

(1) - ينظر شرح التصريح، 2 / 79، واللسان، المواد (حصن)، و(سهب)، و(لجع).

(2) - اللسان، مادة (سهب).

(3) - المرجع نفسه، مادة (حصن).

(4) - المرجع السابق، مادة (لجع).

(5) - ينظر المواد السابقة في اللسان.

(6) - ينظر عبد الله أمين، الاشتقاق، ص 248.

(7) - ينظر اللسان، المواد (عشب)، و(ورس)، و(بفع)، و(بقل)، و(غضا)، و(عمل).

غير أن المعجمات روت لنا ألفاظا جاءت على (مُفْعِل) أي على القياس، نحو: روض مُعشِب، ورمث مُورِس، ومكان مُبِقِل، وبلد مُمَجِل، وليل مُغضٍ⁽¹⁾. وروي عن العرب أيضا أنهم يقولون: عِشِبَ وبَقِعَ وبَقَلَ ومَحَلَّتِ الأرض، ويقولون - وهو قليل - أورس فهو مورس وليل مُغضٍ⁽²⁾.

وما دام الأمر هكذا، فليس لنا إلا أن نرد كل وصف إلى فعله (فاعل) من الثلاثي المجرد، و(مُفْعِل) من الثلاثي المزيد، فلا يوجد ضمن هذه الأفعال فعل لم يشتق منه اسم الفاعل اشتقاقا قياسيًّا، كما لا يوجد في أسماء الفاعلين المذكورة ما لم يشتق من فعل له اشتقاقا قياسيًّا، ولا يخرج الأمر في هذا عن حياة الألفاظ وموتها كباقي الكائنات الحية الأخرى، وهو كثير في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات البشرية⁽³⁾.

ويمكن أن يرد هذا إلى اختلاف اللهجات، فهناك قوم يستعملون (فَعَل) وآخرون (أَفْعَل)، ثم يغلب الذوق اللغوي أحدهما على الآخر.

وشذ أيضا (فَعُول) من (أَفْعَل) بدلا من (مُفْعِل)، نحو: أُنْتَجَتِ النَّاقَةُ فِيهِ تَنْوُجٌ، وَأَخْصَرَتْ فِيهِ حَصُورٌ (إذا ضاق مجرى لبنها)، وأَعَقَّتِ الفرس فِيهِ عَقُوقٌ (إذا حملت)⁽⁴⁾. ومخذف لام اسم الفاعل إذا كان معتلا منونا في حالتي الرفع والجر، مثل: مُعْطِ وَمُنَادٍ وَمُحْتَوٍ وَمُسْتَعْلٍ. وعند استقرائنا لاسم الفاعل من الثلاثي المزيد في السور وجدناه متنوع الزيادة سواء من حيث التعدد أو من حيث الموضع. فمن حيث التعدد، هناك المزيد بحرف والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف. أما من حيث الموضع، فهناك ما زيد قبل الفاء، وما زيد قبل العين، وما زيد قبل اللام، وما زيد بتكرار الحرف الأصلي. وهذه الزيادة منها ما زيد مجموعا، ومنها ما زيد مفردا⁽⁵⁾. وفيما يأتي بيان لذلك :

(1) - المرجع نفسه، ص. ن .

(2) - ينظر الاشتقاق، ص 249 - 250، وصيغة اسم الفاعل في العربية أصولها وتطورها لرفعت هزيم رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984، ص 91 .

(3) - ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين، ص 250 .

(4) - ينظر ابن الأنباري، الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، صيدا (لبنان) 1987، ص 185، وحاشية ياسين على شرح التصريح 2 / 79 .

(5) - نشير إلى أننا سنقسم المشتقات إلى : مزيد بحرف، ومزيد بحرفين، ومزيد بثلاثة أحرف، بغض النظر عن مواضع الزيادة بالنسبة إلى الفاء والعين واللام، تفاديا للإطالة.

I - المزيد بحرف

1- مُفْعِل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله، مثل : أَكْرَمَ فهو **الكَرْمُ**، وَأَسْرَعَ فهو **مُسْرَعٌ**، وَأَرْسَلَ فهو **مُرْسِلٌ**. يقول سيبويه: « وأما الاسم فيكون على مثال أفعال إذا كان هو الفاعل، إلا أن موضع الألف ميم [...] ولا تلحق الهمزة زائدة غير موصولة في شيء من الفعل إلا في أفعال⁽¹⁾. ثم يشير إلى التفريق بين اسم الفاعل واسم المفعول من المزيد، يقول : «وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسم منها إلا والميم لاحقة أو لا مضمومة، فلما قلت: مُقَاتِلٌ ومُقَاتَلٌ، فجرى على مثال يُقَاتِلٌ ويُقَاتَلُ⁽²⁾. وأشار إلى أن **المُهْجِلُ** ومُفْعَلٌ لا تكون إلا في الصفات باستثناء بعض الأسماء جاءت على وزن (مُفْعَلٌ) **المُطْعَمُ** ونحوه⁽³⁾.

ووردت هذه الصيغة مائة وثلاثا وسبعين (173) مرة، موزعة بالنسب الآتية :

- أربعاً وأربعين (44) مرة في سورة البقرة : المفلحون، المؤمنون، مصلحون، المفسدون مخرج، معرضين، مهين، مؤمنين، للمؤمنين، المشركين، محسن، مسلمين، مسلمة مسلمون، مخلصون، مصيبة، مبين، الموفون، موص، منذرين، المفسد، المصلح، مؤمن، مؤمنة، مشرك، مشركة، الشركات، المؤمنون، الموسع، المقتر، المؤمنون⁽⁴⁾.

(1) الكتاب 4 / 280 .

(2) المرجع نفسه 4 / 282 .

(3) المرجع نفسه 4 / 281 .

(4) البقرة : (8) - (8) - (11) - (12) - (19) - (58) - (195) - (236) - (60) - (72) - (83) - (90) - (91) - (93) - (248) - (198) - (97) - (108) - (135) - (221) - (112) - (128) - (128) - (132) - (133) - (136) - (139) - (139) - (156) - (169) - (208) - (177) - (182) - (213) - (220) - (220) - (221) - (221) - (221) - (221) - (221) - (223) - (223) - (288) .

- وأربعاً وثلاثين (34) مرة في سورة آل عمران : المنفقين، معرضين، المؤمنو المؤمنين، مؤمنين، مسلمون، بالفسدين، المشركين، المفلحون، محيط، للمؤمنين المحسنين ميين، مصيبة، مهين، المنير⁽¹⁾.

- وستاً وأربعين (46) مرة في سورة النساء : مهين، ميينا، محصنين، المؤمنان مهينا، مصيبة، المؤمنين، مقيتا، مؤمن، مؤمن، مؤمنة، محيطا، محسن، المقيمين المؤتون، المؤمنون، منذرين⁽²⁾.

- واثنين وعشرين (22) مرة في سورة المائدة : محلي، محصنين، المؤمنات، المؤمنو المحسنين، ميين، مؤمنين، لسرفون، مقيم، المقسطين، بالمؤمنين، المؤمنون، المفسدين مؤمنون، الميين، مصيبة، مسلمون⁽³⁾.

- وسبعاً وعشرين (27) مرة في سورة الأنعام : معرضين، ميين، المشركين، المبير مشركين، المؤمنين، مبلسون، منذرين، المجرمين، الموقتين، المحسنين، مخرج، مؤمير لمشركون، مجرميها، مهلك، بمعجزين، السرفين، المسلمين⁽⁴⁾.

وجاءت هذه المشتقات من الصحيح ومن المعتل، بلغ عددها من الصحيح مائة وواحداً وثلاثين (131) مشتقا، وهو ما يمثل نسبة 75,72% من المجموع، وبلغ مجموعهم من المعتل اثنين وأربعين (42) مشتقا، ويمثل 24,27%، وهو تأكيد آخر لأقوال العلم بغلبة الصيغ الصحيحة على المعتلة .

(1) - آل عمران : (17) - (23) - (28، 110، 122، 160) - (28، 68، 121، 152، 164، 166، 171، 179) - (49، 38، 175) - (52، 64، 80، 84، 102، 63) - (67، 95) - (104) - (120) - (124) - (134، 148) - (164) - (165) - (178) - (184) .

(2) - النساء : (14) - (20، 50، 91، 101، 112، 119، 144، 153، 174) - (24) - (25²) - (37، 102، 151) - (62، 2، 84، 95، 103، 115، 139، 141²، 144، 146²) - (85) - (92) (92³، 92) - (94، 93، 92) - (92) - (108، 28) - (125) - (162) - (162) - (162²) - (165) .

(3) - المائدة : (1) - (5) - (5) - (11) - (13، 85، 93) - (15، 110) - (23، 57، 112) - (32) - (37) - (42) - (3) - (54) - (64) - (88) - (92) - (106) - (111) .

(4) - الأنعام : (4) - (7، 59، 74، 142) - (14، 79، 106، 137، 161) - (16) - (23) - (27) (44) - (48) - (8) - (147) - (75) - (84) - (95) - (118) - (121) - (123) - (131) - (134) - (141) - (163) .

ويلاحظ فيما جمع من المزيد بحرف الهمزة (أَفْعَل) أنه من أكثر صيغ الزوائد المحصاة في السور، بل هو أكثرها وقوعاً في القرآن الكريم⁽¹⁾. وجاءت صيغة (أَفْعَل) لأهراض ودلالات تربو عن أربعة وعشرين (24) معنى، منها: التعدية والكثرة والضرورة، والسلب والتمكين والتعريض، والاستحقاق والدعاء والدخول في الشيء ربما لنا أو مكاناً أو حكماً⁽²⁾.

وما أحصيناه من مشتقات هذه الصيغة كانت همزته في معظمه للتعدية⁽³⁾، لكن اللفظ الصيغ حذف مفعولاتها في الآيات، لإرادة التعميم والتوسيع، وعدم التقيد بمفعول معين.

لـ (مُحْسِنٌ) في قوله تعالى ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾⁽⁴⁾، (مُفْعِل) من أحسن يحسن إحساناً، فهو محسن من (أَفْعَل) الذي همزته المعهدة لم يذكر مفعوله في كل الآيات التي ورد فيها. قال أبو حيان: «(وَأَحْسِنُوا) هذا أمر بالإحسان والأولى حمله على طلب الإحسان من غير تقييد بمفعول معين، وقال مهران: المعنى وأحسنوا الظن بالله، وقال زيد بن أسلم: وأحسنوا في سبيل الله، وفي الصلوات...»⁽⁵⁾.

وقد جاء المزيد بالهمزة في جميع الأزمنة متعدياً بنفسه تارة، وبالحرف تارة أخرى، قال تعالى ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ..﴾⁽⁶⁾، وقال تعالى ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِسِيَ إِذْ أَمَرَ الْجِبِلَّ مِنَ السَّجْنِ وَجَاءَ بِكُم مِّنَ الْبَدْوِ...﴾⁽⁷⁾، وقال تعالى: ﴿وَأَحْسَنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾⁽⁸⁾.

11 ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم / 1 / 38.

12 ينظر البحر / 1 / 144.

13 قال الرضي: «... فاعلم أن المعنى الغالب في «أفعل» تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن يجعل ما كان فاعلاً للزوم وهو لا معنى للجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى أذهب زيداً، جعلت زيدا ذاهباً، فزيد مفعول لمعنى الجعل أي استغنى عن الهمزة، فاعل للذهاب كما كان في ذهب زيد..» شرح الشافية، / 1 / 86.

14 البهرا / 112.

15 البحر / 2 / 80.

16 السجدة: 7.

17 يوسف: 100.

18 القصص: 77.

يبدو من هذه الآيات أن الفعل إذا تعلق بالذوات تعدى بالحرف لتضمنه معنى الإنعام، وإذا أريد به إتقان العمل تعدى بنفسه. وعليه تكون الهمزة في المتعدي بالحرف للدلالة على وصول الحدث إلى المفعول، وتكون للدلالة على التعدية فيما يتعدى بنفسه⁽¹⁾.

و(مُصْلِحٌ) في قوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ يَغْلِبُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ﴾⁽²⁾، (مُفْعِلٌ) من أصلح يصلح إصلاحاً، فهو مصلح، وجاء الفعل (صلح) في القرآن لازماً والهمزة في (أصلح) للتعدية، وإن أفادت معنى الإزالة؛ لأن أصلح الشيء بمعنى أزال فساده، وهمزة السلب تزيل عن مفعولها ما اشتق منه (أفعل)، فاختلفاً بذلك وقد حذف مفعول الصيغة في كل الآيات التي وردت فيها، أو أنه نزل منزلة اللازم فيما لم يذكر معه المفعول، وذلك لإرادة التعميم ولتوكيد دلالة الفعل⁽³⁾.

و(مُعْجَزٌ) في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَا تُوَعَّدُونَ لَأَتِي وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾⁽⁴⁾ (مُفْعِلٌ) من أعجز يعجز إعجازاً فهو معجز، وهمزته للتعدية، وحذف مفعول الصيغة في الآية التي وردت فيها. قال أبو حيان: « (أعجز) الهمزة فيه للتعدية، كما قال ﴿ وَلَكِنْ نَعِجْرًا هَرَبًا ﴾⁽⁵⁾، ولكنه كثر فيه حذف المفعول حتى قالت العرب أعجز فلان إذا ذهب في الأرض فلم يقدر عليه⁽⁶⁾. وأمثلة أخرى كثيرة وردت فيها مشتقات من (أفعل) محذوفة المفعولات⁽⁷⁾؛ لإرادة التعميم أو إطلاق الحدث.

(1) - ينظر أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية لنجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989، ص 104.

(2) - البقرة: 220.

(3) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 105، وأبنية الأفعال، ص 123.

(4) - الأنعام: 134.

(5) - الجن: 12.

(6) - البحر: 5 / 167.

(7) - أحصيت صيغ ثلاث من (أفعل) وردت معها مفعولاتها، وهي صيغة (مخرج) البقرة: 72، وصيغتا (المقيمين والمؤتون) النساء: 162. وللمفسرين آراء وتخریجات حول سبب عملها على الرغم من أنها بمعنى الماضي، ينظر الكشف 1 / 289، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي دار إحياء التراث العربي بيروت (د.ت)، مج 1، 1 / 456، والبحر 1 / 424، وتفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت (د.ت) 1 / 162، وتفسير التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، تونس والمؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر 1984، 1 / 560.

و(مُبِينٌ) في قوله تعالى ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴾⁽¹⁾، (مُفْعِل) من أبان يبين إبانة، فهو مبين بمعنى مظهر وموضح، وتكون همزته في هذه الحالة للتعدي⁽²⁾، ويكون بمعنى المجرد (بان) أي (أفعل) إذا كان صفة للشيطان فد (مُبِينٌ) في قوله تعالى ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمُ عَدُوٌّ مُبِينٌ ﴾⁽³⁾، من أبان الذي بمعنى (بان)⁽⁴⁾. ويصير المبين بمعنى الذي أظهر العداوة؛ لأن الشيطان في الحقيقة لا يظهر العداوة للإنسان، وإنما يتظاهر بالنصيحة أو يجلب الملائم، ولذلك سمي وليا. قال تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مَبِينًا ﴾⁽⁵⁾.

وقرأ الباقر قوله تعالى ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يُكَادِي سُبِينٌ ﴾⁽⁶⁾ بفتح الياء من (بان) الثلاثي الذي بمعنى ظهر⁽⁷⁾، وهذا يرجح أن (بان) و(أبان) لغتان.

(1) - المائة : 15 .

(2) - لأنه قد يأتي لازما، كقولك : أبان الشيء بمعنى اتضح، ومتعديا كقولك : أبنت الشيء بمعنى أوضحت وعرفته .

(3) - البقرة : 168 والأنعام : 142 .

(4) - ينظر التحرير والتنوير، 2 / 104

(5) - النساء : 119 .

(6) - الزخرف : 52 .

(7) - البحر / 8 / 23 .

2- مُفَعَّل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بالتضعيف (فَعَلَ يُفَعِّلُ) فهو (مُفَعَّلٌ)، نحو: جَرَّبَ يُجَرِّبُ فَهُوَ مُجَرَّبٌ، وَصَرَّفَ يُصَرِّفُ فَهُوَ مُصَرَّفٌ، وَطَهَّرَ يُطَهِّرُ فَهُوَ مُطَهَّرٌ. يقول سيبويه: « وتلحق الزيادة من موضعها فيكون الحرف على فَعَلَ... »⁽¹⁾.

وشاع استعمال (فَعَلَ) في الدلالة على التكثير، تقول: كَسَّرْتُ الشَّيْءَ وَقَطَعْتُهُ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّدْلِيلَ عَلَى كَثْرَةِ الْعَمَلِ قُلْتَ: كَسَّرْتُهُ وَقَطَعْتُهُ، وَمِنْهُ: جَرَّحْتُهُ أَكْثَرَتْ الْجِرَاحَاتِ فِي جَسَدِهِ⁽²⁾. وقد يكون التكثير في الحدث نحو: طَوَّفَ، أو في الفاعل نحو: مَوَّتَتِ الْإِبِلُ وَقَوَّمَتْ إِذَا كَثُرَ الْقَائِمُ فِيهَا وَالْمَيْتُ، أو في المفعول نحو قوله تعالى ﴿وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ﴾⁽³⁾.

وربط ابن جني بين صيغة الفعل ودلالته على التكثير، ورأى أن تكرار العين دليل على تكرير الحدث، يقول: « ومن ذلك أنهم جعلوا تكرير العين في المثال⁽⁴⁾ دليلاً على تكرير الفعل، فقالوا كَسَّرَ وَقَطَعَ وَفَتَحَ وَغَلَّقَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا جَعَلُوا الْأَلْفَاظَ دَلِيلَةَ الْمَعَانِي، فَأَقْوَى اللَّفْظُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَابَلَ بِهِ قُوَّةُ الْفِعْلِ، وَالْعَيْنُ أَقْوَى مِنَ الْفَاءِ وَاللَّامِ... »⁽⁵⁾

وأكثر ما تستعمل فيه صيغة (فَعَلَ) وما تصرف منها في القرآن الكريم التعدية والتكثير⁽⁶⁾. ووردت صيغة (مُفَعَّلٌ) في السور ستا وعشرين (26) مرة، تتوزع بالنسب الآتية:

- سبع (7) مرات في سورة البقرة: مصدقا، مصدق، مولياها، مبشرين⁽⁷⁾.

- وستا (6) في سورة آل عمران: مصدقا، مطهرك، مصدق، المكذبين⁽⁸⁾.

(1) - الكتاب 4 / 281 .

(2) - المرجع نفسه 4 / 64 .

(3) - يوسف : 23 .

(4) - يريد بالمثال (البناء).

(5) - الخصائص 2 / 155 .

(6) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 250، وينظر تعدد معانيها على سبيل المثال في شرح الشافية 1 / 92 -

96، وأدب الكاتب، ص 480 - 462، والمتن 1 / 188 - 189 .

(7) - البقرة : (41، 91، 97) - (89، 101) - (148) - (213).

(8) - آل عمران : (3، 39، 50) - (55) - (81) - (137) .

- وثلاثا (3) في سورة النساء : مبيّنة، مصدّقا، مبشّرين⁽¹⁾.
- وخمسا (5) في سورة المائدة : مكّلبين، مصدّقا، منزّها⁽²⁾.
- وخمسا (5) في سورة الأنعام : المكذّبين، مبدّل، مبشّرين، مصدّق⁽³⁾.

وجاءت هذه الصيغ من الصحيح والمعتل، وأغلبها من الصحيح، إذ يمثل نسبة قدرها 92,30% من المجموع العام، بينما لا يمثل المعتل إلا نسبة قدرها 7,69% من المجموع، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الصيغ الصحيحة وما اشتقت منها أكثر اطرادا من الصيغ المعتلة .

ويبين التوزيع أن البقرة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 26,92%، تليها سورة آل عمران بنسبة 23,07%، فالمائدة والأنعام بنسبة متساوية قدرها 19,23% لكل منهما، فالنساء بنسبة 11,53%. وجاء أكثر المشتقات في السياق دالا على الجعل والتكثير والصيرورة .

ف (بَشَّرَ) في قوله تعالى ﴿فَبَشَّرَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مَبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾⁽⁴⁾ (مُفَعَّل) من بشر غيره يبشره تبشيرا فهو مبشّر، وتعني جعله يبشر. والصيغة في الآيات التي ذكرت فيها مشتقة من فعل يفيد التكثير لا التعدية ؛ لأن (بَشَّرَ)⁽⁵⁾ بالتخفيف متعدّد أصلا، وما كان كذلك لا يعدي بالتضعيف إليه، فالتضعيف فيه إذاً للتكثير وليس للتعدية⁽⁶⁾. قال الراغب: «وأبشرت الرجل وبشّرته وبشّرته أخبرته بسار بسط بشرة وجهه[...]. وبين هذه الألفاظ فروق، فإن بشّرته عام، وأبشّرته نحو أحمده وبشّرته على التكثير»⁽⁷⁾.

وخص الزمخشري البشارة بالخبر الذي يظهر سرور المخبر به⁽⁸⁾. وذكر ابن عطية أن الأغلب فيه يستعمل في الخير، وقد يستعمل في الشر مقيدا به منصوصا على الشر المبشر

(1) - النساء : (19) - (47) - (165) .

(2) - المائدة : (4) - (46²، 48) - (115) .

(3) - الأنعام : (11) - (34، 115) - (48) - (92) .

(4) - البقرة : 213 .

(5) - هناك بشر المكسور الشين وهو لازم، وأما بَشَّرَ بفتحها فمتعد، ينظر اللسان، مادة (بشر)، والبحر 7 / 493 .

(6) - ينظر البحر 7 / 493 .

(7) - المفردات، كتاب الباء، ص 48 .

(8) - ينظر الكشاف 1 / 264، والبحر 1 / 261 - 263 .

به، كما قال تعالى ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾⁽¹⁾. ونسب إلى سببويه أنه يرى عكس هذا، ويجعل البشارة أول خبر يرد على الإنسان سواء أكان خيرا أم شرا لأن كلا منهما مؤثر في البشارة⁽²⁾.

يبدو من هذا الكلام أن سببويه انطلق من المعنى الأصلي (البشّرة) كما انطلقوا في (بأشر) العمل أو المرأة من (البشرة) أيضا، ثم تطورت الدلالة: البشّر والبشّارة وبشّر ثم استعمل هذا الأخير في الشر تهكما .

والتكثير الذي نجده في (بشّر) وما اشتق منه خاص بالمفاعيل لا بمفعول واحد «لأن البشارة أول خبر يسر أو يحزن على المختار، ولا يتأني التكثير فيه بالنسبة إلى المفعول الواحد، فبالنسبة إليه يكون (فَعَل) فيه مغنيا عن (فَعَل)؛ لأن الذي ينطق به مشددا غير العرب الذين ينطقون به مخففا»⁽³⁾.

و(مُطَهَّر) في قوله تعالى ﴿... وَمُطَهَّرِكٍ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾⁽⁴⁾ (مُفَعَّل) من طَهَّرَ غَيْرَهُ يُطَهِّرُ تَطْهِيرًا فَهُوَ مُطَهَّرٌ بمعنى جعله يطهر⁽⁵⁾. يفهم من هذه الآية أن الكفار دنس ونجس، فَطَهَّرَهُ اللهُ مِنْهُمْ بِأَنْ خَلَّصَهُ، فكُنِيَ عن إخراجهم منهم وتخليصه بالتطهير⁽⁶⁾. وإخراج الشيء أو الشخص وتخليصه مما هو فيه، جعله ذا صفة مغايرة لما كان عليه .

وما يجلب الانتباه أن أكثر المشتقات تواترا من هذه الصيغة كلمة (مصدق). فقد تكررت أربع عشرة (14) مرة من أصل ست وعشرين (26)⁽⁷⁾، أي بنسبة 53,84%، وهي نسبة عالية، وقد جاءت في بعض الآيات صفة للكتاب⁽⁸⁾، وفي بعضها صفة لرسول من الرسل⁽⁹⁾. وقد تعود هذه الكثرة إلى كون الصيغة تتعلق بأخطر جانب من جوانب الحياة

(1) - آل عمران : 21، والتوبة : 34، والانشقاق : 24 .

(2) - ينظر البحر 1 / 251 - 253، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 257 .

(3) - البحر 1 / 254 .

(4) - آل عمران : 55 .

(5) - ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه لأبي أوس إبراهيم الشمان، ذات السلاسل للطباعة والنشر الكويت 1986، ص 318 - 322 .

(6) - ينظر البحر 2 / 497 .

(7) - وهو عدد المرات التي وردت فيها المشتقات على صيغة (مفعل).

(8) - ينظر البقرة : (41، 89، 91، 97) - آل عمران : (3) - النساء : (47) - المائدة : (46، 48) - الأنعام : (92).

(9) - ينظر البقرة : 101، آل عمران : (39، 50، 81)، المائدة : (46).

الإلسانية، وهو جانب العقيدة، أي الإيمان بما نزلت به الكتب السماوية وجاءت به الرسل، ولقد أخبرنا القرآن أنه ما من نبي أو رسول بعث في قومه إلا وكذبوه، وحاجّوه وطالبوه بالإتيان بمعجزات وخوارق، تصدّق نبوته. والإيمان في اللغة: التصديق، والمؤمن: المصدق، كقولك: آمنت بالشيء إذا صدّقت به: قال الشاعر^(١) [طويل]:

- وَمِنْ قَبْلُ آمَنَّا - وَقَدْ كَانَ قَوْمُنَا * * يُصَلُّونَ لِلْأوثَانِ قَبْلُ - مُحَمَّدًا -
معناه: ومن قبل آمننا محمداً أي صدّقناه^(٢).

(١) بحثت عنه ولم أهره عليه، ولم يعزه اللسان .

(٢) اللسان، مادة (أمن)، ولغة القرآن الكريم لعبد الجليل عبد الرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة عمان 1981، ص 385 .

3 - مُفَاعِل :

تطرد هذه الصيغة في (فَاعَلَ) أي اسم الفاعل من الثلاثي المزيد بالف بعد الفاء، نحو قَاتَلَ يُقَاتِلُ فَهُوَ مُقَاتِلٌ، وَضَارَبَ يُضَارِبُ فَهُوَ مُضَارِبٌ، وَخَاصَمَ يُخَاصِمُ فَهُوَ مُخَاصِمٌ.

وأشار سيبويه إلى أن الألف لا تزداد ثانية في الأفعال إلا في (فَاعَلَ)⁽¹⁾. والمشهور في (فَاعَلَ) الدلالة على المشاركة، يقول سيبويه: «اعلم أنك إذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه، حين قلت فاعلته، ومثل ذلك ضاربتة، وفارقتة، وكارمته، وعازني وعاززته، وخاصمني وخاصمته ..»⁽²⁾.

يفهم من هذا أن طرفي المفاعلة يشتركان في معنى الفاعلية والمفعولية، بحيث يكون البادئ الأول فاعلا صريحا والثاني مفعولا صريحا، ويكون العكس ضمنيا، بمعنى أن الهدف من ألف المفاعلة اقتسام الفاعلية والمفعولية في اللفظ والاشتراك فيهما من حيث المعنى⁽³⁾.

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على المتصف بالمفاعلة بين منفعلين، تقول (مُدَاوِر) للذي يدير شيئا آخر في حركة دورانه كما في الدواليب المتعاشقة⁽⁴⁾. وقد يأتي (فَاعَلَ) دالا على التكثير مثل (فَعَلَّ) كَضَاعَفْتُ الشَّيْءَ أَي كَثَّرْتُ أَضْعَافَهُ، وقد يجيء بمعنى جعل الشيء ذا أصله كقولهم: صَاعَرَ خَدَّهُ أَي جعله ذا صَعْرٍ، وعافاك الله أَي جعلك ذا عَافِيَةٍ⁽⁵⁾.

والفعل في هذه المواضع لا يقتضي المشاركة. قال سيبويه: «وقد نجيء (فَاعَلْتُ) لا تريد بها عمل اثنين، ولكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوه على (أَفَعَلْتُ) وذلك قولهم: ناولته

(1) - ينظر الكتاب 4 / 281 .

(2) - المرجع نفسه 4 / 68، وينظر أدب الكاتب، ص 464 - 465، والمتع 1 / 188 .

(3) - ينظر شرح الشافية 1 / 96 - 98، والبحر 2 / 226، وأبنية الأفعال، ص 54 .

(4) - تهذيب المقدمة اللغوية، ص 227 .

(5) - ينظر شرح الشافية 1 / 99 .

وهاقبتة وعافاه الله وسافرت وظهرت عليه وناعمته، بنوه على (فَاعَلْتُ) كما بنوه على (أَفَعَلْتُ)»⁽¹⁾.

وجاءت (فَاعَلٌ) في أكثر مواضعها في القرآن الكريم دالة على المشاركة، كما جاءت لي مواضع بمعنى الفعل المجرد، وفي مواضع أخرى محتملة للمشاركة ولغيرها، وفي مواضع بمعنى (أَفَعَلٌ) وبمعنى (فَعَلٌ) في بعض الآيات. وقرئ في السبع والعشر بذلك⁽²⁾. ووردت صيغة (مُفَاعِلٌ) ثماني عشرة (18) مرة تتوزع كالاتي:

- ثلاثة (3) مرات في سورة البقرة : ملاقو، ملاقوه⁽³⁾.
- ومرة واحدة في سورة آل عمران : مناديا⁽⁴⁾.
- وثلاث عشرة (13) مرة في سورة النساء : مضار، مسافحين، المنافقين، المجاهدون، المجاهدين، مهاجرا⁽⁵⁾.
- ومرة واحدة في سورة المائدة : مسافحين⁽⁶⁾.

وجاءت هذه المشتقات من الصحيح ومن المعتل؛ وردت من الصحيح أربع عشرة (14) مرة، وهو ما يمثل 77,77%، ومن المعتل أربع (4) مرات، ويمثل نسبة 22,22%، وهي نتيجة تظهر دائما غلبة الصحيح وما اشتق منه على المعتل.

ومن هذه المشتقات ما جاء من (فَاعَلٌ) يفيد:

- المشاركة نحو: مجاهد، مسافح .
- وبمعنى (فَعَلٌ) المجرد، نحو: مناد، منافق، مهاجر .
- ويحتمل المشاركة ومعنى (فَعَلٌ) نحو: ملاق .
- وبمعنى (أَفَعَلٌ)، نحو: مضار .

(1) الكتاب 4 / 68، وينظر أدب الكاتب، ص 464، وشرح الشافية 1 / 99، والمنع 1 / 188 .

(2) بنظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 424 - 425 .

(3) البقرة : (249، 48) - (223) .

(4) آل عمران : (183) .

(5) النساء : (12) - (24) - (25) - (61، 88، 138، 140، 142، 145) - (95) - (95) - (100) .

(6) المائدة : (8) .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مضارّ) في قوله تعالى ﴿... مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ غَيْرِ مُضَارٍّ﴾⁽¹⁾، فهي (مُفَاعِل) من ضارّه يضارّه مضارّة وضراراً فهو مضارّ، يجوز أن يكون (مُفَاعِل) من (فَاعَل) بمعنى (أَفْعَل) أي من (ضارّ) بمعنى (أضّر)، نحو: باعدته وأبعدته، وضاعفته وأضعفته، وهو من المعاني التي وضع لها (فَاعَل)⁽²⁾.

ويجوز أن يكون من (فَاعَل) بمعنى (فَعَل) أي (ضارّ) بمعنى (ضّر) فيكون مما وافق فيه (فاعل) الفعل المجرد الذي هو (ضّر)، نحو قولهم: جاوزت الشيء وجرّته، وواعدته ووعدته، وهو أيضاً من المعاني التي وضع لها (فَاعَل).

وبهذا المعنى الأخير يكون الضرار راجعاً إلى الصبي بمعنى لا يضار كل واحد منها بالصبي، فلا يترك رضاعه حتى يموت. ويفهم من الآية معنى المشاركة، أي أن الاسمين شريكين في الفاعلية والمفعولية، من حيث المعنى، وإن جاء كل واحد منهما مرفوعاً، والآخر منصوباً⁽³⁾.

ومن أمثله كذلك كلمة (مُلاَقُو) في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنْهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾⁽⁴⁾، فهي (مُفَاعِل) جمعت جمع تصحيح على وزن (مُفَاعُو) أصله (مُلاَقِيُو) استنقلت الضمة على الياء، فحذفت فالتقى ساكنان (الواو والياء)، فحذفت الياء وبقيت الواو ساكنة بعد كسرة، فحولت الكسرة ضمة للمجانسة ولتصحح الواو، أو نقلت ضمة الياء إلى القاف قبل حذف الياء⁽⁵⁾.

والكلمة من لاقى يلاقي ملاقاة ولقاء، والألف في (فَاعَل) هنا تفيد المشاركة؛ لأن من لاقاك فقد لاقيته، والملاقاة (مُفَاعَلَة) تكون من اثنين⁽⁶⁾. وذكر بعضهم أن الملاقاة هنا

(1) - النساء : 12 .

(2) - ينظر البحر 2 / 226 .

(3) - ينظر المرجع نفسه، ص. ن، والكشاف 1 / 370 - 371 .

(4) - البقرة : 46 .

(5) - ينظر الكتاب 4 / 334، والأصول في النحو 3 / 306، والتكملة، ص 45 و248، وسر صناعة الإعراب 1 / 147،

والممتع 1 / 368 و2 / 606، وشرح الشافية 3 / 219،

وشرح التصريح 2 / 296 .

(6) - ينظر البحر 1 / 342 .

وإن كانت تقتضي التشريك من ناحية الصيغة، فهي من الواحد، على نحو: عاقبت اللص، وطارقت النعل، وعافاك الله⁽¹⁾.

وضعه ابن عطية من حيث أن مادة (لقي) تتضمن معنى الملاقاة، بمعنى أن (فعل) و(فَاعَل) معناهما واحد، من حيث أن من لقيك فقد لقيته، فهو لخصوص مادته يقتضي المشاركة سواء كان بصيغة المجرد أو بصيغة (فَاعَل)، ولا يمكن أن يكون لواحد، وهذا يدل على أن المزيد قد يكون بمعنى المجرد، وهو أحد معاني (فَاعَل)⁽²⁾.

ونشير إلى أن الإضافة في (مُلاَقُوا رَبَّهُمْ) غير محضة، لأن اسم الفاعل بمعنى الاستقبال، واختلفوا في معنى الملاقاة إلى آراء⁽³⁾.

(1) - ينظر البحر / 1 / 342 .

(2) - المرجع نفسه، ص. ن .

(3) - المرجع نفسه، 1 / 342 - 343 .

II - المزيد بحرفين

1- مُفْتَعِلٌ :

تطرد هذه الصيغة في اسم الفاعل من مزيد الثلاثي (افْتَعَلَ)، أي ما زيد بألف قبل الفاء وتاء بعدها، نحو: اسْتَمَعَ يَسْتَمِعُ فهو مُسْتَمِعٌ، وَاَنْتَصَرَ يَنْتَصِرُ فهو مُنْتَصِرٌ، وَاَجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ فهو مُجْتَمِعٌ. قال سيبويه: « وتلحق التاء ثانية ويسكن أول الحرف فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، وتكون على (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ) في جميع ما صرفت فيه (انْفَعَلَ)، ولا تلحق التاء ثانية والذي قبلها من نفس الحرف إلا في (افْتَعَلَ) »⁽¹⁾.

كما تطرد في اسم المفعول نحو: أُسْتَمِعَ إليه فهو مُسْتَمَعٌ إليه، وتأتي للدلالة على اسمي الزمان والمكان من (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ) نحو: انْتَصَرَ فيه فهو مُنْتَصَرٌ فيه، وعلى المصدر الميمي في (افْتَعَلَ يَفْتَعِلُ)، مثل: انْتَصَرَ مُنْتَصِرًا، وَاَعْتَرَفَ مُعْتَرَفًا، إلا أن (افْتَعَلَ) في اسم المفعول يكون مبنيا للمجهول، وفي باقي الميميات⁽²⁾ يكون مبنيا للمعلوم، وسياق العبارة هو الذي يحدد المقصود.

وتأتي هذه الصيغة في عمومها للدلالة على الطلب والاجتهاد، نحو: اسْتَرْقَى وَاكْتَسَبَ، ونحو ذلك. يقول سيبويه: « وأما كسب، فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب »⁽³⁾.

يفهم من هذا أن الاجتهاد في الطلب يكون بمنزلة السعي المضطرب الذي يخفيه صاحبه ولا يجهر به، لهذا خص الخير بالكسب والشر بالاكتساب في قوله تعالى: ﴿لَا يَكْتَلِبُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾⁽⁴⁾، لأن النفس أمانة بالسوء، وهي أحرص في تحصيله وستره، فوصفت في الشر مكتسبة وفي الخير كاسبة⁽⁵⁾.

(1) - الكتاب 4 / 283 .

(2) - أقصد اسمي الزمان والمكان والمصدر الميمي .

(3) - الكتاب 4 / 74، وينظر أدب الكاتب، ص 469، والمتع 1 / 193 - 194، وشرح الشافية 1 / 137.

(4) - البقرة: 286 .

(5) - ينظر الكشاف 1 / 408، والتحرير والتنوير 3 / 138 .

وقيل إن الكسب والاكْتساب في اللغة واحد⁽¹⁾، بل ذهب الرضي إلى أن غير سيبويه لم يفرق بين كسب وَاكْتَسَب⁽²⁾. وللصيغة معان مبثوثة في كتب الصرف خاصة⁽³⁾.

ووردت صيغة (مُتَعَلِّل) في السور أربعا وثلاثين (34) مرة تتوزع كالآتي :

- اثنتي عشرة (12) مرة في سورة البقرة : للمتقين، مهتدين، المهتدين، المترين، المتقون، المتقين، المعتدين، مبتليكم⁽⁴⁾.

- وخمسا (5) في سورة آل عمران : المترين، المتقين، للمتقين⁽⁵⁾.

- ومرة واحدة في سورة النساء : مختالا⁽⁶⁾.

- وستا (6) في سورة المائدة : متخذي، المتقين، مقتصدة، المعتدين، منتهون⁽⁷⁾.

- وعشرا (10) في سورة الأنعام : المهتدين، مهتدون، مشتبهها، مقترفون، المترين بالمعتدين، مهتدين، مختلفا، منتظرون⁽⁸⁾.

ويبين التوزيع أن البقرة تحتل المرتبة الأولى بنسبة 35,29%، تليها سورة الأنعام بنسبة 29,41%، فالمائدة بسنبة 17,64%، فآل عمران بنسبة 14,70%، فالنساء بنسبة 2,94%⁽⁹⁾.

وما يجلب الانتباه أن ما ورد من المعتل يفوق ما ورد من الصحيح، إذ جاء ثمانين وعشرين (28) مرة من أصل أربع وثلاثين (34)، وهو ما يمثل نسبة 82,35% .

(1) - بنظر المفردات، كتاب الكاف، ص 431، والجامع، مج 2، 3 / 431، والبحر 2 / 381، والتحرير والتنوير 3 / 137 .

(2) - بنظر شرح الشافية 1 / 110 .

(3) - ينظر مثلا أدب الكاتب، ص 469، والمتع 1 / 192 - 194، وشرح الشافية 1 / 108 - 110، وشذا العرف، ص 42 - 43 .

(4) - البقرة : (2، 66) - (16) - (157، 70) - (147) - (177) - (180، 194، 241) - (190) - (249) .

(5) - آل عمران : (60) - (76، 115) - (133، 138) .

(6) - النساء : 36 .

(7) - المائدة : (5) - (27) - (46) - (66) - (87) - (91) .

(8) - الأنعام : (56) - (82) - (99) - (113) - (114) - (117) - (119) - (140) - (141) - (158) .

(9) - إن التفاوت في نسب توأتر المشتقات لا يتعلق بطول السورة أو بقصرها فقط، وإنما يتعلق أحيانا بتكرار الصيغة الواحدة أكثر من مرة، وهي الظاهرة الغالبة في السور بالنسبة إلى التفاوت العددي ويرجع ذلك - فيما أرجح - إلى طبيعة الموضوع أو الموضوعات التي تعالجها السورة .

وقد يبدو لأول وهلة أن القرآن خرق القاعدة اللغوية التي تقول بأغلبية الصحاح في العربية على المعتلات، لكن يتبين بعد الاستقراء أن تغلب المعتلات عددياً يعود إلى التكرار وليس إلى التنوع، سواء على مستوى السورة الواحدة أو على مستوى مجموع السور .

فكلمة (مُهْتَدٍ) مثلاً تكررت سبع (7) مرات، و(مُتَّقٍ) تكررت اثنتي عشرة (12) مرة، بمعنى أن الصيغتين تكررتا تسع عشرة (19) مرة من أصل أربع وثلاثين (34)، وهو ما نجده في الصحاح كذلك، إذ ترجع غلبتها أحياناً إلى التكرار لا إلى التنوع، إلا أن هذا لا ينفي الغلبة المطلقة للصحاح على المعتلات .

وجاءت مشتقات هذه الصيغة من أفعال شملت أغلب معاني (أَفْتَعَلَ) من ذلك الدلالة على :

- المطاوعة : مهتدٍ ومنتبهٍ، تقول : هَدَيْتُهُ فَأَهْتَدَى، وَنَهَيْتُهُ فَأَنْتَهَى .

- الاتخاذ : مُتَّقٍ، أي اتخذ وقاية .

- بمعنى المجرد : معتمدٍ، مبتلٍ، مقترفٍ، منتظرٍ . قال الراغب : « والنظر والانتظار، يقال : نظرته وانتظرته وأنظرته، أي أخرته، قال تعالى : ﴿ وَأَنْتَظِرُونَا إِنَّا مُنْتَظِرُونَ ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾ .

- الجعل : متخذ .

- بمعنى (تَفَاعَلَ) : مختلفٍ ومتمترٍ ومشتبه . قال أبو حيان : « الامتراء (الإفْتَعَالَ) من المربة وهي الشك، امترى في الشيء شك فيه، ومنه المراء، ماريته أي جادلته وشاكرته فيما يدعيه، و(أَفْتَعَلَ)، تقول : تمارينا وامترينا فيه كقولك : تحاورنا واحثورنا⁽³⁾ .

وترتبط بهذه الصيغة ظاهرة تسمى (التقريب) بمعنى تقارب صوتين من حيث الصفة أو المخرج أو كليهما معاً، ليسهل نطقهما، ويحدث هذا عندما يتجاور صوتان أحدهما مجهور والآخر مهموس، فيتأثر المهموس بالمجهور، كما يتأثر الرخو بالشديد

(1) - هود : 122 .

(2) - المفردات، كتاب النون، ص 498 .

(3) - البحر 1 / 592 .

فينقلب إليه ليتجانس معه، فالبدال في (ازدجر) منقلبة عن التاء في (ازتجر)؛ لأن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والبدال أخت التاء في المخرج وأخت الزاي في الجهر، فقبوا أحد الطرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا التاء أشبه الحروف من موضعها بالزاي، وهي الدال فقالوا (ازدجر). ومثله في ازدان وازدهى وازدار وازدلف، الدال فيها منقلبة عن التاء في ازتان وازتمى وازتار وازتلف⁽¹⁾. و(اصطر) الطاء فيها منقلبة عن التاء في (اصتبر)؛ لأنه لما كانت التاء مهموسة والصاد مطبقة مفخمة قربوها منها فتحولت إلى أقرب الحروف منهن وهو الطاء؛ لأن الطاء أخت التاء في المخرج ومن حروف الإطباق والاستعلاء⁽²⁾. إلا أن هذا التقريب يمتنع، إذا كانت فاء الفعل نونا حتى لا يقع اللبس بين (أَفْعَلْ وَأَنْفَعَلْ) نحو: (انتثر) حتى لا يلتبس باندثر⁽³⁾.

وفيا جمعناه مشتقات قلبت فيها فاء (افتعل) تاء لتماثل تاء (الإفْتَعَالِ)، من ذلك كلمة (متخذ)⁽⁴⁾، في قوله تعالى ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرِ مُسَافِحِينَ وَلَا مَتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾⁽⁵⁾، فهي (مُفْتَعِلٌ) من اتخذته بتخذه المتخاذاً، وأصله (أَوْتَحَدُ) على وزن (أَفْتَعَلْ) فهو متخذ. واختلف العلماء في فاء الفعل الذي اشتقت منه الكلمة: أهي واو من (وَحَدَّ) أم تاء من (تَحَدَّ) أم همزة من (أَحَدَّ)؟

ذهب الجمهور⁽⁶⁾ إلى أن فاء (أَتَحَدَّ) همزة من أخذ وأصله (أَتَّحَدَّ) اجتمعت همزة الوصل مكسورة وهمزة الفعل ساكنة، فقلبت الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها على نحو إيهان، فصارت (إِيْتَحَدَّ) وقعت الياء فاء قبل تاء (أَفْتَعَلْ) فأبدلت تاء وأدغمت في تاء (الإفْتَعَالِ) مثل إَنْزَرَ من الإزار.

(1) - ينظر سر صناعة الإعراب 1 / 185 - 186، والممتع 1 / 356، وشرح الشافية 3 / 227 - 229

(2) - ينظر سر صناعة الإعراب 1 / 217 - 218، والممتع 1 / 360، وشرح الشافية 3 / 226 .

(3) - ينظر الصيغ الثلاثية، ص 194 - 195، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 486 .

(4) - ومثلها (متقى) من اتقى، وأصله (أوتقى) على وزن (افتعل)، ومنه (متق) أصله (موتق) على وزن (مفتعل) وقعت الواو فاء قبل تاء الافتعالم فأبدلت تاء وأدغمت في التاء فصارت (متق) .

(5) - المائدة: 5 .

(6) - ينظر التكملة، ص 250، وشرح الشافية 3 / 83، والممتع 1 / 367، وإملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب

والطراءات في جميع القرآن للعكبري، دار الكتب العلمية، ط 1 بيروت 1979

107 / 2، وشرح التصريح 2 / 391

وذهب الجوهري⁽¹⁾ إلى أن الاتخاذ افتعال من الأخذ⁽²⁾، إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدال التاء؛ ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهوا أن التاء أصلية فبنوا منه (فَعِلَ يَفْعَلُ) قالوا: تَخِذْ يَتَخَذُ.

وذهب الفارسي إل أن فاء الفعل (تاء) فهو (اَفْتَعَلَ) من تَخِذْ يَتَخَذُ، وأدغمت التاء في التاء، فليست تاؤه بدلا من شيء، بل هي فاء أصلية، قال في باب ما كانت فاؤه همزة: «فإذا بني منه افتعل قلت: ايتكل وايتمر، ولا تدغم الياء في التاء كما أدغمت في اتعد واتسر؛ لأن الياء ليست بلازمة وقد حكى بعض البغداديين فيه الإدغام، وهو عندي على قياس أصحابنا خطأ»⁽³⁾.

ورجح ابن جني تبعا لأستاذه معتبرا التاء أصلية وليست مبدلة من شيء، واستشهد بقول الشاعر⁽⁴⁾ [طويل]:

- وَقَدْ تَخَذْتَ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ عَزْرَتِهَا * نَسِيبًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ -

وبقوله تعالى ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽⁵⁾، بتاء مفتوحة وخاء مكسورة⁽⁶⁾. ونقل الرضي أن بعض النحاة يذهب إلى أن أصل أخذ وخذ، ثم أبدلت الفاء تاء. فالتاء ليست بأصل، وعلى هذا يقال: اتَّخَذَ كَاتِمٌ وَأَتَّصَلَ⁽⁷⁾.

وذكر الراغب أن الاتخاذ (اَفْتَعَالَ) يجري مجرى الجعل⁽⁸⁾، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾⁽⁹⁾، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾⁽¹⁰⁾. فقولك: أخذ شيئا أي تناوله بنفسه، لكن حينما تقول: أخذته شيئا فقد

(1) - الصحاح، مادة (أخذ)، واللسان، مادة (أخذ).

(2) - ذكر الفتازاني أن هذا وهم من الجوهري؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال: ايتخذ بغير إدغام، ينظر شرح التصريح 2 / 391.

(3) - التكملة، ص 250، وينظر شرح التصريح 2 / 391.

(4) - هو الممزق العدي، ويدعى (شأس بن نهار).

(5) - الكهف: 77.

(6) - ينظر الخصائص 2 / 287. وهي قراءة عبد الله والحسن وقتادة وابن بحرية، ينظر البحر 6 / 144.

(7) - ينظر شرح الشافية 3 / 79.

(8) - ينظر المفردات، كتاب الهمزة، ص 12.

(9) - المائدة: 51.

(10) - الشورى: 6.

جعلته يأخذه ؛ بمعنى أنك دفعته وجعلته يجرى فعل الأخذ. هذا عندما يكون الدافع من لبل الغير، أما إذا كان الدافع والفاعل هو الفاعل نفسه، فيكون أَخَذَ الرَّجُلُ نَفْسَهُ شَيْئًا، ويستبدل بهذا التركيب الفعل الانعكاسي اتَّخَذَ الرَّجُلُ شَيْئًا : جعل نفسه تأخذ شيئاً وبسبب معنى الجعل الذي في الفعل المزيد، اختلف بعض الشيء عن المجرد. فالزيد (المخذه) يعني أخذه وجعله خاصا به، وذلك بسبب الحفز الذاتي على الأخذ⁽¹⁾.

ويوجد ضمن المشتقات المحصاة صيغتان استوقفتنا كثيرا من المفسرين : «مشتبه ومثابه»، في قوله تعالى ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾⁽²⁾، وفي قوله لعلى ﴿وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ﴾⁽³⁾. فقد تساءلوا عن سر مجيئها في الآية الأولى مختلفتين، وفي الآية الثانية متفتحتين. وتبين من أقوالهم أنها بمعنى واحد، تقول: المتبه الشيطان وتشابها، مثل: استويا وتساويا، أي أن (اقتعل) تأتي بمعنى (تفَاعَلَ)⁽⁴⁾. وهل هذا الأساس، لا يعد - في نظرهم - ما بين الصيغتين فرقا إذ (الافتِعَالُ والتَّفَاعُلُ) متقاربان ومشتركان كثيرا، أصولهما الشين والباء والهاء، من قولك: أشبه هذا هذا، إذا لاربه ومائله⁽⁵⁾.

وقد علل الكرمانى⁽⁶⁾ (ت 500 هـ) ذلك بأن أكثر ما جاء في القرآن من هاتين الكلمتين كان بلفظ التشابه لا بلفظ الاشتباه⁽⁷⁾.

(1) ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه، ص 347.

(2) الأنعام : 99.

(3) الأنعام : 141.

(4) ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 69، وأدب الكاتب، ص 469، وشرح الشافية 1 / 109، وارتشاف الضرب 1 / 84.

(5) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون دار إحياء الكتب العربية عيسى باي الحلبي وشركاء ط 1 القاهرة 1366 - 1367 هـ باب الشين والباء وما يثلجها 3 / 243، والكشاف 2 / 40، وملاك التأويل الفاطمى بدوي الإلحاد والتعطيل في توجه التشابه اللفظ من آي التأويل لابن الزبير، تحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامى، ط 1 بيروت 1983، 1 / 466، والبحر 4 / 194.

(6) هو محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى، برهان الدين، أبو القاسم ويعرف بتاج القراء. عالم بالقراءات، مفسر من أهل الرمان. من كتبه : البرهان في مشابه القرآن، ولباب التأويل، ولباب التفاسير، والمجائب والغرائب، ينظر معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، تأليف عادل نويهض، بيروت 1986، ط 1 - 1984، 2 / 662 - 663.

(7) ينظر أسرار التكرار في القرآن، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة والنشر والتوزيع، تونس، ط 1، 1984، ص 11 - 12.

(7) ينظر أسرار التكرار في القرآن، ص 73.

غير أن هذه التفسيرات والتعليقات لم يطمئن إليها الدكتور حسن طبل، إذ يرى أن الفرق بين الصيغتين، أمر يمليه الحس اللغوي في أداء هذا المعنى «حيث تختص أولاهما بالدلالة على ما اشتد فيه التماثل وقويت درجته، إلى حد تلتبس معه الأشياء المتماثلة وتختلط فلا يستطيع تمييز أحدهما عن الآخر، أما الثانية فتختص بما لا يبلغ فيه التماثل هذا الحد من الالتباس والاختلاط أي أنها تعني مجرد التماثل في بعض الوجوه والصفات»⁽¹⁾. وهذا الفارق - حسب رأيه - هو سبب المخالفة بين الصيغتين في الآية الأولى دون الثانية، ثم تطرق إلى السياق الذي وردت فيه الآية الأولى، وأنه سياق التدليل على وحدانية الله، ولفت الأنظار إلى مظاهر تفرده بالخلق والإيجاد، أما الآية الثانية فقد وردت في سياق التذكير بنعم الله عز وجل على خلقه، فيما هيأه لهم من طعام لا تستقيم حياتهم إلا به ثم يطيل في التحليل والتعليل⁽²⁾. وما قاله أمر نظمئن إليه أكثر من غيره⁽³⁾.

(1) - أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية لحسن طبل، دار الكتب القاهرة 1990، ص 93 .

(2) - المرجع السابق، ص 93 - 96 .

(3) - أشار المؤلف إلى أن صاحب تفسير المنار تعرض إلى الفارق الدلالي بين الصيغتين، إلا أنه - حسب رأيه - لم يستثمره في بيان سر المخالفة بينهما في الآية. ينظر هامش ص 93 .

2- مُتَفَعَّل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بحرفين: التاء قبل الفاء وتضعيف العين، أي (تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ) فهو (مُتَفَعَّلٌ) نحو: تَبَسَّمَ يَتَبَسَّمُ فهو مُتَبَسِّمٌ، وَتَفَقَّدَ يَتَفَقَّدُ فهو مُتَفَقِّدٌ. وتأتي (تَفَعَّلَ) لمعان ذكرتها كتب اللغة⁽¹⁾.

وذكر الرضي أن الأغلب في هذه الصيغة، أن تأتي بمعنى صيرورة الشيء ذا أصله، نحو: تَأَهَّلَ تَأَهَّلَ وَتَأَكَّلَ وَتَأَسَّفَ وَتَأَصَّلَ وَتَفَكَّكَ وَتَأَلَّبَ، أي صار ذا أهل وذا ألم وذا أكمل⁽²⁾ وذا أسف وذا أصل وذا تفكك وذا تألب. وبهذا يصير مطاوعا (لَفَعَّلَ) الذي هو لجعل الشيء ذا أصله، إما حقيقة نحو: أَلَبَّته فتَأَلَّبَ، وأصلته فتأَصَّلَ، وإما تقديرا كما في لأهل إذا لم يستعمل أهل بمعنى جعل ذا أهل⁽³⁾.

ووردت هذه الصيغة في السور ست (6) مرات موزعة كالاتي :

- مرة واحدة في سورة البقرة : المتطهرين⁽⁴⁾.

- ومرتين (2) في سورة آل عمران : متوفيك، المتوكلين⁽⁵⁾.

- ومرة واحدة في سورة النساء : متعمد⁽⁶⁾.

- ومرتين (2) في سورة المائدة : المتردية متعمدا⁽⁷⁾.

ويبين التوزيع احتلال سورتى آل عمران والمائدة المرتبة الأولى بنسبة 33,33% لكل

منهما، تليهما سورتا البقرة والنساء بنسبة 16,66% لكل منهما .

(1) - ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 71 - 73، وأدب الكاتب، ص 466 - 467، والمتع 1 / 183 - 184، وشرح

الغمامة 1 / 104 - 107، وارتشاف الضرب 1 / 82 .

(2) : أي صار مأكولا

(3) - ينظر شرح الشافية 1 / 107 .

(4) - البقرة : (222) .

(5) آل عمران : (55) - (159) .

(6) النساء : (93) .

(7) المائدة : (3) - (96) .

وجاءت مشتقات هذه الصيغة من الصحيح ومن المعتل، فمن الصحيح أربع (4) مرات، وهو ما يمثل نسبة 66,66%، ومن المعتل مرتان (2)، ويمثل نسبة 33,33% وجاءت هذه المشتقات من أفعال شملت معاني (تَفَعَّلَ) الآتية :

- مطاوعة (فَعَّلَ) : متطهر، متوكل .

- بمعنى الثلاثي المجرد : متردّ .

- التكلف والتعمل : متعمّد .

- بمعنى استفعل : متوفّ .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مُتَوَفَّ) في قوله تعالى ﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ خُذْ كِتَابَكِ ﴾⁽¹⁾، فهي (مُتَفَعَّلٌ) من تَوَفَّى الشيء يتوفاه فهو متوفّ، ويبدو أن الصيغة تعود في معناها الأصلي إلى الوفاء الذي هو إتمام العهد وإكمال الشرط، كقولك : أوفيتك الشيء إذا قضيته إياه وأفيا، وتوفيت الشيء واستوفيته إذا أخذته كله دون أن تترك منه شيئاً، ومنه يقال للميت : توفاه الله⁽²⁾.

واختلف المفسرون⁽³⁾ في معنى (مُتَوَفَّيكَ) في الآية، والظاهر أن معناها : إنني ميمتك على الحقيقة، لأن أغلب معاني الفعل (تَوَفَّى) في مختلف استعماله أمات فأصل فعل توفى الشيء أنه قبضه واستوفاه، وقولك : توفاه الله أي قدر موته⁽⁴⁾. وتوفى بمعنى استوفى أي أن (تَفَعَّلَ) هنا بمعنى (استَفَعَّلَ)، فمتوفيك بمعنى مستوف أجلك⁽⁵⁾.

(1) - آل عمران : 55 .

(2) - ينظر اللسان، مادة (وفى)، ومقاييس اللغة، باب الواو والفاء وما يثلثها 6 / 129، والمفردات كتاب الواو، ص 528 - 529 والقاموس المحيط للفيروز أبادي، دار الجيل والمؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، فصل الواو باب الياء 4 / 403 .

(3) - ينظر الجامع، مج 2، 4 / 100 وما بعدها، والبحر 2 / 497، والتحرير والتنوير 3 / 258 - 259 .

(4) - ينظر التحرير والتنوير 3 / 258 .

(5) - ينظر الكشاف 1 / 431 .

3 - منفعل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من المزيد بحرفين : الألف والنون قبل الفاء، أي من (الْفَعْلُ يَنْفَعِلُ) فهو (مُنْفَعِلٌ)، نحو : انكسر ينكسر فهو مُنْكَسِرٌ، وانطلق ينطلق فهو مُنْطَلِقٌ.

ويذكر الصرفيون أن (انْفَعَلَ) يأتي في الأغلب مطاوعا لـ (فعل) شريطة أن يكون هذا الأخير علاجاً، أي من الأفعال الظاهرة للعيون ؛ كالكسر والقطع والجذب، وكذلك (الْفَعْلُ)، إلا أنه قليل في العلاج⁽¹⁾. كقولك : كسرتَه فانكسر، وحطمتَه فانحطم، وحسرتَه فالحسر، وغممتَه فاغتم وانغم، وشويتَه فانشوى واشتوى، وعزلته فاعتزل، وعددته فاعدد⁽²⁾.

وجاء أغلب صيغ (انْفَعَلَ) في القرآن مطاوعا (لْفَعْلِ)⁽³⁾. والمراد بالمطاوعة عند علماء التصريف قبول تأثير الغير، وبعبارة أخرى استجابة المفعول لتأثير الفاعل⁽⁴⁾ ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في سورة المائدة : المنخنة⁽⁵⁾. ففي قوله تعالى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ السَّمِيْتَةُ وَالِدَمُّ وَالْحُمْرُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ... ﴾⁽⁶⁾ فهي (مُنْفَعِلَةٌ) من انْحَنَقَ ينحنق انحناقاً، فهو منحنق وهي مُنْخَنِقَةٌ، وتفيد في الآية المطاوعة، فـ

(1) - ينظر شرح الشافية 1 / 108 - 109 .

(2) - ينظر الكتاب 4 / 65 - 66، وأدب الكاتب ص 457 - 458، والمنصف 1 / 71 - 73، والمتع 1 / 189 - 192،

وشرح الشافية 1 / 108 - 109 .

(3) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 476 .

(4) - ينظر المنصف 1 / 71 - 73، والمتع 1 / 183 - 190، وشرح الشافية 1 / 180، والبرهان في علوم القرآن للزركشي

لطيف محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، صيدا، ط 2 بيروت 1972، 4 / 139 وما بعدها .

(5) - المائدة : (3) .

(6) - المائدة : 3 .

(انْفَعَلَ) غالبا ما يأتي مطاوعا لـ (فَعَلَ)، وكذلك جاء في القرآن، شريطة أن يكون هذا الأخير متعديا حتى تمكن المطاوعة، وهي قبول الأثر، كقولك : كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، وأن يكون من الأفعال الظاهرة للميون كالقطع والكسر والجذب .

وتحتمل الكلمة أن تكون اسم فاعل من (انْحَنَقَتْ) بسبب حتى ماتت، كما تحتمل أن تكون اسم مفعول، وهي التي حُنِقَتْ حتى ماتت⁽¹⁾. والظاهر أن المنخنقة هي التي عرض لها ما يخنقها، وقد كانوا يربطون الدابة عند خشبة، فربما تخبطت فانخنقت وهم لا يشعرون، ولم يكونوا يخنقونها عند إرادة قتلها⁽²⁾، ولذلك قيل هنا المنخنقة ولم يقل المنخوقة⁽³⁾.

(1) - ينظر معاني القرآن للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل دار الكتب، ط 1 القاهرة 1955، 1 / 301، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة تحقيق السيد أحمد صقر المكتبة العلمية بيروت 1986، ص 140، والمفردات، كتاب الحاء، ص 160، والكشاف 1 / 592، والتسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الدار العربية للكتاب بيروت (د.ت)، ص 167، والبحر 3 / 426 .

(2) - وقيل : كان الجاهليون يخنقون الشاة وغيرها، فإذا ماتت أكلوها، ينظر التحرير والتنوير 8 / 91

(3) - ينظر التحرير والتنوير 8 / 91 .

4 - متفاعل :

تأتي هذه الصيغة اسم فاعل من المزيد بحرفين : التاء والألف فصل بينهما بالفاء أي من (تَفَاعَلَ يَتَفَاعَلُ) نحو : تخاصم يتخاصم، فهو مُتَخَاصِم، وتعاون يتعاون فهو مُتَعَاوِن. ولا فرق بين دلالة الفعلين (فَاعَلَ وَتَفَاعَلَ)، فكل منهما يفيد الاشتراك⁽¹⁾ في شيء بين اثنين فصاعدا.

تقول : ضارب زيد عمرا، وتضارب زيد وعمرو شيء واحد. وليس كما يتوهم أن الفاعل في (ضَارَبَ) هو السابق في أصل الفعل على المفعول، بخلاف (تَفَاعَلَ) فلا فرق، وإنما الفرق بينهما من حيث التعبير عن المقصود ؛ لأنه قد يعبر عن المعنى الواحد بلفظين مختلفين من حيث الصيغة والإعراب، وهكذا (ضَارَبَ وَتَضَارَبَ) فكلاهما يفيد المشاركة، هب أن الأول متعد والثاني لازم⁽²⁾. ولكن اتفاهما في الدلالة على المشاركة لا يعني أنها معطابقان، وإنما لكل منهما مقام مختلف. فد(فَاعَلَ) تأتي في مقام يكون فيه السابق بالشروع لحدث فاعلا صريحا والطرف الآخر هو المفعول، بينما تأتي (تَفَاعَلَ) في مقام الدلالة على الاشتراك في الفاعلية لفظا وفي المفعولية معنى، إذ لم يتحدد البادئ بالفعل⁽³⁾.

وأكثر ما جاء (تَفَاعَلَ) وما اشتق منه في القرآن الكريم دالا على المشاركة⁽⁴⁾ وتأتي هذه الصيغة لمعان أخرى مبثوثة في كتب اللغة⁽⁵⁾.

ووردت في السور الست ثماني (8) مرات :

- مرة واحدة في سورة البقرة : متشابهها⁽⁶⁾.

- مرة واحدة في سورة آل عمران : متشابهات⁽⁷⁾.

(1) ولد لا يفيدان الاشتراك، نحو : ناولته وعاقبته، وعافاه الله، وسافرت وتمايرت في ذلك، وتراءيت له، وتقاضيته، وعاطبت منه أمرا قبيحا. ينظر الكتاب 4 / 68 - 69، وأدب الكاتب، ص 464 - 465، والمتع 1 / 182 - 188 .

(2) ينظر شرح الشافية 1 / 101 - 102

(3) ينظر الفعل في القرآن الكريم، تعديته ولزومه، ص 346، وأبنية الأفعال، ص 55 .

(4) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 599 .

(5) - ينظر مثلا الكتاب 4 / 69، وأدب الكاتب، ص 465، والمتع 1 / 182 - 183، وشرح الشافية 1 / 99 - 104،

ولهذا العرف، ص 43 - 44 .

(6) البقرة : (26) .

(7) آل عمران : (7) .

- ومرة واحدة في سورة النساء : متتابعين⁽¹⁾.

- ومرة واحدة في سورة المائدة : متجانف⁽²⁾.

- وأربع (4) مرات في سورة الأنعام : متراكبا، متشابه، متشابهها⁽³⁾.

من هذه الأمثلة كلمة (مُتَجَانِفٌ) في قوله تعالى ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁴⁾، فهي (مُتَفَاعِلٌ) من تجانف يتجانف فهو مُتَجَانِفٌ، أي منحرف ومائل، و(مُتَجَانِفٌ) قراءة الجمهور، بينما قرأ أبو عبد الرحمن والنخعي وابن وثاب (مُتَجَنَّفٌ) بدون ألف، أي على (مُتَفَعَّلٌ)، وهو عند بعضهم أبلغ وأقوى في المعنى من (مُتَجَانِفٌ)، وذلك لتشديد العين، وموضوعها لقوة المعنى بها. فـ (تَفَاعَلٌ)، إنما هو محاكاة الشيء والتقرب منه؛ فقولك: تصاون الرجل يعني أنه أظهر من ذلك وقد يكون عليه، وكثيرا ما لا يكون عليه. أما تَصَوَّنَ على (تَفَعَّلٌ) فأبلغ من تصاون، لأنه أوغل في ذلك فصح له وعرف به، ومنه تَغَافَلَ الرجل وتَفَعَّلَ وتَمَاطَلَ الغصن وتَمَيَّلَ⁽⁵⁾. ولا يناقض هذا الكلام أقوال الصرفيين في هاتين الصيغتين، فعلى الرغم من مجيء (تَفَاعَلْتُ وتَفَعَّلْتُ) بمعنى واحد⁽⁶⁾، فإن المعنى الذي في (تَفَعَّلْتُ) أبلغ من الذي في (تَفَاعَلْتُ)، يقول ابن قتيبة: «تأتي تَفَعَّلْتُ بمعنى إدخالك نفسك في أمر حتى تضاف إليه أو تصير من أهله، نحو: تَشَجَعْتُ وتَجَلَّدْتُ وتَبَصَّرْتُ وتَمَرَّرْتُ أي صرت ذا مروءة [...] وليس (تَفَعَّلْتُ) في هذا بمنزلة (تَفَاعَلْتُ)، ألا ترى أنك تقول: (تَحَالَمْتُ) فالمعنى أنك أظهرت الحلم ولست كذلك وتقول: (تَحَلَّمْتُ) فالمعنى أنك التمسست أن تصير حليبا»⁽⁷⁾.

(1) - النساء : (92) .

(2) - المائدة : (3) .

(3) - الأنعام : (99) - (99، 141) - (141) .

(4) - المائدة : (3) .

(5) - ينظر المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تحقيق علي نجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، القاهرة 1994، 1 / 207، والبحر 3/ 443 .

(6) - ينظر الكتاب 4 / 68 - 69، وأدب الكاتب، ص 466 - 467 .

(7) - أدب الكاتب، ص 466، وينظر الكتاب 4 / 71، وشرح الشافية 1 / 102 - 103 .

III - المزيد بثلاثة أحرف

- مُسْتَفْعِل :

يكثر ورود هذه الصيغة اسم فاعل من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف مجتمعة قبل الفاء، وهي الألف والسين والتاء، أي (اسْتَفْعَلَ يَسْتَفْعِلُ) فهو (مُسْتَفْعِلٌ) نحو: اسْتَخْرَجَ يُسْتَخْرَجُ فهو مُسْتَخْرَجٌ، واسْتَقَرَّ يَسْتَقِرُّ فهو مُسْتَقَرٌّ، وهي أقصى ما يصل إليه الفعل في الزيادة. وأكثر ما يجيء له (اسْتَفْعَلَ) في القرآن الدلالة على الطلب⁽¹⁾، بل وفي كلام العرب كذلك⁽²⁾. والطلب يكون إما حقيقة مثل: استأذنته أي طلبت منه الإذن، وإما مجازاً نحو: استنبط الرأي واستخرج المعدن، سمي العمل والاجتهاد للحصول على الشيء طلباً، حيث لا يجوز الطلب الحقيقي⁽³⁾. وعلل ابن جنبي سر مجيء أحرف الزيادة متقدمة في هذه الصيغة على أصول الكلمة، أن الهمزة والسين والتاء تدل غالباً على الطلب. وطلب الفعل والتماسه يكون مقدمة لأفعال الإجابة، وذلك نحو: استخرج واستقدم واستوهب واستمنح واستعطى... وهي أفعال تفيد الطلب، ولهذا السبب جاءت الأحرف الثلاثة الروائد أولاً، وضعت للتماس والمسألة، ثم تبعها الحروف الأصول، وهي حروف الإجابة⁽⁴⁾.

وللصيغة معان أخرى ذكرتها كتب اللغة، كالانحاذ والتحول والإصابة ومطاوعة
لَعَلَّ أو أَفْعَل⁽⁵⁾. ووردت هذه الصيغة خمس عشرة (15) مرة :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : المستقيم⁽⁶⁾.

- وثلاثاً (3) في سورة البقرة : مستهزئون، مستقيم⁽⁷⁾.

(1) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 1 / 626 .

(2) - ينظر الخصائص 2 / 153، وجمع الهوامع شرح جمع الخوامع في علم العربية للسيوطي، تصحيح عماد بدر الدين

البيهقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت)، 2 / 162

(3) - ينظر الكتاب 4 / 70، وشرح الشافية 1 / 110، وأبنية الأفعال، ص 63 .

(4) - ينظر الخصائص، 2 / 153 - 154 .

(5) - ينظر الكتاب 4 / 70 - 71، والمتن 1 / 194 - 195، وشرح الشافية 1 / 110 - 111، والجمع 2 / 162 .

(6) - اللامحة : 6 .

(7) - البقرة : (14) - (142، 213) .

- وثلاثا (3) في سورة آل عمران : المستغرين، مستقيم⁽¹⁾.
- ومرتين (2) في سورة النساء : مستقيما⁽²⁾.
- ومرة واحدة في سورة المائدة : مستقيم⁽³⁾.
- وخمسا (5) في سورة الأنعام : مستقيم، مستقيما⁽⁴⁾.

يتبين من هذا التوزيع أن سورة الأنعام تحتل المرتبة الأولى بنسبة 33,33%، تليها سورتا البقرة وآل عمران بنسبة 20% لكل منهما، فالنساء بنسبة 13,33% فالمائدة والفاحة بنسبة 6,66% لكل منهما. وجاءت المشتقات من الصحيح ومن المعتل ؛ من الصحيح مرتان، وهو ما يمثل نسبة 13,33%، ومن المعتل ثلاث عشرة (13) مرة، ويمثل نسبة 86,66% وغلبة المعتل تعود إلى التكرار لا إلى التنوع.

وارتبطت مشتقات هذه الصيغة في الآيات التي وردت فيها بالمعاني الآتية :

- بمعنى الثلاثي المجرد : مستهزئ، مستقيم .
- الدلالة على الطلب : مستغفر .

من هذه الأمثلة كلمة (مُسْتَقِيم) في قوله تعالى ﴿ قَدْ لَلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى سِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾⁽⁵⁾. فهي (مُسْتَفْعِل) من استقام يستقيم استقامة فهو مستقيم. وأصل (المستقيم) (الْمُسْتَقِيمُ) نقلت الحركة إلى القاف، وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها⁽⁶⁾. وجاءت الكلمة في الآية بمعنى المجرد (قَامَ) وهو أحد معاني (اسْتَفْعَلَ)، يقول ابن قتيبة : « وتأتي (اسْتَفْعَلْتُ) بمعنى (فَعَلْتُ) و(أَفْعَلْتُ)، تقول : اسْتَقَرَّ في مكانه كقولك : قَرَّ، وعَلَا قرنه واستَعْلَاهُ »⁽⁷⁾.

(1) - آل عمران : (17) - (51، 101).

(2) - النساء : (68) - (175) .

(3) - المائدة : (16) .

(4) - الأنعام : (39، 87، 161) - (126، 153) .

(5) - البقرة : 142 .

(6) - ينظر المتع 2 / 481 .

(7) - أدب الكاتب، ص 468، وينظر المتع 1 / 195، وارتشاف الضرب 1 / 87 .

ثالثا - من الرباعي المجرد

مُفَعِّلٌ :

ترد هذه الصيغة اسم فاعل من الرباعي المجرد (فَعَّلَل) نحو: دَخَرَجَ يَدْخَرِجُ، فهو مُدْخَرِجٌ، وزلزل يزلزل، فهو مُزَلْزِلٌ، وبعثر يبعثر، فهو مُبَعِّثٌ .

ووردت مرة واحدة في سورة البقرة في قوله تعالى ﴿يَوْمَ أَحَدُهُم لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ، وَمَا هُوَ بِمُرْزَخٍ حِ مِنْ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾⁽¹⁾. وهي (مُفَعِّلٌ) من (زَخَرَج) الرباعي المجرد المضاعف، أي مما عينه ولامه الثانية من جنس فائه ولامه الأولى، بمعنى «ما كان حرفا عجزه مثل حرفي صدره»⁽²⁾. وقد جعله الخليل بناء مستقلا ونسبه إلى الشائي لأنه يضاعفه⁽³⁾. وأشار إلى أن معظم ما جاء من هذا النوع من الأفعال يكون محاكاة لأصوات الطبيعة، يقول: «الأتري أن الحاكي يحكي صلصلة اللجام، فيقول: صَلَّصَلَّ اللِّجَام، وإن شاء قال: صَلَّ يَخْفَفُ مرة اكتفاء بها وإن شاء أعادها مرتين أو أكثر من ذلك، فيقول: صَلَّ صَلَّ صَلَّ، يتكلف من ذلك ما بدا له»⁽⁴⁾.

يفهم منه أن هناك صلة بين اللفظ وجرسه⁽⁵⁾، وأن الرباعي المضعف هو في أصله لثائي تكرر عنصره، فأدى إلى بناء كلمة ذات صوامت أربعة، وهو في أصله تقليد لصوت من أصوات الطبيعة .

وقد أشار فلايش إلى أن التكرير هنا مقصود لذاته، لكن من أجل هدف خاص وهو إعطاء أسماء أصوات أو الإيحاء إليها، والكلمات من هذا القبيل تمثل حركات وأصواتا وضوضاء، وهي تستعمل أسماء لطيور أو حشرات أو أشجار أو نباتات أو أشياء خاصة من صنع الإنسان⁽⁶⁾.

(1) - البقرة : (96) .

(2) - العين 1 / 55 .

(3) - المرجع نفسه، ص. ن .

(4) - المرجع نفسه، ص. ن .

(5) - أشار ابن جني إلى هذه العلاقة عند تعرضه إلى أصل نشأة اللغة، وأنها محاكاة أصوات الطبيعة عن طريق إيجاد صلة

بين اللفظ وجرسه، ينظر الخصائص 1 / 48 - 47، و 2 / 167

(6) ينظر العربية الفصحى، ص 106 - 108 .

فد (البُعْبَعَةُ) صوت الزجاجاة عند إفراغها، و(البُقْبُقَةُ) صوت الزجاجاة عند غمرها في الماء، و(أَلْجَجَجَةُ) صوت الطاحونة، و(الدَّرْدَارُ) صوت دقات الطبول، كما أنه اسم لنوع من الأشجار، و(التَّنَعُّعُ) اسم لنوع من النبات طيب الرائحة. وهناك (البُّبُلُ) و(أَلْهَهُدُ) و(أَلْصَّرَصْرُ) و(أَلْخَلْخَلُ)، وغير ذلك كثير في الطبيعة⁽¹⁾.

والكلمة في الآية تدل على الحركة والنقل، إذ معنى قوله تعالى ﴿فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ..﴾⁽²⁾، أزيل وبوعد عن مقره فيها⁽³⁾، وبذلك يكون معنى (الزَّحْرَحة) التنحية والإبعاد أو التباعد، ويكون معنى ﴿وَمَا هُوَ بِمَزْحِرِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ أنه مهما يطل عمره، فإن ذلك لا يبعده من عذاب النار، فهو صائر إلى عذاب الله حتماً⁽⁴⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص 106

(2) - آل عمران : 185 .

(3) - ينظر المفردات، كتاب الزاي، ص 212، ومقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله زاي في المضاعف والمطابق 3 / 7 .

(4) - ينظر غريب القرآن، ص 58، والكشاف 1 / 298، والإملاء 1 / 63 .

رابعاً - من الملحق بالرباعي⁽¹⁾

مُفِيْعَل :

أشار العلماء إلى أن هذه الصيغة مشتقة من (فِيْعَل) الملحق بالرباعي المجرد نحو بيطر ببيطر بيطرة فهو مبيطر، وهينم بهينم هينمة⁽²⁾، فهو مُهَيِّنم، وسيطر بيسطر سيطرة فهو مُسَيِّطِر، وهيمن بهيمن هيمنة فهو مُهَيِّنم⁽³⁾.

يقول سيويوه : « هذا باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة وألحق ببنات الأربعة حتى صار يجري مجرى ما لا زيادة فيه، وصارت الزيادة بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وذلك نحو : [...] فَيَعَلْتُ، نحو : بيطرت بيطرة، وهيمنت هيمنة .. »⁽⁴⁾.

ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في سورة المائدة في قوله تعالى ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا عَلَيْهِ ﴾⁽⁵⁾، وهي (مُفِيْعَل) من الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد، واختلفوا في أصلها، فقليل : إنها تصغير (مُؤْمِن) أبدلت همزته هاء، وردّها بأن أسماء المولى تعالى لا تصغر⁽⁶⁾.

وقيل : إنها مشتقة من (أَمِن) وأصلها اسم فاعل من آمنه عليه بمعنى استحفظه به، فهو مجاز في معناه ويعني الرقابة، وأصلها (مُؤْمِن) فكأنهم أرادوا أن يفرقوا بين اسم الفاعل من (أَمِن) بمعنى اعتقد، وبمعنى (أَمَنَهُ) ؛ لأن المعنى المجازي هنا صار حقيقة مستقلة، فقلبوا الهمزة الثانية ياء والهمزة الأولى هاء لقرب مخرجيهما، كما قالوا في أراق:

(1) - تناولت كتب النحو والصرف واللغة من مؤلفات القدماء صبغ الإلحاق ومفرداته وأسباب ذلك، ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 286 وما بعدها، والأصول في النحو 3 / 179 وما بعدها، والنصف 1 / 38 وما بعدها، والمتع 1 / 166 وما بعدها، وشرح الشافية 1 / 52 وما بعدها، وارتشاف الضرب 1 / 113 وما بعدها .

(2) - الهيمنة : الكلام الخفي، والمهينم : التهام، ينظر اللسان، مادة (هنم).

(3) - ينظر الكتاب 4 / 286، والنصف 1 / 84، والمتع 1 / 166 - 167، وشرح المفصل 7 / 155 وشرح الشافية 1 / 55، والمزهر 2 / 40، والهمع 2 / 162 .

(4) - الكتاب 4 / 286 .

(5) - المائدة : 48 .

(6) - ينظر البحر 3 / 498، وأشار أبو حيان إلى أن المبرد حذر من هذا القول .

هراق، فقالوا هيمن⁽¹⁾. وروي عن الزجاجي أن أصلها (مُؤَيِّمِن) أبدلت الهمزة هاء لقرب مخرجيهما، كقولك : أرتت وهرقت⁽²⁾. وذهب العكبري إلى أن أصلها (مَيِّمِن) مشتقة من الأمانة ؛ لأن (المُهيِّمِن) الشاهد، وليس في الكلام (هَمَنَ) حتى تكون الهاء أصلا⁽³⁾.

وقد عدَّ أبو حيان هذه التعليقات تكلفا لا حاجة إليه، وإنما هي اسم فاعل من (هَيَّمَنَ)⁽⁴⁾، وقد ذكره ابن بري⁽⁵⁾، ورجحه الطاهر بن عاشور⁽⁶⁾.

والمرجح أنها تعني في الآية : الشاهد والرقيب على سائر الكتب، لأنه يشهد لها بالصحة والثبات⁽⁷⁾.

وقيل : إن الكلمة من أسماء الله تعالى في الكتب القديمة، يقول أبو حامد الغزالي : «معناه في حق الله تعالى أنه القائم على خلقه بأعمالهم وأرزاقهم وآجالهم، وإنما قيامه عليهم باطلاعه واستيلائه وحفظه وكل مشرف على كنه الأمر مسؤول عنه حافظ له، فهو مهيمن عليه. والإشراف يرجع إلى العلم، والاستيلاء إلى كمال القدرة، والحفظ إلى العقل، فالجامع بين هذه الصفات اسمه المهيمن. ولن يجمع ذلك على الإطلاق والكمال إلا الله تعالى، ولذلك قيل : إنه من أسماء الله تعالى في الكتب القديمة»⁽⁸⁾.

(1) - ينظر اللسان، مادة (همن)، والبحر 3 / 498، والتحرير والتنوير 6 / 221.

(2) - ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم لأحمد محمد الخراط، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 دمشق 1989، ص 268، واللسان، مادة (همن).

(3) - ينظر الإملاء 1 / 217، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق علي محمد الجاوي، دار الشام للتراث، بيروت (د.ت)، 1 / 441.

(4) - ينظر البحر 3 / 498.

(5) - ينظر اللسان، مادة (همن).

(6) - ينظر التحرير والتنوير 6 / 221.

(7) - ينظر الكشاف 1 / 618، والإملاء 1 / 217، والمقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى لأبي حامد الغزالي، ضبط أحمد قباني، دار الكتب العلمية بيروت (د.ت)، ص 50، والبحر 3 / 498 (المتنُّ والهامش)، والتحرير والتنوير 6 / 221. يقول الطاهر بن عاشور في تفسير هذه الكلمة «... فهو مؤيد لبعض ما في الشرائع مقرر له من كل حكم كانت مصلحته كلية، لم تختلف = مصلحته باختلاف الأمم والأزمان، وهو بهذا الوصف مصدق أي محقق ومقرر. وهو أيضا مبطل لبعض ما في الشرائع السالفة وناسخ لأحكام كثيرة مما كانت مصلحته جزئية مؤقتة مراعى فيها أحوال وأقوام خاصة» التحرير والتنوير 6 / 221.

(8) - المقصد الأسنى، ص 50، وينظر البحر 3 / 498، وموسوعة له الأسماء الحسنى لأحمد الشرباصي تقديم عبد الستار حسين زموط، دار الجليل، ط 2، بيروت 1987، 1 / 66 - 67.

ولم تذكر هذه الكلمة اسما من أسماء الله تعالى إلا مرة واحدة في القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾.

وقرئت (مُهَيَّمِنًا) أي (مُفَيِّعِل) على صيغة اسم المفعول بمعنى هُوَمِنَ عَلَيْهِ بِأَنْ حَفِظَ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ⁽²⁾.

وذكر بعض المفسرين أنه لم يأت على هذا الوزن إلا خمسة ألفاظ : هَيَمَنَ وَسَيَطَرَ وَبَيَّطَرَ وَجَيَّمَ وَبَيَّقَرَ⁽³⁾.

(1) - الحشر : 23 .

(2) - ينظر الكشاف / 1 / 818 والبحر / 3 / 498 (الهامش).

(3) - ينظر البحر / 3 / 498، والتحرير والتنوير / 8 / 221 .

الفصل الثاني

اسم المفعول

تمهيد

اسم المفعول صفة مشتقة يدل على الذي وقع عليه الفعل حدوثا لا ثبوتا، ويبنى من الثلاثي المجرد المبني للمالم بسم فاعله⁽¹⁾ على (مَفْعُول) نحو: منصور ومعروف وموعد والمُفْعُول (أصلها مَفْعُولٌ) ومبيع (أصلها مَبْيُوعٌ) ومرمي (أصلها مَرْمُويٌّ)، ومطوي (أصلها مَطْوُويٌّ)⁽²⁾. ويصاغ من الثلاثي المتعدي واللازم على أن يكون هذا الأخير متعديا بحرف جر أو بظرف أو بمصدر مخصص، فإن لم يكن كذلك لم يجز بناء اسم المفعول منه، نحو: مدخول عليه، ومرور تحته ومسير إليه⁽³⁾.

وورد اسم المفعول من الثلاثي المجرد المعتل العين بالياء على الأصل، فقد روي عن بعض العرب أنهم يقولون: مَخِيوطٌ، ومَبْيُوعٌ، ومَرْمُوتٌ، ومَدْيُونٌ⁽⁴⁾. ومما جاء في الطهر على الأصل قول علقمة بن عبدة [بسيط]:

حَتَّى تَذَكَّرَ بِنَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ * * * يَوْمٌ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ⁽⁵⁾

وروى أبو عمرو بن العلاء عن العرب: وكأنها تفاحة مطيوبة⁽⁶⁾. وقال عباس بن مرداس [كامل]:

نُبِئْتُ⁽⁷⁾ قَوْمَكَ يَزْعُمُونَكَ سَيِّدًا * * * وَإِخَالَ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ⁽⁸⁾

(1) قال سيويه « فمفعول مثل (يفعل) بالبناء للمجهول » ينظر الكتاب 1 / 109، و4 / 280.

(2) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة 1988، ص 138، وشرح الكافية 2 / 203 - 204، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد هسي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، ط 15 القاهرة 1978، ص 472، والنحو الوافي 3 / 271، وأبنية الصرف، ص 280.

(3) ينظر شرح الكافية 2 / 204 - 205، وشرح المفصل 6 / 80، وشرح ابن عقيل 2 / 137 - 138 وشرح التصريح 2 / 70، وأبنة الصرف، ص 280، والتعبير الزمني عند النحاة 1 / 229.

(4) ينظر الكتاب 4 / 348 - 355، والمنصف 1 / 383 وما بعدها.

(5) ينظر الفضليات للمفضل الضبي، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف القاهرة 1988، ص 399 والخصائص، 1 / 261، والمنصف 1 / 286.

(6) ينظر المقتضب 1 / 101، والخصائص 1 / 281، والمنصف 1 / 286.

(7) روي في الخصائص (قد كان) بدل (نبئت).

(8) ينظر المقتضب 1 / 102، والخصائص 1 / 281.

ويعزى إتمام واو مفعول فيما عينه ياء إلى تميم⁽¹⁾، غير أنهم لا يتمون ما كان من معتل

العين بالواو، نحو: مقول ومصوغ لثقل الضمة مع الواو، وعكس ذلك مع الياء⁽²⁾. وجاء نادرا إثبات الواو فقد قالوا: ثَوَّبَ مَصُورٌ، وَمِسْكٌ مَدُورٌ، وَقَرَسٌ مَقُورٌ وَكَالَمٌ مَقُورٌ، وقصره السيوطي والغلاييني على السماع⁽³⁾، بينما لا يستنكر سيبويه أن يجيء ذلك على الأصل⁽⁴⁾، على عكس المبرد الذي يرى أن المجيء على الأصل ليس ممتعا في الضرورة فقط⁽⁵⁾. ويبنى من غير الثلاثي على لفظ المضارع المبني لما لم يسم فاعله مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر⁽⁶⁾، نحو: مخرج ومستخرج ومُعْظَمٌ ومُحْتَرَمٌ، ومُدْحَرَجٌ، ومُقَاتَلٌ، من أخرج واستخرج وعظم واحترم ودحرج وقوتل .

وقد ينوب عن (مفعول) من الثلاثي أوزان أخرى تأتي بمعناه في الدلالة على الذات والمعنى، وهو من باب التوسع في اللغة، من ذلك (فَعِيل) نحو: دهين بمعنى مدهون، وكحيل بمعنى مكحول، وجريح بمعنى مجروح، وطريح بمعنى مطروح، ولكثرة هذه الصيغ في اللغة قيل: إن اشتقاق (فَعِيل) بمعنى (مفعول) من الثلاثي قياسي، غير أن أكثر العلماء على أنه سماعي لا قياسي⁽⁷⁾، و(فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين، نحو: ذُبِح

(1) - ينظر الخصائص 1 / 261 والنصف 1 / 383 وما بعدها .

(2) - ينظر الكتاب 4 / 349، والمقتضب 1 / 102 والنصف 1 / 283 - 284 .

(3) - ينظر الهمع 2 / 224، وجامع الدروس العربية لمصطفى الغلاييني، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، صيدا، ط 14، بيروت 1980، 1 / 187 .

(4) - ينظر الكتاب 4 / 248 - 355 .

(5) - ينظر المقتضب 1 / 102 - 103 (المتن والهامش).

(6) - ينظر الكتاب 2 / 332، والمقتضب 1 / 108، وشرح الكافية 2 / 204 .

(7) - ينظر التسهيل ص 138، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 323، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 264 - 268 .

بمعنى مذبوح^(١)، وطيخن بمعنى مطحون، و(فَعُولَة) نحو قتوبة^(٢) بمعنى مقتوبة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة، و(فَعُول) نحو امرأة خروس^(٣)، وناقاة سلوب^(٤)، واخلوج^(٥) و(فَعَل) نحو : نفض بمعنى منفوض، وقبض بمعنى مقبوض، وطميط بمعنى مخبوط، وقنص بمعنى مقنوص، و(فَعَل) نحو : فرش بمعنى مفروش، و(فَعَال) نحو : فراش بمعنى مفروش، وكتاب بمعنى مكتوب، و(فَعْلَة) نحو: غرفة بمعنى مغروقة، وأكلة بمعنى مأكولة، وسبة بمعنى مسبوبة، ولعنة بمعنى ملعونة، و(فَعَالَة) نحو : النُّحَاة (ما نحت من الخشب)، والبُكْنَاة (ما كنس من التراب وغيره)، والذَّلَامَة (ما قلم من طرف الظرف)، و(فَعَال) نحو: فُتَات بمعنى المفتوت، وخطام بمعنى محطوم و(فَاعِل) نحو : ذاقق بمعنى مدفوق، وعيشة رَاضِيَة بمعنى مرضية، وناقاة لاطم بمعنى مفظوم عنها ولدها، وسر كَاتِمٌ بمعنى مكتوم^(٦).

وهي رمضان عبد التواب أن صيغتي (فَعِيل و فَعُول) ليستا نائبتين عن (مَفْعُول) وإنما هما صيغتان أصليتان لاسم المفعول، احتفظت بهما العربية من الميراث السامي، بحيث نجد اسم المفعول في العبرية (فَعُول)، وفي السريانية (فَعِيل) وأن العرب - فيما يبدو - قد

(١) - لكن ليس كل مذبوح ذبيحا، فالمذبوح من الناس لا يسمى ذبيحا .

(٢) - القتوبة : الإبل التي توضع الأقتاب على ظهورها .

(٣) - يقال ذلك إذا عمل لها شيء عند الولادة، كما يقال للبكر عند أول بطن تحمله .

(٤) - أي التي سلبت ولدها بذبح أو موت، وقيل : إذا ألقته لغير تمام .

(٥) - هي كسلوب، خلع عنها ولدها أو سلب .

(٦) - ينظر المخصص 16/ 128 - 162، والتسهيل، ص 138، وشرح الشافية 1/ 162، والهمع 2/ 169، وحاشية الصبان،

ص 1، 2 / 322 - 323، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 264 وما بعدها .

استخدموهما قديما للمفعول، ثم قل استخدماهم لها حين رشحوا (فعول) للمبالغة و(مفعول) لاسم المفعول⁽¹⁾.

وورد في العربية بعض أسماء المفعول من أفعال لا يأتي منها المبني للمعلوم، نحو: جُنَّ فهو مَجْنُونٌ، وَرُكِّمَ فهو مزكوم، وَحُمَّ فهو مُحْمُومٌ، وَسُئِلَ فهو مَسْئُولٌ⁽²⁾.

وعلى الرغم من تعدد اسم المفعول في اللغة العربية، فإنه لم يحظ بالدراسة التفصيلية التي حظي بها باقي المشتقات، ولعل ذلك يرجع إلى كونه ملحقا باسم الفاعل في أحكامه وشروطه ووجيء أحدهما بصيغة الآخر في كلام العرب .

وما رصدناه من صيغ اسم المفعول في السور، جاء من المجرد والمزيد الثلاثين والرباعي المجرد. وستتناول فصل اسم المفعول وفق التصنيف الآتي :

أولا : اسم المفعول من الثلاثي المجرد

ثانيا : اسم المفعول من الثلاثي المزيد :

I - المزيد بحرف

II - المزيد بثلاثة أحرف⁽³⁾.

ثالثا : من الرباعي المجرد .

(1) - ينظر الزوائد في الصيغ، ص 401، والأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل باشا، لأحمد إبراهيم هنداوي، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984 ص 180 .

(2) - ينظر الكتاب 4 / 67 .

(3) - لم يرد شيء من المزيد بحرفين في السور المدروسة .

أولاً - اسم المفعول من الثلاثي المجرد (1)

ورد اسم المفعول من هذا الباب ثلاثاً وأربعين (43) مرة تتوزع كالآتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : المغضوب⁽²⁾
- اثنتين وعشرين (22) مرة في سورة البقرة : معدودة، بالمعروف، معدودات، معلومات بمعروف، المولود، مولود، معروفا، معروف، مقبوضة⁽³⁾.
- وأربع (4) مرات في سورة آل عمران : معدودات، بالمعروف⁽⁴⁾.
- وعشرا (10) في سورة النساء : معروفا، بالمعروف، مفروضا، مفعولا، موقوتا معروف⁽⁵⁾.

- وثلاثا (3) في سورة المائدة : الموقوذة، مغلولة، مبسوطان⁽⁶⁾.

- وثلاثا (3) في سورة الأنعام : بمبعوثين، معروشات، مسفوحا⁽⁷⁾.

قرر علماء العربية أن اسم المفعول من الثلاثي المجرد يكون على وزن (مَفْعُول) سواء أكان من الصحيح أم من المعتل، والأمثلة المستخرجة تتفق مع هذه القاعدة، لا استثناء في ذلك، وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل، والمذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، والمعرفة والنكرة.

من هذه الأمثلة كلمة (مَعْدُودَة) في قوله تعالى ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً ﴾⁽⁸⁾، فهي (مَفْعُول) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف عُدَّ يَعُدُّ فهو

(1) نشير إلى أننا سنتناول بالدراسة اسم المفعول المصوغ من الثلاثي المجرد صحيحا كان أو معتلا

(2) الفاتحة : 7.

(3) البقرة : (80) - (178)، (180)، (228)، (232)، (233)²، (234)، (236)، (241) - (184)، (203) - (197) (229)، (231)² - (233)

(4) (238) - (240)، (263) - (283)

(5) آل عمران : (24) - (104)، (110)، (114)

(6) النساء : (8)، (8) - (6)، (19)، (25) - (7)، (118) - (47) - (103) - (114)

(7) المائدة : (3) - (64) - (64)

(8) الأنعام : (28) - (141) - (145)

(9) البقرة : 80

معدود وهي معدودة بمعنى حَسِبَ، والعدد: الحساب، وشيء معدود ومحصور يقال للقليل؛ لأن الشيء القليل يُعَدُّ عَدًّا، وهو يقابل ما لا تحصى كثرته⁽¹⁾. وجيء بالكلمة نكرة لإرادة التقليل، مع الإشارة إلى أنها وردت في كل الآيات التي وجدت فيها صلة لأيام وما يلفت الانتباه أنها في هذه الآية بصيغة المفرد المؤنث، بينما جاءت في باقي الآيات بصيغة الجمع المؤنث (أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ).

فأما أفرادها، فالمشهور عن العرب أنهم يؤولون الجمع بالجماعة أحياناً، لذلك ذكرت (معدودة) في الآية بالإفراد على تأويل الجماعة، والجماعة كلمة مفردة⁽²⁾. وأما تأنيثها فلأنها صفة، وصفة الجمع غير العاقل تعامل معاملة الواحد المفرد؛ بمعنى أن ما يجمع جمع تكسير من مذكر غير العاقل إذا وصف بمؤنث أن يكون مؤنثاً مفرداً، نحو قوله تعالى ﴿فِيهَا سُرُورٌ مُرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ وَنَمَارِقٌ مَضْفُوفَةٌ وَزُرَابِيٌّ مَبْنُوثَةٌ﴾⁽³⁾. غير أنهم إذا أرادوا أن ينهوا إلى كثرة الجمع وصفوه بجمع مؤنث ليصير بمعنى الجماعات، وكلا الاستعمالين فصيح⁽⁴⁾. وقد جاء عن المازني أن جمع ما لا يعقل يكثر مجيئه بصيغة المفردة المؤنثة، ويقال بصيغة الجمع، فقولك: الجذوع انكسرت أكثر اطرادا من الأجداع انكسرن⁽⁵⁾؛ يعني أن وصف الجمع بالمفرد المؤنث أمر مستحسن في اللغة العربية لأن اللفظ المؤنث يجوز إطلاقه على جماعة المؤنث بخلاف لفظ المذكر⁽⁶⁾.

وهدف القرآن من التعبير بلفظ (معدودة) في هذه الآية بدلا من (معدودات) إراداً للتقليل، بمعنى أنها أيام قليلة يمكن عدها؛ لأنها معينة العد في نفسها.

أما ورودها بصيغة الجمع - وإن كان الأصل أن يوصف بالمفرد المؤنث - أي (أياماً معدودات) فمن باب مقابلة الجمع بالجمع مجازاً. ويمكن أن يكون الجمع على معنى

(1) - ينظر للسان، مادة (عدد)، والبحر 1 / 437.

(2) - شبيه بهذا قوله تعالى في الآية السابعة من سورة الحجرات ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا...﴾ بصيغة الجمع على تأويل أن كل طائفة عبارة عن مجموعة من الأشخاص، لهذا جاء بالفعل دالاً على الجمع.

(3) - العاشية: 13 - 16.

(4) - ينظر النبان للعكبري 1 / 165، وملاك التأويل لابن الزبير 1 / 224، والبحر 2 / 39، والبرهان للزركشي 4 / 82، والتحرير والتنوير 2 / 161.

(5) - ينظر التحرير والتنوير 2 / 161.

(6) - ينظر البرهان 3 / 451.

ساعات الأيام، والأيام تشتمل على الساعات، والساعة مؤنثة، وذلك جائز في لغة العرب⁽¹⁾. والألف والتاء في (معدودات) لأقل العدد عند الكوفيين، بينما هي للتقليل والكثير عند البصريين⁽²⁾.

وسبب مجيء الصفات مع موصوفاتها (أي الأيام) دالة على جمع القلة في الآيتين (184، 203) من سورة البقرة، أن عدد أيام رمضان وأيام التشريق⁽³⁾ محدود يمكن عدّه.

ذكرنا أن اسم المفعول يصاغ مما لم يسم فاعله، وهذا البناء في العرف اللغوي نوع من المغايرة في الصيغ، واستخدام القرآن لصيغ مما لم يسم فاعله كان لغرض بل لأغراض، منها على سبيل المثال: عدم تعلق العرض بالفاعل، وهو ما يتحقق في الأمثلة المرصودة، ومنها (معدودات)، فهي لا تتعلق بالعاد وإنما بالمعدود، وهو المطلوب هنا بحيث إن أيام الصوم قليلة يمكن حصرها، وربما كان السبب في تنكيرها وقد ذكر العلماء أن من بين أسباب التنكير التقليل، وهو هنا تقليل عددي لا قيمي وإن كانت قليلة من حيث العدد كالكبرة من حيث الحسنات، ناهيك عما فيها من فوائد جسمية ونفسية.

ودلالة الكلمة على القلة في الآية الثمانين (80) من سورة البقرة، والآية الرابعة والعشرين (24) من سورة آل عمران كشف الأمانى الكاذبة لليهود، والتي لا تتماشى مع التصور الصحيح للعمل والجزاء؛ فقد كانوا يحسبون أنهم ناجون من العذاب وأن النار لا تسهم إلا أياماً معدودة، تساوي أو تكافئ عدد أيام عبادتهم العجل، وهي أربعون (40) يوماً يخرجون بعدها إلى النعيم، فعندما كان معناها مؤقتاً عندهم وصفوه بمعدودة ومعدودات، وكل ذلك يوحى بصفتي الطمع والاعتزاز عند اليهود بدعوى أنهم أبناء الله وأحباؤه، وشبيه بهم فريق من النصارى إدعى أنهم لا يعذبون إلا أياماً معدودات⁽⁴⁾.

(1) ينظر التبيان 1 / 165 .

(2) - ينظر الجامع، مج 2، 3 / 1 .

(3) - اختلف المفسرون في المقصود بالأيام المعدودات، فهي أيام رمضان أم ثلاثة أيام من كل شهر، أم هي أيام التشريق؟ ينظر في ذلك معاني القرآن للفراء 1 / 122 - 123، والجامع، مج 2، 3 / 1 - 2، والبحر 2 / 36 - 37، وفي ظلال القرآن لسيد قطب، دار الشروق، ط 24، بيروت - القاهرة 1995، 1 / 202 .

(4) ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 50، والظلال 1 / 382 .

ومن أمثلة هذا الباب كلمة (مَعْرُوفٌ) في قوله تعالى مثلاً ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى ﴾⁽¹⁾. جاءت على وزن (مفعول) من الثلاثي المجزأ الصحيح السالم عُرِفَ يُعْرَفُ فهو معروف، وهي في هذه الآية ذكر معها موصوفها، غير أنها استغنت عن ذكره في أغلب الآيات التي وردت فيها، فانتقلت بذلك من الوصفية إلى الاسمية، فصارعت الأسماء وأنزلت منزلتها وسميت الصفة الغالبة لغلبة استعمالها كالأسماء أو لغلبة استعمالها في موصوف معين، ووردت في السور المدروسة أربعاً وعشرين (24) مرة، منها خمس عشرة (15) في سورة البقرة

ولا غرابة في ذلك، فالسورة تعالج عدة موضوعات⁽²⁾، تنضوي كلها تحت باب (المعاملة)، وهو الذي من أجله اطراد استعمال هذه الكلمة .

والمعروف « ما تعرفه العقول السليمة المجردة من الانحياز إلى الأهواء أو العادات أو التعاليم المضللة، وذلك هو الحسن وهو ما جاء به الشرع نصاً أو قياساً أو اقتضاه المقاصد الشرعية أو المصلحة العامة التي ليس في الشرع ما يعارضها، والعرب تطلق المعروف على ما قبل المنكر »⁽³⁾. وما دام المعروف صفة لكل سلوك حسن مادياً كان أو معنوياً، فقد لجأ القرآن هنا إلى التعبير عن اسم جامد بآخر مشتق يشتمل على صفة من صفاته. والعدول عن ذكر الموصوفات الجامدة، وإقامة المشتقات مقامها، يؤدي في كثير من الحالات إلى تعدد الاحتمالات الدلالية بهذا الاسم الجامد الذي ينطبق عليه الوصف المتضمن في المشتق. إن البعد عن التقرير المباشر يكسب - غالباً - التعبير ثراءً وغنى، ويحمل الإنسان على إعمال فكره وإنعام نظره⁽⁴⁾

(1) - البقرة : 263 .

(2) - منها : 1 - موقف بني إسرائيل من الدعوة الإسلامية في المدينة، وبينهم وبين مشركي العرب .

2 - موقف المسلمين في أول نشأتهم وإعدادهم لحمل أمانة الدعوة والخلافة في الأرض .

3 - أنها تبين للمسلمين المنهج الرباني ؛ منهج النصور والعبادة، منهج السلوك والمعاملة .

4 - كما تبين لهم الحلال والحرام في المطاعم والمشارب، وحقيقة البر وأحكام القصاص في القتل، وأحكام الوصية والصوم والحج والزواج والطلاق والأسرة، وأحكام الصدقة والربا والدين والتجارة ...

(3) - نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة لعلي حسن السيد رضوان، شركة الشهاب، الجزائر 1980، ص 89 .

(4) - ينظر لغة القرآن الكريم في جزء (عم) لمحمد أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981، ص

وقد دلت هذه اللفظة في سياقات السور على عدة معان، تختلف بحسب الموضوع **المعالج**، فهي تعني في الآية (178) من سورة البقرة المطالبة بالدية بلا عنف أي مطالبة **جملة**، وتعني في الآية (180) من السورة نفسها العدل في الوصية بالألا يزيد الموصي على **لحم ماله** ⁽¹⁾، وتحت في الآية (228) على حسن العشرة وترك الإضرار، وقريب من هذا في **الآيات** (232، 234، 236)، وهو معاملة النساء بما تقتضيه الشريعة، وعن طيب نفس ووفق **الطالة البشرية**، وتعني في الآيات (104، 110، 114) من سورة النساء الخير والصلاح قولاً **ولعلاً**، وتطلب في الآية (6) من سورة النساء من كافل اليتيم أن يأخذ من مال مكفوله **بقدر أجره عمله**، وتدل في الآية (19) من السورة نفسها على الإجمال في القول والنفقة في **المهمل**، وتطالب في الآية (25) بأن يعطى النساء مهورهن كاملة من غير مطل. وما نريد **لعله**؛ إن كلمة (معروف) أكثر ما تدل على جانب المعاملات بين الناس، أقارب كانوا أو **أباهد**، فالدين المعاملة أو كما قال رسول الله (ص). والتركيز على جانب المعاملات أكثر **من غيرها** أنها بها قوام الحياة الدنيا وضمان الحياة الأخرى .

وقد يعبر القرآن عن الحدث أحياناً بوضع مشتق مكان آخر، كوضع اسم الفاعل **مكان اسم المفعول والعكس**، وهو ما يسمى بالعدول، ولا شك أن في هذا العدول سبباً **بلاها** يقتضيه السياق، من ذلك كلمة (المَوْلُودُ لَهُ) في قوله تعالى ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ⁽²⁾، فهي (مفعول) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء (مال واري) **وُلِدَ لَهُ يُوَلِّدُ لَهُ** فهو مولود له، وتعني في الآية (الوالد)، وقد عدل القرآن عن اسم الفاعل إلى اسم المفعول « ليعلم أن الوالديات إنما ولدن لهم ؛ لأن الأولاد للأبء، **ولذلك ينسبون إليهم لا إلى الأمهات** » ⁽³⁾. قال مأمون بن الرشيد [بسيط] :
فَإِنَّمَا أُمَّهَاتُ النَّاسِ أَوْعِيَةٌ * مُسْتَوْدَعَاتٌ وَلِلْأَبَاءِ أَبْنَاءُ ⁽⁴⁾

لذلك كان عليهم أن يرزقوهن ويكسوهن إذا أرضعن ولدهم. وحيث لم يكن هذا **المعنى**، ذكره باسم (الوالد)، وهو قوله تعالى ﴿ وَآخِشُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ

(1) لصحت هذه الآية بآية المبرات، وذكرت السنة " أن لا وصية لوارث "

(2) البقرة : 233 .

(3) - التكملة 1 / 370 .

(4) المرجع نفسه، ص. ن .

وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا ﴿⁽¹⁾﴾. وقد فصل أبو حيان في هذه المسألة، نرى من الفائدة ذكر النص كاملا على الرغم من طوله، يقول: «.. والمولود له هو الوالد، وهو الأب، ولم يأت بلفظ الوالد ولا بلفظ الأب، بل جاء بلفظ المولود له لما في ذلك من إعلام الأب ما منح الله له وأعطاه، إذ اللام في (له) معناها شبه التملك كقوله تعالى ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾⁽²⁾ [...] ولذلك يتصرف الوالد في ولده بما يختار، ونجد الولد في الغالب مطيعا لأبيه، ممثلا ما أمر به، منفذا ما أوصى به فالأولاد في الحقيقة هم للأباء، وينسبون إليهم لا إلى أمهاتهم [...] فلما كان لفظ المولود مشعرا بالمنحة وشبه التملك أتى به دون لفظ الوالد ولفظ الأب، قال تعالى: ﴿لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنِ وَلَدِهِ﴾ ولطيفة أخرى في قوله وعلى المولود له، وهو أنه لما كلف بمؤن الرضعة لولده من الرزق والكسوة ناسب أن يسلي بأن ذلك الولد هو ولد لك لا لأمه وأنتك تنتفع به في التناصر وتكثير العشيرة، وأن لك عليه الطوعية كما كان عليك لأجله كلفة الرزق والكسوة لمرضعته»⁽³⁾

ومنه أيضا كلمة (مفعولا) في قوله تعالى ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾⁽⁴⁾، فهي (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم فُعل الأمر يُفَعَلُ فهو مفعول، واللافت للانتباه، لماذا استعملت كلمة (مفعولا) في هذا السياق، ولم يستعمل غيرها ك (معمول) مثلا، أو (محقق) أو (مقدور) وما هو في هذا المعنى؟ وهل ما تؤديه هذه الكلمة في الآية لا يؤديه غيرها مما يشاركها في المعنى؟

لا شك أن في القرآن الكريم إحكاما ودقة في التعبير، فلكل لفظ موضعه، ولا يصح أن يقع أحدهما مكان الآخر حتى لا تضل المعاني بين الاحتمالات، وتنبه الأغراض في ظلال الشك والتمويه⁽⁵⁾. وعلى هذا الأساس يكون للفظ (مفعولا) معنى ولغيرها

(1) - لقمان : 33 .

(2) - النحل : 72 .

(3) - البحر 2 / 224، وينظر التحرير والتنوير 2 / 432، وتفسير البضاوي 1 / 244 .

(4) - النساء : 47 .

(5) - ينظر صفاء الكلمة، ص 8، وأحمد أحمد بدوي، من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة القاهرة

(د.ت)، ص 57 .

معنى آخر، إذ لا يمكن أن يختلف اللفظان والمعنى واحد⁽¹⁾. فالفرق موجود، وقد لا يهندي إليه غير المختصين. فكلمة (عمل) تستعمل لما كان مع امتداد الزمان، كقوله تعالى ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَا أَنْعَامًا فَهُمْ لَهَا مَالِكُونَ﴾⁽³⁾؛ لأن خلق الأنعام والثمار والزروع يكون على امتداد الزمان ما إن يذهب خلق إلا ويحل محله خلق جديد، وفي قوله تعالى ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾⁽⁴⁾، استعمل (عملوا) ولم يستعمل (فعلوا)، لأن لفظه (عمل) تناسب الموقف وهو الحث على المشاورة هل عمل الصالحات لا الإتيان بها دفعة واحدة وبسرعة، بينما عبر بـ (أفعلوا) في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾⁽⁵⁾، أي سارعوا ولا تتوانوا وتباطؤوا، كما قال تعالى ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾⁽⁶⁾؛ وبـ (فعل) في قوله تعالى: ﴿الْمُرْتَدِّ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾⁽⁷⁾، وفي قوله تعالى ﴿الْمُرْتَدِّ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾⁽⁸⁾، حيث إن كل هذه الإهلاكات وقعت بسرعة وفي غير ببطء، ومنه قوله تعالى يصف الملائكة ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾⁽⁹⁾، أي أنهم ينجزون ذلك في رمشة عين ودون أدنى تأخير، فالأمر مع (فعل) إذاً لا يحتاج إلى امتداد زمن، وإنما يتم الفعل مرة واحدة وبسرعة، وعلى هذا يمكن تفسير استعمال القرآن لكلمة (مفعولا) دون غيرها في هذا المقام، ففيها تأكيد للتهديد يناسب طبيعة اليهود، كما أن الفعل (كان) في الآية يدل على الزمن العام، إذ لا يمكن صرفه للماضي وحده أو للمستقبل وحده، وإنما يستغرق

(1) - ينظر الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4

بهرت 1980، ص 15 .

(2) - سبأ : 13 .

(3) - يس : 71 .

(4) - البقرة : 250 .

(5) - الحج : 77 .

(6) - البقرة : 148 .

(7) - الفيل : 1 .

(8) - الفجر : 6 .

(9) - إبراهيم : 48 .

جميع الأزمنة، فما سبق في علم الله أنه حاصل فهو في حكم الحاصل، فأمر الله كان ولا يزال وسيظل أمرا مفعولا وحكما ثابتا⁽¹⁾.

ومن هذا الباب كذلك كلمتا (مَغْلُولَةٌ وَمَبْسُوطَتَانِ) في قوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِنَّ وَلَعَنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾⁽²⁾، فمغلولة (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف غُلُّ يُغْلُ فهو مغلول، أي مقيد بقيد من حديد أو جلد يسمى الغل، يوضع في رقبة الأسير أو في يده⁽³⁾. ويقال: غلَّت يده إلى عنقه، يكون بها عن البخل، قال تعالى ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾⁽⁴⁾.

وكلمة (مبسوطتان)، (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم بُسِطَ يُبْسِطُ فهو مبسوط والبسط: النشر والتوسعة، يقال: بسط الله الرزق: وسَّعه وكثَّره، وبسط يده: مدها للطلب أو للإعطاء، واليدُ المبسوطة الممدودة دائما بالإحسان⁽⁵⁾.

ما يلاحظ أن لفظة (مغلولة) في الآية صفة لمفرد وهي اليد، بينما لفظة (مبسوطتان) صفة لثنى، فلماذا عبر في أول الأمر بالإفراد ثم عدل عنه في الآية نفسها إلى التثنية؟ نكتة هذا العدول أن هناك فرية افتراها اليهود، وهي أنهم كتوا بقولهم (يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ) عن نسبة البخل إلى الله عز وجل - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا - قيل: أرادوا بها أنها ممنوعة من الإنفاق، وقيل: أرادوا نعمته مقبوضة عنا وقيل: يده مقبوضة عن عذابنا، وقيل: يد الله ممسكة عن الاتساع علينا⁽⁶⁾؛ فرد عليهم القرآن على وفق كلامهم، أي بطريقة الكناية فقيل: (بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ) «ليكون ردّ قولهم وإنكاره أبلغ وأدل على إثبات غاية السخاء له ونفي البخل عنه، وذلك أن غاية ما يبذله السخي لماله من نفسه، أن يعطيه يديه جميعا؛ فبنى المجاز على ذلك»⁽⁷⁾. والنكتة في استعمال المجاز هنا تصوير الحقيقة المعنوية بصورة

(1) - ينظر الكشاف 1 / 532، والبحر 3 / 279، والدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم للدكتور عبد الكريم بكري، رسالة دكتوراه دولة، جامعة وهران، معهد اللغة العربية وآدابها، 1989 - 1990، ص 224.

(2) - المائدة: 64.

(3) - ينظر الجمهرة، 1 / 159، واللسان، مادة (غلل).

(4) - الإسراء: 29.

(5) - ينظر المفردات، كتاب الباء، ص 46، واللسان، مادة (بسط).

(6) - ينظر اللسان، مادة (غلل).

(7) - الكشاف 1 / 628، وينظر البحر 3 / 636.

حسية تلزمها غالبا ؛ لأن الصورة الحسية أثبت في الذهن من غيرها، فلما كان الجود والبخل معنويين، لا يدركان بالحس، ويوجد ما يلازمهما يدرك بالحس، وهو بسط اليد للجود وقبضها للبخل، عبر عنها بلازمهما قصد الإيضاح والانتقال من المجردات إلى المحسوسات⁽¹⁾.

ويضيف أحمد بن المنير ملحظا آخر دقيقا في توجيه دلالة التحول من صيغة المفرد إلى صيغة المثني، يقول: « ولما كان المعهود في العطاء أن يكون بإحدى اليدين وهي اليمين، كان الغالب على اليهود لعنت اعتقاد الجسمية جاءت عبارتهم عن اليد الواحدة المؤلف منها العطاء، فبين الله تعالى كذبهم في الأمرين في نسبة البخل وفي إضافته إلى الواحدة، تنزيلا منهم على اعتقاد الجسمية بأن نسب إلى ذاته صفة الكرم المعبر عنها بالبسط، وبأن أضافه إلى اليدين جميعا ؛ لأن كلتا يديه يمين كما ورد في الحديث تنبيها على نفي الجسمية إذ لو كانت ثابتة -جل الله عنها - لكانت إحدى اليدين يميننا والأخرى شمالا ضرورة، فلما أثبت أن كلتيهما يمين نفى الجسمية وأضاف الكرم إليهما لا كما يضاف في الشاهد إلى اليد اليمنى خاصة، إذ الأخرى شمال وليست محلا للكرم »⁽²⁾.

وأغلب الأمثلة المحصاة في هذا الباب جاء نكرة، وهو ما يعني أن الموصوفات نكرة كذلك، ولا شك في أن للمعرفة مكانا لا يليق بالنكرة والعكس صحيح، وقد يرى القارئ أو الدارس أحيانا أن المعرفة أكثر جلاء ووضوحا، لذلك فهي أولى بالوضع من النكرة، مع أن الإبهام في بعض المواطن مقدّم على الإيضاح ؛ إذ قد يكون أسمى مراتب البيان ؛ ذلك أن النكرة ليس لمفردها مقدار مخصوص، عكس المعرفة فإنها الواحد ذاته يثبت الذهن عنده ويسكن إليه⁽³⁾، وهو ما يفهم منه أن لتنكير الكلمة أسبابا تؤهلها إلى أن تعدد دلالتها، فقد تفيد معنى الإبهام، والإبهام من عناصر الإثارة في الكلام، وقد يكون لإرادة النوع، أي قد يشير إلى نوع من أنواع الاسم النكرة، ككلمة (غشاوة)⁽⁴⁾ في سورة البقرة، فإنها تعني: على أبصارهم نوع من الغشاوة ليس مألوفًا عند الناس، وقد يفيد

(1) - ينظر الكشف / 1 - 627 - 628 (الحاشية).

(2) - الكشف / 1 - 628 (الحاشية).

(3) - ينظر صفاء الكلمة، ص 17 - 18 .

(4) - لي قوله تعالى ﴿ وَعَلَىٰ سَنَابِلِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ﴾ البقرة : 7 .

التنكير معنى التعظيم أو التحقير أو التكثير أو التقليل، وكل ذلك يفهم من السياق ومن القرائن، كما يفهم التقليل في قوله تعالى ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ و﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾.

وذكر العلماء أن التنكير يناسب المسائل العامة، وأغلب الصيغ المحصاة في هذا الباب يدل على مسائل عامة تتعلق في مجملها بجانب المعاملات، والعلاقات بين الأزواج وغيرهم من الأقارب والأباعد، كما تتعلق بجانب العقائد والعبادات؛ بمعنى أنها ترمي في أغلبها إلى كيفية تنظيم الإنسان لحياته من ناحية، وكيفية علاقته بربه من ناحية ثانية، كما ذكروا أن النكرة تدل على العموم إذا جاءت في سياق نفي أو استفهام أو جاءت بلفظ يدل على العموم نحو (كل) مثلا، وإن لم تكن كذلك فغالبا ما لا نعم، وقد جاء في القرآن تعابير تخالف هذه القاعدة وتدل على العموم، فتتكبر كلمة (معروف) في قوله تعالى مثلا: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾⁽¹⁾، يفيد الاستغراق أو التعميم والشمول، أي أن القرآن يدعو إلى التعامل بالمعروف مع الأزواج في كل وقت، وبخاصة في حالة حدوث خلاف بين الزوجين، وقد ذكر الطلاق هنا لأنه أقصى ما يؤدي إليه الخلاف؛ بمعنى أنه أقصى نتائج الخلاف.

وعلى هذا الأساس، يمكننا القول بأن الكلمة في الآية تعالج أخطر مسألة في الحياة الاجتماعية للإنسان، وهو ما يدعونا إلى التوقف عندها قليلا.

قيد الإمساك والتسريح بصفتين حسنتين: المعروف والإحسان، قيد الإمساك بالمعروف لأنه يشتمل على أحكام العصمة كلها؛ من حسن معاشره وغير ذلك، كما أن تقديم الإمساك على التسريح إشارة إلى أنه الأهم والمرغب فيه في نظر الشرع لدوام المعاشره، وجاء التسريح في المرتبة الثانية؛ لأنه فراق وهو مبغوض عند الله⁽²⁾، قال (ص) أبغض الحلال إلى الله الطلاق.

وفي قوله تعالى ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾⁽³⁾، قيد الإمساك والتسريح في هذه الآية بالمعروف نهيا عن المضارة، فالذي تخاف مضارته بعيد عن

(1) - البقرة: 229.

(2) - ينظر نظرة القرآن إلى المستقبل في سورة البقرة، ص 89 - 92.

(3) - البقرة: 231.

أن يطلب منه الإحسان، فطلب منه عدم المضارة وهو المعروف سواء في الإمساك أو في التسريح.

يتبين من الآيتين أن نسبة الإحسان إلى المعروف كنسبة 3 إلى 1، والسبب أن (المعروف) أخف من (الإحسان). فالمعروف إعطاء حقوق الزوجة وحسن عشرتها، بينما يكمن الإحسان في ألا يظلمها من حقها.

بقي أن نضيف - وقد تطرقنا إلى الكلمة فيها مر من هذا الفصل - أن عدم تقييد كلمة (المعروف) بموصوف، في أغلب الآيات التي وردت فيها يعطيها أكثر من دلالة في التفسير، وهو أمر قصده القرآن لتحقيق ما يسمى « بالغموض الفني الذي يوقظ الذهن ويقنضي وعيا وانتباها، ومشاركة من القارئ أو السامع لتتم له المتعة الفنية من اكتشاف المعنى المراد أو ما يقترّب من المعنى المراد »⁽¹⁾.

إن تنكير كلمة (معروف) في الآيتين السابقتين قد أضاف غموضا فنيا يترك مجالا واسعا للذهن للتفكير وتصور المعنى مما يؤدي إلى تعدد معاني الكلمة أو احتمالاتها، فهي في الآية (231) تدل على العموم، أي المعاملة الحسنة في إطلاقها سواء أكانت قولا أم فعلا، ظاهرة أم باطنة، ويرجع معرفة ذلك إلى السياق، كما تحتمل الدلالة على العموم أيضا في الآية (229)، إذ المقصود منها المعاملة الحسنة التي تعم كل السلوك الذي فرضه الشرع على الزوجين⁽²⁾.

ومن بين معاني التنكير إفادة الوضوح، فكلمة (مَعْلُومَاتٌ) في قوله تعالى ﴿الْحَجَّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾⁽³⁾، هي (مفعول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم عَلِمَ يُعْلَمُ فهو معلوم، أي معروف، والعلم: إدراك الشيء بحقيقته سواء إدراك ذات الشيء أو الحكم عليه من خلال غيره⁽⁴⁾. ومعنى الكلمة في الآية معروفة واضحات عند الناس لا يلتبس

(1) - لغة القرآن في جزء (عم)، ص 428.

(2) - تعرض محمود بن حمزة الكرمانى في كتابه (أسرار التكرار في القرآن) إلى السر من تعريف كلمة (معروف) وتنكيرها لي بعض الآيات التي نحن بصدد دراستها، نحيل القارئ الكريم إليها في ص 43 - 44 من المرجع المذكور.

(3) - البقرة: 197.

(4) - ينظر المفردات، كتاب العين، ص 343، واللسان، مادة (علم).

عليهم، فقد كانت أشهر الحج معلومة عند العرب وموروثة عن شريعة إبراهيم عليه السلام، وتبدأ من شوال إلى نهاية أيام النحر⁽¹⁾.

وجاءت الكلمة بصيغة الجمع صفة لموصوف يدل ظاهر لفظه على الجمع، وهو بهذا يشمل شوال وذا القعدة وذا الحجة كله، وبه قال ابن مالك وجماعة⁽²⁾، غير أن أيام الحج محدودة بشهرين وتسعة أو عشرة أيام، ومن ثم يكون من باب إطلاق بعض على كل، فأطلق بعض الشهر على الشهر فغلب أكثر الزمان على أقله، كقول العرب: له اليوم يومان لم أره، وإنما هو يوم وبعض يوم آخر، وكما ورد في الحديث: أيام منى ثلاثة، وإنما هي يومان وبعض الثالث، وكقول امرئ القيس [طويل]:

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَصْرِهِ * * * ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ-

كما أن العرب تطلق الجمع على الثنية إذا كانت الثنية أقل الجمع فمجاز الجمع في الآية أقرب من مجاز العدد⁽³⁾.

(1)- ينظر معاني القرآن للفراء، 1 / 119 - 120، والكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 93 - 94، والتحرير والتنوير 2 / 231. الأشهر المعلومات عند أبي حنيفة شوال وذا القعدة وعشرة من ذي الحجة، وعند الشافعي تسع من ذي الحجة وليلة يوم النحر، وعند مالك ذو الحجة كله ينظر الكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 94.

(2)- ينظر البحر 2 / 94.

(3)- ينظر معاني القرآن للفراء، 1 / 119 - 120، والكشاف 1 / 346، والبحر 2 / 94.

ثانياً - من الثلاثي المزيد

I - المزيد بحرف .

قضية اسم المفعول من الثلاثي المزيد من القضايا غير المستقلة، فهي تشترك مع لغايات أخرى كالمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان واسم الآلة بالسابقة (م)، فسميت هند بعضهم بالميمات أو الأبنية الميمية⁽¹⁾. وتداخل هذه الموضوعات يجعل التفريق بينها صعباً إلا بالسياق، فكلها تنفق في صياغتها من غير الثلاثي المجرد بإبدال حرف المضارعة مهما مضمومة وفتح ما قبل الآخر. يقول سيبويه: « فالمكان والمصدر يبني من جميع هذا بناء المفعول، وكان بناء المفعول أولى به ؛ لأن المصدر مفعول والمكان مفعول فيه فيضمون أوله كما يضمون المفعول ؛ لأنه قد خرج من بنات الثلاثة فيفعل بأوله ما يفعل بمفعول »⁽²⁾

وما رصدناه من أمثلة يتفق مع هذه القاعدة، وشمل الصيغ (أي صيغ المزيد بحرف) الآتية : مُفَعَّل ، ومُفَاعَل ، ومُفَعَّل .

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها لتعام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2 القاهرة 1979 ص 91، وأبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ص 249 .
(2) الكتاب 4 / 96، وينظر المقتضب 2 / 119 - 120، ومعاني القرآن للفراء 2 / 153، وشرح المفصل 6 / 52 - 53، وشرح الشافية 1 / 174 - 177 .

1- مُفْعَل :

تأتي هذه الصيغة اسم مفعول من الثلاثي المزيد بالهمزة في أوله المبني لما لم يسم فاعله، نحو : أُرْسِلَ فهو مُرْسَلٌ، وأُحْكِمَ فهو مُحْكَمٌ، وَأَنْزَلَ فهو مُنْزَلٌ، ولا فرق بين اسم الفاعل واسم المفعول من المزيد إلا كسر ما قبل الآخر في الأول، وفتح في الثاني⁽¹⁾. وقد تأتي بعض الأسماء على وزن (مُفْعَل) كمخدع ونحوه⁽²⁾.

ووردت هذه الصيغة خمس عشرة (15) مرة، تتوزع كالاتي :

- مرة واحدة في سورة البقرة : المرسلين⁽³⁾ .
- وست (6) مرات في سورة آل عمران : محكما، محضرا، المنكر، منزلين⁽⁴⁾
- وثلاثا (3) في سورة النساء : المحصنات، مسمع⁽⁵⁾ .
- ومرتين (2) في سورة المائدة : المحصنات، منكر⁽⁶⁾
- وثلاثا (3) في سورة الأنعام : المرسلين، منزل⁽⁷⁾ .

وجاءت أمثلة هذه الصيغة من الصحيح، وشملت المفرد المذكر وجمع التصحيح بنوعيه والتكرة والمعرفة .

من أمثلة هذا الباب (المحصنات) في قوله تعالى : ﴿..وَالْمُحْصِنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾⁽⁸⁾، هي (مُفْعَل) من الثلاثي المزيد بالهمزة أَحْصَنَ يحصن فهو مُحْصِنٌ، وهي مُحْصِنَةٌ وَمُحْصِنٌ، والحصانة : المناعة، والحِصْنُ : المكان المنيع، إذ أصل الإحصان المنع، وأَحْصَنَتِ المرأةُ : صارت عفيفة، وأَحْصَنَ فرجه : صانه بالعفة، وَأَحْصَنَتْ تزوجت فعفت، وأحصنها زوجها فهي مُحْصِنَةٌ. وترد الكلمة بفتح الصاد

(1)- ينظر الكتاب / 4 / 282 .

(2)- المرجع نفسه / 4 / 281 .

(3)- البقرة : (252) .

(4)- آل عمران : (7) - (30) - (104، 110، 114) - (124) .

(5)- النساء : (24، 25) - (46) .

(6)- المائدة : (5) - (79) .

(7)- الأنعام : (34، 48) - (114) .

(8)- النساء : 24 .

وبكسرها، فإذا قيلت بالفتح تُصَوَّرُ حصنها من غيرها، ولهذا استعمل لفظ (المُحَصَّنَاتِ) للزوجات تصورا أن الزوج هو الذي أحصنها، وإذا قيلت بالكسر تصور حصنها من نفسها⁽¹⁾.

وتجوز قراءة الكلمة بالفتح والكسر في كل القرآن باستثناء هذه الآية، فإنها لا تقرأ إلا بالفتح، اتفق في ذلك القراء السبعة؛ لأن المراد (بالمحصنات) هنا المتزوجات⁽²⁾، والمتزوجة محصنة؛ لأن زوجها أحصنها أي أعفها. واختلفوا في غيرها، فقرأ الكسائي بكسر الصاد حيثما وقعت نكرة أو معرفة، وقرأ علقمة وباقي القراء بفتحها، وكلتا القراءتين مشهورة، بينما قرأ يزيد بن قطيب بضمها إتباعا لضممة الميم غير معتد بالحرف الساكن بينهما لأنه - في نظره - حاجز ضعيف⁽³⁾.

وعن الزخشي أن (ال) في الكلمة للعهد أو للجنس، ودلالتها على هذين اللونين يتكرر كثيرا في القرآن الكريم، وتدخل على المفرد كما تدخل على الجمع، وقد أجهد الباحثون فيها أنفسهم كثيرا، وهم يحاولون تحديد استغراق المفرد واستغراق الجمع، فإذا دخلت على المفرد تصلح لأن يراد بها الجنس إلى أن يحاط به وأن يراد به بعضه إلى الواحد، وإذا دخلت على الجمع صلح أن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد منه⁽⁴⁾.

(1) - ينظر تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1986، ص 511، وابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد توفي حوالي 400 هـ)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة (بيروت)، ط 5، 1997، ص 196، واللسان، مادة (حصن)، والبحر 3 / 203 - 222.

(2) - وقد ورد الإحصان في القرآن بمعان منها: التزوج، والحرية، والإسلام، والعفة، وتفسر كل كلمة بما يناسبها في الآية، ينظر البحر 3 / 222. وحجة القراءات، ص 197.

(3) - ينظر حجة القراءات، ص 196 - 197، والمفردات، كتاب الحاء، ص 121، والإسلاء 1 / 174 والبحر 3 / 222، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت (د.ت)، 2 / 248.

(4) - ينظر البلاغة القرآنية في تفسير الزخشي وأثرها في الدراسات البلاغية، لمحمد حسين أبي موسى، دار الفكر العربي للطبع والنشر، بيروت (د.ت)، ص 249.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن (ال) في كلمة (المحصنات) تدل على الجنس فتشمل كل محصنة ؛ أي كل واحدة من الأفراد لا من المجموع، وقرر الزنجشيري أن الجمع المحلى بـ (ال) يطلق على كل فرد من أفرادها، بل ويطلق ويراد به فرد واحد⁽¹⁾.

ومن الباب كلمة (مُنْكَر) ⁽²⁾ في قوله تعالى ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوا﴾⁽³⁾، فهي (مُفْعَل) من الثلاثي المزيد بالهمزة أنْكَر يُنْكَرُ فهو مُنْكَرٌ، وأنكر الشيء وجده على غير ما ألفه وعهده فنفر منه، والنكر - بضم وسكون - الدهاء والفتنة، والإنكار الجحود، وفعله المجرد يأتي لازماً ومتعدياً، فاللازم من باب (شُرْف) يقال: نَكَرَ الأمرُ: صعب واشتد، والمتعدي يكون من باب (فِرْح) يقال: نَكَرَ الأمرُ: جهله، ويأتي المزيد بالهمزة في معنى المجرد المتعدي يقال: نكر الأمرَ وأنكره بمعنى واحد⁽⁴⁾، أي أن (فَعَلَ وَأَفْعَلَ) بمعنى، وقد ورد هذا في القرآن الكريم، قال تعالى ﴿نَكَرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾⁽⁵⁾، وقال تعالى ﴿قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾⁽⁶⁾، ومنه قول الأعشى [بسيط]:

- وَأَنْكَرْتَنِي وَمَا كَانَ الَّذِي نَكَرْتِ * * مِنَ الْحَوَادِثِ إِلَّا الشَّيْبَ وَالصَّلْعَا⁽⁷⁾ -

والمنكر بصفة عامة كل ما تحكم العقول السليمة بقبحه، أو يقبحه الشرع ويحرمه أو يكرهه. وما يفيد المزيد بالهمزة (أنكر) في الاستعمال القرآني الجحد والإنكار، أما ما يفيد المجرد المتعدي (نكر) فالجهل بالشيء.

(1) - المرجع نفسه، ص 252.

(2) - من العلماء من يذهب إلى أنها مصدر بمعنى الإنكار، ينظر البحر 6 / 358، ومنهم من يذهب إلى أنها تحتمل المصدر واسم المفعول، ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 3 / 347، وإلى هذا الأخير نميل.

(3) - المائدة: 79.

(4) - ينظر أدب الكاتب، ص 443، وكتاب فعلت وأفعلت للزجاج تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1984، ص 90، والجمهرة 3 / 1261 واللسان، مادة (نكر).

(5) - هود: 70.

(6) - الحجر: 62.

(7) - الديوان، دار صادر ودار بيروت، 1960، ص 105، وينظر اللسان، مادة (نكر).

ويبدو أن الكلمة من الصفات الغالبة التي استغنت عن موصوفها، فانتقلت إلى الاسمية فصارت تجري مجراها، وتنوعت دلالاتها في الآيات التي وردت فيها، فهي في الآية (110) من سورة آل عمران بمعنى الشرك، وفي الآية (114) من السورة نفسها بمعنى التكذيب بمحمد (ص)؛ لأن الكلام فيها موجه إلى مؤمني أهل التوراة، فهم ليسوا سواء من أهل الكتاب، وفي الآية (79) من سورة المائدة - وهي محل دراستنا - بمعنى الأفعال القبيحة والمعاصي الأخرى؛ كالإساءة والتهجم والبطش الدال على خبث السريرة وسوء الاعتقاد، وقيل: إن (المنكر) في هذه الآية صيد السمك يوم السبت، وقيل: أخذ الرشا في الحكم، وقيل: أكل الربا وأثان الشحوم⁽¹⁾.

ولدلالتها على القبح والمعصية وما أشبه ذلك، سبقت بفعل النهي في كل الآيات التي وردت فيها. ولها في الآية السابقة جوانب بلاغية رأينا من الفائدة الإشارة إليها، فهي من ناحية نكرة، ومن ناحية مسبوقه بنفي وبفعل (تَنَاهَى) على وزن (تَفَاعَلَ)، ومن ناحية أخرى موصوفة بجملة (فَعَلُوهُ).

وقد تصدى لها الزمخشري بطريقته العقلانية المعهودة⁽²⁾، قال: «فإن قلت: كيف وقع التناهي عن المنكر تفسيراً للمعصية والاعتداء؟ قلت: من قبل أن الله تعالى أمر بالتناهي، فكان الإخلال به معصية وهو اعتداء؛ لأن في التناهي حسماً للفساد، فكان تركه على عكسه، فإن قلت: ما معنى وصف المنكر بفعلوه، ولا يكون النهي بعد الفعل؟ قلت: لا يتناهون عن معاودة منكر فعلوه، أو عن مثل منكر فعلوه، أو عن منكر أرادوا فعله، كما ترى أمارات الخوض في الفسق

(1) - ينظر البحر 3 / 649 .

(2) - أي طريقة المعتزلة؛ التساؤل ثم الإجابة التي قد تتحول إلى تساؤل ثم الإجابة عنه وهكذا...

وآلته تسوى ومهياً فتنكر، ويجوز أن يراد لا يتناهون ولا يمتنعون عن منكر فعلوه، بل يصبرون عليه ويدامون على فعله، يقال: تنهى عن الأمر وانتهى عنه، إذا امتنع منه وتركه⁽¹⁾.

فالوجه العام للآية إذا توبخ للكفار على أمرين قبيحين: الأول أنهم كانوا يفعلون المناكر، والثاني أنهم كانوا لا ينهى بعضهم بعضها عنها، وهي صفة ثابتة في كل الأزمان. ويفيد (التَّفَاعُلُ) في الآية الاشتراك؛ بمعنى أنهم كانوا لا ينهى بعضهم بعضاً فجمعوا بين فعل المنكر والمجاهرة به وعدم النهي عنه. وقيل: (التَّفَاعُلُ) هنا بمعنى (الافْتِعَالِ)، أي تنهى عن الأمر وانتهى بمعنى كف عنه⁽²⁾، كما نقول: تجاوزوا واجتوزوا وتلاقوا والتقوا وتخاصموا واختصموا، وذلك كثير في كلام العرب. ونكّرت الكلمة لإفادة العموم، إذ يصلح إطلاقها على أي منكر فعلوه، لذا لم يعين⁽³⁾.

(1) - الكشف 1 / 637، وينظر التسهيل لابن جزي، ص 185، والبحر 3 / 548، والتحرير والتنوير 6 / 293 - 294.

(2) - ينظر البحر 3 / 549.

(3) - المرجع نفسه، ص. ن.

2 - مفاعل :

تطرد هذه الصيغة في اسم المفعول من الثلاثي المجرد المزيد بألف بعد الفاء؛ إذ لا تزداد ألف ثانية في الأفعال إلا في (فَاعَلَ)^(١)، وتتحول إلى واو عند بناء الفعل للمالم يسم فاعله، نحو: ضُوعِفَ فهو مُضَاعَفٌ وشُهِدَ فهو مُشَاهَدٌ وحُورِبَ فهو مُحَارَبٌ.

ووردت هذه الصيغة أربع (4) مرات، تتوزع كالاتي :

- مرتين (2) في سورة آل عمران : مباركا، مضاعفة^(٢).

- ومرتين (2) في سورة الأنعام : مبارك^(٣).

وجاءت أمثلة هذه الصيغة من الصحيح وشملت المفرد بنوعيه والنكرة .

ومن هذا الباب كلمة (مُضَاعَفَةٌ) في قوله تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾^(٤)، هي (مُفَاعَلٌ) من الثلاثي المزيد بحرف الألف بعد الفاء، والتي انقلبت واوا بعد بناء الفعل الماضي للمالم يسم فاعله، أي من ضُوعِفَ يضاعف فهو مضاعف وهي مضاعفة. وقد يأتي (أَفْعَلٌ وَقَعَلٌ وَقَاعَلٌ) من هذا الفعل بمعنى واحد، لقول : أضعفت الشيء وضعفته وضاعفته بمعنى، وهو ضم الشيء إلى مثله، وقيل : طاعفت أبلغ من ضعفت ولهذا قرأ أكثرهم ﴿ وَإِنَّ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعَفُهَا ﴾^(٥)، ﴿ وَيُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾^(٦).

جاء القرآن بالصفة من جنس الموصوف (أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) دون (أَضْعَافًا كَثِيرَةً) مطلقاً؛ إما لأن المقصود هو التوكيد؛ أو لأن المضاعفة من (الضَّعْف) لا (الضُّعْف)، بمعنى أن ما يعدونه ضعفاً فهو ضَعْفٌ أي نقص، كقوله تعالى ﴿ وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا لَتَرْبُوا فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرَوْنَ عِنْدَ اللَّهِ ﴾^(٧) وقوله تعالى ﴿ يَنْفَحِقُ اللَّهُ الرَّبَا وَيُرِي

(١) - ينظر الكتاب 4 / 281 .

(٢) - آل عمران : (96) - (130).

(٣) - الأنعام : (92، 155) .

(٤) - آل عمران : 130 .

(٥) - النساء : 40 .

(٦) - الأحزاب : 30 .

(٧) - الروم : 39 .

الضِدَّاتِ ﴿١﴾، وعلى هذا المعنى جاء قول الشاعر ^(٢) [طويل]: زِيَادَةُ شَيْبٍ وَهِيَ تَقْصُصُ زِيَادَتِي ^(٣).

وترتبط المفاعلة دائما بالمزيد من (فَاعَلَ)، وتدل على المشاركة بمعنى أنها تتطلب طرفين، يؤدي كل واحد منهما للطرف الآخر العمل نفسه، كالمشاركة والمخالفة والمحاورة والمبارزة. لكن الكلمة لا تدل في الآية على المشاركة، وإنما تدل على أن الحدث صار من طرف واحد، وأن الفعل وقع على شيء - محسوسا كان أو مجردا - لا يُصدر عملا، وقد جاءت في سياق الآية دالة على التكثير والمبالغة، فهي بمعنى مضعقة. ولهذا جاءت من جنس موصوفها من ناحية ومؤكدة له من ناحية ثانية، وإذا كانت التاء اللاحقة لصيغة المفاعلة هي لعمومها عوض عن حرف محذوف كما ذهب إلى ذلك سيبويه ^(٤)، فإنها في اسم المفعول دالة على التأنيث، فحكمها حكم التاء اللاحقة في (معدودة) في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ وقد سبق الكلام عليها.

(1) - البقرة : 276 .

(2) - بحث عن اسم قاتله ولم أجده .

(3) - ينظر المقردات، كتاب الضاد، ص 296 - 297 .

(4) - ينظر الكتاب 4 / 80 .

8 - مُفْعَل :

تأتي هذه الصيغة اسم مفعول من الثلاثي المزيد بتضعيف العين، نحو : طَهَّرَ فهو **طَهَّرٌ**، وقُرَّبَ فهو **مُقَرَّبٌ**، وسُمِّيَ فهو **مُسَمًّى**. وقد أشرنا إلى أن أكثر ما تستعمل له (لعل) الدلالي على التكرير⁽¹⁾.

ووردت هذه الصيغة أربعاً وعشرين (24) مرة، تتوزع كالاتي :

- سبع (7) مرات في سورة البقرة: **مُطَهَّرَةٌ**، **مُسَلِّمَةٌ**، **مَحْرَمٌ**، **المَسْخَرُ**، **المَطْلُقات**، **مَسْمًّى**⁽²⁾

- وست (6) مرات في سورة آل عمران: **المُسَوِّمَةٌ**، **مُطَهَّرَةٌ**، **مَحْرَرًا**، **المَقْرَبِينَ**، **مَسْوَمِينَ**، **مَوْجَلًا**⁽³⁾.

- وخمسا (5) في سورة النساء : **مُطَهَّرَةٌ**، **مَشِيدَةٌ**، **مُسَلِّمَةٌ**، **المُعَلِّقَةُ**، **المَقْرَبِينَ**⁽⁴⁾.

- ومرة واحدة في سورة المائدة : **المَقْدَسَةُ**⁽⁵⁾.

- وخمسا (5) في سورة الأنعام : **مَسْمًّى**، **مَفْضَلٌ**، **مَحْرَمٌ**⁽⁶⁾.

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح والمثعل، وشملت المفرد بنوعيه والجنس بنوعيه **وجه التصحيح كذلك، والنكرة والمعرفة .**

من أمثلة هذا الباب كلمة (المَسْخَرُ) في قوله تعالى ﴿ **وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَالضَّرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمَسْخَرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ** ﴾⁽⁷⁾ هي (مُفْعَلٌ) من الثلاثي المزيد بتضعيف العين **سُخِّرَ يسخر فهو مُسْخَرٌ**، والتسخير:

(1) - ينظر صفحة 92، 93 من فصل اسم الفاعل .

(2) - البقرة : (25) - (71) - (85) - (164) - (228، 241) - (282) .

(3) - آل عمران : (14) - (15) - (35) - (45) - (125) - (145) .

(4) - النساء : (57) - (78) - (92) - (129) - (172) .

(5) - المائدة : (21) .

(6) - الأنعام : (80، 82) - (114) - (139، 146) .

(7) - البقرة : 164 .

التذليل والسياقة إلى الغرض المختص قهراً، وتسخير السحاب: بعثه من مكان إلى آخر، أو هو ثبوته بين السماء والأرض من غير عمد ولا علائق⁽¹⁾.

ووردت الكلمة دالة على المفرد المذكور صفة للسحاب، والسحاب اسم جنس، يجوز فيه التذكير والتأنيث على معنى تأنيث الجمع، بحيث يوصف تارة بما يوصف به المفردة المؤنثة، وتارة بما يوصف به الجمع كقوله تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَكَلَتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾⁽²⁾، وقوله تعالى ﴿وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى: ﴿كَانَهُمْ أَحْجَازٌ نَّخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾⁽⁴⁾، وقوله ﴿كَانَهُمْ أَحْجَازٌ نَّخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾⁽⁵⁾.

وتسخير السحاب في الآية يعني: بقاؤه في جو الهواء محملاً بالماء على الرغم من ثقله، وهو خلاف ما طبع عليه، كما يعني تقديره بالمقدار الذي فيه المصلحة وقت الحاجة ورده عند زوالها، وسوقه بواسطة الرياح حيث يشاء الله، وفي كل ذلك استدلال على الوجدانية⁽⁶⁾.

وقد ناسبت الكلمة السياق الذي وردت فيه؛ فهي موجودة ضمن مجموعة من الكلمات تدل كلها على نعم الله من ناحية، وعلى قدرته ووجدانيته من ناحية ثانية؛ فمن خلق للسموات والأرض، ومخالفة بين الليل والنهار، وفلك تجري في البحر لنفع الناس، إلى إنزال للماء لإحياء الأرض بعد موتها، إلى خلق للكائنات على اختلاف أصنافها وألوانها وكل واحد فيها سبب بقائه، إلى تصريف للرياح، وتسخير للسحاب، يحمل ماء وينزل بقدر حيث أراد الله.

ومنها أيضاً كلمة (مُسَمَّى) في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّىٰ فَاكْتُبُوهُ﴾⁽⁷⁾، هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المعتل اللام (أي الناقص) المزيد بتضعيف العين، سُمِّيَ يسمي فهو مُسَمَّى أي موقت ومحدد، وأصل

(1) - ينظر المفردات كتاب السنين، ص 227، واللسان مادة (سخر)، والجامع، مج 1، 2 / 200.

(2) - الأعراف: 57.

(3) - الرعد: 12.

(4) - الحاقة: 7.

(5) - القمر: 20.

(6) - ينظر البحر 1 / 641 - 642.

(7) - البقرة: 282.

الكلمة (مُسَمَّوًّا) وقعت الواو فيها رابعة فقلبت ياء، ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا⁽¹⁾. وتعني في الآية: الأجل المعلوم، الموقت أو المعين بالسنة أو بالشهر أو بالأيام من قبل المتدينين، والغرض من ذكر كلمة (مسمى) تحديد الأجل حتى لا يبقى هل الإطلاق. وليس الوصف هنا احترازا من أن الدين لا يكون إلى أجل مسمى، بل لا يكون الدين إلا إلى أجل مسمى. فالأجال المجهولة كقولك: إلى الحصاد أو الدرس أو رجوع الحاج لا تجوز لعدم التسمية، وهو ما قد يؤدي إلى الإجحاف في حق الدائن بالتأمل أو الإطالة في إرجاع دينه⁽²⁾. يقول الطاهر بن عاشور: «والمسمى حقيقته المميز باسم يميزه عما يشابهه في جنسه أو نوعه، فمنه أسماء الأعلام وأسماء الأجناس، والمسمى هنا مستعار للمعين المحدود وإنما يقصد تحديده بنهاية من الأزمان المعلومة عند الناس [...] ومنه قول الفقهاء المهر المسمى، فالمعنى أجل معين بنهايته، والدين لا يكون إلا إلى أجل، فالمقصود من وصف الدين بهذا الوصف، هو وصف أجل مسمى إدماجا للأمر، بتعيين الأجل»⁽³⁾.

ومن ذلك كلمة (مُحَرَّرًا) في قوله تعالى ﴿رَبِّ إِنِّي نَدَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾⁽⁴⁾، هي (مُفْعَل) من الثلاثي المزيد بتضعيف العين حُرَّرَ يُحَرَّرُ فهو مُحَرَّرٌ، والكلمة مأخوذة من لفظ الحرية التي هي ضد العبودية، وتعني: عتقه وعدم إشغاله بأمور دنيوية، وإخلاصه وتسخيره للعبادة وخدمة بيت المقدس. ومعروف في اللغة أن يقال لكل ما خلص (حرّ)، و(مُحَرَّر) بمعناه، كقولك: طين حرّ، لا رمل فيه وإطلاق (محرر) على هذا المعنى فيه تشريف؛ لأنه عندما خلص لخدمة بيت المقدس، فكأنه حرر من أسر الدنيا وتبوءها إلى حرية عبادة الله جل وعلا⁽⁵⁾.

والتضعيف في الكلمة يفيد التعدية مع ملحظ المبالغة التي هي أصل فيها، وسبب مجيء الكلمة دالة على المذكر أن امرأة عمران كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرا؛ ولذلك

(1) - ينظر الإملاء / 1 / 118 .

(2) - ينظر الكشف / 1 / 402، والبحر / 2 / 359 .

(3) - التحرير والتنوير / 3 / 93 .

(4) - آل عمران : 35 .

(5) - ينظر الجامع، مج 2، 4 / 66 - 67، والبحر / 2 / 486، والتحرير والتنوير / 3 / 232 .

نذرته للسدانة، ولم يكن التحرير آنذاك إلا للغلمان⁽¹⁾. ويذكر بعض العلماء أن الكلمة حال من (ما)، فكيف تكون حالا لغير العاقل؟ تعليل ذلك: أن تعبير القرآن بـ (ما) بدلا من (مَنْ) هو أن الذي في بطنها لم يصر عاقلا بعد، كما أجازوا أن تكون صفة لموصوف محذوف تقديره: غلاما محررا، وقدروا ذلك لأنهم كانوا لا يجعلون لبيت المقدس إلا الرجال⁽²⁾. والظاهر أنه عبر بـ (ما) لأنها أعم من (مَنْ)، تكون للعاقل ولغير العاقل، فإذا خص العاقل استعملت (من)، وإذا عمَّ الشيء استعملت (ما)، كقوله تعالى ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾، للعاقل ولغير العاقل، فيجوز إذا أن تقع موقع (من)، يقول ابن قتيبة: «ما ومن أصلهما واحد، فجعلت (من) للناس و(ما) لغير الناس، تقول: منى منى من القوم؟ وما من بك من الإبل؟، وقال أبو عبيدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾⁽⁴⁾، أي ومن خلق الذكر والأنثى، وكذلك قوله تعالى ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾⁽⁵⁾ وهي عنده في هذه المواضع بمعنى من»⁽⁶⁾.

ومنه (المُقَرَّبِينَ) في قوله تعالى ﴿وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾⁽⁷⁾ هي (مُفَعَّل) من الثلاثي المزيد بتضعيف العين قُرَّبَ يُقَرِّبُ فهو مُقَرَّبٌ، والقرب والتقريب يستعملان في المكان والزمان وفي النسبة وفي الحظوة وفي الرعاية وفي القدرة. وقرب الله تعالى من العبد هو بالإفضال عليه والفيض لا بالمكان، وقرب العبد من الله؛ التخصيص بكثير من الصفات؛ كالحكمة والعلم والحلم والرحمة والغنى، وهي صفات يمكن أن يتصف بها الله، لكن باختلاف بينه وبين عبده.

(1) - ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 207، وتفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 203، والمفردات، كتاب الحاء، ص 111.

(2) - ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 104، والإملاء 1 / 131.

(3) - البقرة: 284.

(4) - الليل: 3.

(5) - الشمس: 5، 6، 7.

(6) - تأويل مشكل القرآن، ص 533.

(7) - آل عمران: 45.

وما يعنينا من هذه الدلالات هو تقريب الحظوة، كقوله تعالى ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ يَشْهَدُهُ الْمُقَرَّبُونَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ﴾⁽²⁾، ومنه كلمة (المقربين) التي نحن بصدد دراستها، فهي تدل على حظوة الأنبياء والمرسلين عليهم الصلاة والسلام؛ ومنهم عيسى عليه السلام، لذا استعمل القرآن اسم المفعول من (قرب) المضعف، والتضعيف هنا يدل على التعديدية مع ملحظ الدلالة على المبالغة يقال: قربه يقربه بالغ في تقريبه، والشيء لا يقرب إلا لأهميته وقيمته ورفعة منزلته، وكلها صفات الأنبياء والمرسلين، وتقريب عيسى هنا تقريب منزلة لا تقريب مكان أو ذات؛ لأن ذلك من صفات الأجسام، والله منزه عن ذلك. فمن كانت صفاته الوجيهة في الدنيا والآخرة، وتكليم الناس في المهدي وكهلا، وأنه من الصالحين، جدير بأن يكون مقربا من جملة المقربين، أعلم الله أن ثم مقربين وأن عيسى منهم. ووردت الكلمة بصيغة الجمع؛ لأنها من الفواصل، ولو جاءت بصيغة المفرد لم تكن فاصلة، قال ذلك أبو حيان⁽³⁾، خلافا للزركني الذي يذهب إلى أنها لو جيء بها اسما صريحا لناسبت الفواصل⁽⁴⁾.

ومنه كلمة (مُشَيِّدَةٌ) في قوله تعالى ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُمُ السَّمَاءُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾⁽⁵⁾، فهي (مُفَعَّل) من الثلاثي المعتل العين (أجوف يائي) المزيد بتضعيفها شَيِّدٌ يُشَيِّدُ فهو مُشَيِّدٌ وهي مُشَيِّدَةٌ أي مبنية، والبروج المشيِّدة الحصون العالية التي يصعب الوصول إليها. وقيل: هي قصور مبنية في سماء الدنيا، وقيل: الحصون والآكام والقلاع، وهناك من فسرها بروج السماء وهي منازل القمر⁽⁶⁾.

وذكر العلماء أن (مُفَعَّل) بالتشديد يكون فيها دل على جمع وكثر فيه تكرر الفعل، كثياب ممزقة، وأبواب مغلقة، وأكبش مذبحة، أما إذا كان صفة لمفرد وكثر تكرر الفعل فيه جاز فيه التشديد والتخفيف، كثوب ممزق ورجل مدحج⁽⁷⁾، ولا يمكن هذا في كبش

(1) - المطففين : 21 .

(2) - المطففين : 28 .

(3) - ينظر البحر 2 / 482 .

(4) - ينظر البرهان 2 / 443 .

(5) - النساء : 78 .

(6) - ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 114، واللسان، مادة (شيد)، والبحر 3 / 311 .

(7) - أي لايس للسلاح كأنه تغطى به .

مذبوح، فلا يقال: مذبح؛ لأن فعل الذبح لا يتكرر ولا يكثر، ومنه يجوز التشديد في قوله تعالى: ﴿وَبِئْسَ مَعْطَلَةٌ وَقَصْرٌ مَشِيدٌ﴾⁽¹⁾ لأن التشديد بناء يتناول ويتكرر، ويمكن قياس ما ذكر على هذا⁽²⁾.

وقد قرأها نعيم بن ميسرة (مَشِيدَةٌ)⁽³⁾ على وزن (مُفَعَّلَةٌ) بصيغة اسم الفاعل فتكون حينئذ من باب وصف البروج بفعل فاعلها مجاز، كقولهم: قصيدة شاعرة، وإنما ناظمها أو قارضها هو الشاعر. كما قرئت من دون تشديد أي (مَشِيدَةٌ) على وزن (مَفْعِلَةٌ)، تقول: شاد القصر يشيده فهو مشيد، أي رفعه وطلاه بالمشيد، وهو الجص، أصله (مَشِيدُود)، نقلت حركة الياء إلى الصحيح قبلها فصارت (مَشِيدُود) التقى ساكنان؛ الياء والواو فصعب النطق بها معا فحذفت إحداهما.

واختلف العلماء في أي الحرفين يجب أن يحذف من اسم المفعول المعتل العين، كقال وباع ومنه (شَادٌ)، فرأى سيبويه - وهو رأي الخليل أيضا - أن الحرف الثاني من مفعول هو الذي يحذف، وإن كان القياس حذف الأول، إذا التقى ساكنان والأول مدّ، وسبب ذلك أن الياء في اسم المفعول اليائي بقيت ثابتة بعد الإعلال نحو: مَبِيعٌ، ومَهَيْبٌ، والذاهب هي الواو⁽⁴⁾. ووافق ابن عصفور في ذلك⁽⁵⁾. يفهم منه أن الكلمة تصير بحذف الحرف الثاني أخف منها بحذف الحرف الأول⁽⁶⁾.

بينما يحذف الحرف الأول في الواوي واليائي عند الأخفش إذا التقى ساكنان وهو الأقيس عند المازني وتبعه ابن جني⁽⁷⁾. وما نريد قوله في هذا الخلاف هو - كما قال ابن الأنباري - أن «... لكل منهما دليل، وعليه كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر»⁽⁸⁾.

(1) - الحج: 45 .

(2) - ينظر معاني القرآن للفراء / 1 / 277 .

(3) - ينظر الكشاف / 1 / 545، والبحر / 3 / 312 .

(4) - ينظر الكتاب / 4 / 348، والمقتضب / 1 / 100 - 101 (المتن والهوامش)، والنصف / 1 / 287، والمتع / 2 / 454، وشرح الشافية / 3 / 147

(5) - ينظر المتع / 2 / 458 - 459 .

(6) - ينظر شرح الشافية / 3 / 147 .

(7) - ينظر النصف / 1 / 287 - 291 .

(8) - الوجيز في علم التصريف لابن الأنباري، تحقيق علي حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط 1 بيروت،

1982، ص 39 .

وكلمة (مُنزَل) في قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَظُنُّونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾⁽¹⁾، قرأها ابن عامر وحفص (مُنزَل) بالتشديد من (نَزَلَ يُنزَل)⁽²⁾ مع أنها مسبوقة بالفعل (أُنزَلَ) المزيد بالهمزة، فهل تؤدي هذه المزاوجة في القراءة بين (مُنزَل) و(مُنزَل) إلى الفرق في المعنى، أو أنه من باب تنوع اللفظ لا غير؟

توقف بعض العلماء للنظر في مسألة اختلاف الآراء في دلالة (أُنزَلَ) و(نَزَلَ) التماساً لأسرار الأداء القرآني المعجز. فهما عند سيويه بدلالة واحدة، يقول: «وقد يجيء الشيء على (فَعَلْتُ) فيشرك (أَفَعَلْتُ)، كما أنها قد يشتركان في غير هذا، وذلك قولك: فَرِحَ وفرَّحته، وإن شئت قلت: أفرَّحته [...] ومثل أفرَّحت وفرَّحت: أنزلت ونزلت، قال الله عز وجل ﴿لَوْلَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ آيَةً مِنْ رَبِّهِ، قُلْ إِنْ اللَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنزِلَ آيَةً﴾⁽³⁾، وكثرهم وأكثرهم، وقلَّهم وأقلَّهم»⁽⁴⁾.

بينما لكل صيغة خصوصيتها في الاستعمال عند الزمخشري، يقول: «فإن قلت: لم قيل (مِنًا نَزَلْنَا) على لفظ التنزيل دون الإنزال؟ قلت: لأن المراد النزول على سبيل التدرج والتنجيم، وهو من مجازة لمكان التحدي»⁽⁵⁾.

ورد أبو حيان على هذا بأن ما ذهب إليه الزمخشري من تضعيف عين الكلمة هنا هو الذي يعبر عنه بالتكثير، أي يفعل ذلك مرة بعد مرة، وذهل (أي الزمخشري) عن أن هذا غالباً ما يكون في الأفعال التي تكون متعدية قبل التضعيف، نحو: جرحت وفتحت وقطعت وذبحت، لا يقال: جلس زيد، ولا قعد عمرو، و(نزلنا) لم يكن متعدياً قبل التضعيف، إنما كان لازماً، وتعديه إنما يفيد التضعيف أو الهمزة وقد يكون في لازم إلا أنه قليل، نحو: مات المال وموت المال إذا كثر ذلك فيه، ومهما يكن فالتضعيف الذي يراد به التكثير إنما يدل على كثرة وقوع الفعل، أما أن يجعل اللازم متعدياً فلا، بدليل أن (نزلنا)

(1) - الأنعام: 114.

(2) - ينظر حجة القراءات، ص 268.

(3) - الأنعام: 37.

(4) - الكتاب 4 / 55 - 66، وينظر أدب الكاتب، ص 460، وشرح الشافية 1 / 92 - 93، واللسان، مادة (نزل).

(5) - الكشاف 1 / 238.

كان قبل التضعف لازماً ولم يكن متعدياً، فيكون التعدّي المستفاد من التضعيف إذاً دلّياً على أنه للنقل لا للتكثير.

وهذا يعني أن التضعيف الذي يراد به التكثير إذا كان في فعل لازم بقي لازماً، وكان في فعل متعدّ بقي متعدياً، والفعل (نزل) كان قبل التضعيف لازماً ثم صار متعدياً، يرجح كون التضعيف للتعدية عند أبي حيان، إذ لو كان للتكثير والدلالة على نزول القرآن منجماً، لاحتاج قوله تعالى ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾⁽¹⁾ إلى تأويل⁽²⁾.

والمعروف أن أشهر معاني (فَعَّل) التكثير، كما أن أشهر معاني (أَفْعَلَ) التعدية، ولم كان اشتراكهما في هذا المعنى بلا مفاضلة لوقع الاختيار على (أَفْعَلَ) لأن دلالتها على التعدية قياس مطرد، والمرجح أن بين الصيغتين فروقاً يقوم عليها الاختيار، فاللغة التي توفرت لها مقومات الدقة والمرونة لا تسوي تماماً بين صيغتين أو أكثر لإفادة مدلول واحد، إلا إذا كان ذلك راجعاً إلى اختلاف اللهجات، أما في اللهجة الواحدة فلكل صيغة مدلولها اللغوي لا يؤديه غيرها. فصيغة (فَعَّل) تفيد التعدية مع ملحظ الدلالة على التكدس الذي هو أصل فيها، وقوله تعالى ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ لا يحتج إلى تأويل كما ذهب أبو حيان، فقد جمع بين التضعيف وقوله «جُمْلَةً وَاحِدَةً»؛ لأن التضعيف الذي يفيد التكثير يؤذن بقوة الفعل في كميته أو كميته في الفعل المتعدّي بغير التضعيف كقولهم: فلان (أَكول) لمن يكثر في عدد الوجبات ولم يفرط في الأكلة الواحدة⁽³⁾، قال الشاعر⁽⁴⁾ [طويل]:

— أَكُولُ لِمَا لِكَلِّ قَبْلَ شَبَابِهِ * * إِذَا كَانَ عَظْمُ الْكَلِّ غَيْرَ شَدِيدٍ —⁽⁵⁾

وصيغة (أَفْعَلَ) تفيد مطلق التعدية⁽¹⁾، لذا جعلوه قياساً مطرداً في كل فعل لازم يراد تحويله إلى المتعدّي، كما استعملوها في صيغة (ما أفعله) في التعجب، دون غيرها من الصيغ التي تفيد النقل⁽²⁾.

(1) - الفرقان : 32 .

(2) - ينظر البحر 1 / 244 - 245 ، والتحرير والتنوير 3 / 147 - 148 .

(3) - ينظر أبنية الأفعال، ص 51 - 52 .

(4) - لم أهدت إلى اسم قائله .

(5) - ينظر البحر 5 / 502 ، وأبنية الأفعال، ص 51 . وقد أنشد ابن الأعرابي البيت ولم ينسبه، جاء ذلك في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت (د.ت) مادة (كلل) .

نخلص من كل هذا أن أكثر العلماء متفق على أن صيغة (فَعَّل) أشهر معانيها الدلالة على التكثير والمبالغة، وأن القراءة (بمنزَّل) بدلا من (مُنزَّل) تقتضي التكرار والتكثير⁽³⁾، لأجل التضعيف وهو ما يدل على تفصيل المنزل وتنجيمه بحسب الظروف والأحداث، وأنه لم ينزل دفعة واحدة، كما يستشف منه معنى التوكيد، وهو ما لا يفيد الإزالة، وإن كان فيه احتمال أن يفيد⁽⁴⁾. وهذا لا ينفي استعماله (لأنزل) بمعنى (نزل)، إلا أن الغالب في (نزل) - مثلما ذكرنا - الدلالة على التكثير والمبالغة والتدرج، وفي (النزل) الدلالة على النزول دفعة واحدة، وإنما جمع بين الإنزال والتنزيل، لما بينهما من حسن اللفظ، ولاشتراكهما في الصيغة الاشتقاقية، كما أنه إشارة في القرآن إلى كيفية النزول، لما روي أنه أنزل أول الأمر دفعة واحدة من اللوح المحفوظ، ثم نزل منجما حسب الظروف والأحداث طيلة ثلاث وعشرين (23) سنة تقريبا⁽⁵⁾.

11 وهو أشهر معانيها التي بلغت أربعة وعشرين (24) معنى، ذكرها أبو حيان، ينظر البحر 1/ 144

11 ينظر أبنية الأفعال، ص 52.

11 وهذا ليس دائما، فقد تأتي (فَعَّل) لا يراد بها التكثير نحو: كلمته وعلمته وسويته وغديته وعشيبته، ينظر أدب

فالعهد، ص 481.

11 ينظر ملاك التأويل 1/ 286، وينظر 2/ 1022 - 1023.

11 ينظر الكشف 1/ 3 - 4، وأسلوب الالتفات في البلاغة الفرآنية، ص 68 - 67.

II - المزيد بثلاثة أحرف

مُسْتَفْعَلٌ :

ترد هذه الصيغة اسم مفعول واسم مكان ومصدرا، وأكثر ما تطرد في اسم المفعول واسم المكان ويفصل بين ذلك بالسياق، وما يلاحظ فيها أن أحرف الزيادة تقع كلها قبل فاء الكلمة، وما يزداد في هذا الموضع :

- الألف والسين والتاء في صيغة (مُسْتَفْعَل)

- الميم والسين والتاء في صيغتي (مُسْتَفْعِل) و(مُسْتَفْعَل).

ووردت هذه الصيغة أربع (4) مرات كلها في سورة النساء : المستضعفين،

مستضعفين⁽¹⁾.

ففي قوله تعالى ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴾⁽²⁾، وردت على وزن (مُسْتَفْعَل) من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف أُسْتَضْعَفُ يُسْتَضْعَفُ، فهو مُسْتَضْعَفٌ وهم مُسْتَضْعَفُونَ، والضعف خلاف القوة، سواء أعلق بالجسد أم بالرأي والعقل أم بالنفس أم بالمال، وأضعفه صيره ضعيفا، واستضعفه عده ضعيفا، والمستضعفون : الضعفاء العاجزون، وضاعفه : جعله ضعيفين⁽³⁾.

والقاعدة المشهورة أن الزيادة في المبنى تقتضي زيادة في المعنى⁽⁴⁾، وتعني الكلمة في الآية إما الذين أضعفوا وخذلوا وغلبوا على أمرهم، ومن ثم تلتقي مع أضعفه وضعفه

(1) - النساء : (75، 98، 127) - (97).

(2) - النساء : 75.

(3) - ينظر اللسان، مادة (ضعف)، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية لإسماعيل إبراهيم محمد، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 2 بيروت 1969، مادة (ضعف).

(4) - انقسم العلماء في هذه المسألة إلى فريقين : فريق ينفي وجود زيادة في المعنى لزيادة المبنى كابن قتيبة الذي جعل لذلك بابا بعنوان : (فعلت وأفعلت باتفاق المعنى)، ينظر أدب الكاتب، ص 433 وما بعدها، وكذلك الزجاج في كتابه (فعلت وأفعلت) فقد ضمنه أبوابا كثيرة ذكر فيها (فعلت وأفعلت) والمعنى واحد، ومن المحذرين الأب مرمجي الدومنيكي، فقد نفى في مقال له بمجلة مجمع اللغة بالقاهرة 8 / 378 نفيا قاطعا وجود زيادة المعنى لزيادة المبنى. وفريق آخر يذهب إلى وجوب زيادة المعنى لزيادة المبنى وعلى رأسهم سيبويه، الكتاب 4 / 55، وابن جنى، الخصائص 3 / 264، وابن بيعش، شرح المفصل 7 / 162، والرضي، شرح الشافية 1 / 83.

بمعنى صيره ضعيفا، أي أن (استفعل) يأتي لمطاوعة (أفعل) وبمعناه، وتأتي بمعنى (لعل)، وإما الذين وجدوا ضعفاء فأسىء إليهم، ومن ثم تلتقي مع تَضَعَّفَهُ أي وجدته طبعيا، إذ من معاني (استفعل) و(تفعل) مصادفة الشيء بمعنى ما صيغ منه أو اعتقاده صفة، كقولك : استعظمته وتعظمته بمعنى صادفته عظيما واستضعفته وتضعفته وجدته طبعيا، يقول ابن قتيبة : « وقد تدخل استفعلت على بعض حروف تفعلت، قالوا : تعظّم واستعظم، وتكبر واستكبر، وتيقن واستيقن، وثبتت واستثبت ... »⁽¹⁾.

وجاء القرآن بالكلمة من المزيد بثلاثة أحرف دون المزيد بحرفين، لأن المعنى الذي ل (استفعل) غير المعنى الذي في الآخرين (أي المزيد بحرف والمزيد بحرفين)، فقد قصد به المبالغة في حصول الفعل بحيث إن قوة اللفظ تؤذن بقوة المعنى، إذ الألفاظ قوالب للمعاني⁽²⁾، أي أن الزيادة في المني - وهذا على رأي القائلين بزيادة المعنى لزيادة المبنى - وهي تقوية له تؤدي إلى زيادة في المعنى على سبيل المبالغة والتأكيد، وإن لم تكن ذلك كانت ههنا⁽³⁾.

وجاءت اللفظة في كل الآيات دالة في عمومها على المقهورين والعجزة الذين لا لولا لهم، فهي تدل في الآية (75) على عموم الضعفاء سواء أكانوا رجالا أم نساء أم أطفالا، واللافت للانتباه وجود (الولدان) ضمن (المستضعفين) مع أنهم ليسوا مكلفين ولا يشكلون أي خطر على المشركين، فلم ذكروا إذاً ؟

ذهب الزمخشري إلى أن ذكرهم ضمن (المستضعفين) من الرجال والنساء تبيان وتسجيل لشدة إفراط المشركين في الظلم، بحيث لم ينج من ذلك حتى الصبيان غير المكلفين وهو نوع من الضغط لإرغام آبائهم وأمهاتهم للعدول عن الإسلام. كما جوز أن يكون المقصود بالرجال والنساء الأحرار والحرائر، وبالولدان العبيد والإماء ؛ لأن العبد والأمة يقال لهما الوليد والوليدة⁽⁴⁾. والآية حث للمؤمنين على الجهاد في سبيل الله وسبيل إلغاذ (المستضعفين) بمكة .

(1) - أدب الكاتب، ص 467، وينظر اللسان، مادة (ضعف)، والمفردات، كتاب الضاد، ص 295 - 296 .

(2) ينظر شرح المفصل 7 / 162 .

(3) المرجع السابق، ص. ن، وينظر الخصائص 3 / 284 - 285، وشرح الشافية 1 / 83 .

(4) ينظر الكشاف، 1 / 543 .

وجيء بـ (مستضعفين) في الآية (97) بدلا من (ضُعَفَاء) ؛ لأن المنافقين أرادوا إظهار الاستضعاف وأنهم منعوا من الهجرة وذلوا وقهروا، تمويلا للموقف وتقوية للحجة، غير أن القرآن كشف على لسان الملائكة ضعف هذا الاعتذار والتحجج ؛ لأنه كان بإمكانهم الهجرة والخروج بدينهم إلى أرض أخرى، ولكنهم لم يفعلوا مما يدل على خبثهم ونفاقهم. بخلاف (المستضعفين) الذين ذكروا في الآية (98) فهم مستثنون من الوعيد ؛ لأنهم مستضعفون حقا، وليسوا قادرين على التخلص من أيدي المشركين، حتى ولو تأتى لهم ذلك، ما عرفوا الطريق الذي يسلكونه. وعلى هذا الأساس يرجح أن لفظة (مستضعفين) في الآية (97) لا تدل على صدق دعوى القاعدين عن الهجرة، وإنما جيء بها اعتذارا وتمويلا للموقف وتغطية لما في نفوسهم ؛ ومن ثم تكون دلالتها غير حقيقية، بينما جاءت دلالتها حقيقية في الآية (98) بشهادة القرآن .

١٥٠

ثالثا - من الرباعي المجرد

مُفَعَّل :

لا يختلف اسم المفعول من الرباعي المجرد في صوغه عن الثلاثي المزيد، فكلاهما أوله ميم مضمومة وما قبل آخره مفتوح.

وأحصينا من هذا الباب كلمتين (2)، تتوزعان كالآتي :

- واحدة في سورة آل عمران : المقنطرة⁽¹⁾.

- وواحدة في سورة النساء : مذبذبين⁽²⁾.

وقلة هذا الصنف تأكيد لما ذهب إليه الدارسون قدماء ومحدثين، من أنه كلما كثرت حروف الكلمة قل استعمالها ؛ فالثلاثي أكثر ورودا من الرباعي، والرباعي أكثر من الخماسي وهكذا .. وذكر فلايش أن بعض الدراسات القرآنية كشفت عن وجود خمسة عشر (15) أصلا رباعيا فحسب، مقابل ألف ومائة وستين (1160) أصلا ثلاثيا، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا قيس بالنص القرآني الذي يعد المصدر الأساس للغة العربية. وترجع هذه القلة إما إلى قلة استعمال الأصول الرباعية ؛ وإما إلى أن لها مصدرا آخر غير النصوص، وجوز أن يكون الرباعي الأصول نوعا من التوسع في الأصل الثلاثي، وهو ما يفسر قلة هذه الأصول⁽³⁾.

وهو رأي يسند مذهب الكوفيين بأن الكلمات مثل (زلزل) ثلاثية مزيدة وليست

مجردة⁽⁴⁾. فكلمتا كانت الكلمة قليلة الأحرف كانت خفيفة على اللسان، تقع على السمع

أحسن موقع.

(1) - آل عمران : 14

(2) - النساء : 143 .

(3) - ينظر العربية الفصحى، ص 63، 168 وما بعدها .

(4) - ينظر صفاء الكلمة، ص 13 .

وكلمة (المقنطرة) في قوله تعالى ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ... ﴾⁽¹⁾، يبدو أنها على وزن (مُفَعَّلَل) من الرباعي المجرد قُنْطِرَ يُقَنْطِرُ فهو مُقَنْطِرٌ أي كثير مقدس. فقد جاء عن سيبويه أن (قنطار) على وزن (فِعْلَال) مما يعني أن النون أصلية، فتكون (مُقَنْطِرَة) على وزن (مُفَعَّلَة)⁽²⁾، في حين ورد في لسان العرب أن (مقنطرة) على وزن (مُفَعَّلَة)⁽³⁾، ولم يشر إلى (مُفَعَّلَة) مما يرجح أنه يذهب إلى زيادة النون، بينما تحتمل الوزنين (مُفَعَّلَة) و(مُفَعَّلَة) عند أبي حيان⁽⁴⁾. فإن كانت من الأولى فهي من الرباعي والنون أصلية، وإن كانت من الثانية فهي من الثلاثي المزيد بحرف والنون زائدة. والاسم القنطرة وهي الجسر، وقيل: ما ارتفع من البنيان، وقنطر الرجل ترك البدو وأقام في الأمصار، وقيل: أقام في أي موضع، وقيل: قنطر بمعنى ملك ما لا كثيرا بوزن القنطار، يجمع على القناطر، والقناطر المقنطرة: الكثيرة المكديسة⁽⁵⁾. والقنطار معيار للكيل أو للوزن، واختلف في الكمية التي إذا بلغها الموزون قيل: إنه قنطار، قيل: وزن أربعين (40) أوقية من الذهب، وقيل ألف ومائة (1100) دينار، وقيل: مائتان وعشرون (220) رطلا إلى غير ذلك من التقديرات المختلفة عبر العصور⁽⁶⁾.

وذهب الفراء إلى أن (القناطر) واحدها (القنطار) وهي ثلاثة، والمقنطرة تسعة أو أي أن (القناطر المقنطرة) هي التي بلغت أضعافها؛ أي ثلاثة أمثالها، وأقل القناطر ثلاثة، وثلاثة أمثالها تسعة⁽⁷⁾.

ويبدو أن الكلمة مأخوذة من (القنطرة)، ومن جموعها: القناطر، وما دامت مكانا للعبور شبه بها المال الكثير؛ لأن (القنطرة) من المال ما فيه عبور الحياة⁽⁸⁾، وهي من

(1) - آل عمران: 14.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 294.

(3) - ينظر اللسان، مادة (قنطر).

(4) - ينظر البحر 2 / 415.

(5) - ومن معانيها أيضا: المضروبة دنائير أودراهم، أو المنضدة بعضها فوق بعض والمضعفة والمخزونة والمدخورا والمدفونة والمكنوزة...

(6) - ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 407، واللسان، مادة (قنطر)، والبحر 2 / 414 - 415.

(7) - ينظر معاني القرآن 1 / 195 المتن والهامش.

(8) - ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 407.

الكلمات اللاتينية⁽¹⁾ التي عربت في الجاهلية، فقد روت لنا الكتب أنه وقع في اللغة العربية من ألفاظ الأمم المجاورة للعرب⁽²⁾، فتمثلتها وصاغتها على أوزانها وأنزلتها على أحكامها وجعلتها جزءاً لا يتجزأ من عناصر التعبير فيها، فصارت بذلك عربية .

ويروى أن العلماء جمعوا في القرآن من غير لغات العرب أكثر من مائة (100) لفظة تعود إلى أمم مختلفة من فرس وروم ونبط وسريان وعبان وقبط وأحباش وبربر، وسبب وجودها فيه ما فيها من بلاغة في نفسها، فلا يوجد غيرها من

الألفاظ ما يغني عنها في مواقعها من الآيات سواء أكانت مفردة أم مركبة⁽³⁾.

ومجيء الكلمة من مادة موصوفها (أي القناطير المنقطرة) إما للتوكيد كقولهم : ألف مؤلفة، وبدرة مبدرة⁽⁴⁾، وإما « سعياً إلى إيجاد المناسبة الصوتية بين الموصوف وصفته، وإلى تحميل العبارة دلالة إضافية على معنى التراكم »⁽⁵⁾، فلا يصلح في هذا المقام غيرها من الكلمات، كما أن فيها إشارة إلى شدة نهم الإنسان على المال، يقول سيد قطب : « ونهم المال هو الذي ترسمه القناطير المنقطرة، ولو كان يريد مجرد الميل إلى المال لقال : الأموال، أو الذهب والفضة، ولكن القناطير المنقطرة تلقي ظلالاتها خاصة هو المقصود ؛ ظل النهم الشديد لتكديس الذهب والفضة، ذلك أن التكديس ذاته شهوة، بغض النظر عما يستطيع المال توفيره لصاحبه من الشهوات الأخرى »⁽⁶⁾.

(1) - ينظر غرائب اللغة العربية، ص 279، وذكر الثعالبي أنها من الرومية، ينظر فقه اللغة، ص 199 وذهب برجستراسر إلى أنها لاتينية دخلت إلى اليونانية ثم إلى الآرامية ثم إلى العربية، ينظر التطور النحوي، ص 228 .

(2) - كالفرس والروم والنبط والأحباش والقبط والعبان والبربر .. وقد تم دخول جزء من ألفاظ هذه الأمم على فترتين : قبل الإسلام وبعده، فإعرب قبل الإسلام نجده في الشعر وفي القرآن الكريم وفي الحديث النبوي، وما عرب بعده نجده أجمعياً في زي عربي على ألسنة الأمراء والشعراء في البيوت والأسواق، وبين الخاصة والعامة. ينظر دراسات في فقه اللغة، ص 315 .

(3) - ينظر إعجاز القرآن والبلاغة النبوية للرافعي مكتبة رحاب، ط 8 الجزائر (د.ت)، ص 72 - 73 والإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة (د.ت) 2 / 102، والمزهر 1 / 266 وما بعدها .

(4) - من معاني البدرة : كيس فيه ألف أو عشرة آلاف، وتجمع على بدور، ينظر اللسان، مادة (بدر) .

(5) - عيد محمد شبايك، الفاصلة القرآنية بين المبنى والمعنى، دار حراء القاهرة، ط 1، 1993، ص 150

(6) - الظلال 1 / 374 .

وجاء موصوف الكلمة دالا على الجمع ليتناسق مع باقي عناصر الآية التي جاءت إما دالة على الجمع ؛ وإما دالة على الجنس، وفي الجنس دلالة على الكثرة والعموم، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية لتبين إحدى خصائص الطبيعة البشرية التي لا ترضى بالقليل، وتتوق دائما إلى المزيد، قال تعالى ﴿ وَمَهَّدتُّ لَهُ تَمْهِيدًا ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ ﴾⁽¹⁾.

أما مجيء صفته دالة على المفرد، فقد تعرضنا إلى ما يشبه ذلك عند دراسة (أَيَّامًا مَعْدُودَةً) و(أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً)، مما يغني عن إعادته.

وكلمة (مُذَبِّذِينَ) في قوله تعالى ﴿ مُذَبِّذِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾⁽²⁾، هي (مُفَعَّلَل) من الرباعي المجرد المضعف⁽³⁾، ذُبِذِبَ يُذَبِّذُ فهو مُذَبِّذٌ، أي متردد متحير في أمره، وتذبذب فلان تردد متحيرا في أمره، وذبذبت الشيء حركته حركة مختلفة مترددة⁽⁴⁾.

والكلمة من الصيغ التي تكررت فيها أحرف الأصل، فأدت إلى إطالتها، وهو تكرار داخلي زاد في حجم الكلمة فصارت ذات أحرف أربعة، وهي طريقة تكثرت في الأفعال وتندر في الأسماء⁽⁵⁾. والتكرار هنا مقصود لذاته، لأجل هدف خاص، والمفردات التي من هذا القبيل مفردات معبرة تمثل أو تثير حركات وأصواتا وضوضاء خاصة متميزة تثير الانتباه أو تغذيه ولها تأثيرات خاصة بالحواس⁽⁶⁾.

ومن هذه الكلمات مفردات تكثر في العربية تستخدم في الوقت نفسه للدلالة على نفسها، نحو: (رَفَزَفَ) أي (ارتعد أو جرى بكل قوة)⁽⁷⁾، و(رَكَزَكَ) أي (مر يقارب خطاه من ضعف)، و(دَنَدَنَ) أي (تكلم وغنى بصوت خافت)، و(صَرَصَرَ) أي (رفع صوته)،

(1) - المذكر : 15 .

(2) - النساء : 143 .

(3) - الرباعي المضعف هو ما كانت فازه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس

(4) - ينظر اللسان، مادة (ذبب).

(5) - ينظر العربية الفصحى، ص 102 - 103 .

(6) - المرجع نفسه، ص 158 .

(7) - هذه الكلمة متداولة في عامية منطقة (قالمة) بقولون (فلان عدى يزفرف) أي مر بسرعة كبيرة لا يلسوى على شيء، ومعظم المفردات المذكورة أعلاه مستعملة بالمعاني نفسها في هذه المنطقة.

و(حَسَحَسَ) أي (شوى اللحم على الحجر أو قلبه)، و(كَبَّكَبَ)⁽¹⁾ أي (قلب الشيء بعضه هل بعض أو صرعه أو رماه).

ومن هذه المفردات ما جاء اسماً لطيور كالبلبل والمهدد والوطواط وما جاء اسماً لطيور كالصرصر، وما جاء لنباتات كالدردار والتننع والفلفل، وما جاء لأشياء مصنوعة كالقبقاب والخلخال واللؤلؤ، وما جاء لأصوات الأشياء (كالبُعْبُعَة)⁽²⁾ لصوت الزجاجة عند إفراغها، و(البُبْبُقَة) لصوت الزجاجة المغمورة في الماء للملئها، و(الطَّقْطَقَة) و(الجَجْجَعَة) لصوت الطاحونة⁽³⁾.

وذكر السيوطي الكثير من هذا في المزهري⁽⁴⁾. ومنها (ذَبَذَبَ) التي اشتق منها (المَذْبُذِبِينَ)، فإنها تدل على صوت الحركة، وهي في الآية مستعارة للدلالة على الحركة والاضطراب، يقول الراغب: «والذبذبة حكاية صوت الحركة للشيء المعلق، ثم استعير لكل اضطراب وحركة، قال تعالى ﴿مَذْبُذِبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ﴾ أي مضطربين مائلين تارة إلى المؤمن وتارة إلى الكافرين»⁽⁵⁾. وقد يكون المقصود من الكلمة أن الشيطان والهوى يلهبهاهم بين الإيمان والكفر، ولذا هم مترددون ومتحIRON⁽⁶⁾.

وجاءت الكلمة نكرة لإفادة العموم من ناحية ولتأكيد حالة كل منافق من ناحية لالهة؛ فالذبذبة والأرجحة والاهتزاز والاضطراب وعدم الثبات على موقف واحد كلها صفات المنافقين، تدل على ضعفهم وعلى مواقفهم المتلونة التي جلبت لهم الذل والاحتقار، ولو جيء بكلمة أخرى ما أدت الغرض المطلوب. فالقرآن إذا اختار لفظة معرفة كان ذلك لسبب، وإذا اختارها نكرة كان لغرض، وإذا كانت مفردة كانت لمقتضى حال مطلوبة، وإذا كانت جمعا كانت لحال تناسبها، وقد تكون اللفظة فصيحة في كل أحوالها؛ في الأفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكثير والإظهار

(1) ومنه قوله تعالى في سورة الشعراء الآية 94 ﴿فَكَبَّكَبُوا فِيهَا هُمْرًا وَفَعَّالُونَ﴾.

(2) - لفول العامة (اتببيع) لصوت الشاة لأنها تبعع إذا صوتت.

(3) - ينظر العربية الفصحى، ص 105 - 106.

(4) ينظر المزهري 2 / 134 - 137.

(5) - المفردات، كتاب الدال، ص 177.

(6) ينظر الكشف 1 / 574، والبحر 3 / 384.

والإضمار، وهو الأغلب في اللسان العربي⁽¹⁾، لذا، فالتعبير بالذنبذة يشمل جميع حركات المنافقين الظاهرة منها والباطنة. وقرئت الكلمة بأكثر من وجه، منها:

- قراءة أُبَيٍّ وعبد الله بن مسعود (مُتَذَبِّذِينَ) أي بزيادة حرف وهو ما يخرجها عن كونها من الرباعي المجرد إلى الرباعي المزيد فيه حرف.

- قرأ ابن عباس وعمرو بن فائد (مُذَبِّذِينَ) بكسر الذال على صيغة اسم الفاعل، أي مذبذبن أنفسهم أو دينهم، أو بمعنى (مُتَذَبِّذِينَ) فيكون (فَعَلَّلَ) بمعنى (تَفَعَّلَلَ) كما جاء صلصل وتصلصل بمعنى .

- وقرأ ابن جعفر (مُذَبِّذِينَ) بالبدال غير المعجمة، وكل بمعنى⁽²⁾.

مر بنا في بداية هذا الفصل أن النحاة ذكروا صيغا نابت عن اسم المفعول وجاءت بمعناه⁽³⁾، ونذكر هنا بعض الصيغ المصدرية التي جاءت في السور بمعنى المفعول لما لها في تلك الأماكن من خاصية تعبيرية لا نجدها في اسم المفعول، إذ تفيد تمكن الوصف وإطلاقه والمبالغة فيه والاتساع، كأنهم جعلوا الموصوف، ذلك المعنى لكثرة حصوله منه، كقولك: رجل عدلٌ وِرْضَى وَفُضِّلَ، فكأنه لكثرة ذلك فيه جعلوه هو العدل نفسه والرضا والفضل⁽⁴⁾.

ومن هذه الصيغ نيابة (فَعَلَ) عن مفعول في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾⁽⁵⁾، فالقرض في الآية اسم مصدر⁽⁶⁾، يجوز أن يكون بمعنى اسم المفعول أي (المُقْرِضُ أو المقروض) مثل الخلق بمعنى المخلوق، وقد عدل القرآن إليه مبالغة في تصوير العطاء والبذل، وأن الله تعالى أثنى على من بذل شيئاً من ماله في سبيل الله⁽⁷⁾.

(1) - ينظر صفاء الكلمة، ص 15 - 16 .

(2) - ينظر الكشاف / 1 / 574، والبحر / 3 / 394. وروي عن الحسن البصري قراءة (مُذَبِّذِينَ) بفتح الميم والذالين، وهي مردودة عند ابن عطية خلافاً لأبي حيان الذي يرى لها وجهاً في العربية، ومع ذلك فهي شاذة، ينظر البحر / 3 / 394 .

(3) - ينظر الصفحتين 3 - 4 منه .

(4) - ينظر شرح المفصل / 3 / 50، ولغة القرآن في جز (عم)، ص 430 - 431.

(5) - البقرة : 245 .

(6) - لأن المصدر الإقراض .

(7) - ينظر التبيان / 1 / 194، والبحر / 2 / 261 .

ونبابة (فُعُول) عن (مفعول) في قوله تعالى ﴿وَأَتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾^(١). فالزبور بمعنى (المزبور)، (فعول) بمعنى (مفعول) كالحلوب بمعنى (المحلوبة) والركوب بمعنى (المركوبة)، إلا أن ذلك لا يطرد^(٢). ونبابة (فُعُل) عن (مفعول) في قوله تعالى ﴿وَمَا ذُبِحَ لَهُمُ النَّصَبُ﴾^(٣) قرأها طلحة (نُصِب) على وزن (فُعُل) بمعنى منصوب، وقرأها عيسى بن عمر بفتحتين (نَصَب) على وزن (فَعَلَ)، وقرأها الحسن البصري (نَضَب) على وزن (لُعَل) مقصودا بها في كل ذلك (مفعول)^(٤). ومنه (السُّحْت) في قوله تعالى ﴿سَمَاعُونَ لِلْمُغِذِبِ أَكَّالُونَ لِلسُّحْتِ﴾^(٥)، فقد قرئت على الأوزان (فُعُل، وفُعَل، وفَعَلَ، وفِعَل) ولعني في كل هذا اسم المسحوت، كما قرئت على وزن (فَعَلَ) وهو مصدر أريد به المفعول كالصيد بمعنى المصيد^(٦). ومنه (حجر) في قوله تعالى ﴿هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ﴾^(٧)، فهي بمعنى (محجور) كالذبيح بمعنى المذبوح، والطحن بمعنى المطحون، ناب (فِعَل) عن (مفعول)^(٨).

وغير هذا كثير في القرآن الكريم، بل وفي لسان العرب، أشرنا إلى عينة منه لنبين أن كلبرا من الصيغ في القرآن - ومنها الصفات - قد يتعدد معناها الوظيفي، فيخرج عن مفهوم الوصفية إلى معان أخرى تستفاد من قرائن السياق. وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في الرسالة، وهو موضوع شيق وذو فائدة كبيرة، يصلح موضوعا لرسالة جامعية، تكشف عن الجوانب الإعجازية والبلاغية في نيابة ألفاظ عن ألفاظ أخرى هي الأصل في أن نستعمل للدلالة على ما وضعت له .

(١) - النساء : 163 .

(٢) بنظر البحر / 3 / 413 .

(٣) المائة : 3 .

(٤) بنظر التبيان / 1 / 418 ، والبحر / 3 / 439 .

(٥) المائة : 42 .

(٦) بنظر البحر / 3 / 501 .

(٧) الأنعام : 138 .

(٨) بنظر البحر / 4 / 233 .

الفصل الثالث

صيغ المبالغة

تهديد

عند قصد المبالغة وتكثير الفعل، يمكن تحويل صيغة (فَاعِل) ⁽¹⁾ - وهي صيغة اسم الفاعل الأصلية - إلى صيغة أخرى محولة من بنائه، للدلالة على تكثير الحدث والمبالغة فيه ⁽²⁾؛ إذ لا تستعمل المبالغة إلا حيث يمكن الكثرة ⁽³⁾. أما (فَاعِل) فإنه يكون للقليل والكثير، لأنه الأصل ⁽⁴⁾.

وذكر لها العلماء خمس (5) صيغ قياسية مشهورة: فَعَالٌ ومِفْعَالٌ وفَعُولٌ بكثرة، وفَعِيلٌ وفَعِلٌ بقلّة ⁽⁵⁾. وأشار سيبويه إلى هذه الصيغ؛ يقول: «وأجروا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يبالغوا في الأمر مجراه، إذا كان على بناء فاعل؛ لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إهقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة. فما هو الأصل الذي عليه أكثر هذا المعنى (فَعُولٌ وفَعَالٌ ومِفْعَالٌ وفَعِيلٌ)، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير، ويجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والإضمار والإظهار» ⁽⁶⁾.

وتعرض ابن طلحة إلى تفاوت هذه الصيغ في الدلالة على المبالغة: فـ (فَعُولٌ) لمن كثر منه الفعل، و(فَعَالٌ) لمن صار له كالصناعة، و(مِفْعَالٌ) لمن صار له كالألة، و(فَعِيلٌ) لمن صار له كالطبيعة، و(فَعِلٌ) لمن صار له كالعادة، ولم يتعرض لها المتقدمون ⁽⁷⁾.

(1) - استعمال تحويل إشارة إلى أنها إنما تحول من (فاعل) الثلاثي باعتباره الغالب؛ لأنها قد تحول من غيره أي من (أفعل) مثل دراك وسار، ومعوان، ومهوان، وندير، وسميع، وزهوق. ينظر التسهيل، ص 136، وشرح التصريح، 2 / 67، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 303.

(2) - ينظر التسهيل، ص 136، وشرح شذور الذهب، ص 468، وشرح التصريح، 2 / 67، وحاشية الصبان، مج 1، 2 / 301.

(3) - ينظر المجمع، 2 / 97، ويتظر حاشية الصبان، مج 1، 2 / 301.

(4) - ينظر المقتضب، 2 / 113.

(5) - ينظر المقتضب، 2 / 113 وما بعدها، والتسهيل، ص 136، وشرح المفصل، 6 / 70، وشرح ابن عقيل، 2 / 111، وشرح شذور الذهب، ص 468، وشرح التصريح، 2 / 67، والنحو الوافي، 3 / 261.

(6) - الكتاب، 1 / 110، وينظر المقتضب، هامش 2 / 113.

(7) - ينظر المجمع، 2 / 97، ومقال لصلاح الدين الزهلابي بعنوان "القياس وصيغ المبالغة"، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب دمشق العددان 11 و12 أبريل وجويلية 1983، ص 230.

والعرب إذا أرادوا المبالغة والتكثير في شيء عدلوا من بناء إلى بناء آخر أدل علم المبالغة من الأول⁽¹⁾

وقد أقام القدماء مذهبهم في المبالغة على قاعدتين متداخلتين: إحداهما أن الزيادة في المبنى تقتضي الزيادة في المعنى، والثانية أن التشديد يعني المبالغة والتكثير في الشيء⁽²⁾.

وذكروا معنى المبالغة في خمسة من أوزان المزيد الثلاثي :

- فاعل نحو : ضاعفت الشيء .

- افتعل نحو : ارتد واقتدر، أي بالغ في الردة والقدرة .

- أفعل : حيث زيادة الهمزة نفي التعدية، والتعدية تعني المبالغة .

- افعلّ : ويفيد الدلالة على قوة اللون أو العيب، نحو : اصفرّ أي اشتدت صفوته واسودّ أي اشتد سواده، وابيضّ اشتد بياضه، واعورّ أي قوي عوره، واعوجّ قوي اعوجاجه⁽³⁾.

- فَعَلّ : وهو أصل الباب عندهم، لأنه الوزن الرئيسي للمبالغة متعدية كانت أو لازمة نحو : طوّف وجوّل وكسّر وغلّق...⁽⁴⁾.

غير أن استقرار الواقع اللغوي يثبت عدم التسليم بما قالوه⁽⁵⁾. فهناك دلالات لأوزان مزيد فيها هي لأوزان مجردة، كاشتراك (فاعِل وفَعَل) نحو : سافر وسفر، ودافع ودفع، وجاوز وجاز⁽⁶⁾، و(فَعَل وفَعَل) نحو : قدّر الله وقدر⁽⁷⁾.

وقد يستغنى عن (فِعِل وفَعِل) بـ (أفَعَال) من دون تغيير في المعنى، وذلك أن المجرد كثر في كلامهم فحذفوه واستغنوا عنه بغيره، نحو: احمراراً واصفراً وابيضاً واسواداً

(1) - ينظر التعبير الزمني عند النحاة، 1 / 213 .

(2) - ينظر ما قاله ابن جني في الخصائص في باب قوة اللفظ لقوة المعنى، 3 / 264 وما بعدها .

(3) - تتساءل : أين هو معنى القوة في احوّل واعورّ واعوجّ، أم للحوّل والعمور والاعوجاج درجات؟

(4) - ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 59 .

(5) - ينظر الأدلة والبراهين التي جاء بها الدكتور رفعت هزيم في المرجع نفسه، ص 59 - 60 .

(6) - ينظر أدب الكاتب، ص 464، وارتشاف الضرب، ص 84 .

(7) - ينظر ارتشاف الضرب، ص 84 .

وازرأق، واحمرّ واصفرّ وابيض واسود وازرق⁽¹⁾.

كما قد ينوب (أفَعَلَ) عن الثلاثي، كافتقر عن فَقَرَ، واشتد عن شَدَدَ، وارتفع عن رَفَع⁽²⁾. وجاء (فَعَلَ) بمعنى (أفَعَلَ) كثيرا في اللغة، وألفت فيه كتب منها كتاب «فعلت وأفعلت» للزجاج، كما أن كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة حافل بمثل هذا⁽³⁾.

والأكثر من هذا أن هناك ضربا من (أفَعَلَ) إذا همزته صار لازما، وإذا لم تهمزه صار متعديا، وأشار ابن جني إلى هذه الغرابة تحت باب نقض العادة⁽⁴⁾.

والمرجح أن هذه الظواهر تعود إلى اختلاف اللهجات؛ إذ هناك من يستعمل (فَعَلَ) مثلا، ومنهم من يستعمل (أفَعَلَ)، ومنهم من يعدي الفعل ومنهم من يلزمه. وهذا لا يمنع أن يدل كلا الفعلين أو أحدهما على المبالغة، نتيجة تطور دلالته مثلا أو وقوعه في سياق ما يقتضي المبالغة.

أما القاعدة الثانية، وهي أن التشديد يعني المبالغة، ففي كلام العلماء ما ينقض هذا، إذ أوردوا أمثلة على (فَعَلَ) و(أفَعَلَ) بمعنى واحد نحو: فرّحته وأفرّحته، وغرّمته وأغرّمته، وفرّعته وأفرّعته، وملّحته وأملّحته، وكثرهم وأكثّهم، وقلّهم وأقلّهم، وخبرّت وأخبرّت، وسمّيت وأسمّيت، وبكرت وأبكرت، وكذّبت وأكذّبت⁽⁵⁾.

وفي القرآن الكريم ما ينقض هذا كذلك، فقد ورد «نزل وأنزل» عدة مرات دون أن نرى اختلافا بينهما في المعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ (..) قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ [..] قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾

(1) - ينظر الكتاب، 4 / 26، وأدب الكاتب، ص 579، والأفعال لابن القوطية، ص 7.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 33. وقال السرافي: "... واستغنوا بافتقر واشتد عن ذلك، كما استغنوا باحمار عن حر؛ لأن الألوان يستعمل فيها (فعل) كثيرا، كما قالوا: آدم يأم، وكهب يكهب وشهب يشهب، وما أشبه ذلك ولم يقولوا حمر، استغنوا عنه باحمار." الكتاب هامش 4 / 33

(3) - ينظر أدب الكاتب، ص 433 - 444.

(4) - ينظر الخصائص، 2 / 214 - 216.

(5) - ينظر الكتاب، 4 / 56 - 58، وأدب الكاتب، ص 460.

(6) - المائدة: 112، 114، 118.

ومنه أيضا قوله: ﴿فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا، قَالَ نَبَّأَنِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾⁽¹⁾.

ويعود هذا أيضا إلى اختلاف اللهجات، وتقبلته انمصحى، وشاع فيها وروي على السنة الشعراء وغيرهم بالصيغتين معا. ولم تخل القراءات القرآنية من هذه الاختلافات تأثرا باللهجات، من ذلك قراءة مؤهَّن في قوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنٌ كَنِيدَ الْكَافِرِينَ﴾⁽²⁾ بالتشديد، وقراءة يمسسون في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمَسُّونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ﴾⁽³⁾، بالتخفيف⁽⁴⁾، والأمثلة في هذا كثيرة.

ونقل السيوطي عن ابن خالويه أن لصيغ المبالغة اثني عشر (12) بناء⁽⁵⁾. يقول «العرب تبني أسماء المبالغة على اثني عشر بناء، فَعَمَّالٌ كَفَسَّاقٍ، وَفُعَلٌ كَعُدَّارٍ، وَفَعَّالٌ كَعُدَّارٍ، وَفَعُولٌ كَعُدُّورٍ، وَمِفْعِيلٌ كَمِعْطِيرٍ، وَمِفْعَالٌ كَمِعْطَارٍ، وَفُعْلَةٌ كَهَمْزَةٌ لَمْزَةٌ، وَفَعُولَةٌ كَمَلُولَةٌ، وَفَعَّالَةٌ كَعَلَّامَةٌ، وَفَاعِلَةٌ كَرَاوِيَةٌ وَخَائِنَةٌ، وَفَعَّالَةٌ كَبِقَّاقَةٌ للكثير الكلام وَمِفْعَالَةٌ كَمَجْرَامَةٌ»⁽⁶⁾.

وقد أحصينا من بناء المبالغة أربعائة وخمسين (450) كلمة، تتوزع على الصيغ الآتية: فِعِيلٌ وَفَعُولٌ وَفَعَّالٌ وَمِفْعِيلٌ وَفَعْلُوتٌ وَفِعِيلٌ وَفِعُولٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعْلَانٌ.

وجاءت من المجرد والمزيد، والصحيح والمعتل، واللازم والمتعدي، كما جاءت مفردة وجمعا (بنوعيه الصحيح والمكسر)، ونكرة ومعرفة.

ونشير - قبل البدء في دراسة الصيغ - إلى أن الغالبية العظمى مما أحصي من هذه الصيغ يتعلق بالذات الإلهية، وهو أمر يختلف اختلافا كبيرا عن تعلق المبالغة بالذات البشرية. فإذا كان هذا الأخير، عند النحاة والمفسرين، أمرا عاديا، فإنه في الأول اصطدم لديهم بعائق عقدي، ناتج عن الإحساس بالحرج إزاء قدسية النص، وقدسية الذات

(1) - التحريم : 3 .

(2) - الأنفال : 18 .

(3) - الأعراف : 170 .

(4) - ينظر البحر، 4 / 416 .

(5) - بل قيل إنها تزيد عن سبعة وثلاثين (37) بناء من الثلاثي ومن غيره. ينظر صيغة اسم الفاعل، ص 12

(6) - المزهر، 2 / 243، وينظر التعبير الزمني 1 / 214، وشذا العرف ص 74، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 260 وما

بعدها .

الموصوفة فيه. وهو ما أدى إلى حيرتهم حول مشروعية القول بالمبالغة في شأن الصفات الإلهية . وقد أفضى ذلك إلى اختلاف في الآراء وتنوع في طرائق التأويل، أثار على مقولة المبالغة ذاتها، وخرج بها عن دلالتها اللغوية وأخضعها لاعتبارات عقدية .

ويمكن أن نورد في هذا المجال ثلاثة آراء مختلفة :

- الرأي الأول : ويقول بالمبالغة في الصفات المتعلقة بالذات الإلهية، ومفاده أن أسماء الله تعالى إنما يقصد بها المبالغة في حقه والنهائية في صفاته. ذهب إلى هذا الزركشي⁽¹⁾.

- الرأي الثاني : يقول بالمبالغة لكن على سبيل المجاز لا الحقيقة، فهي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها، وهذا الرأي للشيخ برهان الدين الرشيد الذي يرى « أن صفات الله التي هي صيغة المبالغة كغفار ورحيم وغفور ومنان كلها مجاز، إذ هي موضوعة للمبالغة ولا مبالغة فيها ؛ لأن المبالغة هي أن تثبت للشيء أكثر مما له، وصفات الله متناهية في الكمال لا يمكن المبالغة فيها، والمبالغة أيضا تكون في صفات تقبل الزيادة والنقصان، وصفات الله منزهة عن ذلك⁽²⁾.

- الرأي الثالث : وهو رأي وسط يحاول من خلاله الزركشي حسم الخلاف، ويذهب إلى أن صيغ المبالغة قسمان : أحدهما ما تحصل فيه المبالغة بحسب زيادة الفعل، والثاني بحسب تعدد المفعولات، وتعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يلمع على جماعة متعددين⁽³⁾.

يبدو في هذا متأثرا بما ذهب إليه الزمخشري في شرحه لصيغة " تواب " في سورة الحجرات⁽⁴⁾، بأن «المبالغة فيها للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده، أو لأنه ما من قلب إلا وكان معفوا عنه بالتوبة، أو لأنه بليغ في قبول التوبة منزل صاحبها منزلة من لم يلدب قط لسعة كرمه»⁽⁵⁾ والرأي نفسه عند أبي حيان والطاهر ابن عاشور⁽⁶⁾.

(1) ينظر البرهان للزركشي، 2 / 502 - 503 .

(2) المرجع نفسه، 2 / 507، وينظر الإقنآن، 3 / 283 .

(3) المرجع نفسه، ص. ن .

(4) الحجرات : 12 .

(5) ينظر الكشاف، 3 / 669، والبرهان، 2 / 607 - 608، والإقنآن، 3 / 283 .

(6) ينظر البحر، 2 / 283، والتحرير والتنوير، 1 / 439 .

ويبدو من هذا أن تأثير الجانب العقدي واضح في تحديد دلالة المبالغة بالنسبة إلى الصفات الإلهية، ونتج ذلك عن الخلط بين مقولات صرفية ودلالية بحتة، وبين الذات الموصوفة، وهذا الخلط أدى إلى تناقض في الآراء وإلى تكلف في التأويل لا طائل من ورائه. إن دلالة الصيغة على المبالغة تبقى هي هي، مهما تحول عن وجهتها بين ذوات الفاعلين والمفعولين⁽¹⁾.

لذا نرى أن قدسية الذات الموصوفة عن طريق المبالغة تبقى محفوظة، وبخاصة إذا علمنا أن الله ذاته هو الذي يتصف بكثرة التوبة على عباده .

(1) - ينظر محمد طاع الله، صيغ المبالغة في القرآن، البنية والدلالة، رسالة ماجستير (مخطوط)، بدار الكتب الوطنية بتونس، 1990، ص 119 - 120.

١ - صيغة فَعِيل

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة، والاسم مفرد وجمع؛ والمفرد اسم **مهل** واسم عين. فاسم العين نحو: قميص وسرير، واسم المعنى نحو: سهيل وخريد و**هليلف**، والجمع نحو: كليب^(١)، والصفة، وتأتي بمعان، منها:

- مبالغة فاعل، كعليم بمعنى عالم، وقدير بمعنى قادر، وسميع بمعنى سامع .
- أفعال، كشميط^(٢) بمعنى أشمط .
- مفعول كجريح بمعنى مجروح، وقتيل بمعنى مقتول .
- مُفْعِل كسميع وأليم بمعنى مسمع ومؤلم .
- مفاعل كجليلس سمير بمعنى مجالس ومسامر .
- مُفْتَعِل كسعير بمعنى مستعر .
- منفعل كسعير بمعنى منسعر .
- مستفعل كمكين بمعنى مستمكن .
- فُعْل كرطيب بمعنى رُطب .
- فَعْل كعجيب بمعنى عجب .
- فَعَال كصحيح بمعنى صحاح^(٣) .
- الفاعل والمفعول كصريخ وصارخ للمغيث، وصرىخ وصارخ للمستغيث، نهى **هنا من الأضداد**^(٤) .
- الواحد والجمع، كخليط .

(١) - لال حلقة بن عبدة [طويل] :

- تَعَفَّقُ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا * * * رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ -

ينظر تاج المروس، مادة (عقق). وقيل: البيت للنابعة .

(٢) - الشميط: الصبح لاختلاط لونه من الظلمة والبياض، ينظر اللسان، مادة (شمط).

(٣) - كالصحاح للجمهوري .

(٤) - ينظر الأضداد لأبن الأنباري، ص 80 - 81 .

- جمع فاعل كعزبت الإبل فهي عزيب (أي بعيدة عن أهلها في المرعى) اسم جمع⁽¹⁾.

أي أنها صيغة ليست سالمة من ظاهرة الاشتراك مع الأسماء والمصادر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر الميمي واسمي الزمان والمكان⁽²⁾. وهو ما يرجح أنها لم توضع في أول أمرها للمبالغة⁽³⁾.

وقد ذكر العلماء أن (فَعِيل) أكثر ما ترد صفة مشبهة، وقللوا مجيئها صيغة مبالغة، وأوقعهم هذا في اضطراب للفصل بين (فَعِيل) التي للمبالغة و(فَعِيل) التي للصفة المشبهة. وعلى الرغم من محاولتهم الفصل بين الصفتين من طريق التعدي واللزوم، أو التكثر والحدوث والثبوت⁽⁴⁾، إلا أن التداخل باق بينهما، ولا يفصل في ذلك إلا بالسياق. وإذا وزعنا هذه الصيغة على المعاني التي عدلت عن دلالتها الأصلية إليها تبين أن العلماء كانوا محقين فيما ذهبوا إليه على أن (فَعِيل) تأتي للمبالغة بقلّة.

فقد جاءت بمعنى مفعول نحو: أحباؤه، حميد، رجيم، سعير، وكيل، حفيظ، المسيح⁽⁵⁾.

- وبمعنى مُفْعِل نحو: حسيب، حكيم، خير، نذير، أليم.

- وبمعنى مُفَاعِل نحو: حفيظ، ولي، حسيب، خصيم، شريك، قرين.

- وبمعنى مَفْعَل نحو: بشير.

(1) - ينظر البحر، 1 / 172 - 173، واللسان مادة (عزب).

(2) - ينظر الكتاب، 4 / 28 - 37، والمخصص، 16 / 155 - 161، والأفعال لابن القوطية، ص 8، والأضداد لابن الأنباري، ص 352، وشذا العرف، ص 77.

(3) - ينظر كمال إبراهيم بدري، الزمن في النحو العربي، دار مية للنشر والتوزيع، ط 1 الرياض، 1404 هـ ص 267.

(4) - نشير إلى أن صيغ المبالغة والصفة المشبهة تشتركان في بعض الأبنية وهي: فعول وفعل وفُعَال وفُعَالٌ ويحتاج ذلك إلى ضابط للتفريق بين ما كان منها هذه أو لتلك، أيكون ذلك من طريق الاشتقاق، أي اللزوم والتعدي؟ أم من طريق الدلالة أي ما أسماه الحدوث والثبوت والتكثر؟ أم هناك ضوابط أخرى؟ وقد ضرب المتقدمون أمثلة ظنا منهم أنها كافية للتمييز بين هذه الأضرب، لا يسمح المقام بذكرها.

(5) - قيل إنه (فَعِيل) معدول عن (مفعول)، بمعنى ممسوح، وقيل إنه (فَعِيل) من المسح، فهو (فَعِيل) مبالغة (فاعل)، وقيل سمي مسيحا لسياحته في الأرض، فوزنه من الفعل (مَفْعِل)، وأصله مسيح فحولت الكسرة إلى السين... ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 361.

- وبمعنى مُفَاعَلٍ ومُفَاعِلٍ نحو : ولي⁽¹⁾.

ووردت هذه الصيغة ثلاثمائة وإحدى وخمسين (351) مرة، موزعة كالاتي :

- مرتين (2) في سورة الفاتحة : الرحيم⁽²⁾.

- خمسا وتسعين (95) مرة في سورة البقرة : أليم، قدير، شهداء كم عليهم، خليفة العليم، الحكيم، الرحيم، بصير، ولي، نصير، بشير، نذير، السميع العزيز، شهداء رحيم، شهيد، سميع، عزيز، حكيم، حلیم، خبير، العلي، أولياؤهم، حميد، أنصار، أنيم، شهيدین، وليه، الشهداء⁽³⁾.

وثلاثا وخمسين (53) مرة في سورة آل عمران : عزيز، العزيز، الحكيم، بصير أليم، قدير، أولياء، رحيم، سميع، عليهم، السميع، العليم، الرحيم، المسيح، ولي، شهيد، شهداء، وليها، أذلة، خبير، حلیم، الوكيل، أولياءه⁽⁴⁾.

ومائة وتسع (109) مرات في سورة النساء : رقيبا، حسيبا، سعيرا، عليا، حكيما، شركاء، حلیم، أليبا، شهيدا، عليا، خبيرا، قرينا، شهيدا، وليا، نصيرا، أنصار، أنصاري، عزيزا، سميعا، بصيرا، بليغا، الشهداء، أولياء، حفيظا وكيلا، خصيما، أنيما، مريدا، خليلا، حميدا، قديرا، شهداء، المسيح ..⁽⁵⁾

(1) - نشر إلى أن من بين هذه الكلمات ما جاء بأكثر من معنى، من ذلك حسيب، فقد ذكر المفسرون أنها تأتي بمعنى (فَاعِلٍ) و(مُفَاعِلٍ) و(مُفَعِّلٍ)، ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 17 .

(2) - الفاتحة : (1، 3).

(3) - البقرة : (10، 104، 174، 178) - (20، 106، 109، 148، 259، 284) - (23) - (29، 95، 115، 158، 181، 215، 224، 227، 231، 244، 246، 247، 256، 261، 268، 273، 282، 283) - (30) - (32، 127، 137) - (32، 129) - (37، 54، 128، 160، 163) - (96، 110، 233، 237، 265) - (107، 120، 257) - (107، 120) - (119) - (119) - (120، 107) - (129) - (133) - (143) - (143، 173، 182، 192، 199، 218، 226) - (282، 143) - (282، 181) - (224، 227، 244، 256) - (209، 220، 228، 240، 260) - (209، 220، 228، 240، 260) - (260، 240، 228) - (260، 225، 235، 263) - (234، 271) - (255) - (257) - (267) - (270) - (276) - (282) - (282) - (282) .

(4) - آل عمران : (4) - (8، 18، 62، 126) - (6، 18، 58، 62، 126) - (15، 20، 156، 163) - (21، 77، 91، 177، 188) - (28) - (89، 129) - (31، 89) - (34، 38، 121) - (34، 63، 92، 73، 115، 119، 121، 154) - (35) - (35) - (36) - (46) - (68) - (98) - (99) - (140، 99) - (122) - (123) - (153، 180) - (155) - (173) - (175) .

(5) - النساء : (1) - (8، 86) - (10) - (11، 12، 17، 24، 32، 35، 39، 70، 92، 104، 111، 127، 147، 148، 170، 176) - (11، 17، 24، 28، 88، 92، 104، 111، 130، 186، 188) - (12) - (12) - (16، 23، 25، 29، 84، 96، 100، 106) - (18، 138، 161، 173) - (33، 41، 72، 79، 166) - (34) - (38، 94، 128، 136) - (38) - (41) - (110، 129، 182) .

- وثماني وأربعين (48) مرة في سورة المائدة : رحيم، عليم، خير، شهداء، قدير، الرقيب، أحباؤه، بشر، نذير، أليم، عزيز، حكيم، المسيح، أذلة، أعزة

وليكم، بصير، أنصار، السميع، العليم، حلیم، شهيد، أولياء، العزيز، الحكيم⁽¹⁾

وثلاثا وخمسين (53) مرة في سورة الأنعام : السميع، العليم، وليا، قدير، الخبير، شهيد، شركاءكم، البصير، ولي، شفيع، رحيم، بوكيل، أليم، حميم، عليم، حكيم، شركاء، شفعاءكم، العزيز، وكيل، اللطيف، بحفيظ، حفيظا أوليائهم، وليهم، أولياؤهم، شركائنا، لشركائهم، شركاؤهم، شهداء، شهداءكم شريك، خلائف⁽²⁾.

وتبين من الاستقراء أن أمثلة هذه الصيغة جاءت من المتعدي واللازم. وشملت أغلب أبواب الفعل المعروفة، إذ جاءت من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) و(فَعَّلَ يَفْعِلُ) و(فَعَّلَ يَفْعِلُ) و(فَعَّلَ يَفْعِلُ) و(فَعَّلَ يَفْعِلُ). وإلى جانب هذا شملت الصحيح والمعتل، والمفرد والمثنى والجمع المكسر، والمعرفة والنكرة.

وقد تنوعت دلالات أبنية هذه الصيغة بحسب السياقات التي وردت فيها، وبحسب علاقاتها بالموصوفين، الذين تنوع ذكرهم في الآيات ؛ كالله والأنبياء والناس والشيطان والأصنام والعذاب والقول والشراب .

ويحتل ما جاء من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) المرتبة الأولى، لكن ذلك يعود إلى تكرار الصيغ لا إلى تنوعها. ويذكر الدارسون أن (فَعَلَ) غالبا ما يختص بالحالات، وما دل على الحالات يفترض فيه الكثرة؛ لأنها متغيرة وأكثر حركية من الصفات الثابتة ؛ لذا تراوحت

(45, 75, 89, 119, 123, 173)-(45, 52, 75, 89, 123, 145, 173)-(52, 192)-(56, 158, 165)-(88, 134, 148)-(58, 134)-(63)-(69)-(76, 89, 139, 144) - (80) - (81, 109, 132, 171)-(105) - (107) - (117) - (125) - (131)-(133)-(149, 133)-(135)-(157, 171, 172) .

(1) - المائدة : (3, 34, 39, 74, 98)-(7, 54, 97)-(8)-(8, 44)-(17, 19, 40, 120)-(2, 17, 72, 75)-(18)-(18) - (2) - (19) - (36, 73, 94)-(38, 95)-(38, 51, 57, 81)-(54, 54)-(55)-(71)-(72)-(76)-(76) - (101)-(117)-(118)-(118) .

(2) - الأنعام : (13, 115)-(13, 96, 115)-(14)-(17)-(18, 73)-(18, 73, 103)-(19)-(22)-(50)-(81, 70) - (51, 70)-(54, 145, 165)-(66, 107)-(70)-(70)-(83, 101, 128, 139)-(83, 128, 139)-(94, 100, 139) - (94)-(96)-(102)-(103)-(104)-(107)-(121)-(127)-(128)-(136)-(137)-(144)-(150) - (163)-(165) .

صيغ هذا الباب بين اشتقاقها من اللازم ومن المتعدي، وما كان من هذا الأخير « أقرب إلى الفعلية؛ لأنه يتضمن معنى الفعل والحركة والمجهود الجسمي أو العقلي، فالفاعل بالنسبة لهذه الطائفة من الأفعال يقوم بالفعل ويتلقى الفعل، فتعود عليه نتائجه أو يقوم به لنفسه ولفائدته»⁽¹⁾

قلنا إن الكثرة تعود إلى تكرار الصيغ وليس إلى تنوعها⁽²⁾. فقد تكررت على سبيل المثال " عليم " ثماني وخمسين (58) مرة، و" رحيم " ستا وثلاثين (36) مرة، و" شهيد " سبعا وعشرين (27) مرة، و" سميع " سبع عشرة (17) مرة .

وإذا كانت كثرة ما جاء من (فعل) تعود إلى التكرار، فإن كثرة ما جاء من (فعل) تعود إلى التنوع، ومن ثم هي أولى بالمرتبة الأولى، فقد جاء منه تسعة عشر (19) جذرا اشتقاقيا مقابل عشرة (10) جذور لـ (فعل)، والفارق واضح .

والسبب أن (فعل) في العربية من أكثر الأفعال تصرفا، فعينه في المضارع تقبل الحركات الثلاث، بخلاف (فعل) الذي لا تقبل عين مضارعه إلا حركتين⁽³⁾.

وفيا يأتي دراسة لعينات من أبنية هذه الصيغة. ففي قوله تعالى مثلا: ﴿ فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ، فَتَابَ عَلَيْهِ، إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾⁽⁴⁾، فالرحيم (فعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رَحِمَ يَرْحَمُ رَحْمَةً وَرَحْمَةً، وَرُحْمًا وَرُحْمًا، وَمَرْحَمَةً⁽⁵⁾ فهو رحيم من باب (فعل يفعل). والرحمة في اللغة الرقة والتعطف، والرحيم (فعل) بمعنى

(1) - التصريف العربي، ص 87.

(2) - نشير إلى أنه بعد طرح المكرر من الصيغ المحصاة أصبح عددها مائة وثمانين وثلاثين (138) صيغة، وهو ما يمثل نسبة 39,31% من المجموع العام .

(3) - لم نذكر باب (فعل) هنا، لأن (فعل) من فعل غالبا ما تكون صفة مشبهة، وقد تشترك الصفتان فيها ويصعب التفريق بينهما حتى بالعودة إلى فكرة التعدية واللزوم، والتجدد والثبوت فإنها تبقى ضوابط ضعيفة، ولا أدل على ذلك من كثرة الاختلاف بين العلماء في الصيغ المشتركة بين صيغ المبالغة والصفة المشبهة، ومنها (فعل). وعلى هذا الأساس، يمكن حد أسماء الله الحسنى المصوغة من اللازم صفات مشبهة، كما يمكن عدها صيغ مبالغة : كميز ولطيف وحليم وحلي ...

(4) - البقرة : 37 .

(5) - ينظر اللسان، مادة (رحم)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الميم، 4 / 119

(فاعل)⁽¹⁾، مثلما قالوا سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر، وهي في الإنسان رقة القلب وعطفه⁽²⁾، وتكون بهذه الدلالة من الكيفيات الخاضعة للمزاج، التي يستحيل إطلاقها على الله تعالى⁽³⁾؛ ولذا فهي في الآيات المحصاة تدل على الكمال المطلق الذي هو صلة خاصة بالله تعالى لا يشترك فيها معه غيره⁽⁴⁾

ويكفي هذه الكلمة أهمية أنها مع لفظة " الرحمن " من السبع المثاني. وهي مرتبطة بها في أكثر الحالات ومع غيرها؛ كالتواب والغفور والعزیز والرؤوف والرب والبر...⁽⁵⁾، واقرنت في معظم الآيات التي أحصيناها بصفة أخرى من صفات الله تعالى سابقة لها، وهي «غفور»، فتقديمها أولى «لأن المغفرة سلامة والرحمة غنيمة، والسلامة تطلب قبل الغنيمة»⁽⁶⁾. وقد سبقت في الآية بـ «التواب» التي تفيد المبالغة كذلك، وجرت «الرحيم» مجرى العلة لها، إذ قبول الله التوبة عن عباده ضرب من الرحمة بهم، وإلا كانت التوبة لا تقتضي إلا نفع التائب نفسه بعدم العودة إلى الذنب حتى تترتب عليه الآثام⁽⁷⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾⁽⁸⁾، جاءت صيغتا (بَشِيرًا وَنَذِيرًا) بزنة (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل). قيل إنها من الثلاثي المزيد على غير قياس⁽⁹⁾. وقيل يجوز أن تكون بشير من أَبْشَر أو من بَشَّر، فإذا كانت من المزيد فهي على غير قياس كما ذكرنا، وإن كانت من المجرد⁽¹⁰⁾، فهي بمعنى المزيد وهي مقيسة عند سيبويه⁽¹¹⁾، ولغة عند

(1) - هذا في القرآن، أما في اللغة فقد تكون اسم فاعل أو اسم مفعول، يقال: راحم ورحوم ورحيم (اسم فاعل)، ويقال: مرحوم ورحيم ومُرْتَحِم (اسم مفعول). فرحيم: اسم فاعل أو اسم مفعول حسب السياق. وهو في القرآن اسم فاعل لا سيما إذا كان صفة لله عز وجل.

(2) - ينظر اللسان، مادة (رحم).

(3) - ينظر روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني للآلوسي، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (د. ت)، 1 / 59.

(4) - ينظر لغة القرآن الكريم، ص 370 - 371.

(5) - ينظر الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم لنذير حمدان، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط 1 جلة 1991 ص 243، وموسوعة «له الأسماء الحسنی»، 1 / 35 - 36.

(6) - صفاء الكلمة، ص 227.

(7) - ينظر التحرير والتنوير، 1 / 439.

(8) - البقرة: 119.

(9) - ينظر التحرير والتنوير، 1 / 691.

(10) - وهو ما لا يرى الطاهر بن عاشور داعيا إليه، ينظر المرجع نفسه، ص. ن.

(11) - ينظر البحر، 1 / 538.

الطليل^(١). وقرئ قوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ يَبْشُرُكَ بِبَيْتِي﴾^(٢)، بالتخفيف من بشر، وبالطليل من بَشَّرَ^(٣)؛ وهما لغتان فصيحتان، إلا أن التشديد أكثر والتخفيف حسن مستعمل^(٤). كما قرأ عبد الله «يُبَشِّرُكَ» في جميع القرآن من أبشر، وبهذا تكون «لِبَشَّرَ» ثلاث لغات ذكرها أكثر من واحد^(٥). وهو ما يجوز أن تكون «بشیر» من أحد الأفعال الثلاثة: بَشَّرَ أو أَبَشَّرَ أو بَشَّرَ. والبشیر، المبشر بخير أو شر^(٦). قال تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْتِرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٧).

وترتبط الكلمة بالدلالة على الإخبار بسار تنبسط معه بشرة الوجه، بحيث تطلق المبالغة عموماً على الخير.

أما نذير، فهي (فَعِيل) من الثلاثي الصحيح المزيد بالهمزة أنذر ينذر إنذاراً، فهو المبالغة ونذير أي أنها (فَعِيل) معدول بها عن (مُفْعِل)، وهو الأصل أميت فعله الثلاثي^(٨). يقول أبو حيان بشأن هاتين الصيغتين: «وعدل إلى (فَعِيل) للمبالغة؛ لأن (فَعِيل) من صفات السجايا، والعدل في بشير للمبالغة عند سبويه إذا جعلناه من بشر، لأنهم قالوا بشر مخففاً، وليس مقبوساً في نذير، لأنه من أنذر، ولعل محسن العدل فيه كونه معطوفاً على ما يجوز فيه ذلك؛ لأنه قد يسوغ في الكلمة مع الاجتماع مع ما يقابلها ما لا يسوغ فيها لو الفردت»^(٩).

(١) - ينظر العين، 6 / 259.

(٢) - آل عمران: 39.

(٣) - ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط ٥ بيروت 1979، ص 108، والاشتقاق لابن دريد تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط 3 القاهرة (د.ت.)، ص 77، والمفردات كتاب الباء، ص 48، والبحر، 2 / 465.

(٤) - ينظر الحجة لابن خالويه، ص 109.

(٥) - ينظر المفردات كتاب الباء، ص 48، واللسان، مادة (بشر)، والبحر، 2 / 465.

(٦) - ينظر العين، 6 / 259، ومقاييس اللغة، باب الباء والشين وما يثلثهما، 1 / 251.

(٧) - آل عمران: 21، وربما هو جنس من التكبيت أو التهكم والاستهزاء. ينظر مقاييس اللغة، ص 430 / 2 والبحر، 2 / 430. قال أبو حيان: "... وقيل هو على معنى تأثر البشرية من ذلك فلم يأخذ فيه قيد السرور، بل لوحظ معنى الاشتقاق". البحر 2 / 431.

(٨) - ينظر اللسان، مادة (نذر)، ومقاييس اللغة باب النون والذال وما يثلثها، 5 / 414.

(٩) - البحر، 1 / 538.

وفي العربية أمثلة كثيرة جاء فيها المجرد بمعنى المزيد، ومنه (فَعَلَ) بمعنى (أَفْعَلَ) و(فَعَّلَ)، ومنه كذلك (فَعَّلَ) بمعنى (أَفْعَلَ)⁽¹⁾. يقول ابن خالويه: «كل فعل جاز فيه (فَعَّلَ) و(فَعَّلَ) اعترض بينهما (أَفْعَلَ)»⁽²⁾، وترتبط الكلمة بالدلالة على التخويف أو التخوف، بحيث تطلق النذارة عموماً على الشر.

وقد وردت هذه الصيغة جمع تكسير على وزن (أَفْعَلَةٌ)، نحو: أعزة وأذلة، و(فُعَلَاءٌ) نحو: شهداء وشفعاء وشركاء، و(أَفْعَالٌ) نحو: أنصار، و(أَفْعِلَاءٌ) نحو: أحباء وأولياء، و(فَعَائِلٌ) نحو: خلائف. ومن هذه الجموع أذلة وأعزة في قوله تعالى ﴿أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾⁽³⁾.

جاءت الصيغتان جمعاً لـ (فَعِيلٌ)، تقول: ذليل وعزيز، وكل منهما من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف: ذل يذل ذلاً وذلة وذلالة (بفتح الذال وضمها) ومذلة، فهو ذليل بين الذل والمذلة، أي هين خسيس⁽⁴⁾. وعز يعز عزاً وعزة وعزازة فهو عزيز أي قوي رفيع ممتنع غالب، والعز والعزة الشدة والغلبة والامتناع⁽⁵⁾.

وكلتاها من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وإن كان الأصل فيما دل على الخصال التي تكون في الإنسان من الحسن والقبح والشدة والضعف والجرأة والجبن والصغر والعظم، أن يكون من باب (فَعُلُ يَفْعُلُ)، غير أنه لما كانت الصيغتان من المضعف استثقل فيهما (فَعُلُ يَفْعُلُ)، فجاءتا من (فَعَلَ يَفْعِلُ)⁽⁶⁾.

(1) - ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب، ص 433 وما بعدها، وينظر ص 460 وما بعدها، وينظر كتاب فعلت وأفعلت للزجاج، ص 5 وما بعدها، والجمهرة، 3/ 1257 وما بعدها. وقد نقى أبو هلال العسكري أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد، كما لا يكونان على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين، وأما في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد مثلاً ظن كثير من النحويين واللغويين. ينظر الفروق في اللغة، ص 15.

(2) - الحجة، ص 109.

(3) - المائدة: 54.

(4) - ينظر العين، 8 / 176، ومقاييس اللغة باب الذال وما معها في الشائني المطابق، 2 / 345، واللسان مادة (ذلل)، والقاموس المحيط، باب اللام فصل الذال، 3 / 390.

(5) - ينظر العين، 1 / 76.

(6) - ينظر أدب الكاتب، ص 471 - 472.

وذكر الصرفيون أن الفعل المضعف إذا كان من اللازم يأتي مضارعه على (يفعل)¹، والأكثر في تكسيره أن يكون على (فَعَال)، نحو: شديد شداد، وحديد حداد، وعلى (أفَعَلَاء) نحو: شديد أشدَاء، ولييب البَاء وشحيح أشحَاء؛ إلا أنه يكسر على (أفَعَلَة) نحو: أشحة وأعزة وأذلة، و(أفَعَلَة) نظير (أفَعَلَاء) وبمنزلتها في البناء، غير أن (أفَعَلَاء) للتهي بهمزة تأنيث و(أفَعَلَة) تنتهي بتائه².

وترتبط الأولى في الآية بالدلالة على اللين والانقياد والتواضع³، والذل، متى كان من الإنسان نفسه لنفسه فمحمود⁴. وهو هنا في الآية مجاز⁵. يقول سيد قطب: «وهي صفة مأخوذة من الطواعية واليسر واللين، فالؤمن ذلول للمؤمن غير عصي عليه ولا صعب، هين، لين، ميسر، مستجيب، سمح، ودود، وهذه هي الذلة للمؤمنين، وما في الذلة للمؤمنين من مذلة ولا مهانة، إنها هي الأخوة ترفع الحواجز وتزيل التكلف وتخلط النفس بالنفس، فلا يبقى فيها ما يستعصي وما يحتجز دون الآخرين.»⁶

بينما ترتبط الثانية بالدلالة على الشدة والقوة والتعزز والإباء والاستعلاء، وهي صفات المؤمنين حقا، أن يكون أحدهم متواضعا لأخيه ووليه متميزا على خصمه وعدوه. قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾⁷، ولد وصف الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأنه الضحوك القتال؛ ضحوك لأوليائه، قتال لأعدائه⁸.

(1) - ينظر على سبيل المثال الممتع 1 / 147، وشرح الشافية 1 / 134.

(2) - ينظر الكتاب 3 / 604، والتكملة ص 166 - 185، وشرح الشافية 2 / 137.

(3) - وهذا استعمال "أذلة على" فكلية أذلة مضممة معنى التعطف والتحنن، فصلحت معها "على" لأنه يقال: ذل له، لا ذل عليه. ينظر البرهان، 3 / 341.

(4) - ينظر المفردات كتاب الذال، ص 181، والكشاف 1 / 623، والبحر 3 / 524، والتحرير والتنوير 6 / 237.

(5) - ينظر التحرير والتنوير، 6 / 237.

(6) - الظلال، 2 / 919.

(7) - الفتح: 20.

(8) - ينظر تفسير ابن كثير، 2 / 896.

والعزة المقصودة في الآية ليست للذات ولا الاستعلاء للنفس، وإنما هي العزة للعقيدة والاستعلاء للراية التي يقفون تحتها في مواجهة الكفار⁽¹⁾.

وأشار الطاهر بن عاشور إلى المقابلة بين هذين الوصفين في آية واحدة بقوله : «والأذلة والأعزة وصفان متقابلان وصف بهما القوم باختلاف المتعلق بهما [...] وإثبات الوصفين المتقابلين للقوم صناعة عربية بديعية، وهي المسماة الطباق، وبلغاء العرب يغربون بها، وهي عزيزة في كلامهم. وقد جاء كثير منها في القرآن، وفيه إيحاء إلى أن صفاتهم نسرها آراؤهم الحصيفة، فليسوا مندفعين إلى فعل ما إلا عن بصيرة، وليسوا ممن تنبعث أخلاقه عن سجية واحدة بأن يكون لينا في كل حال، وهذا هو معنى الخلق الأقوم، وهو الذي يكون في كل حال بما يلائم ذلك. قال كعب بن سعد (طويل) :

حَلِيمٌ إِذَا مَا الْجَلْمُ زَيْنَ أَهْلَهُ * مَعَ الْجَلْمِ فِي عَيْنِ الْعَدُوِّ مَهِيْبٌ⁽²⁾.

وما يرجح كون الصفتين للمبالغة⁽³⁾، أنها مسبوقتان بفعل وموصوفتان به، فلما كان الفعل يدل على التجدد - وهو خلاف الاسم الذي يدل على الثبوت - صارتا تدلان على التجدد مثله، لأنهما من أفعال الطاعة والثواب، وهي أمور تقتضي التجدد⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾⁽⁵⁾، وردت ولي على (فَعِيل) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء واللام أي اللقيف المفروق، ولي الشيء وعليه يلي ولاية وولاية أي تولى أمره ونصره⁽⁶⁾، من باب (فَعِلَ يَفْعِلُ) وهذا الباب معدود عند العلماء ضمن المسموعات أو الشواذ، لأن ما كان على (فَعِل) الأصل فيه أن يأتي على

(1) - ينظر الظلال، 2 / 919. وروي أن الصفات التي وصف بها هؤلاء القوم هي صفات أبي بكر رضي الله عنه، فقد كان ضعيفا في نفسه قويا في الله في عزمه على قتال أهل الردة. ينظر التسهيل لابن جزي، ص 181.

(2) - التحرير والتنوير، 6 / 237 - 238.

(3) - أشير إلى أن كثيرا من الكلمات تختلف فيه بين العلماء، وبخاصة المفسرين، فهذا يعدها للمبالغة، وذلك يعدها صفة مشبهة، وآخر يعدها للنسب

(4) - ينظر البحر، 3 / 524.

(5) - البقرة : 107.

(6) - ينظر المفردات كتاب الواو، ص 533. ومقاييس اللغة باب الواو واللام وما يتلونها، 8 / 141، واللسان مادة (ولي)، والقاموس المحيط، فصل الواو باب الباء، 4 / 404.

(يَفْعَل) إلا ما شُدَّ⁽¹⁾. وهي معدولة عن (فَاعِل) إلى (فَعِيل) قصد المبالغة، كما أنها أكثر استعمالاً في القرآن من «وال»⁽²⁾.

وتأتي بمعنى المُوَالِي والمُوَالِي، يقال للمؤمن: هو وَلِيّ الله ولم يرد مولاه، وقد يقال: الله وَلِيّ المؤمنين ومولاهم⁽³⁾. وارتبطت هذه الكلمة في الآيات التي وردت فيها بعدة معانٍ متقاربة، تعود في أصلها إلى معنى القرب. والقرب يكون من حيث المكان، أو من حيث النسبة، أو من حيث الدين، أو من حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد⁽⁴⁾.

ولا يخرج أغلبها عن هذه المعاني الأخيرة، إذا استثنينا «ولي» في قوله تعالى: ﴿فَلْيَمْلِكْ وَليُّهُ بِالْعَدْلِ﴾⁽⁵⁾، فإنها تعني الوكيل أو الوصي أو الترجمان⁽⁶⁾. وذلك لا يخلو من معنى النصرة وتولي الأمر.

وجاءت في الآيات التي وردت فيها مجموعة على أولياء، أي (أَفْعِلَاء) جمع تكسير ويذكر الصرفيون أن (فَعِيل) الناقص أو المضعف الذي بمعنى (فَاعِل) صفة لمذكر عاقل، يجمع قياساً على (أَفْعِلَاء)، نحو: أغنياء وأشقياء وأصفياء وأخوياء⁽⁷⁾. يقول سيبويه: «وأما ما كان من بنات الباء والواو، فإن نظير (فَعْلَاء) فيه (أَفْعِلَاء)، وذلك نحو: أغنياء وأشقياء وأخوياء وأكرباء وأصفياء، وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات، وقبلها حرف مفتوح، فلما كان آخر ذلك مما يكرهون ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها كما فروا إليها في المضاعف.»⁽⁸⁾

(1) - ينظر على سبيل المثال شرح الشافية، 35/1، وشذا العرف، ص 35.

(2) - هذه الأخيرة وردت مرة واحدة في سورة الرعد لمواخاة الفواصل، وهي بمعنى ولي، ينظر المفردات، كتاب الواو، ص 533، والبحر 1/ 515.

(3) - ينظر المفردات كتاب الواو، ص 533.

(4) - ينظر المرجع نفسه، ومقاييس اللغة باب الواو واللام وما يثلثها، ص 6/ 441.

(5) - البقرة: 282

(6) - ينظر البحر، 2/ 361.

(7) - ينظر الكتاب 3/ 634 - 635، والمقتضب 1/ 162، 2/ 209 - 210، وشرح الحاشية 2/ 137، 3/ 35، والتسهيل ص 276، وشرح ابن عقيل، 2/ 468.

(8) - الكتاب، 3/ 634 - 635. وفسر السيرافي هذا، يقول: «يعني لو جمعوا غنياء على (فَعْلَاء) لقالوا غُنياء، وفي شقي سُقياء، وكانت الباء متحركة قبلها فتحة، ومن شأنهم قلب الباء ألفاً والواو إذا تحركت هو قبلها فتحة في كثير من المواضع، كقولهم في الفعل مال وباع أصله ميل وبيع وقال أصله قول، وفي الاسم دار وأصله دهر، وناب وأصله نيب، فعدلوا كراهة لذلك إلى جمع آخر وهو (أَعْلَاء) ولا يلزمهم فيه ما كرهوه.» الكتاب، هامش 3/ 635.

2 - صيغة فَعَّال

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة؛ فالاسم نحو: الكَلَاء⁽¹⁾، أو القَذْف (أي الميزان أو المتجنيق) والجَلَاء (الذي يجلو السلاح) والدَّعَاء (اسم رجل) والرَّغَاء (اسم طائر)⁽²⁾. والصفة نحو: شَرَّاب ولبَّاس وركَّاب وخذَّار ومنتان وتوَّاب ووهَّاب⁽³⁾. ويكثر مجيء هذا البناء من المتعدي؛ كقوَّال وشَرَّاب ولبَّاس وركَّاب ووهَّاب⁽⁴⁾. يقول سيبويه: «وأجر وا اسم الفاعل إذا أرادوا أن يسألوا في الأمر مجراه إذا كان على بناء فاعل، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل إلا أنه يريد أن يحدث عن المبالغة»⁽⁵⁾.

ولكثرة استعمالها في اللغة، قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قياسيتها للمبالغة من الثلاثي اللازم والمتعدي⁽⁶⁾، لأنها محولة من (فَاعِل)، وفاعل يأتي من اللازم والمتعدي⁽⁷⁾. لذا، فإنه إذا ذكرت كلمة مبالغة كانت صيغة (فَعَّال) أول ما يتبادر إلى الذهن، فهي أكثر

(1) - ذكر ابن سيده أن هذه الكلمة عند أحمد بن يحيى على وزن (فعلاء)، لأن الريح تكمل فيه السفن وكلا القولين صحيح، والأول أسبق، ينظر المخصص، 16 / 37، 91.

(2) - يبدو أن هذه الأسماء أصلها صفات، ثم جعلت أسماء بدليل ذكرها تحت عنوان: وما يكون اسماً في بعض الكلام وصفة في بعضه. ينظر المخصص، 16 / 2، 37، 91.

(3) - ينظر الكتاب 4 / 257، 1 / 111 - 113، والمتع 1 / 98، والبرهان 2 / 511، والمزهر 2 / 243 وذكر سيبويه أن ما سمي بهذه الصفة ضُرف، معرفة كان أو نكرة، ينظر الكتاب 3 / 217.

(4) - ينظر الكتاب، 1 / 111 - 113، والمقتضب 2 / 113، وشرح الشافية 2 / 178، وشرح ابن عقيل 2 / 111 - 112، والبرهان 2 / 511، والمزهر 2 / 243، وشلذا العرف، ص 74.

(5) - الكتاب 1 / 110. يقول فلايش فيما يخص هذه الصيغة، تحت "عنوان التأثير العميق للقياس": «كان للقياس على وجه الخصوص أثر (فعال) وخير مثال على ذلك صيغة (فَعَّال)، ففي اللغة القديمة كان من الممكن بناء هذه الصيغة لى جميع الأفعال المبينة للمعلوم تقريباً، على أنها صيغة مبالغة لاسم الفاعل بزنة (فاعل) تعمل مثله عمل الفعل « العربية الفصحى، ص 78 - 79.

(6) - ينظر مجلة المجمع، 2 / 35، 53، 62.

(7) - ذكر الشيخ محمد الخضرم حسين كثيراً مما جاء من لازم، نحو: الأفك والأواب والبخال والبسام والتواب والتباه والحنان والحلاف والخناس.. ينظر مجلة التراث العربي، العددان 11 و12 ص 223

الأبنية شيوعاً، ولم تأت للمبالغة فحسب، بل جاءت للصناعة وللإحتراف وللإلزامية وللنسب⁽¹⁾.

جاء في تاج العروس للزبيدي: «وقد صرح كثير من الصرفيين بأن (فَعَّالًا) كما يكون للمبالغة يكون للنسب، وللدلالة على الحرف والصنائع، كالنجار والبزاز»⁽²⁾. فمما جاء:

1- للمبالغة نحو: قَوَّال ونَوَّام وضَرَّاب وأكَّال وصَوَّام وقَوَّام أي كثير القول والنوم والضرب والأكل والصوم والقيام.

2- وللنسب نحو: حَمَّار وبَغَّال وكَلَّاب وجَمَّال وسيَّاف وعَسَّال، أي صاحب حمار وبغل وكلب وجمل وسيف وعسل.

3- وللحرف والصنائع نحو: نَجَّار وحدَّاد وبرَّاد وعطَّار وثَوَّاب وعنَّاب، أي الذي حرفته التجارة والحداثة والبرادة والعطارة وبيع الثياب والعنب⁽³⁾.

وعلى الرغم من كثرة (فَعَّال) في الدلالة على الحرفة والصناعة والنسبة، فإن ذلك موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه⁽⁴⁾.

وهناك من يرى عدم اشتقاق هذا البناء من اسم الفاعل ولا من الفعل، وإنما هو مشتق من اسم الجنس أو اسم المهنة للدلالة على الحرفة والصناعة. فالقراء عنده من الفراء والبزاز من البز، والثواب من الثياب، والجمال من الجمل وهكذا.. ويرى أنه لا يشترط في صياغة هذا البناء التكرار أو المبالغة، وإنما يطلق على كل من مارس الحرفة قلت أو كثرت، فمن يدهن يسمى دهاناً، ومن يجرث يسمى حرثاً، ومن يصنع الأقفال يسمى قفالاً، ومن يعمل النخاسة يسمى نخاساً وهكذا...

(1) - ينظر شرح المفصل 6 / 13 - 15، وفقه اللغة لوائ، ص 217 - 220، ودراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح، ص 339، وتهذيب المقدمة اللغوية، ص 210 - 240.

(2) - تاج العروس، مادة (حبر).

(3) - ينظر الاشتقاق لعبد الله أمين، ص 263.

(4) - ينظر شرح المفصل 8 / 13 - 16، والجمع 2 / 198، وشرح التصريح 2 / 337. ويقيس المبرد باب (فاعل فعَّال) لأنه لي كلامهم أكثر من أن يحصى، ينظر الجمع 2 / 198.

فالصيغة - من منظوره طبعاً - لا تدل على المبالغة، حجته في ذلك عدم بنائها قبل المبالغة على (فَاعِلٍ)، إذ لم يسمع عن العرب حامل وجامل وبازز وقافل... وقياساً على ذلك، ينفي كون الطبيب الجراح سمي بذلك لكثرة الجراحة، والسقاء لكثرة السقاية، بدليل أنهم لم يسموا سائس الخيل سواسا والراقصة رقاصة⁽¹⁾، وبائع الفاكهة فكأها⁽²⁾.

كما قاس العرب صفات أخرى على هذه الصفات قريبة الدلالة منها، كوصفهم للشاعر بأنه هجاء ووصاف ومداح، وقالوا: فلان عباب ونصاب ونتمام وهماز ولماز ونسابة وفحاشة، والمراد منها أنها صارت لاصقة بهم وكأنها مهن لهم⁽³⁾. من ذلك ما ورد في قوله تعالى ﴿وَفِيكُمْ سَمَاعُونَ لَهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾⁽⁴⁾ ذكر القرطبي أن السماع هنا ليس المقصود به قوي السمع، وإنما الذي يسمع الأخبار وينقلها، وهي واضحة الدلالة على المهنة⁽⁵⁾.

وقد تعسف بعض الصرفيين في تحريج بعض الصفات استعملت باللفظين (فَاعِلٍ وَفَعَّالٍ)، نحو: لَابِنٌ وَلَبَّانٌ، وذهب الرضي أن لَابِنًا لصاحب اللبن، ولَبَّانًا لمن يزاوله في البيع⁽⁶⁾.

والمرجح أن هذا يعود إلى اختلاف اللهجات، حتى وإن لم تنسب كل لهجة إلى أصحابها، بدليل أن الرضي نفسه أورد كلمات مستعملة باللفظين بمعنى واحد، نحو: سياف وسائف. كما جاء (فَعَّالٌ) والمنسوب بالياء بمعنى واحد، نحو: بَتَّى وَبَتَّاتٌ لبائع البت (وهو الكساء)⁽⁷⁾.

(1) - غير أن ابن دريد أورد لفظ رقاصة ضمن بيت للنعمان بن عدي، يقول فيه [طويل] :

إِذَا دُشْتُ عَنِّي دَهَائِقُ قَرْيَةٍ * * * وَرَقَاصَةٌ تَجُتُو عَلَى كُلِّ مَنَسِيمٍ -

وجاء في المعقد الفريد 6 / 370 صناجة بدلا من رقاصة، وفي مقاييس اللغة باب الرء والقاف وما يثلثها 2 / 429 الرقاصة : لعبة .

(2) - ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 66 - 67 .

(3) - المرجع نفسه، ص 67 .

(4) - التوبة : 47 .

(5) - ينظر الجامع المجلد الرابع، 8 / 85، والبحر 3 / 499 .

(6) - ينظر شرح الشافية، 2 / 84 - 85 .

(7) - المرجع نفسه، 2 / 85 .

وفي القرآن أمثلة كثيرة من هذا القبيل، فقد راوح في استخدام البناء الواحد تارة بـ(فَاعِل) وتارة بـ(فَعَّال)، كقوله تعالى ﴿قَدْ لَلَّهٗ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ﴾⁽²⁾، وقوله ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ﴾⁽³⁾، وقوله ﴿وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾⁽⁴⁾، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْخَائِنِينَ﴾⁽⁵⁾، وقوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُفْرًا﴾⁽⁶⁾.

وعندما نقرأ قوله تعالى ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾⁽⁷⁾ وقوله تعالى ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾⁽⁸⁾، نجد أنه استعمل (فَاعِل) عند إرادة القيام المادي في حين استعمل (فَعَّال) للدلالة على القيام بالأمر، وتولي السلطة؛ فالاستعمالان، إذاً، متساويان، وإن كانت صيغة (فَعَّال) تطورت دلالتها فتخصصت.

وجاءت هذه الصيغة في كثير من اللغات السامية بالدلالة نفسها، فديتان وطبّاخ وصيّاد ونجار وجمال وفلاح وحرّاث وسيّاف وعرّاف كلها صيغ تدل على المهنة في العبرية والسريانية والحبشية والآكادية على اختلاف بسيط بينها⁽⁹⁾.

ويرى برجستراسر أن بناء (فَعَّال) الدال على أسماء الصنّاع في العربية، كنجّار وطبّاخ معرب عن الآرامية، ثم قيس باقي الصيغ على هذه⁽¹⁰⁾. ويرى غيره أن كلام من العربية والآرامية استعار كلمة نجار من الآكادية⁽¹¹⁾. غير أن هذا الرأي تنقصه الأدلة،

(1) - الرعد : 16 .

(2) - الحجر : 86 .

(3) - الأنعام : 18 .

(4) - يوسف : 39 .

(5) - الأنفال : 58 .

(6) - الحجج : 38 .

(7) - الحجج : 26 .

(8) - النساء : 34 .

(9) ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 68 - 69 .

(10) ينظر التطور النحوي للغة العربية لبرجستراسر، تصحيح وتعليق وتخريج رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي،

ط 3 القاهرة، 1994، ص 106 .

(11) ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 70، والتطور النحوي، ص 227 .

والمرجح أن لفظ نجار يكون من الأصل السامي المشترك ؛ لأن صيغة (فَعَّال) - مثلها مر بنا - من الصيغ الأصلية في كل الساميات ⁽¹⁾.

ونشير إلى أن القدماء اصطدموا ببعض الألفاظ جاءت على صيغة (فَعَّال)، مجردة من الدلالة على المبالغة، وبخاصة ما كان منها وصفا للذات الإلهية، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ⁽²⁾.

فالصيغة في ظاهرها تدل على المبالغة في كثرة الظلم، ولو كان الأمر كذلك لأدى إلى إثبات القليل، وهو محال في حق الله تعالى، لذلك نجدهم يجتهدون في تخريج هذه الآية وما شابهها، وحملها على (فَاعِل) ⁽³⁾.

وعلى الرغم من كثرة صيغة (فَعَّال)، فهي غير مقيسة عند سيبويه، إذ لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكَّاه، ولا لصاحب البر برَّار، ولا لصاحب الشعر شعَّار ⁽⁴⁾.

وورد هذا البناء في ستة وعشرين (26) موضعا، يتوزع كالآتي :

- ستة (06) في سورة البقرة : التواب، التوايين، كفار ⁽⁵⁾.
- اثنين (02) في سورة آل عمران : الوهاب، بظلام ⁽⁶⁾.
- خمسة (05) في سورة النساء : توابا، قوامون، خوانا، قوامين ⁽⁷⁾.
- ثلاثة عشر (13) في سورة المائدة : قوامين، جبارين، ساعون، أكالون، كفارة، فكفارته، للسيارة، علام ⁽⁸⁾.

(1) - المرجع نفسه، ص. ن.

(2) - الأنفال : 51 .

(3) - يذهب ابن مالك إلى أن الذي حملهم على ذلك أن النفي منصب على المبالغة، فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك، ينظر شرح التصريح 2 / 337 .

(4) - ينظر شرح التصريح 2 / 337، والمص 2 / 198 .

(5) - البقرة (37، 54، 128، 160)، - (222) - (276).

(6) - آل عمران (8) - (182).

(7) - النساء : (16، 64) - (34) - (107) - (135).

(8) - المائدة : (8) - (22) - (41، 42) - (42) - (45، 89، 95) - (89) - (96) - (109، 118).

وشملت هذه الأمثلة اللازم والمتعدي، والصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه، وجمع **كفر السالم**، والنكرة والمعرفة، كما شملت أغلب أبواب الفعل، فجاءت من باب (فعل) **كفر**، و(فعل يفعل) و(فعل يفعل) و(فعل يفعل).

وبناء على الدلالات التي تأتي عليها (فعل)، فإن ما أحصي من هذه الصيغة جاء **كفر المبالغة**، باستثناء كلمتي «سَمَاعُونَ» و«بِظْلَامٍ». فإن الأولى تحتمل الدلالة على المهنة، **كفر الذي** مهنته سمع الأخبار ونقلها ونشرها بين الناس⁽¹⁾.

والثانية تحتمل الدلالة على النسب، وهو أحد الأوجه الأربعة التي تحتملها الكلمة **كفر**، أنه تعالى لا ينسب إلى الظلم، فيكون من نحو بزاز وعمار⁽²⁾.

ومن بين الأمثلة المحصاة، كلمة «كفارة» في قوله تعالى: «فَمَنْ نَصَّدَّقَ بِهِ فَهُوَ **كفارة**»⁽³⁾. فهي (فعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، كفر يكفر كفرا **كفارة**، فهو كافر، أي سائر أو جاحد⁽⁴⁾، والمبالغة فيه كُفُور وكُفَّار، من باب (فعل) **كفر**.

وسميت **الكفارة** كفارة لأنها تكفر عن الآثام والذنوب، أي تسترها وتمحوها **كفارة** القتل الخطأ، وكفارة اليمين، وكفارة الظهار...⁽⁵⁾. جاء في مقاييس اللغة: «الكاف **كفارة** والراء أصل صحيح يدل على معنى واحد وهو الستر والتغطية»⁽⁶⁾.

وكانت الكلمة في الأصل صفة، ثم انتقلت إلى الاسمية وصارت تستعمل **كفارة**، وتفيد المبالغة نحو قتالة وضراية، فهي من الصفات الغالبة في باب الأسماء⁽⁷⁾.

وبذكر العلماء أن ما اختتم بباء من الصفات الغالبة التي حذفت موصوفاتها قد **كفارة** لانه هذه للتأنيث؛ لأنه في الأصل صفة لموصوف مؤنث، وقد تكون للنقل من **كفارة** إلى الاسم، بمعنى أن الكلمة إذا كانت في أصل وضعها وصفائهم كثر استعمالها

١ - ينظر الجامع، مج 4، 8 / 85، والبحر 3 / 499.

٢ - ينظر الإملاء، 1 / 160.

٣ - المائدة: 48.

٤ - ينظر اللسان، مادة (كفر)، ومقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثنونها 5 / 191.

٥ - ينظر المفردات، كتاب الكاف ص 436، واللسان مادة (كفر)، والبحر 4 / 12.

٦ - مقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثنونها 5 / 191.

٧ - ينظر اللسان، مادة (كفر).

وغلِبَ عليها حتى صارت بنفسها اسماً كانت اسميتها تلك فرعا لوصفيتها⁽¹⁾. وقد تأتي لتوكيد الوصف. يقول الرضي: «.. أن تدخل لتوكيد الصفة التي على (فَعَّال) أو (فَاعِل) أو (مِفْعَال) أو (فَعُول)، كنسابة وراوية ومطراية وفروقة، فهذه تفيد مبالغة في الوصف⁽²⁾.

وارتبطت الكلمة - سواء أكانت بالثناء أم بدونها - في الآيات التي وردت فيها بالدلالة على الستر والتغطية، وهو الأصل في الكفر سواء أكان مادياً أم معنوياً⁽³⁾.

ومن بين الأمثلة أيضاً كلمة «جَبَّارِينَ» في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾⁽⁴⁾. فهي (فَعَّال) تفيد المبالغة جمعت جمع تصحيح⁽⁵⁾، وتأتي من المجرد ومن المزيد بمعنى واحد، تقول جبرت الخلق وأجبرتهم، إلا أن أجبر أكثر. وذهب الأزهري إلى أن «الْجَبَّار» من «أَجْبَرَ» المزيد لا من «جَبَرَ»⁽⁶⁾. وقال الزجاج: جبرت الرجل على الأمر وأجبرته إذا أكرهته عليه⁽⁷⁾.

وذكر ابن فارس إلى جانب «جَبَرَ» أنه يقال: أجبرت فلانا على الأمر، ولا يكون ذلك إلا بالقهر وجنس من التعظم عليه⁽⁸⁾.

وحكى السيوطي عن الفارابي أن (فَعَّال) من (أَفْعَلَ يُفْعِل) قليل مجيئه نحو درّاك لكثير الإدراك، كما ذكر ابن خالويه أنه لا يوجد في كلام العرب (فَعَّال) من (أَفْعَلَ) إلا جَبَّار من أجبر، ودرّاك من أدرك، وسَار من أسأر. وذكر سلامة الأنباري ألفاظاً أخرى إلى جانب ذلك، وهي فحاش وقصار ورشاد وحسان وحساس⁽⁹⁾.

(1) - ينظر شرح الكافية 2 / 163 - 164، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 311 - 312.

(2) - شرح الكافية 2 / 163.

(3) - ينظر مقاييس اللغة باب الكاف والفاء وما يثلثها 5 / 191، والمفردات، كتاب الكاف ص 433

(4) - المائدة: 22.

(5) - ذهب سيبويه إلى أن ما كان على (فَعَّال) فإنه لا يكسر، وإنما يجمع جمع تصحيح للمذكر أو للمؤنث. ينظر الكتاب 3

/ 640 - 641.

(6) - ينظر اللسان، مادة (جبر).

(7) - كتاب «فعلت وأفعلت»، ص 17

(8) - ينظر مقاييس اللغة، باب الجيم والباء وما يثلثها، 1 / 502.

(9) - ينظر المزهري، 2 / 77.

ويذكر الراغب أن بعض أهل اللغة دفع ذلك من حيث اللفظ، إذ لا يقال (فَعَّال) من (أَفْعَلْتُ)، فَجَبَّارٌ لا يبنى من أجبرت، ورُدَّ عليه بأن ذلك من لفظ «جبر» المروي في قوله (ص) «لَا جَبْرَ وَلَا تَفْوِيضَ»، لا من لفظ الإيجاب⁽¹⁾.

والجَبَّارُ صفة مشتركة بين الله والعباد. فإذا وصف بها الله، فهو الذي تنفذ مشيئته وتحقق على سبيل الإيجاب في كل أحد، ولا تنفذ فيه مشيئة أحد، والذي لا يخرج أحد عن قبضته⁽²⁾.

وإذا وصف بها الإنسان، فنقال «لمن يجبر نقيصته بادعاء منزلة من التعالي لا يستحقها، وهذا لا يقال إلا على طريق الذم»⁽³⁾، فحيثما ذكرت الجيم والباء والراء كأصول متتابعة، فإنها تدل على العظم والعلو والاستقامة والقوة⁽⁴⁾.

ونشير إلى أنه ما دامت الكلمة تدل في الآية على القوة والجهروت والقهر، يرجح أن تكون من أجبر المزيد، استنادا إلى أقوال العلماء باطراده في الاستعمال أكثر من «جبر» المجرد، كما أن ورود (فَعَّلَ وَأَفْعَلَ) بمعنى واحد كثير في كلام العرب⁽⁵⁾.

ومن ذلك أيضا كلمة «ظَلَّامٌ» في قوله تعالى ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽⁶⁾ هي (فَعَّال) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، ظلم يظلم ظلما، فهو ظالم، أي معتد وجائر⁽⁷⁾، والمبالغة فيه ظلوم وظلام، من باب (فَعَّلَ يَفْعَلُ).

واستفسر العلماء عن سر وجودها إلى جانب لفظ الجلالة بصيغة (فَعَّال)، وهل تأتي هذه الصيغة دائما لإفادة التكثير والمبالغة؟

يذهب أبو حيان إلى أنها وضعت للتكثير، وهو في الآية بسبب المتعلق⁽⁸⁾، وفي الكلام العربي صيغ لـ (فَعَّال) لا يراد بها الكثرة والمبالغة، كبيت طرفة مثلا [طويل]:

(1) - ينظر المفردات، كتاب الجيم، ص 86 .

(2) - ينظر المقصد الأستى، ص 51 .

(3) - المفردات، كتاب الجيم، ص 86 .

(4) - ينظر مقاييس اللغة، باب الجيم والباء وما يثنونها، 1 / 502 .

(5) - ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب ص 433 - 444، والجمهرة 3 / 1257 - 1267 .

(6) - آل عمران : 182 .

(7) - ينظر اللسان، مادة (ظلم)، ومقاييس اللغة باب الظاء واللام وما يثنونها، 3 / 468 وما بعدها.

(8) - ينظر البحر 3 / 137، والإملاء 1 / 160 .

- وَلَسْتُ بِحَلَالِ التَّلَاعِ حَقَافَةً * * * وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدُ⁽¹⁾ -
فهو لا يقصد به أنه يحل التلاع قليلا ؛ لأن عجز البيت يدفعه، فدل على نفي⁽²⁾
في كل الأحوال، وتمام المدح لا يحصل بإعادة الكثرة⁽³⁾
وقيل إنه إذا نفي الظلم الكثير نفي القليل بالضرورة ؛ لأن الذي يظلم إنسانا
لانتماعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجوز عليه النفع والضرر
للظلم القليل المنفعة أترك...⁽³⁾. وخرجها العكبري على أربعة أوجه :
- أحدها : ألا يراد بها التكثر كحلال في بيت طرفة السابق ذكره .
- وثانيها : أنها تفيد التكثر، لأنها مقابلة للعباد، وفي العباد كثرة، وإذا قوبل
الظلم كان كثيرا.
- وثالثها : أنها تفيد الكثرة لكنها منفية، وهو ما يستلزم نفي القلة، لأن الأصل
الظالم أن يتنفع بظلمه، فإذا ترك الظلم الكثير، فهو للقليل أترك.
- ورابعها : أن تكون للنسب، أي لا ينسب إلى الظلم، فيكون من نحو
وعطار...⁽⁴⁾ .

إلا أن الزمخشري نظر إلى الكلمة من ناحية المعنى لا من ناحية الصيغة أو اللفظ
فيقول: «فلم عطف قوله : ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ على ما قدمت أبدا
وكيف جعل كونه غير ظلام للعبيد شريكا لاجتراحهم السيئات في استحقاق النعم
قلت: معنى كونه غير ظلام للعبيد أنه عادل عليهم ومن العدل أن يعاقب المسيء»
ويثيب المحسن⁽⁵⁾.

(1) - ينظر الشعر والشعراء لابن قتيبة، دار إحياء العلوم، ط 3، بيروت 1987، ص 194، وشرح المعلقين
للزوزني، مكتبة المعارف، بيروت 1988، ص 83 .
(2) - ينظر: البحر 3 / 137، والإملاء 1 / 160 .
(3) - ينظر: البحر 3 / 137 .
(4) - ينظر الإملاء، 1 / 160 .
(5) - الكشاف، 1 / 484 - 485، وينظر البحر 3 / 137، والتحرير والتنوير 4 / 186 .

ومنه أيضا كلمة «قَوَّامُونَ» في قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾⁽¹⁾. فهي (فَعَّال) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي)، قام يقوم قَوَّامًا وقَوَّامَةً وقَامَةً، فهو قائم، أي مراع للشيء وحافظ له والمبالغة فيه قَوَّامٌ وقِيَامٌ وقِيَّومٌ وقِيَّيمٌ⁽²⁾. جمعت جمع تصحيح، من باب (فَعَّل) (يفعل).

وقد جيء بصيغة المبالغة هنا لكثرة ما يفضل به الرجال على النساء، واختلفوا في ذلك إلى أقوال كثيرة لا يسمح المقام بذكرها⁽³⁾.

وتعود لفظة قَوَّامٌ وقِيَّامٌ وقِيَّومٌ وقِيَّيمٌ في اشتقاقها إلى القيام المجازي الذي هو مجاز مرسل أو استعارة تمثيلية؛ لأن شأن الذي يهتم بالأمر ويعتني به أن يقوم ليدير أمره، والمقصود بالرجال والنساء حقيقة الصنف من النوع الإنساني، لا الأزواج، والتفضيل من المزايا التي تقتضي حاجة المرأة للرجل، للذود عنها والدفاع لبقاء ذاتها، وهذا معروف على مر العصور والأجيال، ومن ثم صار حقا مكتسبا للرجال، وهو حجة برهانية على كون الرجال قوامين على النساء، اللاتي هن في حاجة مستمرة إلى الرجال⁽⁴⁾.

(1) - النساء : 34 .

(2) - ينظر اللسان، مادة (قوم)، والقاموس المحيط، فصل القاف والكاف باب الميم 4 / 169 - 170، والمفردات، كتاب القاف، ص 416 وما بعدها.

(3) - ينظر ذلك في الكشف 1 / 623 - 624، والبحر 3 / 249، والتحرير والتنوير 5 / 38 - 39 .

(4) - ينظر التحرير والتنوير، 5 / 38 - 39 .

3 - صيغة فَعُول

ذهب الدارسون إلى أن صيغة (فَعُول) من أقدم الصيغ في اللغات السامية⁽¹⁾. واستدل على قدمها بأنها احتفظت بدلالاتها على الأسماء المحسوسة؛ كالوقود والظهور. والمعروف عند أغلب الدارسين أن الأسماء المحسوسة أقدم في الاستعمال من أسماء المعاني⁽²⁾.

وردت في العربية دالة على المصدر نحو: وَضُوءٌ، وَلُوعٌ، قَبُولٌ⁽³⁾؛ وعلى الاسم نحو: عَنُودٌ، وَخَرُوفٌ، وَقُدُومٌ؛ وعلى الصفة نحو: صَدُوقٌ، وَصَبُورٌ، وَعَجُوزٌ.. خلافا لبعض النحاة الذين يذهبون إلى أن (فَعُول) لا ترد إلا اسما⁽⁴⁾. وهي عندما ترد صفة، فإنها تفيد المبالغة⁽⁵⁾.

وشاع بين النحاة أن (فَعُول) للمبالغة لا تأتي من لازم، كما أن الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة (فَعُول)⁽⁶⁾. غير أن لجنة الأصول بمجمع اللغة العربية بالقاهرة استظهرت أمثلة على وزن (فَعُول) من اللازم تفوق المائة⁽⁷⁾، وعلى هذا الأساس أخذت بقياسية اشتقاق (فَعُول) للمبالغة من المتعدي واللازم عند الحاجة. لأن الأصل في (فَعُول) أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثير، وهو أمر لا يتعلق ولا يختص بلازم أو متعدي، ومن ثم اتسع لهما جميعا وكثر ما جاء منه⁽⁸⁾.

وربما استند أعضاء المجمع إلى ما جاء في كتب القدماء من صيغ (فَعُول) من اللازم والمتعدي نحو: عَفُورٌ وَقَوُولٌ وَعَجُوزٌ وَرَسُولٌ وَيَبُوعٌ وَفَخُورٌ وَشَكُورٌ وَضَحُوكٌ

(1) - ينظر أبنية المصدر في الشعر الجاهلي لوسمية عبدالمحسن منصور، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ط 1 الكويت 1984، ص 203 - 204.

(2) - المرجع نفسه، ص 205.

(3) - ينظر الكتاب، 4 / 42.

(4) - المرجع السابق، 204 - 205.

(5) - ينظر الكتاب 1 / 110 - 111، و3 / 384 - 385، وشرح ابن عقيل 2 / 111، وارتشاف الضرب 1 / 75، والبرهان 2 /

514.

(6) - ينظر «القياس وصيغ المبالغة»، مجلة التراث العربي، العددان 11 و12، ص 226.

(7) - المرجع نفسه، ص 225.

(8) - ينظر المرجع السابق، ص 225 - 226.

وَحَقُودٌ وَصَبُورٌ وَأَكُولٌ وَهَجُومٌ وَهَيُوجٌ وَصَرُوبٌ وَبَشُوشٌ...⁽¹⁾، يقول فلايش : « .. أما صيغتا (فَعُولٌ وَفَعِيلٌ)، فقد قرر رايت (Wright) بشأنها ما يأتي: تشير الصفات التي بزنة (فَعِيلٌ وَفَعُولٌ)، وبخاصة هذه الأخيرة [...] إما إلى درجة عالية في الوصف المعين، وإما إلى حدث يتكرر حصوله أو يحدث بقوة كبيرة ولذا أطلقوا عليها أبنية المبالغة. وقد استطاعت صيغة (فَعُولٌ) أن تحتفظ بقوة معينة في التعبير عن الصفة، أو الحدث »⁽²⁾.

وقد قام إبراهيم أنيس بإحصاء لهذه الصيغة في معجم القاموس المحيط، وتوصل إلى أن أغلب أمثلة (فَعُولٌ) في العربية مبالغة في الفاعلية لا في المفعولية⁽³⁾. وهو ما يفهم منه أنها تأتي من اللازم والمتعدي، لأن اسم الفاعل يأتي من اللازم والمتعدي.

وورد في الكلام العربي استعمال هذه الصيغة للفاعل والمفعول، أي أنها من الأضداد، يقال: رَكُوبٌ للرجل الذي يركب، وللطريق الذي يُرَكَبُ، وكذلك الفجوع، فهي للفَاجِعِ والمَفْجُوعِ، وَرَعُوثٌ أيضا للتي يرغثها ولدها وللولد الذي يَرِغْثُهَا⁽⁴⁾.

كما ورد (فَعُولٌ) في كلام العرب من الثلاثي المزيد بالهمزة (أفعل يُفعل) نحو قولهم أَشْصَتِ النَّاقَةَ فِيهِ شُصُوصٌ⁽⁵⁾، وَأَنْتَجَتْ فِيهِ تَنُوجٌ، وَأَعَقَّتْ فِيهِ عَقُوقٌ⁽⁶⁾، وَأَخْفَدَتْ فِيهِ حَقُودٌ⁽⁷⁾.

وورد هذا البناء اثنتين وخمسين (52) مرة تتوزع كالاتي :

- سبع عشرة (17) مرة في سورة البقرة : عدو، ذلول، لرؤوف، غفور، رؤوف⁽⁸⁾.

(1)- ينظر على سبيل المثال الكتاب / 1، 110، 111، 117، وينظر / 3، 384، و / 4، 139، 354، والمقتضب / 2، 114، والمخصص / 16، 138 - 160، وشرح الشافية / 2، 180، والنحو الوافي، / 3، 260 الهامش وأبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص 272، وصيغة اسم الفاعل في العربية ص 26.

(2)- العربية الفصحى، ص 95.

(3)- ينظر مقال له بعنوان «دراسة في بعض صيغ اللغة»، مجلة المجمع بالقاهرة، / 22، 98 - 99.

(4)- ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 356 - 359.

(5)- أي قل لبنها.

(6)- أي حملت.

(7)- أي أسقطت، ينظر الأضداد لابن الأنباري ص 185، واللسان، مادة (شصص، ونتج، وعقق وخفد).

(8)- البقرة : (38، 97، 98، 188، 208) - (71) - (143) - (173، 182، 192، 199، 225، 218، 226، 235) - (207)

- سبع (07) مرات في سورة آل عمران : رؤوف، غفور، حصور، أعداء⁽¹⁾.
- سبع عشرة (17) مرة في سورة النساء : غفورا، فخورا، عفوا، أعداء، عدو⁽²⁾.
- وست (06) مرات في سورة المائدة : غفور⁽³⁾.
- وخمس (05) مرات في سورة الأنعام : غفور، عدو⁽⁴⁾.
- وجاءت هذه الأمثلة من اللازم - وهو الغالب - والمتعدي، ومن الصحيح والمعتل. وشملت المفرد وجمع التكسير والتكررة، كما شملت أبواب الفعل : (فَعَلَ يَفْعُلُ) و(فَعَّلَ يَفْعَلُ) و(فَعَّلَ يَفْعَلُ). وفيما يأتي دراسة لعينة من هذه الصيغ :
- ففي قوله تعالى مثلا : ﴿.. فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁵⁾، وردت غفور صيغة مبالغة، على (فَعُول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم غَفَرَ يَغْفِرُ غُفْرًا وَغُفْرَةً وَمَغْفِرَةً وَغُفُورًا وَغُفْرَانًا وَغُفِيرًا، فهو غافر أي ساتر⁽⁶⁾، والمبالغة فيه غُفَارٌ وَغُفُورٌ. وهي من أسماء الله الحسنى، وتعني كثير المغفرة للذنوب، فلا يؤاخذ عبده عليها. والغفر والغفران بمعنى واحد، وهو التغطية والستر، إذ أغلب ما تدل عليه الغين والفاء والراء الستر⁽⁷⁾.

وتتحقق المغفرة في الآية السابقة لمن اضطر إلى أكل الميتة أو الدم أو لحم الخنزير أو ما أهل لغير الله به شريطة ألا يكون باغيا ولا عاديا⁽⁸⁾.

والله تعالى عندما ذكر أشياء محرمة، ثم ذكر إباحتها عند الاضطرار، أتبعها بالإخبار عن نفسه بأنه غفور رحيم ؛ لأن الإنسان في مثل هذا الموقف بصدد المخالفة فيقع

(1) - آل عمران : (30) - (31)، 89، 129، 155 - (39) - (103).

(2) - النساء : (23)، 25، 43، 96، 99، 100، 106، 110، 129، 152 - (36) - (43)، 99، 149 - (45) - (92)، 101.

(3) - المائدة : (3)، 34، 39، 74، 98، 101.

(4) - الأنعام : (54)، 145، 165 - (112)، 142.

(5) - البقرة : 173 .

(6) - ينظر اللسان مادة (غفر) والقاموس المحيط، فصل الغين باب الراء 2 / 106، ومقاييس اللغة باب الغين والفاء وما يثلاثها / 4 385.

(7) - ينظر مقاييس اللغة باب الغين والفاء وما يثلاثها / 4 385، وغريب القرآن ص 14 - 15، والمفردات كتاب الغين، ص 362، والمقصد الأسنى ص 56، واللسان مادة (غفر).

(8) - اختلف العلماء في معنى "بَاغٍ وَعَادٍ"، ينظر البحر / 1 664 - 665.

لي تناول شيء من هذه المحرمات⁽¹⁾، أو قد يزيد عن قدر حاجته، فأخبر تعالى بأنه غفور للعصاة إذا تابوا، ثم أتبع الغفران بصفة الرحمة، أي لأجل رحمتي بكم أبحت لكم ذلك⁽²⁾. ومن العلماء من سَوَّى بين الغفور والغفار، وجعل (فَعُول) بمعنى (فَعَال)، فالكلام عن الغفور هو نفسه عن الغفار⁽³⁾.

وعلى الرغم من دلالة كل منهما على المبالغة والكثرة، فالغفور تنبئ عن نوع من المبالغة لا تنبئ عنه الغفار.

ف (الْفَعَال) ينبئ عن كثرة الفعل، والمبالغة المستفادة منه هي باعتبار الكم. و(الْفَعُول) ينبئ عن جودته وكماله وشموله، والمبالغة المستفادة منه هي باعتبار الكيف بالنسبة إلى الذنوب المغفورة.

وعلى هذا الأساس يكون الغفور بمعنى تام الغفران كامله، حتى يبلغ أقصى درجات المغفرة⁽⁴⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَوُّوفٌ رَحِيمٌ﴾⁽⁵⁾، وردت «رؤوف» صيغة مبالغة على (فَعُول)، من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز العين رَأَفَ يرَأَفُ رَأْفًا ورَأْفَةً ورَأْفَةً، إذا رَجِمَ. ويقال: رَزَفَ بكسر الهمزة، ورؤُفَ بضمها وكل من كلام العرب⁽⁶⁾. والمبالغة فيه على رؤُوف ورؤُوف ورؤُف ورؤُف ورؤُف ورؤُف⁽⁷⁾، ويغلب أنه من باب (فعل يفعل).

(1) - أقصد بالمحرمات هنا المجاز المرسل لا الحقيقة، لأن الخمر والميتة والدم ولحم الخنزير الأصل فيها الحلة وإنما تتعلق الحرمة بالفعل أي بالتناول .

(2) - ينظر البحر، 1 / 665 .

(3) - ينظر اللسان مادة (غفر)، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 191 .

(4) - ينظر المقصد الأسنى، ص 78، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 190 - 191 .

(5) - البقرة: 143 .

(6) - ينظر اللسان مادة (رأف)، والقاموس المحيط فصل الرءاء والهمزة باب الفاء 3 / 147، ومقاييس اللغة، باب الرءاء والهمزة وما يثلثها 2 / 471 .

(7) - ينظر البحر 1 / 691، واللسان مادة (رأف).

ويذكر العلماء أن في الكلمة لغتين قرئت بهما معا رَوْوْف على (فَعُول) ورَوْوْف على (فَعُل)⁽¹⁾.

وقد فسر أبو علي الفارسي قراءة هذه الكلمة من معيارين : معيار الاطراد، ومعيار اللهجة. فمن قرأ رَوْوْف فلأن (فَعُول) في كلام العرب أكثر من (فَعُل) ؛ فباب شكور وغفور وضروب أكثر من باب حذُر وحُدث ويقُظ، لذا كان أولى مما هو بغير هذه الصيغة⁽²⁾، على الرغم من أن (فَعُل) أساس لـ (فَعُول) حدث فيها تطور داخلي، وأنها النمو الطبيعي لها⁽³⁾.

وربما يعود كثرة (فَعُول) وقلة (فَعُل) إلى سبب صوتي، وهو أن اللغة العربية فضلت الصيغ ذات الإيقاع الصاعد، أي التي تبدأ من مقطع قصير، ثم تستمر على مقطع طويل كـ (فَعَالٌ وفِعَالٌ وفَعَالٌ وفَعِيلٌ وفَعُولٌ وفَعُولٌ). ذلك أن إطالة الأصوات القصيرة وتضعيف صوامت الأصل الاشتقاقي تعدّ من وسائل تجديد القدرة البيانية⁽⁴⁾

وأما من قرأ رَوْوْف، فلأن ذلك غالب على السنة أهل الحجاز⁽⁵⁾، ومنه قول الوليد بن عقبة [وافر] :

- وَشَرُّ الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ ** يُقَاتِلُ عَمَّةَ الرَّوْفِ الرَّحِيمَا -⁽⁶⁾

وقول جرير يمدح هشام بن عبد الملك [وافر] :

- تَرَى لِلْمُسْلِمِينَ عَلَيْكَ حَقًا *** كَفَعِلِ الْوَالِدِ الرَّوْفِ الرَّحِيمِ -⁽⁷⁾

(1) - ينظر الحجة لابن خالويه، ص 89-90، واللسان مادة (رأف)، والبحر 1 / 601، والنشر 2 / 223 .

(2) - ينظر الحجة لأبي علي الفارسي، 2 / 177 .

(3) - ينظر العربية الفصحى، ص 77، 80، 81 .

(4) - المرجع نفسه، ص 86، 89 .

(5) - ذكر القرطبي أنها لغة بني أسد، وحكى الكسائي أن لغتهم " لَرَأَف " على (فَعُل)، ينظر الجامع مج 1، 2 / 158 .

(6) - هكذا ورد في الحجة للفارسي، 2 / 178، وفي الجامع للقرطبي مج 1، 2 / 158، بينما ورد في البحر 1 / 601 : وَشَرُّ

الطَّالِبِينَ فَلَا تَكُنْهُ ** يُقَاتِلُ عَمَّةَ الرَّوْفِ الرَّحِيمِ

وأورد محققو «البحر» البيت في الهامش كما روي في الحجة وفي الجامع .

(7) - ديوان جرير، حققه ونشره عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، 1363 هـ ط 1، ص 607 .

فمن أثبت الواو وأراد التفخيم، فلأن ذلك لا يقال إلا لمن دام منه الفعل ومن حذفها وهمز وأراد التخفيف فلاجتماع الهمز والواو، والحذف لا يزيل لفظاً ولا يغير معنى، فجاز ذلك ⁽¹⁾.

وهي من أسماء الله تعالى وصفاته، وأخص من الرحمة وأدق، إذ هي نهاية الرحمة أي أنها بمعنى الرحمة مع مبالغة ⁽²⁾. وتقديم رؤوف على رحيم في الآيات يقتضي وقوع الفرق بينهما ⁽³⁾.

كما أن «منشأ الرأفة كمال حال الفاعل في إيصال الإحسان، ومنشأ الرحمة كمال حال المرحوم في الاحتياج للإحسان، وتأثير حال الفاعل في إيجاد الفعل أقوى من احتياج المفعول إليه، فلهذا المعنى قدم ذكر الرأفة على الرحمة» ⁽⁴⁾.

ومن منظور آخر، إن التقديم والتأخير بين الصفتين يراد بهما أن التوكيد يكون في الأبلغ في المعنى، فإذا تقدم الأبلغ في اللفظ كان المعنى مؤخرًا ⁽⁵⁾.

والكلام عن الصيغة من حيث بناؤها ودلالاتها المعجمية والتحويلات التي طرأت عليها يجزنا إلى الكلام عنها في السياق، إذ هو منبع دلالتها الحقيقية، يقول أبو حيان: «ولما كان نفي الجملة السابقة مبالغاً فيها من حيث لام الجحود، ناسب إثبات الجملة الخاتمة مبالغاً فيها، فبولغ فيها بأن وباللام وبالوزن على (فَعُولٌ وَفَعِيلٌ)، كل ذلك إشارة إلى سعة الرحمة وكثرة الرأفة، وتأخر الوصف بالرحمة لكونه فاصلة، وتقدم المجرور اعتناء بالمرؤوف بهم. وقال القشيري: من نظر الأمر بعين التفرقة كبر عليه أمر التحويل ومن نظر بعين الحقيقة ظهر لبصيرته وجه الصواب» ⁽⁶⁾.

(1) - ينظر الحجة لابن خالويه، ص 89 - 90 .

(2) - ينظر الفروق في اللغة، ص 190، واللسان مادة (رأف)، وموسوعة له الأسماء الحسنی 1 / 397، 398

(3) - روى الشرباصي عن الفخر الرازي أن الفرق بينهما (هو أن الرحيم في الشاهد إنما يحصل للمعنى في المرحوم من فاقة وضعف وحاجة، والرأفة تطلق عندما تحصل الرحمة، والمعنى في الفاعل من شفقة منه على المرحوم) ينظر موسوعة له الأسماء الحسنی 1 / 398 .

(4) - موسوعة له الأسماء الحسنی، 1 / 398 .

(5) - ينظر الفروق في اللغة، ص 180. بينما يرجع أبو حيان تأخير «رحيم» إلى كونها فاصلة. ينظر البحر 1 / 601.

(6) - البحر 1 / 601 .

ورد عن الأئمة أن الفرق بين (فَعُول) التي للمبالغة والتي هي صفة مشبهة أن تدخل في هذه الأخيرة التاء الفارقة، وأن يكون الأصل في (فَعُول) التي بمعنى (فاعل) ألا تدخل في هذه التاء⁽¹⁾.

فكيف نعد إذا ما جاء على (فَعُول) ولا يقبل التاء صفة مشبهة؟ زيادة على هذا إن ما ذكره مما دخلته التاء على (فَعُول) لم يتعد كلمة «عدوة»، وإذا كان قد شذ من الصفة المشبهة صفات استوى فيها المذكر والمؤنث، فقد جاء هذا من (فَعِيل) بمعنى (فاعل)⁽²⁾، وهو أصل الصفة المشبهة نحو: قريب وبعيد وصادق وكفيل.

لذا يرجح في (فَعُول) أن تكون صيغة مبالغة لا صفة مشبهة، وأنها محمولة على الاسمية لا على الوصفية، وتجمع جمع الأسماء⁽³⁾ لا الصفات، ويستوي فيها المذكر والمؤنث خلافا للصفة المشبهة.

وعندما نحقق في كلمة «عَدُو»، نجد أنها تجمع جمع الصفات وجمع الأسماء. فما يجمع جمع الصفات فهو الذي يقبل التاء، ويكون حينئذ صفة مشبهة، ويجمع على أعداء⁽⁴⁾، وما يجمع جمع الأسماء فهو الذي لا يقبل التاء ويستوي فيه المذكر والمؤنث، ويكون حينئذ صيغة مبالغة ويجمع على العدى، و(فَعَل) جمع للأسماء دون الصفات، قال ذلك الفيومي⁽⁵⁾.

من المتعدي، وأن صيغ الصفة المشبهة ليس من القياس فيها صيغة (فَعُول). ونظرا إلى ما استظهرته اللجنة من ورود أمثلة تزيد على المائة (100) لـ (فَعُول) من الأفعال اللازمة، ترى اللجنة قياسية صوغ (فَعُول) - عند الحاجة - للدلالة على الصفة المشبهة، وقد تكون للمبالغة بحسب مقامات الكلام « كتاب في أصول اللغة يجمع اللغة العربية بالقاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط 1 القاهرة، 1975، 2 / 3.

(1) - قال سيويه: «ألا ترى أن الهاء لا تدخل في مؤنثه، كما لا تدخل على مؤنث فعول» الكتاب 3 / 639.

(2) - قال سيويه: «وقد أجري شيء من (فَعِيل) مستويا في المذكر والمؤنث شَبَّه بـ (فَعُول)، وذلك قولك جديد وسديس وكتيبة خصيف، وريح خريق» الكتاب 3 / 638.

(3) - قال سيويه: «... كما كسر (فعول) على (فعل) فوافق الأسماء ولا يجمع هذا بالواو والنون كما لا يجمع فعول» الكتاب 3 / 640. وقال الرضي: «وحق باب «عدو» أن يجمع بالواو والنون، لكنه لما استعمل الأسماء كسر تكسيرها.» شرح الشافية 2 / 133.

(4) - ذكر الخليل أن عدو يجمع على أعداء وِعدى وِعدى وِعداة وأهادي، وتجمع عدوة على عدايا، ينظر العين 2 / 216.

(5) - ينظر المصباح المنير للفيومي، مكتبة لبنان، بيروت (د.ت)، مادة (عدا).

وذكر العلماء أن (أَفْعَالٌ) تأتي جمعا لـ (فَعُول) ذي الواو اسما وصفة، فالاسم نحو :
كُلُّوا أَفْعَاءً، والصفة نحو : **عَدُوٌّ أَعْدَاءٌ**⁽¹⁾.

نشير بعد هذا - وقد أطلنا - إلى أن الكلمة إذا كانت من لازم فهي صفة مشبهة، وإذا كانت من متعدٍ فهي صيغة مبالغة. وقد أشار القرطبي في تفسيره قوله تعالى : ﴿ **وَقُلْنَا**
افْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾⁽²⁾، إلى احتمال اشتقاقها من عدا إذا ظلم، والعدوان
الظلم الصراح، فبناها من لازم. وقد تكون المجاوزة من قولك : لا يعدوك هذا الأمر، أي
لا يتجاوزك. ومن ثم يكون عداه بمعنى تجاوزه، فسمي عدواً للمجازاة الحد في مكروه
صاحبه، فبناها من متعدٍ، والمحنين متقاربان فمن ظلم فقد تجاوز⁽³⁾. ونحو من هذا ذكره
أبو حيان⁽⁴⁾.

(1) - ينظر الكتاب 3 / 608، والهمع 2 / 175 .

(2) - البقرة : 36 .

(3) - ينظر الجامع مج 1، 1 / 320 .

(4) - ينظر البحر، 1 / 311 .

4 - صيغة فَيَعُول

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة، فالاسم نحو: فَيَصُوم⁽¹⁾ والخَيْشُومُ والخَيْزُوم⁽²⁾. والصفة نحو: عَيْثُوم⁽³⁾ وَقَيْثُومٌ ودَيْمُوم⁽⁴⁾. وخصوصية هذه الصيغة « الدلالة على الاحتكام بالوصف احتكاماً يجعله كمسخر له، تقول «نَيْمُوس» للذي يتلصب في اتباع القانون وتطبيقه، وتقول: آلة ظَيْلُوم خصصت للظلام»⁽⁵⁾.

وورد هذا البناء مرتين (02)، ويتمثل في: «الْقَيْوَمُ»⁽⁶⁾. ففي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽⁷⁾، هي (فَيَعُول) من الثلاثي المجرد المعتل العين (أجوف وَاوِي) قام يقوم قَوْمًا وقَوْمَةً وقيامًا وقامة، فهو قائم⁽⁸⁾، والمبالغة فيه قَيْوَمٌ وقَيْامٌ وقَيْمٌ من باب (فَعَلَ يَفْعُل).

وأصل الكلمة من الواو فَيَوُوم⁽⁹⁾، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء⁽¹⁰⁾.

والقَيُّوم من أسماء الله الحسنى، وهي من أبنية المبالغة، وتعني القيام بأمر الخلق وتدبير العالم في جميع أحواله⁽¹¹⁾. وهو المعنى الذي ارتبطت به الكلمة في السورتين.

(1) - نوع من النبات .

(2) - أي الصدر .

(3) - أي ناقة كثيرة اللحم والوبر .

(4) - ينظر الكتاب 4 / 266، والمتع 1 / 97، وشرح المفصل 6 / 122، والمزهر 2 / 19 .

(5) - تهذيب المقدمة اللغوية، ص 236 .

(6) - البقرة : 255، آل عمران : 2 .

(7) - البقرة : 255 .

(8) - ينظر اللسان، مادة (قوم)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب الميم 4 / 170 .

(9) - جاء عن العكبري : «والقَيوم (فيعول) من قام يقوم (...) ولا يجوز أن يكون (فَعُول) من هذا ؛ لأنه لو كان كذلك لكان قووما بالواو، لأن العين المضاعفة أبدا من جنس العين الأصلية مثل سبوح وقدوس، ومثل ضراب وقتال. فالزالند من جنس العين، فلما جاءت الياء دل على أنه فيعول» الإملاء 1 / 106، وينظر الجامع، مج 2، 3 / 272 .

(10) - ينظر الأصول في النحو 3 / 262، والمخصص 17 / 153، والبحر 2 / 287، والتحرير والتنوير 3 / 18 .

(11) - ينظر الكشف 4 / 384، والمفردات، كتاب القاف، ص 416 - 417، والجامع، مج 2، 3 / 271 واللسان، مادة (قوم)، والبحر 2 / 287، والتحرير والتنوير 3 / 18 .

والقيوم قراءة الجمهور، بينما قرأها عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عامر وعلقمة والنخعي والأعمش «الْقِيَام»، على (فَيْعَال) ⁽¹⁾. يقول الفراء: «وصورة القيوم: (الْفَيْعُول)، والقِيَام (الْقَيْعَال)، وهما جميعا مدح، وأهل الحجاز أكثر شيء قولاً: (الْفَيْعَال) من ذوات الثلاثة، فيقولون لِلصَّوَاغِ الصَّيَاغُ» ⁽²⁾.

وذكر الخليل أنها لغة ⁽³⁾، ومثله ابن منظور ⁽⁴⁾. وذهب الزمخشري إلى أنها قرئت «قِيَم» على (فَيْعِل)، وقَائِم على (فَاعِل) ⁽⁵⁾، وهذه الأخيرة شاذة؛ ذكر ذلك العكبري ⁽⁶⁾.

والقِيَام منقولة عن الْقَوَام أي صرف عن (الْفَعَال) إلى (الْفَيْعَال)، كما صرف عن الصواغ إلى الصياغ ⁽⁷⁾. والقيوم عند أهل اللغة أعرف عند العرب، وأصح بناءً وأثبت علة ⁽⁸⁾، وللфخر الرازي وقفة عند هذه الصفة مبيّنة دقة مدلولها، وأنه تعالى أحق بها مما سواه، قال: «لما كان ما سوى الله ممكناً، وكل ممكن مستند إلى الواجب كان ما سواه مستنداً إليه، وكان هو سبباً لوجود كل ما سواه، فكان هو سبباً لتقويم كل ما سواه، فوجب أن يكون قيوماً؛ لأن الكلمة مبالغة من القيام، وكمال المبالغة، إنما يحصل عند الاستغناء به عن كل ما سواه، وافتقار كل ما سواه إليه، فثبت بهذا البرهان المنير أنه سبحانه هو القيوم الحق بالنسبة إلى كل الموجودات.» ⁽⁹⁾

وأشار إلى أن اجتماع صفتي «الحي والقيوم» دل على أنه تعالى عالم قادر، قائم بذاته مقوم لغيره، ومن هذين الأصلين تتشعب المسائل الواردة في علم التوحيد ⁽¹⁰⁾.

(1) - ينظر الجامع، مج 2، 3 / 272، والبحر 2 / 287.

(2) - معاني القرآن 1 / 190، وينظر البحر 2 / 287.

(3) - ينظر العين 5 / 233.

(4) - ينظر اللسان، مادة (قوم).

(5) - ينظر الكشف 1 / 384.

(6) - ينظر الإملاء، 1 / 106.

(7) - ينظر الجامع، مج 2، 3 / 272.

(8) - المرجع السابق، ص. ن.

(9) - التفسير الكبير للفيخر الرازي، دار إحياء التراث العربي ط 3، بيروت (د.ت)، 4 / 7.

(10) - المرجع نفسه، ص. ن.

5- صيغة فَعِيل

أشار سيبويه إشارة سريعة إلى بناء (فَعِيل) عندما تحدث عن جمع الصفات، يقول: «وأما (الفَعِيل)، فنحو: الشَّرِيب والفَسِيق تقول شَرَّيْبُون وفَسِيقُون»⁽¹⁾.

ولم يتعرض إلى دلالة هذه الصيغة أو صلتها بغيرها من الأبنية، بينما قدم لها ابن دريد بابا خاصا في الجمهرة، ذكر فيه أمثلة كثيرة نحو: رجل سَكَّير وَجَمَّير وفَسِيق وَخَبِيث وَجَدِيث⁽²⁾، وَعَبِيث⁽³⁾، وَسِكَّيت وَغَدَّير وَشَرَّير وَصَدِّيق وَضَلَّيل وَفَجَّير وَصَرَّيع وَطائر غَرَّيد...⁽⁴⁾.

ويُحذَّر من إجازة بناء (فَعِيل) إلا ما تكلمت به العرب أو سمع من الثقات أو جاء في شعر فصيح⁽⁵⁾؛ لأن هذا البناء ليس من أبنية الفصحى، وإنما كانت العامة تستثقه من (فَعَال) غالبا، فيستعملون شريب بدلا من شَرَّاب وطَيِّخ بدلا من طَبَّاخ وَغَدَّير بدلا من غَدَّار، وظَلِّيم بدلا من ظَلَّام، وهكذا... ولكثرة شيوعه على ألسنتهم دفع بابن دريد إلى التحذير من اختلاطه بالفصيح.

إلا أنه وقع هو نفسه فيما حذَّر منه، فقد أخبر ابن جني أن لفظة «جَدِيث» خطأ غير فصيحة، وأنها من أقوال العامة، والصواب عنده أن يقال: رجل حَدَّث⁽⁶⁾. ونقل السيوطي ألفاظا لهذه الصيغة من ديوان الأدب والصحاح، منها: شَرَّيب، وَخَرَّيت⁽⁷⁾ وَمَرَّيح⁽⁸⁾ وَجَبَّير⁽⁹⁾ وَفَجَّير⁽¹⁰⁾ وظَلِّيم والخَرَّيق⁽¹¹⁾ ورجل فِكَّير⁽¹²⁾.

(1) - الكتاب 3 / 641 .

(2) - أي حسن الحديث .

(3) - من العبث .

(4) - ينظر الجمهرة 2 / 1191 - 1192، والمزهر 2 / 145 .

(5) - ينظر الجمهرة 2 / 1192، والمزهر 2 / 146 .

(6) - ينظر المنصف، 3 / 56 .

(7) - أي الدليل .

(8) - شديد المرح .

(9) - شديد التجبر .

(10) - شديد الفخر .

(11) - الكريم السخي .

(12) - كثير التفكير. ينظر كل هذه الألفاظ في المزهر 2 / 145 - 146 .

وقد تختلف دلالة (فَعِيل) عن دلالة (فَعَال) في بعض الألفاظ، كالحَمِير والحَمِير فالأولى تقال لبياح الخمر، والثانية تقال للمدمن لشربها، قال ذلك ابن دريد⁽¹⁾، بمعنى أن الحَمِير تدل على صاحب المهنة⁽²⁾، والخمير تدل على صفة. إلا أن هذا لا ينطبق على كل الكلمات المشتركة في دلالة واحدة نحو: شراب وشريب، وطباخ وطبيخ، إذ لا فرق في الدلالة⁽³⁾.

وذهب فلايش إلى أن (فَعِيل) هي التطور الطبيعي لـ (فَعِيل) التي تطورت بدورها هن (فَعِيل)⁽⁴⁾.

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على المتصف بالطبع، تقول "حَبَّين" للذي هو وجه طبيعي⁽⁵⁾.

وعلى عكس القدماء الذين امتنعوا عن القول بقياس (فَعِيل)، بل منهم من حذر من قياسه - وهو ما يفهم من قول ابن دريد - فقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياسه. وقد أحصى إبراهيم أنيس من لسان العرب والقاموس المحيط حوالي واحد وتسعين (91) مثالا لهذه الصيغة، يدل أغلبها على صفات المبالغة، منها: صديق وصرير وشريب، ومنها ما يدل على أسماء الأشياء، ويرجع أنها كانت في الأصل صفات ثم جرت بهرى الأسماء: نحو قليب⁽⁶⁾ وعريس⁽⁷⁾ وسجّين⁽⁸⁾.

وكان سيويه قد أشار إلى أن (فَعِيل) يأتي منه الاسم نحو: السكّين والبَطِيخ، والصفة نحو: الشَّرِب والْفَسِيق⁽⁹⁾.

(1) - ينظر الجمهرة 1 / 592 .

(2) - وقد مر بنا في صيغة (فَعَال) أن من معانيها الدلالة على الحرفة.

(3) - ينظر صيغة اسم الفاعل في العربية، ص 71 .

(4) - ينظر العربية الفصحى، ص 76. قال سيويه: «ولا يكون في الكلام (فَعِيل)» الكتاب 4 / 268 .

(5) - ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 236 .

(6) - اسم للذئب، وهي لغة يمانية، قال ذلك ابن دريد، ينظر الجمهرة 2 / 1191 - 1192 .

(7) - اسم لموضع الأسد .

(8) - اسم للسجن، ينظر مجلة المجمع 18 / 85، ومجلة التراث العربي، ص 231 - 232 .

(9) - ينظر الكتاب 4 / 268 .

ويعد (فِعِيل) أصلاً في المبالغة، ومن ثم أصلاً لهذا الباب، فمعظم ما جاء منه دال على المبالغة في الفعل، وتلحقه التاء كالصفة المشبهة، ويجمع جمع تصحيح، نحو قوله تعالى:

﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الصِّدِّيقُونَ﴾⁽²⁾. وقد مثل سيبويه لجمع التصحيح بـ «شُرَّيبُونَ وَفِسِّيْقُونَ»⁽³⁾.

لذلك، فكثرة مجيء (فِعِيل) للمبالغة يرجع جواز الأخذ بقياسه كما أن تحذير ابن دريد من الأخذ فيه بالقياس دليل على كثرة ما جاء منه، وإلا ما دعوى التحذير من الأخذ بالقياس فيه إذا كان نادراً؟

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراراً يبيح الأخذ فيه بالقياس، يقول: «في اللغة ألفاظ على صِيغَةٍ (فِعِيل) من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة، وكثرتها تسمح بقياسيتها، ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازماً ومتعدياً لفظ على صيغة (فِعِيل) بكسر الفاء وتشديد العين لأفادة المبالغة»⁽⁴⁾.

وورد هذا البناء ثلاث (03) مرات تتوزع كالآتي:

- مرة واحدة في سورة النساء: الصديقين⁽⁵⁾.

- ومرتين (2) في سورة المائدة: صديقة، قسيسين⁽⁶⁾.

(1)- النساء: 69.

(2)- الحديد: 19.

(3)- ينظر الكتاب 3 / 641.

(4)- ينظر مجلة المجمع 18 / 85، ومجلة التراث العربي، ص 231 - 232.

(5)- النساء: 69.

(6)- المائدة: (75) و(82). يقال: قس الشيء بقسه قسا وقسا تتبعه وتطلبه. والقس رئيس من رؤساء النصاري في الدين والعلم، وقيل هو الكيس العالم، ويجمع على قساقسة على غير قياس وعلى قسوس وقساوسة، كما يجمع جمع تصحيح على قسيسون، والقسيس (فِعِيل) كالشريب ينظر العين 5 / 12 وما بعدها، واللسان مادة (قسس)، والبحر 4 / 4-

7. وقيل: أعجمي معرب، ينظر البحر 4 / 4

وترجيحنا أنها صيغة مبالغة يعود إلى ما فيها من معنى المبالغة في طلب العلم وتبعه، ومن لم تتبع أحوال الناس وتفقدتها.

شملت هذه الأمثلة اللازم والمتعدي والصحيح والمفرد والمؤنث وجمع المذكر السالم والنكرة والمعرفة، وجاءت من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ).

فـ «الْصَّادِقِينَ» في قوله تعالى: ﴿فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهَدَاءِ﴾⁽¹⁾، صيغة مبالغة على وزن (فَعِيل) جمعت جمع لصحيح. وقد اختلف في اشتقاقها، فذهب أبو حيان إلى أنها من الثلاثي المجرد الصحيح السالم صَدَقَ، قياساً على سَكَّيتَ وَسَكَّرَ وشَرَّيبَ وطَيَّبَخَ على أنها من سكت وسكر وشرب وطبخ⁽²⁾.

وذهب ابن عطية إلى احتمال كونها من التصديق⁽³⁾، وهو مصدر صَدَّقَ، فتكون بهذا مشتقة من المزيد، وهو ما ذهب إليه الزمخشري⁽⁴⁾ والجوهري⁽⁵⁾ والليث⁽⁶⁾ وذهب ابن دريد إلى أنها من الصدق⁽⁷⁾

وهو خلاف الظاهر من هذا البناء عند أبي حيان⁽⁸⁾ والأصل فيها عند الطاهر ابن هاشور أن تكون مشتقة من الثلاثي المجرد، إذ المعنى المبالغة في الصدق⁽⁹⁾ كما أشار إلى احتمال كونها مشتقة من المزيد صَدَّقَ، يقول: «وقيل أريد هنا وصفها بالمبالغة في التصديق، لقوله تعالى ﴿وَصَدَّقْتَ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا﴾⁽¹⁰⁾، كما لقب أبو بكر بالصَّادِقِ، لأنه أول من صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما في قوله تعالى ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّادِقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾⁽¹¹⁾ فيكون مشتقا من المزيد. «⁽¹²⁾

(1) - النساء : 69 .

(2) - ينظر البحر 3 / 545 .

(3) - المرجع نفسه، ص. ن .

(4) - ينظر الكشاف، 1 / 540 - 635 .

(5) - ينظر اللسان، مادة (صدق).

(6) - المرجع نفسه، غير أنه يقول: «والصديق المبالغ في الصدق»، وهو إما مصدر صدق صدقا، وإما اسم مصدر على نحو كلمته كلاما ...

(7) - ينظر الجمهرة 2 / 656 .

(8) - ينظر البحر 3 / 545 .

(9) - ينظر التحرير والتوير، 6 / 286 .

(10) - التحريم : 12 .

(11) - الزمر : 33 .

(12) - المرجع السابق، ص. ن .

وسواء أكانت الكلمة من مجرد أم من مزهد، فإنها تفيد المبالغة، ولعله الذي حمل بعض العلماء على القول بأنها من التصديق، وفعله صدّق من المزيد ويفيد المبالغة، لأن (فَعَّل) يشيع استعمالها في الدلالة على التكثير⁽¹⁾ فالصّدِّيق من هذه الزاوية للذي يصدّق وعد ربه، ويصدّق الرسل، ويصدّق قوله بالعمل .

وفي الحالة الثانية - أي في حالة كونه من المجرد - يكون الصّدِّيق للذي يلازم الصدق سرا وعلانية ظاهرا وباطنا قولاً وعملاً واعتقاداً، وكل ذلك يعود إلى معنى واحد هو الصدق والتصديق. جاء في اللسان: «والصّدِّيق: المصدق، وفي التنزيل «وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ» أي مبالغة في الصّدق والتصديق، على النسب أي ذات صدق»⁽²⁾

ويذكر العلماء أن (فَعَّلَت) تدخل على (فَعَلَت) عند إرادة تكثير العمل، فتقول كسرتها وقطعتها، وكسّرتها وقطّعتها، وجرّحتة وجرّحتة، إذا أكثرت الجراحات في جسده⁽³⁾.

وقد قرئ في قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ﴾⁽⁴⁾ بتشديد الدال في صَدَقَ وتخفيفها، والمعنى في كلتا القراءتين قريب بعضه من بعض. فإذا قرئ بالتخفيف ونصب «الظن» فمعناه صدق عليهم في ظنه، وإذا قرئ بالتشديد فمعناه أنه حقق ظنه، حين قال: «وَلَا ضَلَّيْتَهُمْ وَلَا مَنِّيْتَهُمْ؛ لَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ بظن لا يعلم فحققه في الضالين»⁽⁵⁾ واختلافهم في مادة الاشتقاق أدى بهم إلى الاختلاف في تفسير الصّدِّيق والصّدِّيقَة⁽⁶⁾

(1) - ينظر الكتاب 4 / 64، وأدب الكاتب، ص 460، والخصائص 2 / 155، وارتشاف الضرب، ص 84 و28

(2) - اللسان، مادة (صدق).

(3) - ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 64، وأدب الكاتب، ص 640 .

(4) - سبأ : 20 .

(5) - ينظر معاني القرآن للفراء 2 / 360، والحجة لابن خالويه، ص 294 - 295 .

(6) - ينظر الجمهرة 2 / 656، والمفردات، كتاب الصاد، ص 277، والكشاف 1 / 640 - 636، والبحر 3 / 300 .

6 - صيغة مفعيل

ذكر العلماء أن هذه الصيغة تأتي للمبالغة، ولم يمثل لها سيبويه لكنه ذكر «مسكين ومنطيق ومحضير» عند كلامه على أبنية الأسماء والصفات الثلاثية المزيدة، ولم يشير إلى أنها صيغ مبالغة، يقول: «ويكون على (مفعيل)، فالاسم نحو: مُنْدِيلٌ ومُشْرِيقٌ⁽¹⁾ والصفة نحو: مُنْطِيقٌ⁽²⁾ ومُسْكِينٌ ومحضِرٌ⁽³⁾، ولا نعلم في الكلام (مفعيل) ولا (مفعيل)، ولا (مفعيل)»⁽⁴⁾. وذكر الرضي أن «مُحْضِرٌ ومُعْطِرٌ» من أبنية المبالغة⁽⁵⁾. و(مفعيل) عند فلايش من صيغ التكبير، وهو نوع من المبالغة، ومثل لها ب «معطِر»⁽⁶⁾.

وعد «رايت - Wright» ما جاء على (مفعل ومفعال ومفعيل) أسماء آلة في أصلها، استخدمت على سبيل المجاز⁽⁷⁾.

غير أن فلايش تحفظ من وجود اسم آلة على (مفعيل)، ورجح أن تكون الكلمة ناشئة عن أصل وجد أو لا، ثم ألصقت به الميم، وتطور مع الزمن بتأثير المماثلة في المصوتات، ف«مكثير» يمكن أن تكون من [ما + كثير]، ثم تطورت إلى مكثير، ثم إلى مكثير⁽⁸⁾.

ولم ينف العلابي وجود رائحة الدلالة على الآلة في الصيغة، وإن لم يصرح بأنها كانت في الأصل للآلة، كما يشير إلى العلاقة التطورية التي بين (مفعيل ومفعل ومفعل)،

(1) - الضوء الذي يدخل من شق الباب .

(2) - أي البليغ .

(3) - فرس محضير أي شديد الحضر وهو العدو .

(4) - الكتاب 4 / 268 .

(5) - ينظر شرح الشافية 2 / 179 .

(6) - أي الذي يستعمل العطر كثيرا . ينظر العربية الفصحى، ص 115 .

(7) - المرجع نفسه، ص . ن . مع الإشارة إلى أن للآلة ثلاثة أوزان قياسية هي : (مفعل ومفعال ومفعلة)، ينظر الكتاب 4 /

94 - 95، وشرح المفصل 6 / 111، وشرح الشافية 1 / 186 - 187 والهمع 2 / 168، والاشتقاق لعبد الله أمين، ص 276 .

(8) - ينظر العربية الفصحى، ص 115 - 116، وهو تأييد لمبدأ نيرج Nyberg الذي يذهب إلى أن الأسماء ذات السابغة

(m) تأتي جملة قديمة مركبة من الأصل الموصول " ما + صلة فعلية أو اسمية "، فهي جملة متجمدة التصق فيها

الموصول بالصلة، فمثلا عبارة " ما رحب " بمعنى ما كان واسعا فسيحا قد أصبحت " مرحب " بمعنى مكان واسع

لسبح (اسم مكان)، ينظر العربية الفصحى، ص 113 .

وتختص الصيغة عنده بالدلالة على المتأثر بتأثيرات خفية لها علاقة بتأثيرات ظاهرة، بمعنى انفعال عالم الشهادة بعالم الغيب⁽¹⁾.

وورد هذا البناء (08) مرات متمثلة في كلمة واحدة، تتوزع كالآتي :

- أربع (04) مرات في سورة البقرة: المساكين، مسكين⁽²⁾.

- مرتين (02) في سورة النساء: المساكين⁽³⁾.

- مرتين (02) في سورة المائدة: مساكين⁽⁴⁾.

وشملت هذه الكلمة اللازم والصحيح، والمفرد وجمع التكسير، والنكرة والمعرفة وجاءت من باب (فعل يفعل).

ف «المسكين» (مفعيل)⁽⁵⁾، من الثلاثي المجرد الصحيح، سكن يسكن سُكِنِي وسُكُونًا، إذا أقام بالمكان، فهو ساكن، والمبالغة فيه مسكينٌ وتعني الذي لا شيء له، أو الذي لا شيء له يكفي عياله⁽⁶⁾. وورد عن سيويه أن «المسكين» من الألفاظ المترحم بها، تقول: مررت به المسكين⁽⁷⁾، وفيه معنى الترحم، وتقول: أنشئ مسكين⁽⁸⁾، ومسكينة، شبهت بفقيرة حيث لم تكن في معنى الإكثار فصار بمنزلة فقير وفقيرة، ويجمع جمع تكسير وجمع تصحيح، تقول: مسكينون كما تقول: فقيرون⁽⁹⁾.

وتأتي (مفعيل) للمذكر والمؤنث إذا قصد بها المبالغة، أما إذا عنوا بها المؤنث فقالوا: مسكينة ولم يقصدوا المبالغة شبهوها بفقيرة، ولهذا سوغوا جمعها جمع تصحيح للمذكر

(1) - ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 228.

(2) - البقرة: (83، 177، 215) - (184).

(3) - النساء: (8، 36).

(4) - المائدة: (89، 95).

(5) - ورد نادرا على (مفعيل)؛ لأنه ليس في كلام العرب (مفعيل)، ينظر اللسان، مادة (سكن)، وقال سيويه: «ولا نعلم في الكلام مفعيل» الكتاب 4 / 268.

(6) - ينظر اللسان، مادة (سكن)، والقاموس المحيط، فصل السين باب النون 4 / 237.

(7) - بتصبه بأعني.

(8) - قال تابت شرًا [بسيط]:

- قَدْ أَطْعَمُ الطَّمْعَةَ التَّجْلَاءَ عَنْ عَرَضٍ ** كَفَرَجَ حَرْقَاءَ وَسَطَ الدَّارِ مِسْكِينَ -

ينظر اللسان، مادة (سكن).

(9) - ينظر الكتاب 3 / 640، والمخصص 16 / 138، والمزهر 2 / 70.

فقالوا: مسكينون، وجمع تصحيح للمؤنث فقالوا: مسكينات⁽¹⁾. وما يلاحظ في الآيات التي وردت فيها هذه الكلمة، أنه حيثما وجدت «مسكين» تضمنت تلك الآية ألفاظا تحمل معنى المساعدة⁽²⁾، من ذلك: إحسانا، أتى المال، أنفقتم، فارزقوهم منه، طعام... وكل ذلك توكيد على الضعف والذل وقلة المال وقرئت في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَ فِدْيَةَ طَعَامِ مَسَاكِينَ﴾⁽³⁾.

بالثنوين والإفراد أي «مُسْكِينٍ»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، وبالإضافة والجمع أي «مساكينٍ»، وهي قراءة نافع وابن عامر⁽⁴⁾.

قال أبو علي: «فإن قلت: كيف أفرد المسكين، والمعنى على الكثرة؟ ألا ترى أن الذين يطيقون جمع، وكل واحد منهم يلزمه مسكين؟ فإذا كان كذلك وجب أن يكون مجموعا كما جمعه الآخرون، فالقول أن الأفراد جازَّ وحسَّن لأن المعنى على كل واحد طعام مسكين، فلهذا أفرد ومثل هذا في المعنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ شُرَّ لَمْرِيَاتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهْدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾⁽⁵⁾، وليس جمع القاذفين يفرق فيهم جلد ثمانين، إنما على كل واحد منهم جلد ثمانين، فكذلك على كل واحد منهم طعام مسكين، فأفرد هذا كما جمع قوله تعالى «فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً»⁽⁶⁾.

معنى هذا أن من قرأ «مساكين»، فقد قابل الجمع بالجمع، ومن قرأ «مسكين» فعلى مراعاة أفراد العموم، أي على كل واحد ممن يطيق الصوم، لكل يوم يفطره إطعام مسكين، ولا يفهم هذا الحكم من الجمع⁽⁷⁾.

وما دامت «مسكين» تدل على الضعف والذل وقلة المال وسوء الحال، فما سر مجيئها في المرتبة الأخيرة، ضمن الآيات الخمس التي ورد معها غيرها ممن يستحقون

(1) - ينظر اللسان، مادة (سكن).

(2) - ولعل هذا ما أدى بسبويه إلى عددها من الألفاظ التي فيها معنى الترحم، ومن ثم هي مترجم بها

(3) - البقرة: 184.

(4) - ينظر الحجة للفارسي 2 / 208، والجامع، مج 1، 2 / 287، والبحر 2 / 44.

(5) - النور: 4.

(6) - الحجة للفارسي 2 / 208، وينظر الحجة لابن خالويه ص 93، والجامع، مج 1، 2 / 287، والبحر 2 / 44.

(7) - ينظر البحر 2 / 44، والجامع، مج 1، 2 / 287.

الإحسان والمساعدة؟ من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ﴾⁽¹⁾.

يقول أبو حيان⁽²⁾: « وكان تقديم الوالدين لأنها أكد في البر والإحسان [...] واهتماما بأمرهما، وجاء هذا الترتيب اعتناء بالأوكد، فبدأ بالوالدين، إذ لا يخفى تقدمهما على كل أحد في الإحسان إليهما، ثم بذى القربى؛ لأن صلة الأرحام مؤكدة أيضا بمشاركته الوالدين في القرابة، ثم اليتامى لأنهم لا قدرة لهم تامة على الاكتساب [...] ثم بالمساكين لما في الإحسان إليهم من الثواب، وتأخرت درجة المساكين؛ لأنه يمكن أن يتعهد نفسه بالاستخدام، ويصلح معيشته بخلاف اليتامى، فإنهم لصغرهم لا ينتفع بهم وهم محتاجون إلى من ينفعهم، وأول هذه التكاليف هو إفراد الله بالعبادة ثم الإحسان إلى الوالدين ثم إلى ذى القربى ثم إلى اليتامى ثم إلى المساكين، فهذه خمسة تكاليف تجمع عبادة الله، والحض على الإحسان للوالدين، والمواساة لذي القربى واليتامى والمساكين»⁽³⁾. فإذا كان هذا عن رتبتهما، فما سر تفردهما في الآيات الباقيات؟⁽⁴⁾

قد يعود ذلك إلى أن الموقف موقف إطعام واجب الأداء، فهو كفارة والمسكين أحوج ما يكون إلى الطعام، زيادة على هذا احتمال إفادة الكلمة العموم والتعدد؛ لأن المسكين قد يكون من ذوى القربى أو من اليتامى أو من غيرهم، أو مختلطين من هؤلاء وأولئك ذكورا وإناثا أو من الصنفين. وكلام أبي حيان يشير إلى شيء من هذا في تفسيره قوله تعالى: ﴿... فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينٍ﴾⁽⁵⁾، إذ تفيد «مساكين» العموم ولا تختص بصنف دون الآخر من الجنسين، كما أن الظاهر فيها تعداد الأشخاص، إذ لو أطمع مسكينا واحدا لكفارة لمدة عشرة أيام، لم يجزه ذلك عند مالك والشافعي، خلافا لأبي حنيفة⁽⁶⁾.

(1) - البقرة: 83 .

(2) - على الرغم من طول القول، فإننا مضطرون إلى ذكره كاملا ليتضح المعنى، وإن كان هذا حقه أن يدرس في علم التراكيب لافي علم الصيغ، لكن المقام وتحقيق الفائدة يتطلبان هذا إذ دلالة الصيغة تتحقق ضمن السياق.

(3) - البحر 1 / 462 - 453 .

(4) - البقرة: 184 والمائدة: 89، 96 .

(5) - المائدة: 89 .

(6) - ينظر البحر 4 / 12 .

7 - صيغة مفعال

ذكر العلماء أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة، فالاسم نحو: **مِنْقَارٌ وَمِفْتَاحٌ وَمِحْرَابٌ** والصفة نحو: **مِفْسَادٌ وَمِضْلَاحٌ وَمِضْحَاكٌ**⁽¹⁾. وتأتي للمبالغة وللآلة .

فمجئتها للمبالغة سمع في اللازم والمتعدي نحو: **مِنْحَارٌ**⁽²⁾ و**مِطْعَانٌ** و**مِفْسَادٌ** و**مِضْلَاحٌ** و**مِقْوَالٌ** و**مِكَثَارٌ** و**مِهْذَارٌ** و**مِضْحَاكٌ** و**مِهْدَاءٌ** و**مِعْطَاءٌ** و**مِسْتَاعٌ**⁽³⁾. وأما مجئها للآلة فنحو: **مِفْتَاحٌ** و**مِقْرَاضٌ** و**مِضْبَاحٌ**...⁽⁴⁾.

(و**مِفْعَالٌ**) اسم آلة غير معروف في اللغات السامية، وإنما هو (**فِعَالٌ**) و(**مِفْعَالٌ**) فرع عليها بدليل أن في العربية بقايا من الصيغ القديمة على وزن (**فِعَالٌ**) للآلة، نحو: **لِسَانٌ** و**نِطَاقٌ** و**ذِرَاعٌ**، إلا أن اللغة العربية - فيما يبدو - عندما أرادت التوكيد في هذه الصيغة أضافت ميم التوكيد إلى أول (**فِعَالٌ**) فأصبحت (**مِفْعَالٌ**) أي [م + فعال]⁽⁵⁾ وزيادة الميم في أوائل الكلمات من الظواهر المطردة في اللغات السامية ومنها العربية، لإفادة معانٍ متعددة وبخاصة في المشتقات⁽⁶⁾.

وروي أن الأصل في (**مِفْعَالٌ**) أن يكون وصفاً نحو: **مِطْعَامٌ** و**مِسْقَامٌ** و**مِذْكَارٌ** ولم يذكر في أبنية المصادر⁽⁷⁾.

وتأتي هذه الميم في المصادر وأسماء الفاعلين من غير الثلاثي المجرد، وأسماء الزمان والمكان والآلة واسم المفعول من الثلاثي المجرد وغير الثلاثي منه، نحو: **مَقْتَلٌ** و**مُكْرِمٌ**

(1) - ينظر الكتاب 4 / 256، والجمهرة 3 / 1241 وما بعدها، والمتع 1 / 107 .

(2) - أي كثير النحر .

(3) - ينظر الكتاب 1 / 110-112 / 3، 384، 640، وشرح الشافية 2 / 179، والمزهر 2 / 243 .

(4) - ينظر الكتاب 4 / 95، وأدب الكاتب، ص 557 - 558، والمخصص 14 / 198 - 199، وشرح الشافية 1 / 186 -

187، والعربية الفصحى، ص 114

(5) - ينظر الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء) لزين كامل الخويسكي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية 1986،

ص 397 .

(6) - ينظر الصيغ الثلاثية، ص 169 .

(7) - ينظر البحر 1 / 272 - 273. يفهم من هذا أن كلا من ميثاق وميعاد وميراث وميقات ليست مصادر وإنما هي أسماء

وضعت موضع المصدر. ينظر الكشف 1 / 280، والإملاء 1 / 27، والبحر 1 / 272، وأبنية المصدر، ص 263-265

وَمَشَى وَجَلَسَ وَمَقَصَّ وَمَضْرُوبٌ وَمُكْرَمٌ⁽¹⁾.

وهي في أول الكلمة زائدة لا أصلية⁽²⁾، يستثنى من ذلك بعض الكلمات، نحو: معد⁽³⁾ ومعزى ومهدد⁽⁴⁾ ومنجنيق⁽⁵⁾.

وهذه الصيغة معدولة عن الصفات ومحمولة على الاسمية ويستوي فيها المذكر والمؤنث مثل (فَعُول)، كما أنها شبيهة بالمصادر لزيادة الميم فيها، وتجمع جمع تكسير على مفاعيل ويقل جمعها جمع تصحيح من ذلك امرأة ميساق⁽⁶⁾، وكذلك الناقة والشاة، ومذكار ومثناث⁽⁷⁾... يبدو مما سبق أن هذه الصيغة كانت في الأصل للآلة ثم استعارتها العرب لمن كان عمله أو صفته كالآلة من حيث الكثرة والاستمرار، روي عن أبي البقاء في الكلمات: « (مِفْعَال) لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالآلة، وهذا الوزن يأتي لاسم الفاعل لغرض التكثير والمبالغة كالمفضل⁽⁸⁾ »

وورد هذا البناء مرة واحدة ممثلاً في كلمة «مدراراً» في قوله تعالى ﴿... وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِدْرَارًا﴾⁽⁹⁾؛ فهي (مِفْعَال) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، دَرَّ

(1) - ينظر الكتاب 4 / 272 - 273، وشرح الشافية 2 / 373 - 374 .

(2) - ينظر الكتاب 4 / 272 - 273، والمنصف 1 / 129، والمخصص 16 / 135، وارتشاف الضرب، ص 96

(3) - من معانيها: البطن، والجنب من الإنسان وغيره، وحي من العرب ينظر المعجم الوسيط لإبراهيم أنيس وآخرين، دار الفكر القاهرة (د.ت) مادة (معد).

(4) - من أسماء النساء، ينظر الصحاح، مادة (مهد).

(5) - ينظر التكملة ص 237، والمنصف 1 / 129، 132، 141، 148، 149، وشرح الشافية 2 / 373 - 374 وارتشاف الضرب، ص 96 .

(6) - أي إذا وقع اللبن في ثديها .

(7) - إذا كان من عادتها أن تلد الإناث والذكور، ينظر الكتاب 3 / 640، والجمهرة 3 / 1268 وما بعدها، والمخصص 16 / 135 /

(8) - القياس وصيغ المبالغة، مجلة التراث العربي، العددان 11 و12، ص 230 .

(9) - الأنعام : 6 .

يُدْرَ وَيُدْرَ بضم الدال وكسرها⁽¹⁾، دَرًا ودُرُورًا، بمعنى كثر وسال⁽²⁾، فهو دَارٌّ والمبالغة فيه مدارار، من باب (فعل يفعل)⁽³⁾.

وترتبط بالدلالة على السيلان والغزارة، إذ من بين ما تدل عليه الدال والراء المضعفة تولّد شيء عن شيء⁽⁴⁾، وهو ما تدل عليه الكلمة في سياق الآية .

جاء في غريب القرآن لابن قتيبة: « مدارارا بالمطر أي غزيرا من دَرٍ يُدْرُ⁽⁵⁾ وهي صيغة تفيد المبالغة وتعني التابع والاتصال، وأكثر ما تكون في المطر، ويوصف بها المذكر والمؤنث⁽⁶⁾.

وذكرت هذه الكلمة من بين أوصاف كثيرة لتعديد نعم الله على الأمم السابقة إلا أنها قابلت ذلك بالعصيان⁽⁷⁾.

(1)- ذكر العلماء أن ما كان من المضعف متعديا يأتي مضارعه على (يفعل)، وما كان لازما يأتي مضارعه على (يفعل)، ينظر على سبيل المثال المتع 1 / 174 - 175.

(2)- ينظر الجمهرة 1 / 110، واللسان، مادة (درر)، والقاموس المحيط فصل الدال باب الراء 2 / 29.

(3)- على اعتبار أنه من المضعف اللازم .

(4)- ينظر مقاييس اللغة باب الدال وما بعدها في المضاعف والمطابق 2 / 255 .

(5)- غريب القرآن، ص 150، وينظر المفردات، كتاب الدال، ص 166 - 167 .

(6)- ينظر البحر 4 / 71 - 81 .

(7)- ينظر البحر 4 / 81، وتفسير ابن كثير 3 / 8، والظلال 2 / 1037 .

8 - صيغة فَعْلَان

تأتي هذه الصيغة لإفادة المبالغة، إلا أنه يغلب مجيؤها صفة مشبهة⁽¹⁾؛ فهي من الصيغ المشتركة بينهما .

ووردت دالة على ذلك مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُمَّ إِلَهَ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾⁽²⁾؛ فالرحمن (فَعْلَان) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رَجِمَ يَرْحَمُ رَحْمَةً وَرُحْمَةً وَرُحْمًا وَمَرْحَمَةً، أي رِق قلبه وعطف عليه، فهو رحيم ورحمان⁽³⁾، من باب (فَعِل يَفْعَل).

وروي عن الزجاج «الرحمن اسم من أسماء الله عز وجل [...] ومعناه عند أهل اللغة ذو الرحمة التي لا غاية بعدها في الرحمة، لأن (فَعْلَان) بناء من أبنية المبالغة»⁽⁴⁾ وذهب بعض المفسرين إلى أن (فَعْلَان) أبلغ من (فَعِيل) مستدلين على ذلك بصيغتي «الرحمن الرحيم»، ففي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم، ولهذا قالوا رحمن الدنيا والآخرة، ورحيم الدنيا فقط⁽⁵⁾.

يقول الرزكشي: «أما (فَعْلَان) فهو أبلغ من (فَعِيل)، ومن ثم قيل الرحمن أبلغ من الرحيم، وإن كانت صيغة (فَعِيل)، من جهة أن (فَعْلَان) من أبنية المبالغة كغضبان للممتلئ غضبا، ولهذا لا يجوز التسمية به»⁽⁶⁾.

وذكرت الصفتان كلتاهما للمبالغة في وصف الله تعالى بالرحمة وللدلالة على أن نعمه على عباده أكثر وأعظم مما يمكن أن ينعم به سواه، فنعمة لا يقدر أحد على أن ينعم بمثلها⁽⁷⁾.

(1) - ستطرق إليها بالتفصيل في فصل الصفة المشبهة .

(2) - البقرة : 163 .

(3) - ينظر اللسان مادة (رحم)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب الميم 4 / 119 .

(4) - اللسان مادة (رحم)، وينظر المخصص 17 / 151 .

(5) - ينظر الكشاف 1 / 41 .

(6) - البرهان 2 / 504، وينظر الفروق في اللغة، ص 190، والمخصص 17 / 151، والبحر 1 / 126، والإتقان 3 / 283 .

(7) - ينظر المخصص 17 / 151 .

وهما عند قطرب بمعنى واحد، وإنما جمع بينهما في الآية للتوكيد⁽¹⁾. وأورد أبو هيان أقوالاً متعددة لعلماء يذهبون فيها مذاهب شتى⁽²⁾، ومثله السيوطي⁽³⁾.

وتقدمت الرحمن على الرحيم في كل الآيات التي وردتا فيها معاً، قيل: لأن الرحمن أشد مبالغة من الرحيم. والمعهود أن يبدأ في مثل هذا بالأقل ثم يتبع بالأكثر نحو قولهم: فلان جواد يعطي العشرات والمئين والألوف بهذا الترتيب⁽⁴⁾.

وبدئ بذكر الرحمن أولاً؛ لأنها لا يوصف بها إلا الله تعالى فصارت كالعلم. وحكم الأعلام وما كان من الأسماء أعرف أن يبدأ به ثم يتبع بالأنكر، وما كان في التعريف أنقص⁽⁵⁾. وروي أنه مذهب سيويوه وغيره من النحويين، وقد جاء على منهاج كلام العرب⁽⁶⁾.

وقد يتساءل الإنسان لماذا كانت الصفتان ختاماً للآية بعد قوله تعالى ﴿وَالْمُهَيَّمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...﴾، ولم يكن غيرهما؟

والجواب أنه تعالى ختم الآية بهاتين الصفتين إطماعاً للعبد بسعة رحمته منبهاً بأنه لا يستحق العبادة سواه. فمن خلقك بشراً سوياً عاقلاً، ورباك في دار الدنيا ووعدك بحسن العاقبة جدير بعبادتك له والوقوف عند أوامره ونواهيه.

بالإضافة إلى هذا، إن الآية سبقت بآية مختومة باللعنة والعذاب لمن مات مشركاً. فغالب القرآن أنه إذا ذكرت آية عذاب ذكرت بعدها آية رحمة والعكس صحيح⁽⁷⁾.

(1)- ينظر البرهان، 2 / 505 .

(2)- ينظر البحر 1 / 128 .

(3)- ينظر الإتيان، 3 / 283 .

(4)- ينظر المخصص 17 / 151 .

(5)- المرجع نفسه، ص. ن .

(6)- المرجع نفسه، ص. ن .

(7)- ينظر البحر 1 / 638 .

الفصل الرابع

الصفة المشبهة

تمهيد

الصفة المشبهة باسم الفاعل اسم مصوغ من الفعل اللازم لغير تفضيل⁽¹⁾، يدل هل ثبوت الصفة لصاحبها ثبوتاً تاماً⁽²⁾.

وفكرة ثبوت الحدث في الصفة المشبهة باسم الفاعل وتجده في اسم الفاعل من القوال المتأخرين؛ إذ لم يؤثر عن سيبويه ومن في طبقتة مثل هذا، وعندما نقرأ دراسات المتأخرين، نلاحظ جدلاً كبيراً بينهم حول معنى الثبوت في الصفة المشبهة، وكيف يتحقق ذلك. ومن هؤلاء من يقول بوجود ثبوت مطلق ويعطيه تفسيراً خاصاً كالرضي في شرح الكافية والشافية⁽³⁾.

وهذا الإحساس نجده عند سيبويه، فقد كان يرى أن الحدث في بعض الصفات يختلف أحياناً عن الحدث في الفعل واسم الفاعل⁽⁴⁾. فلو أخذنا مثلاً قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽⁵⁾، نجد في الصفتين «مَيِّتٌ وَمَيِّتُونَ» معنى الحدوث والتجدد⁽⁶⁾، ونحو قولنا: كنت أمس عظيم الأمل كثير الطموح، ونحو: أنت مريض الآن صحيح غداً. ومنه، إذا أريد بالصيغة الدلالة على الحدوث أو التجدد لا الثبوت نقلت إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول. تقول: مَاتَتْ وَسَائِدٌ وَحَاسِبٌ وَكَارِمٌ بَدَلًا مِنْ: مَيِّتٌ وَسَيِّدٌ

(1) - يقصد بهذا أن الصفة المشبهة تدل على نسبة الحدث إلى موصوفها، والصفة الدالة على التفضيل تفيد أن اثنين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر نحو أحلم، أكثر، أحسن ...

(2) - ينظر الكتاب 1 / 194 وما بعدها، والمقتضب 4 / 158 وما بعدها، وشرح المفصل 6 / 81 وما بعدها، والتسهيل ص 139 وما بعدها، ومفتاح العلوم للسكاكي، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت 1987، ص 60، وشرح الكافية 2 / 205، وشرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع مكتبة الثقافة، مكة المكرمة والمكتبة الأموية، ط 11، حبان 1963، ص 277، وشرح التصريح 2 / 80 وما بعدها، وحاشية الصبان 2 / 3، والنحو الوافي 2 / 284، والتعبير الزمني 1 / 197.

(3) - ينظر شرح الكافية 2 / 205 - 206، وشرح الشافية 1 / 147 - 148، المن والهامش .

(4) - ينظر مقال لبراهيم أنيس بعنوان: دراسات في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة 22 / 95.

(5) - الزمر: 30.

(6) - اختلف العلماء حول هاتين الكلمتين، فقد قرأ ابن الزبير وابن أبي إسحاق وابن محيصن وعيسى والبياني وابن أبي هوث وابن أبي حبله «إِنَّكَ مَاتَتْ وَإِنَّهُمْ مَاتُوا» وهي تشمر بحدوث الصفة، وقرأ الجمهور «ميت وميتون» وهي تشمر بالثبوت واللزوم كالحي، البحر 7 / 408.

وحَسَنٌ وكَرِيمٌ .. كما في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾⁽¹⁾، عدل عن ضَبِّقَ إلى ضَائِقَ لَمَّا أراد الحدوث والتجدد؛ لأن الضيق عارض لا ثابت⁽²⁾. وتقول: زيد مَيِّتٌ إذا حصل فيه الموت، ولا تقل مَائِتٌ، فإذا أردت المستقبل قلت: مائت غدا، فتجعل فاعلا جاريا على فعله⁽³⁾. يقول أشجع السلمي [طويل]:

- وَمَا أَنَا مِنْ رُزءٍ وَإِنْ جَلَّ جَانِعٌ * * وَلَا بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فَارِحُ -

عدل عن جَزِعَ وفَرِحَ إلى جَازِعٍ وفَارِحٍ عندما أراد التجدد والحدوث⁽⁴⁾.
ويقول علقمة الفحل [بسيط]:

- وَمَنْ تَعَرَّضَ لِلْعِرْبَانِ يَزْجُرْهَا * * عَلَى سَلَامَتِهِ لَا بُدَّ مَشْوُومٌ -

عدل عن شَتِيمٍ إلى مَشْوُومٍ⁽⁵⁾.

يفهم من هذا أن الثبوت في الصفة المشبهة ليس مطلقا، وإنما هو نسبي، يختلف باختلاف المواقف ومقتضى الكلام؛ فلو أخذنا كلمة «صعب» مثلا، نجد أن دلالة الثبوت تختلف بحسب موقعها في الجملة؛ لأن الصعوبة ليست واحدة في الأشياء، كما أنها ليست كذلك عند مختلف الناس، فما هو صعب عند آخرين سهل أو أقل صعوبة عند غيرهم، كما أن صفة الثبوت في بَطَلٌ وحَسَنٌ وكَرِيمٌ وأَسْوَدٌ وجَبَانٌ وسَرِسٌ، أكثر منها في بعيدٍ ومَرِيضٌ وعَطْشَانٌ وسَكْرَانٌ⁽⁶⁾. وقد اختلف النحاة بشأنها، فبعضهم يرى أن أبنيتها هي نفسها أبنية أسماء الفاعلين⁽⁷⁾ باستثناء (فَاعِلٌ)، وأضافوا إليها أبنية (فَعَالٌ) و(فُعَالٌ) و(فُعَلٌ) و(فُعِلٌ) و(فَعُولٌ)، وهي كلها من باب (فَعُلٌ)⁽⁸⁾.

وهو ما يعني أنهم لا يفصلون بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، إذ هي اسم فاعل أريد به الثبوت، أخذ من فعل لازم، فإذا أرادوا به الدلالة على الحدوث والتجدد جاءوا بـ

(1) - هود: 12.

(2) - ينظر الكشاف 2 / 261، والبحر 5 / 208، وشرح المفصل 6 / 83.

(3) - ينظر المخصص 16 / 156.

(4) - ينظر تصريف الأسماء والأفعال لفخر الدين قباوة، جامعة حلب كلية الآداب 1978، ص 168.

(5) - المرجع نفسه، ص. ن.

(6) - ينظر المرجع السابق، ص 169، وشرح الكافية 2 / 205، وحاشية الصبان، معج 2 / 3.

(7) - كابن مالك، وابن عقيل مثلا، ينظر أبنية الصرف، ص 259.

(8) - ينظر فصل اسم الفاعل، ص 37، 38.

(فَاعِل). بينما يرى بعضهم أن هناك فرقا بين الضريين، ولكل أبنيته الخاصة به، فبناء (فَاعِل) خاص باسم الفاعل، وباقي الأبنية خاص بالصفة المشبهة⁽¹⁾. وذكروا مجموعة من الفروق بينهما على اعتبار أن كلا منهما يدل على الحدث وصاحبه⁽²⁾.

وليس لها - بخلاف اسم الفاعل واسم المفعول - أوزان قياسية، وإنما هي مسموعة عن العرب⁽³⁾. وعلى الرغم من أن سيبويه عقد لها بابا خاصا، فإنه لم يفرق بين صيغها وصيغ اسم الفاعل وصيغ المبالغة⁽⁴⁾.

وتصاغ غالبا من باب (فِرِح) اللّازم، ومن باب (شُرْف)، وتقلّ في غيرهما نحو: سيد وميت وشيخ من ساد ومات وشاخ⁽⁵⁾.

وذكر العلماء اثني عشر (12) وزنا مشهورا، منها: اثنان من باب فِرِح :

1 - أَفْعَل : الذي مؤنثه (فَعْلَاء) ⁽⁶⁾، نحو: أحمراء وأخضر خضراء وأعرج عرجاء وأعور عوراء وأعمى عمياء. ويكون هذا فيما دل على لون أو عيب أو نعت ظاهر أو غير ظاهر⁽⁷⁾.

2 - فعلان : الذي مؤنثه (فَعْلَى)، نحو: سكران سكرى وعطشان عطشى وريان ريا وجوعان جوعى⁽⁸⁾. ويكون فيما دل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية، ليس بداء⁽⁹⁾.

(1) - ينظر فصل اسم الفاعل، ص. ن.

(2) - ينظر ذلك في الكتاب 193 / 1 وما بعدها، والمقتضب 158 / 4 - 165، والتسهيل، ص 139 - 141 وشرح ابن عقيل 92 / 2 - 95، وشرح شذور الذهب، ص 474، وقطر الندى وبل الصدى، ص 278 - 279، وشرح التصريح 82 / 2 - 83، والهمع 97 / 2 - 98 وحاشية الصبان، مج 2، 3 / 3 وما بعدها، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995، 2 / 56 - 60.

(3) - ينظر شرح الكافية 2 / 205.

(4) - ينظر الكتاب 194 / 1 - 202، وأبنية الصرف ص 276، والتعبير الزمني 199 / 1.

(5) - ينظر شرح الشافية 143 / 1 - 151، وشرح التصريح 78 / 2، وشذا العرف، ص 75 - 76.

(6) - هناك مذكر على وزن (أفعل) بلا مؤنث نحو: أمرد وأكمر، ومؤنث على (فعلاء) بلا مذكر نحو حسناء، وشوهاد وعجزاء، ورتقاء. ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 170.

(7) - ذكر الرضي أن (فعل وفعلان وأفعل)، إذا تقاربت فقد تشترك، وقد تتناوب، ينظر شرح الشافية 145 / 1 - 146.

(8) - قولهم جوعان جوعى شاذ، لأنه من باب (فَعْل)، وليس من (فِعْل). ينظر تصريف الأسماء والأفعال هامش ص

170.

(9) - ينظر شرح الشافية 1 / 144، وشرح التصريح 2 / 78.

وأربعة مختصة بباب شُرْف :

- 1 - فَعَلٌ، نحو: بطل وحسن، من بَطُلٌ وَحَسُنَ^(١).
- 2 - فُعُلٌ، بضمّتين نحو: جُئِبٌ، وهو قليل^(٢). وقد يأتي (فَعُلٌ) بضم العين وفتح الفاء على (أَفْعَلٌ) كأخضب وأخرس وأخرق وأحمق، وعلى (فَعُولٌ) كوقور وحصور وعلى (فُعَالٌ) بضم الفاء وتشديد العين كَوْضَاءٌ وَقُرَاءٌ، وعلى (فِعِيلٌ) بكسر الفاء والعين كخشُنٌ فهو خِشِنٌ^(٣).
- 3 - فَعَالٌ، نحو: شُجَاعٌ وَقُرَاتٌ وَطَوَالٌ^(٤).
- 4 - فَعَالٌ، بالفتح والتخفيف، نحو: جَبَانٌ، وامرأة حَصَانٌ (أي عفيفة)^(٥).
وهناك مجموعة من الأوزان مشتركة بين البابين، منها:
- 1 - فَعَلٌ، نحو: سَبَطٌ (أي قصير) وَصَخْمٌ وَشَهْمٌ، من سَبِطٌ وَصَخْمٌ وَشَهْمٌ
- 2 - فِعِلٌ، نحو: صِفْرٌ وَمَلْحٌ، من صَفِرٌ وَمَلَحَ.
- 3 - فُعُلٌ، نحو: حُرٌّ وَصُلْبٌ من حَرٌّ (أي حرّ) وَصَلَبٌ.
- 4 - فِعِيلٌ^(٦)، نحو: فَرِحَ وَلَبِقَ وَخَشِنَ وَنَجَسَ، من فَرِحَ وَلَبِقَ وَخَشِنَ وَنَجَسَ، وذلك فيما دل على داء باطني جسمي أو خلقي أو ما يشبهه أو يضاده، وتلحق التاء مؤنثه تقول: فَرِحَةٌ وَلَبِيقَةٌ وَخَشِنَةٌ وَنَجَسَةٌ^(٧).

(1) - ينظر الكتاب 28/4، وشرح الشافية 1/148، وشرح التصريح 2/78، وشذا العرف، ص 76.

(2) - ينظر شرح الشافية 1/148، وشرح التصريح 2/78، وشذا العرف، ص 76.

(3) - ينظر الكتاب 4/28، 31، 36، والهمع 2/169، وتصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 171

(4) - قال الرضي: «ويجيء (فُعَالٌ) بضم الفاء وتخفيف العين مبالغة (فِعِيلٌ) في هذا الباب كثير ولكنه غير مطرد نحو: طويل طوال، وشجيج شجاع» شرح الشافية 1/148، وينظر شرح التصريح 2/78 وقال سيويه: «شجع شجاعة وهو شجاع، وقالوا شجيج، و(فُعَالٌ) أخو (فِعِيلٌ)» الكتاب 4/31

(5) - ينظر الكتاب 4/31، 36، وشرح التصريح 2/78، وشذا العرف، ص 76.

(6) - قيل إن أصله (فِعِيلٌ) وخفف بحذف الياء، وبقيت على الأصل ألفاظ منها: سليم وسقيم وحزين ومرريض وبخيل.. ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 170. بينما يذكر فلايش أن (قُولٌ) هي الأساس وأن (فِعِيلٌ) هي النمو الطبيعي لها، ينظر العربية الفصحى، ص 77، 81 وما بعدها

(7) - ينظر شرح الشافية 1/143-148، وشذا العرف، ص 78، وتصريف الأسماء والأفعال، ص 170-171.

- 5 - فَاعِلٌ ، نحو : صَاحِبٌ وَطَاهِرٌ وَعَاقِرٌ⁽¹⁾ ، من صَحِبَ وَطَهَّرَ وَعَقَّرَ .
- 6 - فَعِيلٌ ، نحو : بِخَيْلٍ وَكَرِيمٍ وَحَلِيمٍ وَمَرِيضٍ وَشَقِيٍّ مِنْ بِخَلٍ وَكُرْمٍ وَحَلْمٍ وَمَرِيضٍ وَشَقِيٍّ⁽²⁾ .
- وقد يشترك (فَاعِلٌ) و(فَعِيلٌ) في بناء واحد نحو : ماجد ومجيد ونابه ونبيه⁽³⁾ ، مع الاختلاف في المعنى، لذلك قال ابن هانئ الأندلسي [طويل] :
- مِنْ الْأَخْطَلِ الْمَعْدُودِ أَنْ قِيلَ مَا جَدُّ * وَمَادِحُهُ الْمُثْنِي عَلَيْهِ مَجِيدٌ⁽⁴⁾ -
- وذكر العلماء بعض صفات الله تعالى جاء على (فَعِيلٌ) بمعنى (فَاعِلٌ) ، نحو :
- للدبر بمعنى قادر، وبصير بمعنى باصر، وسميع بمعنى سامع ...⁽⁵⁾ .
- أما باب (فَعَلٌ) ، فإن الصفة المشبهة منه قليلة. ومن أهم أوزانها :
- 1 - فَعِيلٌ ، ويكون من معتل العين كَسَيِّدٌ وَجَيِّدٌ وَطَيِّبٌ وَمَيِّتٌ وَيَيِّنٌ⁽⁶⁾ . وقد جاء من هذا الباب على غير قياس : شَيْخٌ وَغَيُّورٌ وَأَشَيْبٌ وَأَهْيَمٌ وَجَوَادٌ وَهَيَّانٌ وَأَمِيلٌ⁽⁷⁾ .
- 2 - فَيْعَلٌ ، ويكون من المتعدي الصحيح الأصول، سواء أكان اسماً أم صفة، نحو :
- السَّيِّئُ وَالغَيِّبُ وَالنَّيْرَبُ وَالصَّبْرَفُ⁽⁸⁾ وَالْفَيْصَلُ⁽⁹⁾ .

(1) - يرجع أن هذا اسم فاعل دل على الثبوت، فعمل معاملة الصفة المشبهة. قال الرضي: « وقد جاء فاعل في معنى الصفة المشبهة أي مطلق الاتصاف بالمشق منه من غير معنى الحدوث في هذا الباب وفي غيره، وإن كان أصل فاعل الحدوث كخاشن وساخط وجائع » شرح الشافية 1/ 147-148، وينظر المصحح 2/ 169، وأبينة الصرف، ص 179، والتعبير الزمني عند النحاة 1/ 200 - 201. ولعله هو الذي أدى بالشيخ شهاب الدين العبادي إلى القول بدلالة اسم الفاعل على الهموت أحيانا مستدلا بأمثلة كثيرة من القرآن منها: الظالمون والكافرون والقاسطون ... ينظر رسالة في اسم الفاعل المقصود به الاستمرار في جميع الأزمنة، ص 12 وما بعدها.

(2) - ينظر الكتاب 4/ 33 - 34، وشرح الشافية 1/ 147-148، وشذا العرف، ص 76 .

(3) - ينظر شذا العرف، ص 77، والزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، ص 152 - 153 .

(4) - اللديوان، تحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت 1952، ص 51 .

(5) - ينظر تفسير غريب القرآن لابن قتيبة، ص 16 .

(6) - ينظر شرح الشافية، 1/ 149، وحاشية الخضري 2/ 54 .

(7) - ينظر تصريف الأسماء والأفعال، هامش ص 172 .

(8) - وهي على الترتيب : حب صغبر شديد المرارة، والجارية المغلطة، والشرب والنميمة، والنقاد وهو الذي يبيع الفضة بالذهب.

(9) - ينظر شرح الشافية 1/ 149 - 151، وتصريف الأسماء والأفعال، ص 172 .

وللتشابه الذي بين الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة، فإن كثيرا من مدلولات صيغها تتداخل فيما بينها، ولا يفرق بينها إلا السياق .

وكما تحدثوا عن صيغها تحدثوا عن عملها، ووازنوا بينها وبين اسم الفاعل، وهي أمور خارجة عن مجال الصرف، إلا أننا قد نتعرض إلى شيء من ذلك عند الحاجة .

وما أحصيناه من هذا المشتق جاء على الأوزان الآتية: (فَعِيلٌ وَفَعُولٌ وَفَعْلَانٌ وَفَعَالٌ وَفُعْلَى وَفَعْلَاءٌ وَأَفْعَلٌ وَفَعِلٌ وَفَعْلٌ وَفَعِلٌ وَفَعْلٌ وَفَعْلٌ وَفُعِلٌ وَفُعِلٌ).

وشملت هذه الصيغ الصحيح والمعتل، والمفرد والمثنى والجمع، والنكرة والمعرفة وجاء أغلبها من بابي «شُرْفٌ وَفَرِحَ»، وهما البابان الرئيسان للصفة المشبهة لأنها تكون فيها دل على الثبوت والاستمرار، ولهذا تكثر في (فَعُلٌ)، لأنه يدل على الغرائز والطبائع ونحوها، كالإحسان والقبح والوسامة والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ونحو ذلك⁽¹⁾ .

كما تكثر في (فَعُلٌ) لأنه يغلب في الأدوية الباطنية والعيوب الظاهرة والحلبي والأحزان، وهي غالبا ما تكون لازمة لصاحبها مستمرة فيه⁽²⁾ .

وتقل في (فَعَلٌ)، لأن الأغلب فيه التعدي، وما جاء منه لازما فليس بمستمر من ذلك الدخول والخروج والقيام والقعود. ويذكر العلماء أن ما كان من باب (فَعُلٌ) فالأغلب فيه أن يأتي على (فَعِيلٌ)⁽³⁾ .

(1)- ينظر الكتاب 4 / 28، وأدب الكاتب، ص 471-472، وشرح الشافية، 1 / 74 .

(2)- ينظر شرح الشافية، 1 / 148، وأدب الكاتب، ص 579 .

(3)- ينظر على سبيل المثال المنصف 1 / 116، وشرح الشافية، 1 / 148، وشرح ابن هقيل 2 / 136-138 .

1 - صيغة فَعِيل

تأتي هذه الصيغة اسما وصفة، فالاسم مثل: بعير وقضيب وهدير وضجيج وصهيل ونبيق... والصفة مثل: سعيد وشديد وقدير وحليم وعليم⁽¹⁾.

وتأتي - إذا كانت صفة طبعاً - بمعنى (مفعول) نحو: قتييل وجريح بمعنى ملتول ومجروح، وفي هذا تلتقي مع بعض الساميات في التعبير عن (مَفْعُول) بوزن (فَعِيل) فقد ذكر بروكلمان أن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) قد يستعمل في العربية استعمالاً اسماً، كما أن هذا كثير في العربية⁽²⁾.

وقد أكد القدماء أن (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) كثير في لسان العرب⁽³⁾، ولكثرته لم يلبس عليه، ومنهم من جعله مقيساً فيما ليس له (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) مثل: قدر ورحم للوهم: قدير ورحيم⁽⁴⁾.

- وتأتي بمعنى (مُفَاعِل)، كجليل وسمير بمعنى مجالس ومسامر.

- وبمعنى (مُفَعَّل)، كحكيم بمعنى مُحَكَّم.

- وبمعنى (مُفَعَّل) كبديع بمعنى مُبْدِع⁽⁵⁾.

وتأتي صيغة مبالغة، يقول الزركشي: «وأما (فَعِيل) فعند النحاة أنه من صيغ المبالغة والتكرار كرحيم وسميع وقدير وخبير وحفيظ وحكيم وحليم وعليم»⁽⁶⁾.

وتأتي جمع تكسير للدلالة على الكثرة، فتأتي جمعا ل (فَعْل) نحو: كلب كليب وعبد هبيد، وتأتي جمعا ل (فِعْل) نحو: ضرس ضريس. وهي ناتجة عن تحول داخلي للصيغة (فَعِيل)⁽⁷⁾، مدت فيه حركة العين، وهي الكسرة، فتتج عنه الباء فصارت (فَعِيل).

(1) - ينظر الكتاب 4/ 267، والمنصف 1/ 16، والمتع 1/ 84، والمزهر 2/ 13، وأبنة الصرف، ص 273.

(2) - ينظر دراسة في بعض صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 22 / 92 - 94.

(3) - ينظر المخصص 16/ 155 وما بعدها، وشرح ابن عقيل 2/ 138، وحاشية الخضري 2/ 55.

(4) - ينظر التسهيل، ص 138، وشرح ابن عقيل 2/ 138-139، وحاشية الخضري 2/ 55.

(5) - ينظر تفسير غريب القرآن، ص 16 وما بعدها، والمخصص 16/ 155-161، والأضداد لابن الأنباري، ص 362،

والبحر 1/ 172-173، وشذا العرف، ص 77.

(6) - البرهان في علوم القرآن 2/ 810، وينظر الكتاب 1/ 116.

(7) - ينظر العربية الفصحى، ص 82.

وذكر القدماء أمثلة من هذا القبيل نحو: أُنِقَ وَأُنِيقَ، وَبَهَجَ وَبَهِيجَ، ولسان ذَلِقَ وَذَلِيقَ، وَطَرَفَ في النسب وَطَرِيفَ، وَحَزَنَ وَحَزِينًا، وَكَمَدَ وَكَمِيدًا⁽¹⁾.

وهو ما يرجح تطور إحداها عن الأخرى، وبخاصة إذا علمنا أنهما تتعاقبان في أمثلة كثيرة رواها العلماء نحو: عَسِرَ وَعَسِيرٌ، وَرَفِقَ وَرَفِيقٌ، وَبَطِنَ وَبَطِينٌ، وَفَقِهَ وَفَقِيهٌ، قال السيرافي: «قال بعض أصحابنا زيدت الياء في بطين للزوم الكسرة في هذا الباب (فَعِلَ) فيصير بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك»⁽²⁾. كما روى المبرد شيئاً من هذا، يقول: «و(فَعِلَ) مضارعة لـ (فَعِيلَ)، وكذلك يقع (فَعِلَ وَفَعِيلَ) في معنى قولك: رجل طَبَّ وَطَبِيبٌ، وَمَذِلَ (أي ضجر وقلق) وَمَذِيلٌ، وهذا كثير جداً»⁽³⁾، ومثل هذا ذكره ابن دريد في الجمهرة⁽⁴⁾.

لذلك، يمكن القول بأن الصيغة مطردة في العربية، وهو ما يقضي بـ «.. أن هناك ميدانا واسعا للتكاثر القياسي لصياغة كلمات كثيرة بزنة فعيل»⁽⁵⁾. فقد يأتي منها أسماء أعيان، وأسماء معان، وصفات⁽⁶⁾

وهذا من الدلائل على الاتجاه التطوري للغة العربية، إلا أنها استعملت هذه الصيغ بنسب متفاوتة، ففضلت صيغا على أخرى، كاختيارها للصيغ ذات الإيقاع الصاعد أي التي تبدأ بمقطع قصير ثم تتطور صعودا إلى المقطع الطويل، عكس الصيغ ذات الإيقاع النازل، أي التي تبدأ بمقطع طويل ثم تتطور نزولا إلى المقطع القصير، وقد تناقصت هذه الأخيرة بإهمال عدد كبير منها⁽⁷⁾.

(1) - ينظر أدب الكاتب، ص 562 .

(2) - الكتاب، هامش 4 / 17 .

(3) - المقتضب 1 / 116 .

(4) - ينظر الجمهرة 1 / 373 .

(5) - العربية الفصحى، ص 82 .

(6) - ينظر أدب الكاتب، ص 581 - 563، والعربية الفصحى، ص 87 .

(7) - ينظر العربية الفصحى، ص 88 - 89 .

ومما يقوي هذا أن صيغة (فَعِل) صارت قليلة جدا في العربية، ومن ثم في القرآن الكريم، فليس فيه إلا عدد قليل نحو: حَمِيَّةٌ وَأَشِيرٌ وَأَسِيفٌ وَوَجِلُونٌ وَفَرِحِينَ وَفَكْهِينَ⁽¹⁾. وقد أكد سيبويه أن (فَعِل) أقل من (فَعِيل) بكثير⁽²⁾.

ولكثرة اشتراك هذه الصيغة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، يمكن التفريق بينهما - على رأي إبراهيم أنيس - من طريق ما اصطلاح على تسميته بالإيجابية أو الاختيارية، والسلبية أو الاضطرارية. وهي مصطلحات يرى أنها أكثر مناسبة للتفريق بين صفتي الثبوت والحدوث التي عهدت عند القدماء .

فالألفاظ مثل: رحيم وعليم وقدير تكون من صيغ المبالغة، إذا أفادت الإيجابية، وتكون من الصفات المشبهة إذا أفادت السلبية. فلو أخذنا الأفعال: قعد وجلس ونزل مثلا، فإننا نشعر فيها بالإيجابية؛ لأن إرادة الإنسان واختياره يتدخلان في ذلك بينما نشعر في نحو: مرض وكبر وفرح بالسلبية، إذ لا إرادة للإنسان في ذلك ولا اختيار، فالحالة اضطرارية، ومن ثم يكون «مريض وكبير وفرح» من الصفات المشبهة، وهي صفات عرفت عند القدماء بصفة الثبوت⁽³⁾.

وقد وردت هذه الصيغة دالة على الصفة المشبهة⁽⁴⁾ مائتين وخمسا وعشرين (226) مرة، تتوزع كالآتي:

- إحدى وستين (61) مرة في سورة البقرة: عظيم، السفهاء، كثيرا، قليلا لكبيرة، النبيين، اليتامى، فقليلًا، أنبياء، العظيم، حنيفا، النبيون، شديد، بعيد مريضًا، قريب،

(1) - ينظر دراسة في صيغ اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 89 - 90 .

(2) - ينظر الكتاب 1 / 112 .

(3) - ينظر المرجع السابق، 22 / 95 .

(4) - ذكرنا في الصفحة 252 من هذا الفصل أن (فَعِيل) تأتي لمعان متعددة، لذا نرصد هنا ما نعتقد أنه صفة مشبهة، استنادا إلى الفعل الذي اشتقت منه أو إلى السياق الذي وردت فيه، وقد تكون صيغة مبالغة وقد تصلح للأمرين معا، وبخاصة إذا علمنا أن (فَعِيل) الصفة كثيرا ما تشترك مع الصفة المشبهة وصيغ المبالغة، وهو ما فرض على العلماء أن يهتفوا بعض أمثلتها تارة في الصفة المشبهة وتارة في صيغ المبالغة، نحو: رفيع الدرجات، فهي تحتل المبالغة من رافع، وتحتمل الصفة المشبهة من " رَفَع " بمعنى علا، ينظر البحر 7 / 436، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 96 .

سريع، كبير، فريضة، أغنياء، كثيرة، لنبي، نبههم، قليلة، غني ضعفاء، الخبيث، فقراء، سفيها، ضعيفا، صغيرا⁽¹⁾.

- وثماني وثلاثين (38) مرة في سورة آل عمران : شديد، سريع، النبيون، بعيدا، نبي، كثيرا، وجيها، حنيفا، النبي، العظيم، قليلا، غني، عظيم، الأنبياء أذلة، غليظ، لنبي، الخبيث، فقير، أغنياء⁽²⁾.

وتسعا وسبعين (79) مرة في سورة النساء : كثيرا، اليتامى، الخبيث، كبيرا، هنيئا، ميرثا، السفهاء، غنيا، فقيرا، ضعافا، سديدا، العظيم، قريب، غليظا، ربايبكم، حلائل، عظيما، ضعيفا، يسيرا، كباثر، كريما، حديثا، مرضى، قليلا، ظليلة، بعيدا، قليل، النبيين، رفيقا، كثيرة، برثا، كثير، حنيفا، خليلا يتامى، حديث، الأنبياء⁽³⁾.

- وثلاثا وثلاثين (33) مرة في سورة المائدة : شديد، نطيحة، سريع، مرضى، عظيم، نقيبا، قليلا، كثيرا، أنبياء، النبيون، أذلة، النبي، النعيم، الخبيث، بحيرة، وصلية، العظيم⁽⁴⁾.

(1) - البقرة : (7، 49، 114) - (13²، 142) - (26²، 269) - (41، 79، 83، 126، 174، 246، 249) - (45، 143) - (61،

177، 213) - (83، 177، 215، 220) - (88) - (91) - (105، 255) - (135، 136) - (165، 196، 211) - (176) - (184،

185، 196) - (186، 214) - (202) - (217، 219، 282) - (236) - (243) - (245، 249) - (246) - (247، 48) -

(249) - (263، 267) - (266) - (267) - (271، 273) - (282) - (282) - (282)

(2) - آل عمران : (4، 11، 56) - (19، 199) - (21، 80، 81، 84) - (30) - (39، 146) - (41، 146، 186) - (45) -

(67، 95) - (88) - (74) - (77، 187، 197، 199) - (97) - (105، 172، 174، 176، 179) - (112، 181) - (123) -

(159) - (161) - (179) - (181) - (181).

(3) - النساء : (1، 19، 82، 100، 160) - (2، 3، 6، 8، 10، 36، 127) - (2) - (2) - (34، 2) - (4) - (4) - (5) - (6، 131،

135) - (6، 135) - (9) - (9) - (13) - (17، 77) - (21، 154) - (23) - (23) - (27، 40، 48، 54، 67، 73، 74، 93،

95، 113، 114، 148، 156، 162) - (28، 76) - (30، 169) - (31) - (31) - (42، 78، 87) - (43، 102) - (46، 83، 142،

155) - (57) - (60، 116، 136، 167) - (66، 77) - (69، 163) - (69) - (94) - (112) - (114) - (125) - (125) -

(127) - (140) - (155).

(4) - المائدة : (2، 98) - (3) - (4) - (6) - (9، 33، 41) - (12) - (13، 44) - (15²، 49، 32) - (62، 64، 66، 68، 71، 77،

80، 81) - (20) - (44) - (54) - (81) - (85) - (100²) - (103) - (103) - (110).

- وأربع عشرة (14) مرة في سورة الأنعام : عظيم، بريء، حديث، حنيفا، كبيرا، نبي، شديد، الغني، لكثير، اليتيم، سريع⁽¹⁾.

وتبين من الاستقراء أن هذه الصيغة جاءت من الأبواب : (فَعَلَ يَفْعُلُ وَفَعَلَّ يَفْعِلُ وَفَعَّلَ يَفْعَلُ وَفَعَّلَ يَفْعَلُ وَفَعَّلَ يَفْعَلُ) وجاء أغلبها من (فَعَلَ يَفْعُلُ) لأن أغلب الصفات تدل على الغرائز والطباع وما شابه ذلك مما يدل على الثبوت والاستمرار، وقد أشرنا في بداية الفصل، إلى أن الصفة المشبهة أكثر ما تجيء من (فَعَلَ يَفْعُلُ) على (فَعِلَ). أما ما جاء من (فَعِلَ يَفْعَلُ) فقليل على الرغم من أنه باب رئيس في الصفة المشبهة، لأنه يغلب في الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والحلي والأحزان، وهي صفات قليلة نسبيا في القرآن؛ فهو كتاب جاء مربيا للغرائز والطباع وأنواع السلوك ونحوها، وهي أمور تتعلق بجانب المعاملات أكثر من غيرها، لذا كثر ما جاء من (فَعُلَ) وقل ما جاء من (فَعِلَ).

أما ما جاء من (فَعَلَ) باختلاف عين المضارع، فنسبته ضعيفة؛ لأن الغالب في هذا الباب التعدية لا اللزوم، وحتى وإن كان لازما فإنه ليس بمستمر، من ذلك الدخول والخروج، والقيام والقعود. والصفة المشبهة - كما هو معروف - تأتي من اللازم إلا فيما ندر، وتدل على الثبوت والاستمرار، لذا قلت في هذا الباب .

وفكرة اللزوم والتعدية قد تكون من بين العوائق في تحديد ما هو صفة مشبهة وما هو صيغة مبالغة⁽²⁾. كما أن احتمال عين كثير من الأفعال لأكثر من حركة يصعب أحيانا تحديد نسبة الصفة إلى باب معين، وهو ما يجعل الصيغة تحتمل الدلالة على المبالغة، كما تحتمل الدلالة على الصفة المشبهة .

ونظرا إلى هذا الخلط بين الأبواب الصرفية، فقد حاول العلايلي وضع ضابط لكل باب صرفي بحسب المقصود منه، فالفعل الماضي عنده، مفتوح العين دائما⁽³⁾، إلا أنه ينقل عند الحاجة إلى (فَعِلَ يَفْعَلُ) أو إلى (فَعُلَ يَفْعُلُ) عند إرادة الدلالة على الرسوخ والطمع⁽⁴⁾.

(1)- الأنعام : (15) - (78، 19) - (68) - (161، 79) - (119، 91) - (112) - (124) - (133) - (137) - (152) - (168) .

(2)- وإن كان العلماء قد نصوا على أن الصفة المشبهة تكون غالبا من اللازم .

(3)- ريبا لحقة الفتحة .

(4)- ينظر مذهب المقدمة اللغوية، ص 89، 90، 91 .

ولعله هو الذي نفسر به كثرة مجيء (فَعِيل) من (فَعُل) لأنه لازم يجعل الفعل مكتفيا بفاعله، ويجعل الصفة لازمة لصاحبها. يقول النَّبَّاس: «والتعبير بالحركة ليس مقصورا على بنية الكلمة في الصرف، بل يتناول البنى التركيبية في النحو أيضا، فلو أخذنا الباب الخامس مثلا، من (فَعُل يفعل)، الذي يمتاز بالضممة في الماضي والمضارع، نرى جميع الأفعال التي على هذا الوزن، باستثناء واحد منها، هي أفعال لازمة. إن هذا الشمول يبعث على العجب، ويلفت النظر إلى وظيفة الضمة المكررة في الماضي والمضارع، كأنها تشير إلى اكتفاء الفاعل بذاته»⁽¹⁾

وهو ما يوحي بأصالة لزوم الفعل على تعديته، وإن كان هناك من يرى العكس⁽²⁾، بناء على كثرة المتعدي وتقديم القدماء لذكره على اللازم .

وقد تنوعت دلالات أمثلة هذه الصيغة، فجاءت دالة على المسافة، وعلى العدد والكمية وما في حكمها، وعلى القوة والضعف وما في حكمها، وعلى الرفعة، والصفات الحميدة والذميمة والداء والطيبة والمصاحبة والتجدد وغير ذلك .

وما يلاحظ في هذه الأمثلة كثرة الضدية بينها، كالكثرة والقلة، والكبر والصغر، والقوة والضعف، والعز والذل، والغنى والفقر، والكرم والخبث ... يقول ابن قتيبة: «والأسماء التي بنيت على (فَعِيل) تجيء وأضدادها على بناء واحد وما أقل ما تختلف، قالوا: كثير وقليل، وكبير وصغير، وثقيل وخفيف، وبطيء وسريع، وشريف ووضيع، وقوي وضعيف، وكريم ولثيم»⁽³⁾.

وارتباط المتضادات هنا ببناء واحد مطلقت فيه الحركة بعد الصامت الثاني يعطي للكلمة رنينا خاصا.

وإلى جانب ما ذكر، فإن الأمثلة شملت الصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه وجمع المذكر السالم، وجمع التكسير، والمعرفة والنكرة. كما شملت صيغا عدل بها عن دلالتها الأصلية إلى معان أخرى؛ فقد جاءت بمعنى:

(1) - التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمتها البيانية أو التعبيرية، مقال بمجلة اللسان العربي، 1980 مج 18، 1/ 44 .

(2) - يرى مصطفى جواد أن الأصل في الأفعال التعدي، خلافا لإبراهيم السامرائي الذي يرى أن أصل الفعل في العربية قاصر لازم، ثم يصار به إلى التعدي. ينظر في كل هذا إبراهيم السامرائي، الفعل، زمانه وأبنته، ص 82 - 84 .

(3) - أدب الكاتب، ص 584 .

- (مَفْعُولَةٌ)، نحو : نطيحة⁽¹⁾ وبحيرة وفريضة، بمعنى منطوحة ومبحورة ومفروضة .

- (مُفَاعِلٌ) أو (مَفْعُولٌ)، نحو : قرين بمعنى مقارن أو مقرون، وخلييل بمعنى هائل أو مخلول ورفيق بمعنى مرافق .

وجاء ضمن الأمثلة المحصاة صيغ لم تأت على الأصل، وإنما استغني عنها بغيرها، من ذلك " شديد وفقير "، فقد استغني عن الأولى بأشدد، إذ لم يسمع عن العرب شُدَّد واستغني عن الثانية بانفقر، إذ لم يسمع عنهم فُقُرَّ⁽²⁾.

وفيا يلي دراسة لعينات من أبنية هذه الصيغة. ففي قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ اٰخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾⁽³⁾، هذه الصفة ليست وصفا لجسم الفاعل، وإنما هي صفة لموقع يقعه على نحو عارض، وتعبّر عن كمية المسافة أو مدتها التي يكون عليها الفاعل، وهو ما يسند الرأي القائل بأن الثبوت في الصفة المشبهة ليس ثبوتا مطلقا، وإنما هو نسبي يختلف بحسب مقتضى الكلام⁽⁴⁾.

والبعد والقرب ضدان، وليس لها حد معين، وإنما ذلك بحسب اعتبار المكان بغيره، ويستعمل كل منهما في المعقول والمحسوس، وفي هذا الأخير أكثر⁽⁵⁾.

و«بعيد» (فَعِيلٌ) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، بَعَدَ يَبْعُدُ بُعْدًا وَبَعْدًا، أي صار بعيدا وبُعَادًا⁽⁶⁾، وهو ضد قرب، ويقال بَعُدَ بالكسر كذلك، والصفة من باب (فَعُلٌ بَفْعُلٌ) وجاءت في الآيات المحصاة صفة لشقاق⁽⁷⁾، ولأمد⁽⁸⁾، ولضلال⁽⁹⁾.

(1) - ذهب العلماء إلى أن التاء في مثل هذا أمانة للنقل من الوصفية إلى الاسمية. ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 140، والإملاء 1 / 206، وشرح الكافية 2 / 164، والبحر 3 / 410، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 312.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 33 .

(3) - البقرة : 176 .

(4) - ينظر الصفحة 246 من هذا الفصل .

(5) - ينظر المفردات، كتاب الباء ص 53 .

(6) - ذكر سيبويه بُعَادًا، لأن (فَعِيلٌ) أخت (فَعَالٌ)، ينظر اللسان مادة (بعد).

(7) - البقرة : 176 .

(8) - آل عمران : 30 .

(9) - النساء : 80، 118، 136، 167 .

ووصف الشقاق بالبعد إما لكونه بعيدا عن الحق، وإما عن الألفة، وإما كني به عن طول المعادة بين المختلفين في الكتاب⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا. وَإِنِّي فَاتَتُونَ﴾⁽²⁾، نشير إلى أن القلة والكثرة ضدان، ويستعملان في الكمية المنفصلة كالأعداد، كما أن العظم والصغر يستعملان في الأجسام، وقد يستعار كل من الكثرة والعظم، ومن الصغر والقلة للآخر⁽³⁾، وهما من الصفات التي لا تجوز في حقه تعالى .

فقليل (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، قَلَّ يَقِلُّ قِلَّةً وَقِلًّا أي نقص فهو قليل، وَقَلَّالٌ وَقَلَّالٌ⁽⁴⁾، من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ). وجاءت هذه الكلمة صفة للمجاهدين في سبيل الله وللإيمان وللمتاع وللثمن وأكثر ما تستعمل في هذا الأخير⁽⁵⁾

ويمكن تفسير هذه الكثرة على أنها تؤكد لتعلق الناس بالحياة الدنيا وبالمتاع الزائل، وهو ما يستلزم قلة الإيمان والعمل للآخرة. قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾⁽⁶⁾ وقد وصف الثمن بالقلة هنا، لأنه مهما بلغ ما بلغ، فإنه بالنسبة إلى آيات الله قليل ولا يمكن أن يعوضها. قال أبو حيان: «ووصف الثمن بالقليل؛ لأن ما حصل عوضا عن آيات الله كائنا ما كان لا يكون إلا قليلا، وإن بلغ ما بلغ، قال تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ﴾⁽⁷⁾ فليس وصف الثمن بالقلة من الأوصاف التي تخصص النكرات بل من الأوصاف اللازمة للثمن المحصل بالآيات، إذ لا يكون إلا قليلا، ويحتمل أن يكون ثمَّ معطوف تقديره: ثمنا قليلا ولا كثير، فحذف للدلالة المعنى عليه. «⁽⁸⁾

(1) - ينظر البحر 1 / 496 .

(2) - البقرة : 41 .

(3) - ينظر المفردات، كتاب القاف ص 410، والتحرير والتنوير 2 / 344 .

(4) - ينظر مقاييس اللغة، باب القاف وما بعدها في الثلاثي الذي يقال له المضاعف والمطابق 5 / 3، وينظر اللسان مادا (قلل)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب اللام 4 / 40 .

(5) - حيث وردت صفة له في سبع آيات من أصل إحدى وعشرين (21) آية، أي ثلث المجموع .

(6) - سبأ : 13 .

(7) - النساء : 77 .

(8) - البحر 1 / 179، وينظر التحرير والتنوير 1 / 466 .

ومن بين ما جاء فيه صفة لمتاع الدنيا أو للتمتع بها قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَفَرَ لَآتِنَاهُ قَلِيلًا نَشَرَ أَضْطَرَّ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿ قَدْ مَتَاعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةَ خَيْرَ لِمَنِ اتَّقَىٰ ﴾⁽²⁾.

وُصف المتاع أو التمتع في الآية الأولى بالقلّة، لسرعة انقضائه إما بحلول الأجل، وإما بظهور محمد (ص) فيقتله أو يخرجّه من هذا البلد إن أقام على الكفر. وللمفسرين الروال في المقصود بالامتاع، أهو بالنعيم أم بالزينة أم بالإمهال أم بالرزق أم بالبقاء في الدنيا⁽³⁾.

وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُوَدُّهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ ﴾⁽⁴⁾. ف«العظيم» (المحل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، عظمُ يعظمُ عِظْمًا وَعِظْمَةً كبر وصار فخما فهو هظيم وعظام، من باب (فعلل يفعل).

وقد يحدث أن يوصف الشيء نفسه بالعظم تارة، وبالكبر تارة أخرى، ولتقارب معنيهما يمكن أن تحمل إحداهما محل الأخرى في كثير من الأساليب. إلا أن فرقا في المعنى لد بخفى على كثير من الناس، فقد يستعمل العظيم فيما لا يستعمل فيه الكبير والعكس⁽⁵⁾، بلول الزمخشري : «والفرق بين العظيم والكبير أن العظيم نقيض الحقير، والكبير نقيض الصغير، فكان العظيم فوق الكبير، كما أن الحقير دون الصغير، ويستعملان في الجثث والأحداث جميعا، تقول رجل عظيم وكبير تريد جثته أو خطورته»⁽⁶⁾.

وقد تكررت هذه الصفة في السور المدروسة إحدى وثلاثين (31) مرة، جاءت مرة واحدة منها صفة لله تعالى وهي الآية السابق ذكرها. ووصف الله تعالى بالعظمة يعني عظم الشأن واستحقاق الحمد والامتناع عن مساواة الصغير له بالتضعيف.

(1) - البقرة : 126 .

(2) - النساء : 77 .

(3) - ينظر البحر / 1 / 386 .

(4) - البقرة : 255 .

(5) ينظر الفروق في اللغة، ص 177، والمقصد الأسنى، ص 82 .

(6) الكشاف / 1 / 165، وينظر تفسير البهاري / 1 / 76 .

أما وصف الإنسان بها، فيعني أنه الذي ليس فوقه أحد من الناس، فلا تكون الصفة به إلا مع السؤدد والسلطان، وقد استعمل الرسول (ص) صفة "عظيم" عندما راسل كسرى عظيم الفرس .

في الكلمة إذا دلالة على القوة، ومنه سمي العظيم عظيماً لقوته، ويجوز أن يكون معناها في بداية الأمر لعظيم الجثة ثم نقل لعظيم الشأن، كقوله تعالى ﴿عَذَابٌ يَوْمِ عَظِيمٍ﴾⁽¹⁾، سمي عظيماً لعظم ما فيه من الآلام والبلاء، وما اتسع أن يكون فيه العظم استحق أن يوصف بأنه عظيم كالفيل والجبل، فكلاهما عظيم بالنسبة إلى ما دونه، والأرض والسماء كلاهما عظيم بالنسبة إلى ما هو دونه كالفيل والجبل، والبحر وعظمته مطلقة بالنسبة إلى مدركات البصر⁽²⁾.

فما وصف بالعظمة في السور مما سوى الله، فإنه إما من جهة الكثرة والتضعيف، وإما من جهة الشدة، وإما من جهة الشأن. ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾⁽³⁾ يقصد بالعظمة هنا إما الكثرة، وإما الشدة. يقول أبو حيان: «... فإنه لو اقتصر على قوله «عذاب» ولم يقل: عظيم، لاحتمل القليل والكثير، فلما وصفه بالعظيم تم المعنى، وعلم أن العذاب الذي وعدوا به عظيم، إما في المقدار، وإما في الإيلام والدوام»⁽⁴⁾. وجاءت هذه الصفة نكرة في ست وعشرين (26) مرة من بين الإحدى والثلاثين (31)، لأنها صفة لنكرات. وللعلماء أقوال في أسباب التنكير⁽⁵⁾.

وسبب تنكيرها في الآية أعلاه أنها صفة لعذاب، وتنكير عذاب ومنه صفة للنوعية وذلك اهتمام بالتنصيص على عظمته؛ أي أن لهم من الآلام نوعاً عظيماً لا يعلم كنهه إلا الله⁽⁶⁾.

(1) - الأنعام: 15 .

(2) - ينظر الفروق في اللغة ص 177، والمقصد الأسنى ص 77، وموسوعة له الأسماء الحسنی 1 / 187 .

(3) - البقرة: 7 .

(4) - البحر 1 / 179. قال القرطبي: «والعذاب مثل الضرب بالسوط والحرق بالنار، والقطع بالحديد إلى غير ذلك مما يؤلم الإنسان» الجامع، مج 1، 1 / 192 .

(5) - ينظر على سبيل المثال البرهان للزركشي 4 / 81 - 92، ومفتاح العلوم للسكاكي، ص 191 - 194 والإنسان للسيوطي 2 / 281 - 283، ولغة القرآن الكريم، ص 340 - 341، وصفاء الكلمة، ص 17 - 18 .

(6) - ينظر تفسير البياضوي 1 / 78 - 77 والتحرير والتنوير، 1 / 258 .

وما دامت «عذاب» تحمل معنى الشدة والمكروه، فعظيم وصف من جهة الشدة ولله تكون من جهة الكثرة والتضعيف .

وفي قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِ لَهْمُ ابْعَثْ لَنَا مَلَكًا يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(١)، فنبى (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز اللام نَبَأَ يَنْبَأُ نَبَأً وَنُبُوءًا، ارتفع وظهر من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ) . وقد اختلفوا في اشتقاقها إلى قولين^(٢) :

ذهب سيبويه إلى أنه من النبأ، وأصله النبيء، ثم خفف لكثرة الاستعمال، ويجمع هل أنبياء، وأصلها أنبياء، ثم خففت بقلب الهمزة ياء^(٣).

وقيل : إنه أصل آخر وغير مخفف، مشتق من نبا ينبو، إذا ظهر وارتفع، والأصل ليهو اجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت في الهاء^(٤).

واحتج الفريقان بإحدى قواعد جمع التكسير التي تنص على أن (فَعِيل) إذا كان معتل اللام، فإنه يجمع على (أَفْعِلَاءَ)^(٥)، أما إذا كان صحيح اللام فيجمع على (فُعَلَاءَ). لسببويه يرى أن النبي من نبأ، فهو صحيح اللام ويجمع على (فُعَلَاءَ) نحو كريم كرماء، واستشهد بقول عباس بن مرداس [كامل] :

- يَا خَاتِمَ النَّبَاءِ إِنَّكَ مُرْسَلٌ * بِالْحَقِّ كُلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكَا -^(٦)

فجمعها على الأصل .

وأشار المبرد إلى أن من خفف فقال «نبي» جمعها على «نبأ» برد الهمزة إلى أصلها، ومن قال «نبي» على البدل جمعها على أنبياء، كسقي وأشقياء، وغني وأغنياء وتقني وأنبياء، وكذلك تجمع إذا كانت من معتل، أي من نبا ينبو بمعنى ظهر وارتفع بالله^(٧).

(١) - البقرة : 246 .

(٢) - ينظر الكتاب 3 / 460 - 555، والمقضب 1 / 161 - 162، وشرح الشافية 3 / 35، والإملاء 1 / 40 .

(٣) - ينظر الكتاب 3 / 460، 555 .

(٤) - ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 255.

(٥) - ينظر الكتاب 3 / 460، 634، وشرح الشافية 2 / 137، و3 / 35 .

(٦) - ينظر الكتاب 3 / 460، والمقضب 1 / 162، و2 / 210 .

(٧) - ينظر المقضب 1 / 161 - 162 .

والنبي بغير الهمز أبلغ من النبيء بالهمز ؛ لأنه ليس كل مُنبأ رفيع القدر والمحل، ولذلك رفض (ص) قول من خاطبه يا نبيء الله بالهمز لبغض منه، وأجابه بـ:

لست نبيء الله ولكني نبي الله⁽¹⁾. نخلص من هذا إلى أنه إذا همز كان بمعنيين :

أولها : أنه بمعنى المنبئ المخبر عن الله تعالى، فهو (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل) كنصير بمعنى ناصر، مأخوذ من الإنباء أي الإخبار، تقول أنبأ ينبئ إنباء، فهو منبئ ونبيء .

وثانيهما : أنه بمعنى الخارج من أرض إلى أرض، وهو مأخوذ من الإنباء أي الإخراج من أرض إلى أرض أخرى، تقول : نبأ نبأ بفتح الباء في الماضي والمضارع، نبأ ونبوء، فهو نبيء أي خرج يخرج، فهو (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول)⁽²⁾.

أما إذا كان بغير همز، فقد يكون أصله النبيء بالهمز، ثم حصل فيه الإبدال والإدغام، أو ترك همزه تخفيفاً لكثرة الاستعمال، كما ترك في الخابية، وهي من خبأ، وفي الذرية وهي من ذرأ، وفي البرية وهي من برأ، والنبي بدون همز هي اللغة المختارة، وقرئ بها في السبعة⁽³⁾.

ووردت مجموعة جمع تصحيح وجمع تكسير، كما ورد «النبي» إما معينا بشخصه، وإما بقرينة لفظية أو معنوية، وإما غير معين، لسبب يتطلبه المقام، من ذلك قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ لَهْمُمْ ﴾⁽⁴⁾ نكرت لفظة «نبي» للإشارة إلى أن محل العبارة ليس تعيين شخص النبي، إذ لا حاجة إلى تعيينه، وإنما المقصود هنا حال القوم وهذه هي طريقة القرآن في قصصه عموماً، كما أن هذا النبي⁽⁵⁾ لم يكن معهوداً عند المخاطبين آنذاك لذا لم يعرفه القرآن، فلم يقل: إذ قالوا لنبيهم. وفي قوله: «لِنَبِيِّهِمْ» إشارة إلى أن أصل الإضافة أن تكون على تقدير لام الجر⁽⁶⁾.

(1) - ينظر عباس أبو السعود، أزهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، القاهرة، ط 2 (د.ت) ص 105 - 106 .

(2) - المرجع نفسه، ص 105 .

(3) - ينظر الحجة لابن خالويه، ص 80 - 81، وأزهير الفصحى، ص 105 - 106 .

(4) - البقرة : 246 .

(5) - قيل : هو صموئيل (ويستعمل في العربية شموئيل بالشين).

(6) - ينظر التحرير والتنوير، 2 / 485 .

وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ تَخْتَضِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾⁽¹⁾، فكريمًا (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، كَرُمَ يَكْرُمُ كَرَمًا وكرامة، أي أعطى وجاد بسخاء، فهو كريم. والكريم: الجواد المعطي⁽²⁾. وهي من باب (فَعُلَ يَفْعُلُ).

وصفة الكرم من الصفات المشتركة بين الله وعبده، إذا وصف بها الله دللت على إحسانه وإنعامه المطلق، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَّبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾⁽³⁾ أي «الذي إذا وعد وفي، وإذا أعطى زاد على منتهى الرجاء، ولا يبالي كم أعطى ولمن أعطى، وإن وقعت حاجة لغيره لا يرضى، وإذا جفا عاتب وما استقصى، ولا يضيع من لاذ به والتجأ، ويغنيه عن الوسائل والشفعاء، فمن اجتمع له ذلك لا بالتكلف، فهو الكريم المطلق وذلك هو الله تعالى فقط»⁽⁴⁾. وللعلماء في معنى الكريم صفة لله تعالى أقوال كثيرة⁽⁵⁾.

وإذا وصف بها الإنسان، فهي صفة للأخلاق والأفعال المحمودة التي تظهر فيه ولا يقال له كريم حتى يظهر منه ذلك، ولا يظهر منه إلا في المحاسن الكبيرة. كما أن صفة الكرم تطلق على كل شيء شرف في بابه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَبْتْنَا فِيهِ مِنْ كَلِّ زَوْجِ كَرِيمٍ﴾⁽⁶⁾، وقوله تعالى: ﴿وَزُرُوعٍ وَمَقَامٍ كَرِيمٍ﴾⁽⁷⁾، وقوله عز وجل ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾⁽⁸⁾، وقوله: ﴿وَقَدْ لَهَمَّا قَوْلًا كَرِيمًا﴾⁽⁹⁾.

(1) - النساء : 31 .

(2) - ينظر العين 5 / 368 - 369، واللسان، مادة (كرم)، والقاموس المحيط، باب الميم فصل الكاف، 4 / 171 وما بعدها .

(3) - النمل : 40 . وجاء موصوفا بها كذلك في سورة المؤمنون : 116، وسورة الانفطار : 6 .

(4) - المقصد الأسنى، ص 89 .

(5) - ينظر الفروق في اللغة، ص 168، وموسوعة له الأسماء الحسنی، 1 / 23 وما بعدها .

(6) - لقمان : 10 .

(7) - الدخان : 26 .

(8) - الواقعة : 77 .

(9) - الإسراء : 23 .

ولا ترادف بين الكريم والسخي، فالكريم كثير العطاء والإحسان من غير طلب أو سؤال، والسخي المعطي عند السؤال، والله سمي كريماً ولم يسمَّ سخياً لهذا السبب⁽¹⁾.

ونشير إلى أن القرآن الكريم ذكر صوراً وأشكالاً لحيوانات وحشرات وطيور ونبات وجماد بطريقة جمالية رائعة من التجسيم والتشخيص والحوار النابض بالحياة، وأوضح لها منافع ضرورية وأخرى جمالية، ثم نوعها إلى جمالية مادية؛ كجمالية الرؤية والسمع واللمس والشم، وإلى جمالية معنوية وروحية تفوقها وتسمو عليها⁽²⁾.

ومن هذه الصفات الجمالية وصف المدخل بالكرم في الآية موضوع الدراسة، يقول أبو حيان: «ووصف مدخلا بقوله كريماً، ومعنى كرمه فضيلته، ونفي العيوب عنه، كما تقول: ثوب كريم، وفلان كريم المحمد»⁽³⁾.

وسواء أكان المدخل اسم مكان أم مصدراً بمعنى الدخول⁽⁴⁾، فهو موصوف بالكرم والكرم جمال، وهو هنا خاص بغير الإنسان. إنه التيسير والتسهيل وحسن الاستقبال إذا كان المدخل مصدراً بمعنى الدخول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَهُمْ خُزِّنْتُمْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طَبْتُمْ فَادْخُلُوا خِلَابِ الدِّينِ﴾⁽⁵⁾. وهو الجنة إذا كان اسم مكان، وكرم الجنة أن فيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين، والصفة هنا تدل على الجود والعطاء، كما تدل على حلم الله سبحانه وتعالى، والمسألة مرتبطة بشرط اجتناب الكبائر⁽⁶⁾.

وفي قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا...﴾⁽⁷⁾، فـ «سَفِيهًا» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، سَفِهَ نفسه سَفْهًا وَسَفَاهًا وَسَفَاهَةً؛

(1) - ينظر الفروق في اللغة، ص 167 - 168، وموسوعة له الأسماء الحسنى، 1 / 231.

(2) - ينظر الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، ص 332.

(3) - البحر 3 / 234، وينظر التحرير والتنوير 4 / 24، والتصاريح (تفسير القرآن مما تشابهت أسماؤه وتصرلت معانيه) ليحيى بن سلام، تقديم وتحقيق هند شلبي الشركة التونسية للتوزيع تونس 1980، ص 251

(4) - ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 263 - 264، والبحر 3 / 235، والتحرير والتنوير 4 / 27.

(5) - الزمر : 73.

(6) - وقد اختلفوا في عدد الكبائر، فمن قائل بأنها ثلاث، ومن قائل بأنها أربع، ومن قائل بأنها سبع، ومن قائل بأنها سبعون، ومن ذاهب إلى أنها أكثر. ينظر كل ذلك في البحر 3 / 234.

(7) - البقرة : 282.

أي حملها على السفه، وهو الطيش وضعف العقل وخفة النفس والسخافة ويقال سفه بالضم، وهو القياس عند أبي حيان⁽¹⁾، أي صار سفيها .

فإذا قالوه بالكسر فهو من متعدّد، وإذا قالوه بالضم فهو من لازم. فالكلمة إذا من بابي "فِرِحَ وشُرِفَ"، أي من (فَعِلَ يَفْعَلُ وفَعُلَ يَفْعُلُ)، والمعنى واحد⁽²⁾. وقد ذكرها ابن قتيبة ضمن باب (فَعِلْتُ وفَعُلْتُ) بمعنى ؛ سَفِهَ يَسْفَهُ، وسَفُهُ يَسْفُهُ⁽³⁾.

واختلف العلماء في الفعل الذي اشتقت منه الصفة، أمن المتعدي هو أم من اللازم ؟ فكان لكل رأيه. وسبب الاختلاف قوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾⁽⁴⁾ إذ منهم من يرى أنه بمعنى سَفِهَ نفسه، فيصير (فَعَلَّ كَفَعِلَ)، أي سَفِهَ كَسَفِهَ، كل يفيد المبالغة. ومنهم من ضمنه معنى الجهل، ومنهم من ضمنه معنى أهلك، و"نفسه" عند الكسائي والفراء منصوبة على التفسير، وأنكر البصريون هذا على أساس أن المفسرات نكرات، ولا يجوز أن تجعل المعارف نكرات، وهناك من جعل "نفسه" منصوبة بنزع الخافض على تقدير إلا من سفه في نفسه، إلى غير ذلك من التأويلات والتخرجات في تعليل مجيء "نفسه" منصوبة بعد "سفه"⁽⁵⁾.

وقد ارتبطت الكلمة في كل الآيات التي وردت فيها بالدلالة على التذير⁽⁶⁾، والجهل⁽⁷⁾. وكما وردت مفردة وردت جمعا على (فُعَلَاء) كقوله تعالى : ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا آمَنَ السُّفَهَاءُ، أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁸⁾. فالسفهاء جمع سفيه على (فُعَلَاء)، ويأتي على هذا الوزن الاسم كالحَيْلَاء والرَّخِصَاء، والصفة كالعُشْرَاء، والنُفْسَاء، إلا أن هذه الصيغة كثيرة في الجمع⁽⁹⁾.

(1) - ينظر البحر 1 / 62 .

(2) - ينظر اللسان، مادة (سفه)، والقاموس المحيط، باب الهاء فصل السين 4 / 287، ومقاييس اللغة باب السين والفاء وما يثلثها 3 / 70 .

(3) - ينظر أدب الكاتب، ص 476 .

(4) - البقرة : 130 .

(5) - ينظر اللسان، مادة (سفه)، والبحر 1 / 565 .

(6) - البقرة : 282، والنساء : 5 .

(7) - البقرة : 13، 142 .

(8) - البقرة : 13 .

(9) - ينظر الكتاب 4 / 257 - 288 .

وذكر العلماء⁽¹⁾ أن (فُعَلَاء) يطرد وصفا لمذكر عاقل على وزن (فَعِيل) بمعنى (فَاعِل)⁽²⁾ غير مضعف ولا معتل اللام، ولا واوي العين وقرروا أن ما ورد خلاف ذلك شاذ، نحو خليفة خلفاء، وجبان جنباء .

وفي الآية المذكورة اتهام للمؤمنين بالسفه وركاكة العقل على الرغم من أنهم ليسوا كذلك، فهم العقلاء المراجع. فما السبب إذا؟ يقول الزمخشري: «لم سفهوهم واستركوا عقولهم وهم العقلاء المراجع؟ قلت: لأنهم لجهلهم وإخلاقهم بالنظر وإنصاف أنفسهم اعتقدوا أن ما هم فيه هو الحق، وأن ما عداه باطل، ومن ركب متن الباطل كان سفيها، ولأنهم كانوا في رياسة وسطة في قومهم ويسار وكان أكثر المؤمنين فقراء، ومنهم مَوَالٍ كصهيب وبلال وخبَّاب، فدعوهم سفهاء تحقيرا لشأنهم، أو أرادوا عبد الله بن سلام وأشياعه ومفازقتهم دينهم وما غاظهم من إسلامهم وِقَتَّ في أعضادهم، قالوا ذلك على سبيل التجلد توقيا من الشنأة بهم مع علمهم أنهم من السفه بمعزل»⁽³⁾.

وفي قوله تعالى «فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ»⁽⁴⁾ ف«مَرِيضًا» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، مَرِضٌ يَمْرُضُ مَرَضًا وَمَرَضًا، فهو مَرِضٌ وَمَرِيضٌ. والمريض: من به مرض أو نقص أو انحراف عن الحق فيشمل بذلك مرض الجسم ومرض القلب ومرض العقل⁽⁵⁾. وهي من باب (فَعِيل) بفعل. وارتبطت في جميع الآيات التي وردت فيها⁽⁶⁾ بالدلالة على الداء الجسمي، ووردت

(1) - ينظر الكتاب 3 / 632، 634، 647، والمقتضب 2 / 210، وشرح الشافية 2 / 137، وشرح ابن عقيل 2 / 487 - 488، وشرح التصريح 2 / 312، وحاشية الحضري 2 / 248، والبحر 1 / 62

(2) - غير أن ابن مالك يقول في التسهيل: «ومنها (فُعَلَاء) ل(فَعِيل) وصفا لمذكر عاقل بمعنى (فَاعِل) أو (مُفَعِّل) أو (مُفَاعِل)، وحمل عليه خليفة وما دل على سجية حمد أو ذم من (فُعَال) أو (فَاعِل) «التسهيل، ص 275. وفي هذا اضطراب، فقد ذهب في الألفية إلى أن ما كان يشبه «كريم ويخيل» لفظا أو معنى يجمع على (فُعَلَاء)، وهو مخالف لما ذكر في التسهيل أهلناه. ينظر أبنية الصرف، ص 305 - 306

(3) - الكشاف 1 / 183 .

(4) - البقرة : 184 .

(5) - ينظر العين 7 / 40، والمفردات، كتاب الميم ص 466، واللسان، مادة (مرض)، والقاموس المحيط فصل الميم باب الضاد 2 / 357 - 357 .

(6) - ينظر البقرة : 164، 186، 196، والنساء : 43، 102، والمائدة : 8 .

مفردة ومجموعة جمع تكسير، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ...﴾⁽¹⁾. جاءت الكلمة جمع تكسير لمريض على (فَعَلَى)، وقد قرر الصرفيون أن (فَعَلَى) جمعال (فَعِيل) بناء يطرد في وصف يدل على هلاك أو توجع أو تشتت⁽²⁾.

وذكر الرضي أن أصل (فَعَلَى) أن يكون جمعال (فَعِيل) الذي بمعنى (مَفْعُول)؛ أي الذي أصيب بمصيبة ثم حمل عليه ما يشاركه في هذا المعنى كـ (فَعِيل) الذي بمعنى (فَاعِل)، نحو مريض ومرضى لمشابهته له لفظا ومعنى، وغير ذلك من جموع الصفات التي بغير معنى (مَفْعُول)، إذا شاركته في معنى المكروه، نحو: هَلَكَى وَزَمَنَى وَهَرَمَى وَحَمَقَى وَكُومَ سَكَرَى⁽³⁾. وعلل سيبويه هذا بقول الخليل: «وقال الخليل: إنا قالوا مَرَضَى وَهَلَكَى وَحَزَبَى وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ؛ لأن ذلك أمر يبتلون به، وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى»⁽⁴⁾.

غير أن ما حمل على (فَعَلَى) جمعال (فَعِيل) ليس مطردا، إذ لا يقال بَعَثَى جمعا لهيئيل، أو سَقَمَى جمعا لسقيم⁽⁵⁾. وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾⁽⁶⁾ فـ «الْيَتِيمُ» (فَعِيل) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء (مثال بالي) يَتَمُّ يَتِيمٌ وَيَتَامُ، ويقال: يَتَمُّ يَتِيمٌ، وهو في الإنسان من فقد أباه وفي البهائم ما فقد أمه. وكل منفرد أو مفردة يتيم، وكل ما لا نظير له يتيم كذلك⁽⁷⁾. والصفة من باب (فعل) (فعل) أو (فعل يفعل).

وكما وردت مفردة وردت جمعا على (فَعَالَى) من ذلك قوله تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وِيَدِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ﴾⁽⁸⁾.

(1) - النساء : 43 .

(2) - بنظر الكتاب 3 / 647 - 650، وشرح الشافية 2 / 142، وحاشية الخضري 2 / 243 .

(3) - بنظر شرح الشافية 2 / 144، والحجة للفارسي، 2 / 115، والمخصص، 16 / 155، وشرح الفصل 5 / 51 .

(4) - الكتاب 3 / 648 - 649، وينظر المقتضب 2 / 219، والتكملة، ص 189 .

(5) - بنظر الكتاب 3 / 649، والتكملة، ص 189 وشرح الشافية 2 / 145 .

(6) - الأنعام : 152 .

(7) - بنظر مقاييس اللغة، باب الباء وما بعدها مما يجيء على ثلاثة أحرف، 6 / 154، والمفردات، كتاب الباء ص 550،

واللسان، مادة (يتم)، والقاموس المحيط، فصل الباء باب المهم 4 / 195 .

(8) البقرة : 83 .

وقد يطرأ على الإنسان أحيانا ما يجعله - وهو صحيح - قريبا من العليل، فيعامل معاملته، كجمع أسير على أسارى، لأن به عيبا كما بالمرضى فشبه به وجمع جمعه، حملا على المعنى⁽¹⁾. وترتب على هذا الشبه جمع (فَعِيل) على (فَعَالِي) ومنه يتيم على «يتامى» تشبيها بوجاعى وحباطى؛ لأن اليتيم من المصائب التي يبتلى بها الإنسان فشبهت بالأوجاع والأدواء. قال سيويه: «وقالوا: وَج ووجيا، كما قالوا: زَمِن وزمئى، فأجروا ذلك على المعنى، كما قالوا: يتيم ويتامى، وأيم وأيامى، فأجروا مجرى وجاعى [...] وحباطى؛ لأنها مصائب قد ابتلوا بها فشبهت بالأوجاع حين جاءت على (فَعَلَى)»⁽²⁾.

يفهم من هذا أن جمع «يتيم» على «يتامى» سماعي محمول على غيره. ولعل هذا هو الذي أدى بالزخشي إلى القول بوجود قلب مكاني في الكلمة، إذ الأصل فيها يتائم على (فَعَائِل)، وهو بذلك يخالف سيويه. يقول: «فإن قلت: كيف جمع اليتيم وهو (فَعِيل) كمرضى على يتامى؟ قلت: فيه وجهان: أن يجمع على يتامى كأسرى؛ لأن اليتيم من وادي الآفات والأوجاع، ثم يجمع على (فَعَالِي) كأسارى، ويجوز أن يجمع على (فَعَائِل) لجري اليتيم مجرى الأساء، نحو صاحب وفارس، فيقال يتائم ثم يتامى على القلب»⁽³⁾. وتبعه في هذا بعض العلماء⁽⁴⁾. إلا أن أبا علي الفارسي سبق الزخشي إلى هذا القول⁽⁵⁾. وذهب الرضي إلى أن قول الزخشي ليس بوجه؛ لأن إبدال الياء ألفا في مثله نحو: معايا جمع معي شاذ، ولأن جمع (فَعِيل) المذكور صفة على (فَعَائِل) شاذ، نحو: نظير نظائر⁽⁶⁾.

لكن يبدو أن ما جعل الزخشي ومن تبعه يقولون بحدوث القلب في يتيم عدهم إياه اسما، و(فَعِيل) إذا كان اسما يجمع على (فَعَائِل)، نحو: أفيل أفائل، ومن ثم لا محل لقول من قال بالشذوذ كالرضي.

(1) - ينظر الكتاب 3 / 650، والتكملة، ص 189، والحجة للفارسي 2 / 115، واللسان مادة (يتم)

(2) - ينظر الكتاب 3 / 650.

(3) - الكشاف 1 / 493، 3 / 93، وشرح الشافية 2 / 146 الهامش.

(4) - كالقاضي البيضاوي في تفسيره، والعلامة الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي. ينظر شرح الشافية 2 / 146 -

147 الهامش.

(5) - ينظر التكملة، ص 189.

(6) - ينظر شرح الشافية 1 / 147 - 148، وينظر قوله في حمل أيامى ويتامى على وجاعى وحباطى في المرجع نفسه، 1 /

2 - صيغة فَعِل

نص الأئمة على أن هذه الصيغة تأتي من (فَعِل) اللازم الذي يدل على الأدواء الباطنية جسمية كانت أم خلقية، نحو: وجِع وتَعِب ومَغِص وضَجِر وشَرَس وبَطِر وأَشِر، أو ما يشبهها كالحزن والاعتماد، نحو: حَزِن وكَمَد وحَرِب⁽¹⁾، أو ما يضادها كالسرور والزينة، نحو: فَرِح وطَرِب ورضٍ وفَطِن ولَبِقٍ وسَلِس⁽²⁾.

وذكر فلايش أن هناك علاقة متينة بين (فَعِل وفَعِيل)، إذ إن هذه الأخيرة متطورة عنها، وكذلك (فَاعِل)، وهو ما يدعى بالتحول الداخلي للصيغ⁽³⁾.

وتتعاقب الصيغتان في أمثلة كثيرة رواها العلماء، من ذلك: عَسِر وعَسِير، ورفِق ورفيق، وبَطِن وبطين، وفقه وفقهه، وفقر وفقير، وفَطِن وفطين، وفرد وفريد، وطَبَّ وطبيب، وشكس وشكيس، ومذِل ومذيل⁽⁴⁾.

وأشار السيرافي إلى أن زيادة الباء في مثل «بطين» وأصله «بطن» للزوم الكسرة لهذا الباب، فيصير عندئذ بمنزلة المريض والسقيم وما أشبه ذلك⁽⁵⁾.

وقد تخفف صيغة (فَعِل) إلى (فَعُل) بسكون العين، كندس وشكس، كما تخفف فحِذ على فحُذ، وكتِف على كتْف، وكبِد على كبُذ.

وأشار سيويه إلى أن التخفيف لغة بكر بن وائل وكثير من بني تميم⁽⁶⁾. وما نشير إليه أن هذه الصيغة من الصيغ المشتركة بين الصفة المشبهة وصيغ المبالغة. وقد وضع النحاة فروقا لها سواء من حيث البناء أو من حيث الدلالة، لكنها لم تكن واضحة عندهم فاضطربت آراؤهم وشواهدهم، وهم معذورون في ذلك، إذ الفصل بين (فَعِل) التي

(1) - تقول: رجل حرب أي شديد الغضب.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 16 - 37، وأدب الكاتب، ص 577 - 578، والمخصص 14 / 140، وشرح الشافية 1 / 143 - 144، ومجموعة الشافية من علمي الصرف والخط للجاربردي، عالم الكتب، بيروت (د.ت) 2 / 24، وجامع الدروس العربية 1 / 192، ومسالك القول في النقد اللغوي، ص 254.

(3) - ينظر العربية الفصحى، ص 77، 81 - 84.

(4) - ينظر أدب الكاتب، ص 562، والمقتضب 2 / 116، والاشتقاق لابن دريد، ص 321 التثنية والهامش، والجمهرة 1 / 373، والعربية الفصحى، ص 81.

(5) - ينظر الكتاب 4 / 17 الهامش.

(6) - ينظر الكتاب 4 / 113.

للمبالغة والتي للصفة المشبهة صعب عسير، فلا يوجد بينهما فرق فعلي، فحذِر ونكِد مثلا صفتان كلتاهما على (فَعَل)، وتدلان على الطبع، فلا يعقل أن نضع الأولى ضمن صيغ المبالغة والثانية ضمن الصفة المشبهة⁽¹⁾.

فهذا الرضي يجعل مثل: كريم وسقيم ونكد وبطر وأشر من الصفات المشبهة لأنها من اللازم، ويشير من ناحية أخرى، عند تعرضه إلى الصفة المشبهة من (فَعُل) المضموم العين إلى أن (فُعَال) مبالغة (فَعِيل) في باب (فَعُل يَفْعُل)، لكنه غير مطرد، نحو: طَوِيل وطُوَال، وشَجِيع وشُجَاع، ويقال في غير هذا الباب كعَجِيب وعُجَاب⁽²⁾ وهو الاضطراب الذي نلاحظه عند بعض المحدثين، فالغلاييني مثلا يجعل كلا من عليم وحذِر في الصفة المشبهة مرة⁽³⁾، وفي صيغ المبالغة مرة أخرى⁽⁴⁾. كما ذكرت خديجة الحديثي «طُوَال» في كلا البابين⁽⁵⁾.

ووردت هذه الصيغة سبع (07) مرات تتوزع كالاتي :

- مرة واحدة في سورة الفاتحة : ملك⁽⁶⁾.
- مرتين (2) في سورة البقرة : ملكًا⁽⁷⁾.
- مرة واحدة في سورة آل عمران : فِرْحِين⁽⁸⁾.
- مرة واحدة في سورة المائدة : ملوكًا⁽⁹⁾.
- مرتين (2) في سورة الأنعام : خضرا، حرجا⁽¹⁰⁾.

(1) - ولعله يكون السبب الذي جعل الغلاييني يقرر بأن صيغ المبالغة ترجع عند التحقيق إلى معنى الصفة المشبهة ؛ لأن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة الراسخة في النفس. ينظر جامع الدروس العربية، 1 / 198 .
(2) - ينظر شرح الشافية 1 / 148، 2 / 136، وأدب الكاتب، ص 547 - 548 .
(3) - ينظر جامع الدروس العربية، 1 / 197 - 198 .
(4) - المرجع نفسه 1 / 198 .
(5) - ينظر أبنية الصرف، ص 274 - 275 .
(6) - الفاتحة : 4 .
(7) - البقرة : 246، 247 .
(8) - آل عمران : 170 .
(9) - المائدة : 20 .
(10) - الأنعام : (99) - (125) .

وشملت هذه الأمثلة الصحيح واللازم والمتعدي⁽¹⁾، والمفرد المذكر وجمع المذكر السالم وجمع التكسير والنكرة، كما شملت بابي (فَعِلْ يَفْعَلْ) و(فَعَلْ يَفْعَلْ) .

ومن بين الأمثلة المحصاة، كَلِمَةُ «مَلِكًا» في قوله تعالى : ﴿إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ لَسْمُؤُا اِبْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُنْقِذُ فِى سَبِيلِ اللّٰهِ﴾⁽²⁾. هي (فَعِلْ) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم مَلَكَ الشَّيْءُ يَمْلِكُهُ مَلِكًا وَمَلِكًا وَمُلْكًا وَمَلِكًا وَمَمْلَكَةً (بتثليث اللام في هذه الأخيرة) أي احتواه قادرا على الاستبداد به، فهو مَالِكٌ وَمَمْلِكٌ وَمَلِكٌ⁽³⁾.

وهي صفة مشتركة بين العبد وربّه، فإذا وصف بها العبد «فهو المتصرف بالأمر» والنهي في الجمهور، وذلك يختص بسياسة الناطقين، ولهذا يقال: ملك الناس، ولا يقال: ملك الأشياء»⁽⁴⁾

وإذا وصف بها الله تعالى، فتعني: الذي يستغني عن كل الموجودات سواء في ذاته أو في صفاته، بينما لا يستغني عنه شيء منها في ذاته ولا في صفاته، ولا في وجوده ولا في بقاءه، وهذا هو الملك المطلق⁽⁵⁾.

ويرجع أنها صفة مشبهة⁽⁶⁾ من متعد وصارت الاسمية غالبية فيها. وقد مر بنا⁽⁷⁾ أن (فَعِلْ) قد يخفف على (فَعَلْ)، وأن (فَعِيلٌ وَفَاعِلٌ) كل منهما متطور عن (فَعَلْ)، بمعنى أنها صيغة تشترك مع جميع هذه الصيغ، ويتجسد هذا في كلمة «ملك»، تقول: ملك ومليك ومالك. جاء في اللسان: «وَمَلِكٌ وَمَمْلِكٌ مِثَالُ فَخْذٍ وَفَخْذٌ، كَأَنَّ الْمَلِكَ خَفَّفَ مِنْ مَلِكٍ، وَالْمَلِكُ مَقْصُورٌ مِنْ مَالِكٍ أَوْ مَمْلِكٍ»⁽⁸⁾. وقرئ بكل هذه الصيغ⁽⁹⁾ في قوله تعالى ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾⁽¹⁰⁾.

(1) - قد تأتي الصفة المشبهة من متعد، لكنه نادر .

(2) - البقرة : 248 .

(3) - ينظر اللسان، مادة (ملك)، والقاموس المحيط، فصل الميم باب الكاف / 3 / 330 .

(4) - المفردات، كتاب الميم، ص 472 .

(5) - ينظر الحجة للفراسي / 1 / 9، واللسان مادة (ملك)، وموسوعة له الأسماء الحسنی 1 / 41 وما بعدها

(6) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 4 / 61 .

(7) - ينظر صفحة 240 من هذا الفصل .

(8) - اللسان مادة (ملك).

(9) - ينظر البحر / 1 / 133 وما بعدها، والإملاء / 1 / 5 - 6 .

(10) - الفالحة : 4 .

وذكر ابن خالويه⁽¹⁾ أنها قرئت بـ (فَعِل) وبـ (فَاعِل)، أي بحذف الألف وبإثباتها، فمن حذفها جعل الملك أخص من المالك وأمدح؛ لأن المالك قد يكون غير ملك، بينما لا يكون الملك إلا مالكا. ومن أثبتها جعل الملك داخلا تحت المالك دليل ذلك قوله تعالى ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ السُّلْكِ﴾⁽²⁾.

ووردت الكلمة جمع تكسير على (فُعُول) في قوله تعالى ﴿.. إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾⁽³⁾، وذهب ابن مالك إلى أن (فُعُول) يطرد جمع كسرة في اسم ثلاثي على (فَعِل) نحو: كَبِدٌ وَكُبُودٌ، وَوَعِلٌ وَوُعُولٌ، وهو ملتزم فيه غالبا⁽⁴⁾.

غير أن بعض القدماء يذهب إلى أن (فَعِل) المكسور المعين يكسر على (أَفْعَال) في الكثرة والقلّة، نحو: كَتِفٌ أَكْتَأَفٌ، وَكَبِدٌ أَكْبَادٌ، وَفَخِذٌ أَفَخَاذٌ، وَنِيرٌ أَنْسَارٌ، وما جاء منه على (فُعُول) قليل تشبيها له بباب أُسُودٍ، مع أن هذا الأخير جمع لـ (فَعَل)، تقول: أُسُدٌ أُسُودٌ⁽⁵⁾.

(1) - ينظر الحجة، ص 62، والحجة للفارسي 1 / 5 وما بعدها.

(2) - آل عمران : 26 .

(3) - المائدة : 20 .

(4) - ينظر شرح ابن عقيل، 2 / 466 - 466 .

(5) - ينظر الكتاب 3 / 573، وشرح الشافية 2 / 98 .

3 - صيغة فَعَل

ذهب القدماء إلى أن هذه الصيغة أكثر ما تكون في المصادر وبخاصة من المتعدي، إذ جعلوا مجيء المصدر منه على (فَعَل) قياسياً، ومن ثم عدّوه أصلاً⁽¹⁾.

وعلل المبرد كثرة شيوع هذه الصيغة في المصادر أنها «أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد، ولا حركة إلا بثبت وتصحيح»⁽²⁾ وشبيه بهذا قول ابن جنبي⁽³⁾.

وورد هذا البناء تسعا وعشرين (29) مرة تتوزع كما يأتي:

- تسع (9) مرات في سورة البقرة: عبدنا، عباده، أحياء، العبد، بالعبد، العباد، لَعَبْد، الحَي، صِلْدًا⁽⁴⁾.

- وتسعا (9) في سورة آل عمران: الحَي، العباد، كهلا، عبدا، فَطًا، أحياء، للعبيد⁽⁵⁾ - ومرتين (2) في سورة النساء: عبادك، عبدا⁽⁶⁾.

- ومرتين (2) في سورة المائدة: كهلا، عبادك⁽⁷⁾.

- وسبعا (7) في سورة الأنعام: عباده، رطب، فرادى، الحَي⁽⁸⁾.

وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل واللازم والمفرد وجمع التكسير والمعرفة والنكرة، كما شملت أغلب أبواب الفعل، فجاءت من (فَعَل يَفْعُل) و(فَعَل يَفْعَل) و(فَعِل يَفْعَل)، و(فَعُل يَفْعُل).

(1) - ينظر الكتاب 4 / 5، 15، 45، وأدب الكاتب، ص 646، والمقتضب 2 / 124 - 127، والمنصف 1 / 178، والمخصص 14 / 132، وشرح المفصل 6 / 3، وشرح الشافية 1 / 156.

(2) - المقتضب، 2 / 127.

(3) - ينظر الخصائص، 1 / 59.

(4) - البقرة: (23) - (90) - (154) - (178) - (178) - (178) - (207) - (221) - (255) - (264).

(5) - آل عمران: (1)، (15)، (20)، (30) - (46) - (79) - (159) - (169) - (182).

(6) - النساء: (118) - (172).

(7) - المائدة: (110) - (118).

(8) - الأنعام: (18)، (81)، (88) - (89) - (94) - (98)².

وأغلب هذه الأمثلة كان في الأصل صفة، ثم انتقل إلى الاسمية، وصارت غالبية فيه، كالعبد والفرد. أما الحى والفظ والكهل والرطب فبقيت على وصفيتها، غير أنها قد تستغني أحيانا عن موصوفاتها، فتشبه بذلك الأسماء .

وفىما يأتي دراسة لعينة من هذه الأمثلة . ففي قوله تعالى: ﴿وَيَكَلِّمُ النَّاسَ فِي السُّجُودِ وَالْقَنُودِ وَالْمَقَامِ وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾⁽¹⁾، فـ«كَهَلًا» (فَعْل) جاءت على غير قياس، وأصلها من المزيد «اكتهل»، لأنهم لم يقولوا «كَهَل»⁽²⁾، والصيغة شبيهة بفقير وشديد، فالأولى من افتقر والثانية من اشتدَّ.

وتجمع الكلمة جمع تصحيح على كَهْلُون، وجمع تكسير على كُهُول وكِهَال وكُهَلَان، وكُهَل، والأنثى منه كَهْلَةٌ⁽³⁾.

وكما اختلفوا في السنوات التي يصير بها الإنسان كهلا، اختلفوا في طبيعة تكليمه الناس في المرحلتين المذكورتين، فذهب الزخشي إلى أنه يكلم الناس في هاتين المرحلتين كلام الأنبياء من غير تفاوت⁽⁴⁾. وذهب القرطبي إلى أن تكليمه لهم في المهد آية، وتكليمه لهم كهلا بالوحي والرسالة. وقيل: إن المعنى يكلمهم في المهد ويعيش إلى أن يكلمهم كهلا وهي معجزة، إذ العادة أن من تكلم في المهد لم يعيش⁽⁵⁾ في حين ذهب أبو حيان إلى أن تكليمه لهم في هاتين الحالتين إشارة إلى تقلب الأحوال عليه، بدليل وجود الكلمتين ضمن جملة فعلية، والفعل يشعر بالتجدد، كما أن الاسم يشعر بالثبوت، بالإضافة إلى أنه في الوقت نفسه رد على النصارى في دعواهم إلهيته. وقال ابن كيسان: إن الله ذكر ذلك قبل أن يخلقه إعلاما به أنه سوف يصل إلى سن الكهولة، فإذا أخبرت به مريم، علم أنه من الغيب⁽⁶⁾.

(1) - آل عمران : 46 .

(2) - إلا أنه جاء في الحديث : هل في أهل من كاهل ؟ ويروى من كاهل : أي من دخل حد الكهولة وقد تزوج . وحكى أبو زيد : كاهل الرجل : تزوج . ينظر اللسان مادة (كهل) .

(3) - ذهب الطاهر بن عاشور إلى أنه لا يقال للأنثى كهلة، وإنما يقال: شهلة بالشين. ينظر التحرير والتنوير 3 / 247 .

(4) - ينظر الكشاف 1 / 430 - 431 .

(5) - ينظر الجامع، مج 2، 4 / 90، والبحر 2 / 462، والتحرير والتنوير 3 / 247 .

(6) - ينظر البحر 2 / 481 - 462 .

وفي قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾⁽¹⁾، فـ «الْحَيُّ» (فَعْل) من الثلاثي المجرد المعتل العين واللام (أي من اللفيف المقرون) حيي يجيا حياة، فهو حي: ضد ميّت، من باب (فعل يفعل).

ولم تتغير عين الكلمة لشبهها بالعين الصحيحة، ولثلا يؤدي تغييرها إلى تغير اللام. يقول ابن جنّي: «إنما شبه حييت وأحييت - وإن كانت العين معتلة - بـ «رमित وأعطيت»، والعين صحيحة؛ لأن عين «حييت وأحييت» لما صحت كراهية إعلاها، وإعلال اللام جرت مجرى عين «رमित وأعطيت» في الصحة»⁽²⁾.

واختلفوا في أصلها، فذهب العُكبري إلى أن أصلها «حَيِّي» بمعنى أن عينها ولامها ياءان⁽³⁾، من حيي يجيا على وزن (فَعْل)، أدغمت عينها في لامها. وقيل: عينها ياء ولامها واو، أي أصلها حَيَّوٌ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، واستُبعد أن يكون أصلها "حيي" لأن العين واللام لا تكونان من أصل واحد، ولذلك كتبوا الحياة في المصحف بالواو تنبيها على هذا الأصل، يؤيد ذلك قولهم: الحيوان⁽⁴⁾.

وقيل: أصلها «حَيِّيي» على وزن (فَيْعِل)، وخففت تشبيها بميّت وميّت، فصارت على وزن (فَعْل)، وتجمع على أحياء، أي (أفعال)، وهو جمع تكسير للكثرة، والأصل في هذا البناء القلة، أصله أحياء، وقعت الياء لآما متطرفة، وقبلها ألف زائدة وفتحة فقلبت همزة، ومثله استحياء⁽⁵⁾، ومجرده ومزيده بمعنى واحد أي حيي بمعنى استحيا، وورد الثلاثي المجرد في القرآن الكريم بتخفيف الياء وتشديدها مرادا به الحياة⁽⁶⁾.

(1) - البقرة: 255 .

(2) - المنتصف 2 / 187. وينظر قضية الشبه في النحو العربي لفؤاد أحمد السيد الخطاب، دار الطباعة المحمدية بالأزهر، ط 1 القاهرة 1988، ص 290 .

(3) - ينظر الإملاء 1 / 106 .

(4) - ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق أحمد الخراط، بيروت 1986، 2 / 539، ومعجم ملردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 95 - 96 .

(5) - ينظر الدر المصون، 2 / 640، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 96 .

(6) - ينظر البحر 1 / 120 - 121، وأبنة الأعمال، دراسة لغوية قرآنية لنجاة عبد العظيم الكوفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989، ص 180 .

ووردت هذه اللفظة بصيغة المفرد ست (6) مرات : مرتين (2) مرادا بها الله تعالى⁽¹⁾، وأربعا (4) مرادا بها مخلوقاته⁽²⁾، وبصيغة الجمع مرتين (2)⁽³⁾. وما جاء دالا على الجمع (أي أحياء) فمقصود به المخلوقات؛ لأن الله تعالى واحد في كل شيء، فرد صمد، يستحيل عليه التعدد في ذاته .

وإذا قصد بـ «الحي» الله تعالى⁽⁴⁾، فمعناه: الباقي حيا بذاته أزلا وأبدا، وكل حي سواه ليس حيا بذاته، وإنما هو بمدد الحي، وقيل: الحي الذي لا يموت؛ لأن الذي يجوز عليه الموت حكم عليه بأنه ميت⁽⁵⁾، دليله قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽⁶⁾ وجاءت جموع (فعل) فيما أحصى على (أَفْعَال) و(فَعَال) و(فَعِيل). فمن الأول «أحياء» في قوله تعالى مثلا: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ، بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾⁽⁷⁾. جاءت الكلمة جمع تكسير لحي⁽⁸⁾. و(أَفْعَال) من أكثر جموع التكسير وقوعا في القرآن الكريم⁽⁹⁾، فقد وردت جمعا لـ (فَعَل) و(فَعِل) مضعف العين ومعتلها و(فُعَل) و(فُعِل) و(فَعِل) صحيح اللام ومنقوصها، و(فَعُل)⁽¹⁰⁾ وأشار سيبويه إلى أن (أفعال) قد يقع للواحد، إذ من العرب من يقول: هو الأنعام، بدليل قوله تعالى ﴿تَسْتَكْمَرُ مَعًا فِي بَطُونِهِ﴾⁽¹¹⁾ ومنهم من يقول: هذا ثوب أكياش⁽¹²⁾.

(1) - البقرة: 255، وآل عمران: 2 .

(2) - آل عمران: 27، والأنعام: 95²

(3) - البقرة: 154، وآل عمران: 169 .

(4) - وردت (الحي) مقصودا بها الله تعالى في القرآن الكريم خمس (5) مرات: في سورة البقرة: 255 وآل عمران: 2، وطه: 11، والفرقان: 58، وغافر: 65 .

(5) - ينظر المقصد الأسنى، ص 102، والبحر / 2 / 277، وموسوعة له الأسماء الحسنی 1 / 326 .

(6) - الزمر: 30 .

(7) - البقرة: 154 .

(8) - قال الرضي: «كما قبل أحياء في جمع حي وحية»، ينظر شرح الشافية / 2 / 177 .

(9) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم / 4 / 355، وعلم الصرف، دراسة وصفية، ص 156 .

(10) - ينظر علم الصرف دراسة وصفية لمحمد أبي الفتوح شريف، دار المعارف، القاهرة 1986، ص 158 .

(11) - النحل: 66 .

(12) - ينظر الكتاب 3 / 230، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / 4 / 365. والأكياش: ضرب من برود اليمن، ويقال أيضا: أكياش وأكراش، ينظر الكتاب هامش 3 / 230، والخصائص، هامش 2 / 482

يعني أن (أفْعَال) قد تدل على المفرد، غير أنه ذكر في موضع آخر أنها لا تكون إلا للجمع، يقول: «وليس في الكلام (أفْعِيل) ولا (أفْعُول) ولا (أفْعَال) ولا (أفْعِيل) إلا أن تكسر عليه اسما للجمع، ولا (أفَاعِل) ولا (أفَاعِيل) إلا للجمع نحو: أجادل وأقاطع»⁽¹⁾.

وذكر الزمخشري أن: أمشاج وأعشار وأكباش ألفاظ مفردة غير جموع؛ لأنها وقعت صفات للأفراد⁽²⁾.

غير أن أبا حيان يرى أن هذا مخالف لكلام سيبويه الذي يذهب فيه إلى أن (أفعال) لا يكون إلا جمعا، وما جاء مفردا موصوفا بـ (أفعال) تأولوه⁽³⁾.

وهي عند المبرد مفردات، وتجمع كما يجمع الواحد، كأنعام على أنواعيم، وأعراب على أعاريب⁽⁴⁾. وأشار ابن جني إلى أن المفرد قد يوصف بمثال (أفعال) نحو: بُرمة أعشار وَجَفَنَة أكسار وثوب أكباش، وكل هذا متأول فيه معنى الجمع⁽⁵⁾.

ومن الثاني «عباد» في قوله تعالى مثلا: ﴿أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَيَّ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِي﴾⁽⁶⁾؛ جاءت الكلمة جمع تكسير لـ «عَبَد»، و(فِعَال) من أبنية الكثرة في الجمع وتأتي قياسية وسماعية⁽⁷⁾. ومجيئها جمعا لـ (فَعَلَ) قياسي عند سيبويه إذا جاوز العشرة في عدده⁽⁸⁾، إذ لا يكسر للمقلة لأنه لا يضاف إليه ثلاثة وأربعة ونحوهما إلى العشرة، وإنما يوصف بهن، من ذلك: صَعْبٌ وصِعَابٌ وَعَبْلٌ وَعِبَالٌ وَقَسْلٌ وَقَسَالٌ وَقَرَّخٌ وَقَرَّاحٌ وقد

(1) - الكتاب 4 / 247 .

(2) - ينظر الكشاف 4 / 194، والبحر 8 / 393 - 394 .

(3) - ينظر البحر 8 / 393 - 394 .

(4) - ينظر المقتضب 3 / 329 .

(5) - ينظر الخصائص 2 / 482. ومعنى برمة أعشار: كسرت على عشر قطع، وجفنة أكسار: عظيمة موصلة لكبرها أو لغدها .

(6) - البقرة: 90 .

(7) - ينظر الكتاب 3 / 567 - 645 .

(8) - ينظر الكتاب 3 / 567 - 626، وشرح الشالبي 2 / 116 - 117، وارتشاف الضرب 1 / 101 وما بعدها، والبحر 2 /

تشارك (فِعَال) فُعُولًا: نحو كَهَلٌ وكُهُولٌ، كما سمع فَسَلٌ وفُسُولٌ⁽¹⁾. وتعد هذه الصيغة تطورًا صوتيًا لصيغة (فِعَل)، مدت حركة العين، فتتج عنها الألف⁽²⁾.

مع الإشارة إلى أن لفظة «عِبَاد» في هذه الآية أُضيفت إلى الله تشریفًا لهم. ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا...﴾⁽³⁾، وغير هذا مما يشبهه مضافًا إلى الله.

ومن الثالث «عَبِيد» في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾⁽⁴⁾. جاءت الكلمة جمع تكسير لـ «عَبْد»، وجمع (فَعْل) على (فَعِيل) لا يطرده، قال سيويه: «... وربما جاء (فَعِيلًا)، وهو قليل نحو الكليل والعبيد»⁽⁵⁾.

يفهم من هذا أن (فَعِيل) لا يأتي جمع تكسير إلا شذوذًا، ولا يكاد يقع مع قلته إلا في جمع (فَعْل) لكثرة دوران هذا الأخير في الكلام⁽⁶⁾.

قيل: إن هذه الصيغة من الأبنية الجديدة التي استعملها القرآن ولم يشر إليها الصرفيون عندما تكلموا عن جموع التكسير⁽⁷⁾.

و«عبد» من الكلمات التي كانت في الأصل صفات ثم استعملت استعمال الأسماء فجمعت جمعها⁽⁸⁾. وهي جمع عند سيويه⁽⁹⁾، واسم جمع عند غيره⁽¹⁰⁾. وذهب أبو حيان إلى أن الجمع هو الأصح⁽¹¹⁾.

وأورد أبو حيان أقوالًا لعلماء، أن عِبَادًا وَعَبِيدًا وَعِبْدَى كلها جموع بمعنى واحد، ومنهم من ذهب إلى أن العباد لله والعبيد للبشر، وذكر ابن عطية أن القرآن إذا قصد الدلالة

(1) - ينظر الكتاب 3 / 626، وشرح الشافية 2 / 117.

(2) - ينظر علم الصرف، ص 167.

(3) - البقرة: 23.

(4) - آل عمران: 182.

(5) - الكتاب 3 / 567.

(6) - ينظر الكتاب 3 / 626 الهامش.

(7) - ينظر علم الصرف، ص 189 - 191.

(8) - ينظر ارتشاف الضرب 1 / 196، واللسان مادة (عبد)، وشرح ابن عقيل 2 / 454.

(9) - ينظر الكتاب 3 / 567.

(10) - ينظر شرح الشافية 2 / 92.

(11) - ينظر البحر 2 / 529.

هل الترفيع والطاعة استعمل لفظ « العباد »، وإذا قصد الشفقة أو التحقير وتصغير الشأن استعمل « العبيد »، وعدّ أبو حيان هذا استقراء غير صحيح؛ لأن استعمال « عباد » أكثر من « عبيد » وأن (فعال) في جمع (فعل) غير اليائي العين قياس مطرد، بينما جمع (فعل) على (فعليل) لا يطرد.

ثم يضيف أنه لما كان (فَعَال) في جمع (فَعَل) هو المقيس، جاء « عباد » كثيرا وأما ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾⁽¹⁾، فإنما حسن مجيئه على الرغم من عدم قياسيته مؤاخاة للفواصل؛ إذ سبق بقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ يَتَنَادَوْنَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾⁽²⁾، وألحق بقوله تعالى: ﴿... قَالُوا أَذْنَاكَ مَا مِنَّا مِنْ شَهِيدٍ﴾⁽³⁾، فحسن مجيء «عبيد» مؤاخاة لهاتين الفاصلتين، ومدلول اللفظتين (أي عباد وعبيد) واحد⁽⁴⁾. ويمكن قياس مجيء «عبيد» التي نحن بصدد دراستها على عبيد التي في سورة فصلت، فقد سبقت هذه بقوله تعالى ﴿... وَتَقُولُ ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾⁽⁵⁾، وألحقت بقوله تعالى ﴿فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾⁽⁶⁾، وكل من « الحريق وصادقين » يتكون من ثلاثة مقاطع آخرها من نوع [ص + ح + ص]، أي (صحيح + حركة طويلة + صحيح + حركة) لذا جاءت « العبيد » كذلك مكونة من ثلاثة مقاطع آخرها من النوع نفسه، والحركة الطويلة « ياء » في الكلمات الثلاث، فحسن التأخي والانسجام.

ونشير إلى أن الأصل في الصفات أن تجمع جمع تصحيح؛ لأنها شبيهة بالفعل في العمل، غير أنهم كسروا بعضها لأنه صار كالجوامد، وكلما كثر شبه الصفة بالفعل قل جمعها جمع تكسير والعكس صحيح. لذا نجد تكسير الصفة المشبهة أكثر من تكسير اسم الفاعل لقلة شبهها بالفعل، وتكسير اسم الفاعل أكثر من تكسير اسم المفعول للسبب نفسه⁽⁷⁾...

(1) - فصلت : 46.

(2) - فصلت : 44. والآية السابقة لها مباشرة قوله تعالى ﴿... وَاللَّهُمَّ لِي فِي شَكِّ مِنْهُ تَرْيِبٍ﴾.

(3) - فصلت : 47.

(4) - ينظر البحر 2 / 529.

(5) - آل عمران : 181.

(6) - آل عمران : 183.

(7) - ينظر شرح الشافية 2 / 116 - 117.

4 - صيغة فِعَل

إذا نظرنا إلى علاقة هذه الصيغة بأفعالها وجدناها تأتي من جميع الأبواب ماعدا (فِعَل يَفْعَل)، إذ هو أقل الأبواب شيوعا، لذا لم يجعله سيبويه من أبواب الفعل الرئيسية⁽¹⁾ وقصره على أمثلة معدودة، منها: حَسِبَ يَحْسِبُ، وَيَسَّسَ يَسِّسُ، وَيَسَّسَ يَسِّسُ، ونَعَمَ يَنْعَمُ. وذهب إلى أن الفتح في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس⁽²⁾. فتكون حيثئذ من باب (فِعَل يَفْعَل). وروي عن الفارابي قوله: «والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب لقلته، لأنه ليس منه شيء إلا وقد تجوز فيه لغة أخرى، فهو لا يتفرد بمذهب تفرد غيره»⁽³⁾.

ويرى ابن خالويه أن ورودها من (فَعَل يَفْعَل) شاذ، إذ لم يحص منها إلا سِحْر⁽⁴⁾. ويبدو أنها متطورة من (فِعَل)، وهذه الأخيرة قليلة في الاستخدام سواء في الأسماء أو في الصفات، إذ لم يحص منها سيبويه إلا إِبِل⁽⁵⁾. وأضاف ابن الحاجب بِلِز⁽⁶⁾ وقال لا ثالث لها⁽⁷⁾.

وتفترض النظرية التاريخية أن الصيغ المتحركة كلها توغلت في القدم قل استخدامها لذا يمكن أن تكون (فَعَل) متطورة عن (فِعَل)، سلبت حركتها فصارت (فَعَل)⁽⁸⁾ وهو نوع من التخفيف كما خففت (فَعَل) إلى (فَعَل).

(1) - وهي عنده أربعة: (فَعَل يَفْعَل) و(فَعَل يَفْعَل) و(فِعَل يَفْعَل) و(فَعَل يَفْعَل)، ينظر الكتاب 38 / 4

(2) - ينظر المرجع نفسه، ص. ن.

(3) - أبنية المصدر، ص 115.

(4) - المرجع نفسه، ص 181.

(5) - الكتاب 4 / 244.

(6) - قيل: هذه من زيادة الأخفش، ينظر شرح الشافية 1 / 46.

(7) - ينظر شرح الشافية 1 / 39. وذكر ابن خالويه عدة أسماء على فِعَل: إبِل، وإِطَل، وحَبْر (أي صفرة) ولَعِب، وجَلَع، وخبِل، ووتد، وإبِد، وبلص، وبلز، وخطب. وأشار إلى أن سيبويه لم يحك إلا حرفا واحدا، وهو إبِل لأنه بلا خلاف، هل عكس الكلمات الأخرى فإنه مختلف فيهن. ينظر الكتاب، هامش 4 / 244. كما أشار الرضي إلى بعض هذه الأمثلة وكذلك فعل السيوطي، ونسبها إلى مجموعة من العلماء ينظر شرح الشافية 1 / 45 - 48، والمزهر 2 / 65 - 66.

(8) - ينظر أبنية المصدر، ص 182.

وذهب العلابي إلى أن (فعل) خصوصيته الدلالة على المحدود، وعلى الضئيل الناعم، تقول: «نِضِل» للنصل الذي لا يترك دقيق الشعر، وتسمى به (الحلاقة تحت الصفر) و«نِعْم» للناعم جدا، ويسمى به المسحوق⁽¹⁾.

ووردت هذه الصيغة ثمان (8) مرات موزعة كآتي:

- ثلاث (3) مرات في سورة البقرة: أُنْدَادًا، بكر⁽²⁾.

- ومرة واحدة في سورة آل عمران: حِلًّا⁽³⁾.

- ومرة واحدة في سورة النساء: أَخْدَانُ⁽⁴⁾.

- وثلاث (3) مرات في سورة المائدة: حِلًّا، أَخْدَانُ⁽⁵⁾.

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح السالم والمضعف، ومن اللازم وشملت المفرد وجمع التكسير والنكرة، وتضمنت بابي الفعل: (فَعَلَ يَفْعَلُ) و(فَعِلَ يَفْعَلُ).

وأغلب هذه الأمثلة كان في الأصل صفة، ثم غلبت عليه الاسم، فجرى مجراها كالتند والحل والخذن.

ومن هذه الأمثلة «أُنْدَادًا» في قوله تعالى ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾⁽⁶⁾ وهي (أَفْعَال) جمع تكسير لـ«نَدَّ» على وزن (فَعَلَ) مشتقة من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف نَدَّ يَنْدُ نَدًّا ونديدا ونُدودا ونَدَادًا، يقال للبعير إذا شرد وذهب. فالتند إذا الشرد والفراق.

ومن الباب: النَّدُّ والنديد؛ أي الذي يُنَادُ في الأمر ويأتي برأي ينازع رأي صاحبه ويخالفه، ويستقل من ذلك بمثل ما يستقل به غيره، فهو نَدُّه ونديده⁽⁷⁾. والكلمة من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ). كما أنها من الصفات التي غلبت عليها الاسم فجزت مجراها.

(1) - ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 216.

(2) - البقرة: (22، 165) - (68).

(3) - آل عمران: 93.

(4) - النساء: 25.

(5) - المائدة: (5) - (5).

(6) - البقرة: 22.

(7) - ينظر مقاييس اللغة، باب النون وما بعدها في المضاعف والمطابق 5 / 355، واللسان مادة (ندد).

وذكر العلماء أن ما كان على (فعل) فإنه يجمع قياسا جمع قلة على (أفعال)⁽¹⁾، سواء أكان من الصحيح أم من المعتل الأجوف أم من غيرهما⁽²⁾. وتجمع في الكثرة على (فُعُول وفِعَال)، و(فُعُول) أكثر وربما اقتصروا على واحد منهما في القلة والكثرة معا، هذا هو الغالب، وقد يجمع على (أفْعُل) كأرجل وأذؤب، وعلى (فِعْلَان) كصنوان⁽³⁾، وقنوان⁽⁴⁾، وعلى فُعْلَان كذؤبان، وصرمان⁽⁵⁾، وعلى فَعْلَة كقردة، وعلى فَعِيل كضريس⁽⁶⁾.

وقد سبقت الكلمة بنهي، وهو في ظاهره نهي عن اتخاذ الأنداد. وتسميتهم بالأنداد مجاز، فقد أشركوهم مع الله في التسمية بالإلهية والعبادة صورة لا حقيقة، وكانوا يسمون الله إله الآلهة ورب الأرباب .

وجاءت اللفظة بصورة الجمع لأنهم جعلوا لله أندادا كثيرين. قال زيد بن عمرو ابن نفيل [وافر]:

- أَرَبًا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ * * * أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ⁽⁷⁾ -

وقرأ ابن السميقي « نَدَا » بالإفراد، ويقصد به العموم. وليس المعنى: لا تجعلوا لله ندًا واحدا بل أندادا، والنهي هنا متعلق بالأمر في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ...﴾، أي وحدوه وأخلصوا له العبادة، لأن أصل العبادة هو التوحيد .

وختام الآية بالجملة الحالية «وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ» حثٌّ على ترك الأنداد، وإفراد الله بالوحدانية⁽⁸⁾.

(1) - وقد يأتي للقلة والكثرة نحو: أخماس وأشبار، ينظر الكتاب 3 / 575، وشرح الشافية 2 / 93. والأخماس جمع خمس

وهي من أظماء الإبل، وذلك أن ترعى أربعة أيام ثم ترد الماء في الخامس

(2) - ينظر الكتاب 3 / 574 - 575، وشرح الشافية 2 / 93 .

(3) - الصنو: الأخ الشقيق، والابن والعم، والذي يخرج مع آخر من أصل واحد .

(4) - الفتو: هو من التمر بمنزلة العنقود من العنب .

(5) - الصرم: القليل من الإبل .

(6) - ينظر الكتاب 3 / 575، وشرح الشافية 2 / 93 .

(7) - ينظر الكشاف 1 / 237، والبحر 1 / 239 .

(8) - ينظر البحر 1 / 239 - 240. وأشار إلى أن استعمال القرآن " وأنتم تعلمون " فيه إشارة إلى أنهم كانوا أهل علم وإدراك وتمييز بين الحقائق، ومن محل بهاته الصفات لا يعقل أن يجعل لله أندادا وهو خلقه. لذلك من فعل الجهلاء وأبعدهم عن الفطنة وأكثرهم مجاوزا للمستحيلات .

§ - صيغة فُعَل

ترتبط هذه الصيغة - بغض النظر عن كونها اسماً أم صفة - بجميع أبواب الفعل باستثناء باب (فِعَل يفعل) الذي يعد من أبواب الفعل الفرعية، لقلة شيوعه في الاستعمال. ويذهب بروكلمان إلى أنها ناشئة عن صيغة (فُعَل)، لذا نجد ههما متداخلتين في كثير من المسائل، ولكون (فُعَل) قليلة الشيوع في العربية خلافاً للغات السامية كالعبرية مثلاً⁽¹⁾، لها كثيراً ما تخفف إلى (فُعَل)، من ذلك: دُعِر في دُعِر وفُقِر في فُقِر ونُدِر في نُدِر⁽²⁾. وقد يحدث العكس، فتتطور (فُعَل) عن (فُعَل) وفق قانون الإتياع، من ذلك قول طرفة [رمل]:

- حِينَ نَادَى الْحَيِّ لَمَّا فَزِعُوا * * * وَدَعَا الدَّاعِي وَقد لَجَّ الدُّعْر -⁽³⁾
ومنه أيضاً "فُقِر" في قوله [كامل]:

- كُلُّ امْرِئٍ فِيمَا أَلَمَّ بِهِ * * * يَوْمًا يَبِينُ مِنَ الْغِنَى فُقْرُهُ -⁽⁴⁾
ضم القاف في «فقر» إتياعاً لضمة الفاء⁽⁵⁾.

وقيل: إنه لا يكاد ينفرد أي مثال بصيغة (فُعَل) دون أن يشركها فيه (فُعَل)⁽⁶⁾. والعكس صحيح، بدليل تبادلها في كثير من السياقات، ولعل ذلك الذي من أجله ليل إن كل واحدة متطورة عن الأخرى.

فُعَل ← فُعَل للإتياع
فُعَل ← فُعَل للتخفيف

(1) - ينظر أبنية المصدر، ص 194.

(2) - ينظر أدب الكاتب، ص 536 - 538، وأبنية المصدر، ص 194 - 196.

(3) - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1982، ص 57.

(4) - ينظر أبنية المصدر، ص 195.

(5) - بعد الأزهري ما يأتي في "فُقِر" من المضموم لغة رديئة، وبعد "فُقِر" بالفتح اللغة الحسنة. ينظر تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة (د.ت.)، مادة (فقر). وعن الليث: الفُقِر: لغة رديئة، ينظر اللسان، مادة (فقر).

(6) - ينظر أدب الكاتب، ص 538 - 536، وأبنية المصدر، ص 195.

وتشترك هذه الصيغة مع صيغ (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعَّلَ)، وبخاصة فيما يكون فعلها من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، كما تشترك مع صيغة (فَعَّالٌ)⁽¹⁾.

ويربط النحاة هذه الصيغة بمعان متعددة تتعلق بقيم جمالية، كالدلالة على الحسن والقبح، وبقيم سلوكية، كالدلالة على صفات مكتسبة كالبخل والبغض والحمق والخبث... وبقيم نفسية، كالدلالة على البؤس والحزن والأنس والذل... كما تتعلق بالدلالة على الأدواء وأضدادها كالبرء والجرح والسقم والقرح، والدلالة على المسافات، كالقرب والبعد...⁽²⁾. وتجمع جمعا قياسيا على (أَفْعَالٌ) إذا دلت على اسم نحو: جُنُدٌ وَأَجْنَادٌ وَعُشٌّ وَأَعْشَاشٌ وَرُكُنٌ وَأَرْكَانٌ وَمُدَيٌّ وَأَمْدَاءٌ، وجمعا سماعيا إذا دلت على صفة من المضعف، نحو: مُرٌّ وَأَمْرَارٌ وَحُرٌّ وَأَحْرَارٌ⁽³⁾.

وجاءت في الاستعمال القرآني جمعا للأوزان :

- فَعِيلٌ نحو: شُحٌّ لَشَحِيحٍ .

- أَفْعَلٌ نحو: صَمٌّ وَبُكْمٌ وَعُمِيٌّ لِأَصْمٍ وَأَبْكَمٌ وَأَعْمَى .

- فَعَلَةٌ نحو: بُذْنٌ لِيَدَنَةٍ .

- فُعْلٌ مِنَ الْأَجْوْفِ نَحْوُ: سُوقٍ لِسَاقٍ⁽⁴⁾.

وقد جاء مثال واحد لهذه الصيغة تكرر مرتين (2) في سورة البقرة في قوله تعالى:

﴿الْحَرُّ بِالْحَرِّ﴾⁽⁵⁾، وهي (فُعْلٌ) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف حَرٌّ يَحْرُّ حَرَارًا أي صار حُرًّا⁽⁶⁾، من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ). والحرية، والحرار والحرّة كلها من هذا الباب⁽⁷⁾.

(1) - ينظر أدب الكاتب، ص 529، 530، 531، وأبنية المصدر، ص 184.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 6، 28 - 33، والمقتضب 2 / 125، والمخصص 14 / 128 - 131، وشرح المفصل 6 / 45، وشرح التصريح 2 / 74.

(3) - ينظر الكتاب 3 / 576 - 577، وشرح الشافية 2 / 16 - 18، وشرح ابن عقيل 2 / 455 - 456 والممع 2 / 174 - 175. أما حرّة حرائر فشاذاً، ينظر اللسان، مادة (حرر).

(4) - ينظر علم الصرف، ص 159.

(5) - البقرة: 178.

(6) - ينظر مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب في المضاعف والمطابق 2 / 6 - 7، واللسان، مادة (حرر)، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب الراء 2 / 7.

(7) - ينظر اللسان، مادة (حرر).

وارتبطت الكلمة في الآية التي جاءت فيها بالدلالة على التحرر من العبودية، أي العتق والخلوص من الرق .

ووردت ضمن آية تتعلق بجانب من جوانب التنظيمات الاجتماعية للمجتمع المسلم في أول نشأته بالمدينة، وهو القصاص في القتل - في حالة العمد - وتشريعاته، وذلك بقتل الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى، واختلاف العلماء بعد ذلك في قتل الحر بالعبد، والذكر بالأنثى، والجماعة بالواحد والعكس⁽¹⁾.

(1) - بنظر الكشاف 1 / 331، والجامع، مع 1، 2 / 244 وما بعدها، وتفسير ابن كثير 1 / 388-370 والبحر 2 / 13 - 14، والظلال 1 / 184 - 188.

6 - صيغة فَعَل

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسما وصفة وتستوعب أبواب الفعل الثلاثي الشائعة، وهي مطردة في الفعل اللازم (فِعِل يفعل) سواء أكان صحيحا أم معتلا⁽¹⁾. هذا إن كانت اسما، أما إن كانت صفة، فإنها تأتي من (فَعَل) المضموم العين، وإن كان الغالب في باب (فَعَل) هو (فَعِيل)⁽²⁾. يقول ابن هشام «قياس الوصف من (فَعَل) - بالضم - (فَعِيل) كظَرِيف وشرِيف، ودونه (فَعَل) كَشَهْم وَصَخْم، ودونها (أَفَعَل) كأخْطَب، إذا كان أحمر إلى الكدرة، و(فَعَل) كَبَطَل وحسن، و(فَعَال) بالفتح كجَبَان، و(فَعَال) بالضم كُشَجَاع و(فُعَل) كجنب، و(فِعَل) كعِفْر أي شجاع ماكر»⁽³⁾.

وخصوصية (فَعَل) الدلالة على الاتصاف بالمادة مع توزع، وعلى ما هو مثل النابض، كرجع⁽⁴⁾، وعلى المرض الملازم كالغور⁽⁵⁾.

وترتبط هذه الصيغة في عمومها بمعان متعددة ذكرها العلماء؛ كالفراغ والأمراض والحالات النفسية والصفات السلوكية والحركة والانتقال والألوان وغير ذلك⁽⁶⁾. وتشارك مع الصيغ: (فَعَل) و(فُعَل) و(فَعَل) و(فَعِل) و(فُعَل) و(فُعَل)⁽⁷⁾.

وورد هذا البناء ست عشرة (16) مرة تتوزع كما يأتي:

- ست (6) مرات في سورة البقرة: رَغْدًا، وَسَطًا، حَسَنَةً، حَسْنَا⁽⁸⁾.

- وثلاثا (3) في سورة آل عمران: حَسَنًا، حَسْنَا، حَسَنَةً⁽⁹⁾.

(1) - ينظر الكتاب 4 / 17 وما بعدها، وشرح ابن عقيل 2 / 123، وأوضح المسالك 3 / 236، وشرح التصريح 2 / 73.

(2) - ينظر شرح الشافية 1 / 148، وشرح ابن عقيل 2 / 135 - 136، وأوضح المسالك 3 / 243 - 244 وشرح التصريح 2 /

78.

(3) - أوضح المسالك 3 / 243 - 244.

(4) - أي المال الكثير الموزع على الناس بالترابي.

(5) - ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 209.

(6) - ينظر الكتاب 4 / 16 - 25، وشرح المفصل 6 / 46، وشرح الشافية 1 / 143 - 162.

(7) - ينظر على سبيل المثال أدب الكاتب، ص 526 - 536.

(8) - البقرة: (35، 58) - (143) - (201²) - (245).

(9) - آل عمران: (37) - (37) - (120).

- وخمسا (5) في سورة النساء : حسنة، وعرض⁽¹⁾.

- ومرة واحدة في سورة المائدة : حسنا⁽²⁾.

- ومرة واحدة في سورة الأنعام : بالحسنة⁽³⁾.

وشملت هذه الأمثلة الصحيح والمعتل، والمفرد بنوعيه، والنكرة والمعرفة، كما شملت أبواب الفعل : (فَعَلَ يَفْعُلُ) و(فَعَلَ يَفْعِلُ) و(فَعِلَ يَفْعَلُ) و(فَعُلَ يَفْعُلُ). وفيها ما كان في الأصل صفة ثم غلبت عليه الاسم كالحسنة والعرض والرخد .

من هذه الأمثلة «رَعَدًا» في قوله تعالى مثلا: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾⁽⁴⁾ فهي (فَعَلَ) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم رَعَدَ العيش يرْعُدُ رَعْدًا، بمعنى طَابَ واتسع، وأرعد القوم أخصبوا وصاروا في سعة من العيش الهنيء⁽⁵⁾. وتأتي من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ) و(فَعُلَ يَفْعُلُ)، تقول : رَعَدَ العيش ورْعُدُ بكسر العين وضمها⁽⁶⁾. وفيها لغتان : تسكين العين وفتحها. فمن الأولى قول الشاعر⁽⁷⁾ [طويل] :

فَيَا ظَبِيُّ كُلِّ رَعْدًا هَيْبًا وَلَا تَحْفَ * فَإِنِّي لَكُمُ جَارٌ وَإِنْ خِفْتُمُ الدَّهْرَا -

ومن الثاني قول امرئ القيس [مديد] :

- بَيْنَمَا الْمَرْءُ تَرَاهُ نَاعِمًا * يَأْمَنُ الْأَحْدَاثَ فِي عَيْشِ رَعْدٍ -⁽⁸⁾

وقرأ الجمهور بفتح العين أي «رَعَدًا»، وقرأ النخعي ويحيى⁽⁸⁾ بتسكينها أي «رَعْدًا»⁽¹⁰⁾.

(1) - النساء : (40، 78، 79، 85) - (94).

(2) - المائدة : 12 .

(3) - الأنعام : 160 .

(4) - البقرة : 35 .

(5) - ينظر اللسان مادة (رعد)، والقاموس المحيط، فصل الرء باب الدال 1 / 305 - 306، ومقاييس اللغة باب الرء والفين وما يثلثها 2 / 417، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 46، والكشاف 1 / 272، والبحر 1 / 309.

(6) - ينظر اللسان مادة (رعد)، والقاموس المحيط، فصل الرء باب الدال 1 / 305، والجامع، معج 1، 303 / 1.

(7) - بحث عن اسمه ولم أجده .

(8) - ينظر اللسان، مادة (رعد)، والبحر 1 / 306، والجامع، معج 1، 303 / 1.

(9) - ذكر القرطبي " ابن وثاب " بدل يحيى، ينظر الجامع، معج 1، 303 / 1.

(10) - ينظر البحر 1 / 309، والجامع، معج 1، 303 / 1.

وعزي التسكين إلى تميم، وزعم بعضهم أن كل اسم ثلاثي حلقي العين صحيح اللام يجوز فيه تحريك العين وتسكينها⁽¹⁾.

غير أن أبا حيان لا يرى ذلك، وإنما ما وضع على (فَعَلَ) لا يجوز فيه (فَعَلَ) نحو «السَّحَر» لا يجوز فيه «السَّحَر»⁽²⁾. ولم يجد ابن جني مسكن العين في مفتوحها إطلاقاً⁽³⁾.

وسبب الخلاف - على ما يبدو - فيما كان على (فَعَلَ) يعود إلى أن البصريين يقصرون فتح ما كان ساكناً على السماع، بينما يرى الكوفيون أن بعضه فيه لغتان وبعضه أصله التسكين ثم فتح⁽⁴⁾، واختار ابن جني مذهب الكوفيين⁽⁵⁾.

وعلى هذا الأساس، يرد - أي ابن جني - قراءة أبي عمرو ﴿ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ﴾⁽⁶⁾ بتسكين الراء؛ لأنه لا يراه مخففاً من «مَرَضٌ»، فالمفتوح لا يخفف، وإنما يخفف ما كان مكسوراً أو مضموماً كإبل وفخذ وطنب وعضد، وما جاء من هذا في المفتوح فشاذاً لا يقاس عليه⁽⁷⁾. ونقل السيوطي أن تخفيف (فَعَلَ) إلى (فَعَلَ) لم يأت إلا في حرف واحد وهو مرض، روى ذلك عن الأصمعي أنه سمع أبا عمرو يقرأها «مَرَضٌ» بسكون الراء⁽⁸⁾ وفسر العلماء الاشتراك بين (فَعَلَ) و(فَعَلَ) وفق معايير ثلاثة:

- معيار لهجي⁽⁹⁾.

- معيار صرفي⁽¹⁰⁾.

- معيار صوتي يتعلق بمسألة التخفيف والتثقيب⁽¹¹⁾.

(1) - من هؤلاء ابن درستويه. ينظر المزهري 2/ 109. ويقول ابن جني: «فأما ما كان ثانيه حرفاً من حروف الحلق، فإنهم يقيسونه ويقولون إن شئت فحرك وإن شئت فسكن، ويعملون الأمر في ذلك مردوداً إلى المتكلم» المتصف 2/ 306.

(2) - ينظر البحر، 1/ 305.

(3) - ينظر المتصف، 1/ 22.

(4) - ينظر البحر، 1/ 305.

(5) - ينظر المتصف، 2/ 305-306.

(6) - البقرة: 10.

(7) - ينظر المحتسب 2/ 62 - 63.

(8) - ينظر المزهري 2/ 86.

(9) - ينظر الجامع، مج 6، 12/ 6، وأبنية المصدر، ص 156.

(10) - ينظر المحتسب 2/ 62 - 63. وأبنية المصدر، ص 156 - 157.

(11) - ينظر الكتاب 4/ 9، ومعاني القرآن للفراء 2/ 47، وأبنية المصدر، ص 168.

والخلاصة أن الكوفيين وبعض البصريين والبغداديين يرون أن العلاقة بين (فَعَلَ) و(فَعُل) علاقة تثقيل أي أن (فَعُل) تتحول إلى (فَعَلَ) للتخفيف، وهو ما يرفضه ابن جني، بينما يؤكد ذلك سيبويه بشواهد لوجود العلاقة التخفيفية بين الصيغتين، وهو ما وافقه فيه بعض المحدثين من غير العرب، كـ « بارت Barthes وبروكلمان Broekelman » أن العلاقة بينهما علاقة تخفيف⁽¹⁾.

ومن ذلك أيضا « وَسَطًا » في قوله تعالى ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا كُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾⁽²⁾ هي (فَعَلَ) من الثلاثي المجرد المعتل الفاء (مثال واوي)، وسط يسط سطة ووساطة ووسط بهم العين، من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، كما تأتي من باب (فَعُل يَفْعُلُ).

والوسط يطلق على مكان لما بين الطرفين، ويطلق على خيار الشيء كما يطلق على المعتدل والخير⁽³⁾. والعرب تمثل غالبا لخير الشيء بوسطه، كوسط الوادي والدار والدابة⁽⁴⁾... وفرق العلماء بين الوسط بتسكين السين والوسط بفتحها، وذهبوا في ذلك مذاهب⁽⁵⁾.

وقد نصوا على أن الكلمة اسم وصف به، لذا تطلق على الواحد والجمع، المذكر والمؤنث⁽⁶⁾. وكونها اسما دالا على الصفة أوكد من كونها مجرد صفة. يقول ابن منظور: «واعلم أن الوسط قد يأتي صفة، وإن كان أصله أن يكون اسما من جهة أن أوسط الشيء أفضله وخياره كوسط المرعى خير من طرفيه، وكوسط الدابة للركوب خير من طرفيها

(1) - ينظر أبنية المصدر، ص 160 .

(2) - البقرة : 143 .

(3) - ينظر اللسان، مادة (وسط)، والقاموس المحيط، فصل الواو باب الطاء، 2 / 104 - 406، والجامع معج، 1 - 153 - 184 .

(4) - ينظر المفردات، كتاب الواو، ص 522 - 523 . واللسان، مادة (وسط)، والبحر 1 / 591 .

(5) - ينظر اللسان، مادة (وسط).

(6) - ينظر الكشاف 1 / 317، والبحر 1 / 891، واللسان، مادة (وسط).

لتمكن الراكب، ولهذا قال الراجز⁽¹⁾: إِذَا رَكِبْتُ فَأَجْعَلَانِي وَسَطًا [...] فلما كان وسط الشيء أفضله وأعدله جاز أن يقع صفة، وذلك في مثل قوله تعالى وتقدس: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، أي عدلاً⁽²⁾.

والكلمة إن كانت من متعدّد، فهي من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وهو شأن المثال، وإن كانت من لازم فهي من باب (فَعُلَّ يَفْعُلُ)؛ وما كان من باب (فَعُلَّ) يأتي غالباً على (فعليل)، وقد يأتي على (فَعَلَ) كَبَطَّلَ فهو بَطَّلَ وحُسِّنَ فهو حَسَنَ. وتعني الوسطية - في الآية - الخيرية والأفضلية والعدل. وللعلماء في تفسيرها مذاهب شتى⁽³⁾.

(1) - لم ينسبه .

(2) - اللسان، مادة (وسط).

(3) - ينظر الجامع، مج 1، 2 / 183 وما بعدها، والبحر 1 / 695، وتفسير ابن كثير 1 / 355 وما بعدها .

7 - صيغة فُعَل

ذكر العلماء أن هذه الصيغة قليلة الشيوع في العربية خلافا للغات السامية كالعبرية مثلا⁽¹⁾، كما أنها قليلة في الصفات، نحو: جُنِبَ، وتجمع جمع تكسير على (أَفْعَال)، تقول أَجَنَابَ، مثلما تقول: أَبْطَالَ، وهي بهذا تشترك مع (فَعَل) في هذا وتجمع جمع تصحيح تقول جُنُبُون، ومثلما تقول: صَنَعُون⁽²⁾.

كما تشترك مع (فُعَل)⁽³⁾، فهذه تخفيف لها، نحو: ذُعُرَ وذُعُرَ وفُقُورَ وفُقُورَ ونُدَّرَ ونُدَّرَ، وقد أشرنا إلى أن (فُعَل) تطورت عن (فُعَل) وفق قانون الإتياع⁽⁴⁾.

والانتقال من (فُعَل) إلى (فُعَل) انتقال من الخفيف إلى الثقيل، وهو قليل، لذا لا يوجد مثال على صيغة (فُعَل) إلا ويشركه (فُعَل) أو (فُعَل) نحو:

فُقُرَ ← فُقُرَ ← فُقُرَ.

جاء في التهذيب للأزهري: الفُقُرَ والفُقُرَ سواء، والفُقُرَ بالضم لغة رديثة⁽⁵⁾.

وللإشارة، فإن هذه الصيغة جاءت في الاستعمال القرآني جمعا لعدة أوزان، نحو: (فَعُول) كَرُسُولَ ورُسُلَ، و(فَعَل) كَسَقَفَ وسُقُوفَ، و(فَعِيلَة) كَصَحِيفَة وصُحُفَ، و(فِعَال) كَفِرَاشَ وفُرُشَ، و(فَعِيل) كَسَعِيرَ وسُعُرَ⁽⁶⁾. وذكر الكسائي أن ما كان جمعا لـ (فِعَال) و(فَعُول) و(فَعِيل) فهو على (فُعَل) مثل⁽⁷⁾.

وتمثل هذا البناء في كلمة «جُنِبَ» مكررة ثلاث (3) مرات:

- مرتين (2) في سورة النساء: الجنب، جنبا⁽⁸⁾.

(1) بنظر أبنية المصدر، ص 194 .

(2) بنظر الكتاب 3 / 629، وشرح الشافية 2 / 100 - 122 .

(3) بنظر مثلا أدب الكاتب، ص 536 - 537 .

(4) بنظر صفحة 292 من هذا الفصل .

(5) بنظر التهذيب، مادة (فقر).

(6) بنظر علم الصرف، ص 160 .

(7) بنظر اللسان مادة (خلف).

(8) النساء : 38 ، 43 .

- ومرة واحدة في سورة المائدة : جنبا⁽¹⁾.

ففي قوله تعالى ﴿وَأِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾⁽²⁾، وردت الكلمة على (فُعَل)، وتعلق إما بالثلاثي المجرد الصحيح السالم جُنِبَ يَجُنِبُ أو جَنِبَ يَجْنِبُ، وإما بالثلاثي المزيد أجنب⁽³⁾. بمعنى أنها إما من (فَعُلُ يَفْعُلُ)، وإما من (فَعِلُ يَفْعَلُ)، وإما من (أَفْعَلُ يُفْعِلُ) فهو (فُعَلُ) أي «جُنِبَ»، يستوي فيها الواحد والجمع، فهي شبيهة بقولنا: رجل رضا وقوم رضا⁽⁴⁾. غير أنه يوجد من العرب من يثني ويجمع، فيقول: جُنْبَانٌ وَأَجْنَابٌ وَجُنُبُونَ وَجُنُبَاتٌ⁽⁵⁾.

قيل: إن الكلمة مصدر⁽⁶⁾، وقيل: اسم جرى مجرى المصدر الذي هو الإجناب⁽⁷⁾ وعده أبو حيان هو المشهور والفصيح والذي جاء به القرآن⁽⁸⁾. ويرجع أنها صفة، فقد مثل بها سيبويه عند حديثه عن صيغة (فُعَلُ)، غير أنه أشار إلى أن (فُعَلُ) قليلة لـ الصفات⁽⁹⁾.

وعَلَبَ الطاهر بن عاشور كونها صفة على الرغم من إشارته إلى مصدريتها، بدليل عدم طابقتها لموصوفها. يقول في تفسيره لقوله تعالى ﴿وَالجَارِ الْجُنْبِ..﴾⁽¹⁰⁾

(1) - المائدة : 6 .

(2) - المائدة : 6 .

(3) - ينظر اللسان مادة (جنب)، والقاموس المحيط، فصل الجيم باب الباء 1 / 50 .

(4) - ينظر اللسان مادة (جنب)، والقاموس المحيط، فصل الجيم باب الباء 1 / 50-51، والإملاء 1 / 181

(5) - ينظر المراجع نفسها، والبحر 3 / 267 .

(6) - ينظر اللسان مادة (جنب)، والتحرير والتنوير، 5 / 50 - 62 .

(7) - ينظر الكشاف، 1 / 528 .

(8) - ينظر البحر، 3 / 267 .

(9) - ينظر الكتاب 3 / 629، والإملاء 1 / 179 .

(10) - النساء : 36 .

«وَالْجَارُ الْغَرِيبُ الَّذِي نَزَلَ بَيْنَ الْقَوْمِ وَلَيْسَ مِنَ الْقَبِيلَةِ، فَهُوَ جَنْبٌ أَيْ بَعِيدٌ، مُشْتَقٌّ مِنَ الْجَنْبِ، وَهُوَ وَصْفٌ عَلَى وَزْنِ (فُعُلٌ) كَقَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ أُجْدٌ»⁽¹⁾

وذكر ابن عصفور أنها من الصفات⁽²⁾، كما ذكرها عبد الخالق عزيمة - من المحدثين - ضمن الصفات المشبهة⁽³⁾.

وارتبطت هذه الكلمة في الآيات التي وردت فيها بالدلالة على البعد «فالجار الجنب» يراد به البعيد في السكن أو في النسب، أي الغريب⁽⁴⁾، وكذلك الجنابة فهي عكس الطهارة ومعناها البعد⁽⁵⁾.

وسميت بهذا الاسم لأنها سبب لتجنب الصلاة في حكم الشرع، وقيل: سمي الْجُنْبُ جُنْبًا لأنه نُهِىَ عن قرب مواضع الصلاة ما لم يتطهر، وقيل لمجانبته النساء في الحالة نفسها⁽⁶⁾.

(1)- التحرير والتنوير، 5 / 50 .

(2)- ينظر الممتع، 1 / 62 .

(3)- ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 72 .

(4)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 126، والمفردات كتاب الجيم، ص 99، والبحر 3 / 255، والتحرير والتنوير 5 / 80 .

(5)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 126 .

(6)- ينظر غريب القرآن لابن قتيبة، ص 127، والمفردات كتاب الجيم ص 100، واللسان مادة (جنب) .

8 - صيغة أفعل

ذهب علماء العرب القدماء إلى أن الكلمة العربية لا يقل بناؤها عن ثلاثة أحرف أصول⁽¹⁾، وهو أكثر الكلام دوراناً، ثم يليه الرباعي الأصول، ثم الخماسي وما كان على أقل من ثلاثة أحرف، فإنهم يرون فيه حذفاً، وما كان زائداً عن الخمسة، فإنهم يرون فيه زيادة⁽²⁾. والزيادة إما أن تكون من موضع الحروف الأصلية، وذلك بتكرير حرف أو أكثر من الحروف الأصلية، وإما بزيادة حرف ليس من جنس حروف الكلمة. وإنما من موضع حروف الزوائد (سألتمونيها)، كما أن هذه الزيادة إما أن تكون قبل فاء الكلمة، وإما قبل عينها. وإما قبل لامها، وإما بعدها .

والحرف الزائد في صيغة (أفعل) - التي نحن بصدد دراستها - هو الهمزة. يقول سيبويه: « وما يدل ذلك أنها زائدة كثرة دخولها في بنات الثلاثة »⁽³⁾ ويقول المازني: « اعلم أن الهمزة إذا كانت أولاً وكان الشيء الذي هي فيه عدده أربعة أحرف فصاعداً، فهي زائدة إلا أن يجيء أمر يوضح أنها من نفس الحرف، وذلك نحو: أفكّل وأيدّع »⁽⁴⁾. وتأتي هذه الصيغة اسماً وصفة. فالاسم نحو: أفكّل وأيدّع وأجدل⁽⁵⁾، والصفة نحو: أصفر وأبيض وأسود⁽⁶⁾.

وذكر ابن جني أن الهمزة أكثر ما تزداد أولاً وآخراً، أي في الأطراف وتقل حشواً، مثل: أسود وأبيض وأحمر وسوداء وبيضاء وحمراء وشأمل وشمأل، وتكثر في الصفات وتقل في الأسماء⁽⁷⁾.

(1) - انقسموا في هذه المسألة إلى فريقين: فريق يرى بأن الأصل في اللغة هو الثلاثي، والآخر يرى أن الأصل هو الشاسي، ينظر على سبيل المثال: الصيغ الثلاثية، ص 59 - 86، وفقه اللغة وخصائص العربية، ص 85 - 105، والعربية خصائصها وسماتها لعبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجبلاوي ط 4 القاهرة 1995، ص 287 - 296، ودراسات في فقه اللغة، ص 147 - 172، والزوائد في الصيغ، ص 3.

(2) - ينظر الكتاب 3 / 322، والمنصف 1 / 17 - 30، والمتع 1 / 60، وشرح الشافية 1 / 7 - 9.

(3) - الكتاب، 3 / 194.

(4) - المنصف 1 / 99، وينظر سر صناعة الإعراب، 1 / 107.

(5) - هي على الترتيب: الرعدة، والزعفران، والصقر.

(6) - ينظر الكتاب 4 / 245، والمنصف 1 / 272 - 273، والمتع 1 / 72.

(7) - ينظر المنصف 1 / 272 - 273.

وما جاء صفة يدل إما على لون مثل : أبيض أحمر أسود أخضر، ويكون بابه (فَعَلَ يفعل) ⁽¹⁾. وإما على عيب نحو : أجرب وأنكد وأعور وأشتر وأصلع وأجدع وأقطع ⁽²⁾. وإما على تفضيل نحو : أحسن وأجمل وأكبر. وإما على تعجب نحو : ما أكرم فلانا . وكل هذا يؤكد ما قاله القدماء بأن أغلب ما جاء على (أَفْعَلَ) صفات لمضارعة الصفة للفعل وقربها منه ⁽³⁾.

وقد ينقل ما كان في الأصل على (أَفْعَلَ) صفة إلى الاسمية، نحو: أجدل وأخيل وأفمى وأدهم وأرقم ⁽⁴⁾.

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على التفضيل مطلقا، حتى وإن كانت اسما، فإنها يلاحظ فيها مضاعفة الوصف ⁽⁵⁾.

وورد هذا البناء سبع عشرة (17) مرة، تتوزع كالاتي :

- تسع (9) مرات في سورة البقرة : صم، بكم، عمي، غلف، الأبيض، الأسود ⁽⁶⁾

- ومرتين (2) في سورة آل عمران : الأكمة، الأبرص ⁽⁷⁾.

- ومرة واحدة في سورة النساء : غلف ⁽⁸⁾.

- ومرتين (2) في سورة المائدة : الأكمة، الأبرص ⁽⁸⁾.

- وثلاث (3) مرات في سورة الأنعام : صم، بكم، الأعمى ⁽¹⁰⁾.

(1) - ينظر الكتاب 4 / 25. وأشار إلى أن هناك من الألوان ما جاء على (فَعَلَ) كجون وورد، وعلى (فعليل) كخصيف،

وقالوا أخصف، وهو أقيس ينظر الكتاب 4 / 26.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 26 - 27 .

(3) - ينظر الكتاب 3 / 197، والمنصف 1 / 272 - 273 .

(4) - ينظر الكتاب 3 / 200 - 201. والأخيل : من معانيها : المتكبر، وطائر أخضر على جناحيه لمعة تحالف لونه، سمي

بذلك للخيلان، والأدهم : الأسود، والأرقم من الحيات : الذي فيه سواد وبياض

(5) - ينظر تمهيد المقدمة اللغوية، ص 222 .

(6) - البقرة : (171، 18) - (171، 18) - (171، 18) - (88) - (187) - (187) .

(7) - آل عمران : (49) - (49) .

(8) - النساء : (155) .

(9) - المائدة : (110) - (110) .

(10) - الأنعام : (39) - (39) - (60)

وجاءت هذه الأمثلة من اللازم والمتعدي، وشملت الصحيح والمعتل، والمفرد والجمع المكسر، والنكرة والمعرفة. كما شملت بابي (فَعِلَ يفعل)، و(فَعَلَ يفعل).

وذكر الصرفيون أن الصفة المشبهة تكثر في (فَعِلَ وفَعُلَ) وتقل في (فَعَلَ)؛ لأن هذا الأخير يقل فيه اللازم، بالإضافة إلى أن ما جاء منه لازماً غالباً ما لا يدل على الاستمرار كدخل وقعد⁽¹⁾. والصفة المشبهة من خصائصها الثبوت والاستمرار. وكثرتها من (فَعِلَ) راجعة إلى أنه باب رئيس فيها إلى جانب (فَعُلَ)، إذ يكثر في الدلالة على الأدواء الباطنية والعيوب الظاهرة والأحزان والحلي والألوان، وهي لازمة مستمرة لصاحبها غالباً⁽²⁾، كما أن لازمه أكثر من متعديه.

وكسرت هذه الصيغة على (فَعُلَ) كصم وبكم وعمي وغلف، وقد ذكر العلماء أن (أفعل) إذا كان صفة فإنه يكسر قياساً على (فَعُلَ)⁽³⁾. كما جاء هذا البناء في الاستعمال القرآني جمعاً لـ (فَعِيل) من المضعف و(فَعَلَة) و(فَعُلَ) و(فَاعِل) و(فَعَلَاء)⁽⁴⁾.

ف «غُلْف» في قوله تعالى ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾⁽⁵⁾ (فَعُلَ) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم غَلَفَ يغلف غلفاً، أي أدخل شيئاً ما في غلاف، من باب (فَعَلَ يفعل) و(فَعَلَ يفعل) المتعدي، وهي إما جمع أغلف، كقولهم: سيف أغلف أي هو في غلاف، ومن ثم بصير المعنى: قلوبنا صم لا تفقه شيئاً ولا تعي ما تقول، كأنها مغطاة، وإما جمع غلاف وهو الغشاء، فيكون أصله التثقيب أي غُلُفٌ، فخفف، ومن ثم بصير المعنى: قلوبنا أوعية للعلم، تنبيهاً منهم على أنهم في غنى عن تعليمه إياهم⁽⁶⁾.

وقرأ الجمهور بتسكين اللام. فإذا كان السكون أصلياً كانت جمع أغلف، وإن لم يكن أصلياً، وسكن تخفيفاً كانت جمع غلاف⁽⁷⁾.

(1) - ينظر شرح الشافية / 1 / 149 .

(2) - ينظر الكتاب / 4 / 26 وما بعدها، وشرح الشافية / 1 / 148، و / 1 / 78 وما بعدها.

(3) - ينظر الكتاب / 3 / 644، وشرح الشافية / 2 / 168 - 169، وشرح التصريح / 2 / 304.

(4) - ينظر علم الصرف، ص 159، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم / 4 / 365 - 366 .

(5) - البقرة : 88 .

(6) - ينظر المفردات، كتاب الغبن، ص 384، واللسان، مادة (غلف)، والجامع، مج 1، 2 / 25 والبحر / 1 / 485 - 489 .

(7) - ينظر التبيان / 1 / 88، والبحر / 1 / 489 .

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن هرمز وابن محيصن بضم اللام غُلْف، وعندها لا تكون الكلمة جمع أغلف «لأن تثقيلاً فُعِلَ الصحيح العين لا يجوز إلا في الشعر»⁽¹⁾ و«الْأَبْيَضُ» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَتَّبِعَنَّ لَكَرُمِ الْخَيْطِ الْأَبْيَضِ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾⁽²⁾ (أَفْعَل) من الثلاثي المزيد بحرفين (الألف والتضعيف) ابيضُّ يبيضُّ ابيضاضاً، صار أبيض⁽³⁾.

وجاءت الكلمة على غير قياس، فحقها أن تكون من بَيْضَ، إلا أنه لم يرد عن العلماء ذكرها في اللغة، كما ذكرت سود. وعن الفراء أن العرب لا تقول حير ولا بَيْض ولا صَفْر، وإنما ينظر في هذا إلى السماع ويقال: ابيضُّ وابيضُّ واحمرُّ واحمَارٌ واصفَرَّ واصفَارٌ⁽⁴⁾.

وقد صحت عين الكلمة ولم تقلب ألفا لسكون ما قبلها، كما أنها لم تَعَلَّ بالنقل على الرغم من انفتاح حرف العلة وسكون الحرف الصحيح قبله. وعللوا ذلك بكونه اسماً يشبه المضارع في الوزن والزيادة معا، وهو ما أوجب تصحيحه، فقد أشبه «أذهب» في الوزن وزيادة الهمزة، ولو أعلَّ لقليل: أباض وعندها يلتبس بالفعل⁽⁵⁾.

وتجمع الكلمة على «بيض» وأصلها «بَيْضُ» أبدلت الضمة كسرة لتصح الياء، قال تعالى ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيْضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٍ﴾⁽⁶⁾.

وقد روي أن الصحابة كانوا يفهمون الخيط الأبيض والخيط الأسود في الآية على حقيقتها حكماً على الظاهر، فكانوا في صيامهم يربط كل واحد منهم خيطاً أبيض وخيطاً أسود، ويستمر في الأكل والشرب حتى يتبين له، لكن عندما نزلت كلمة «الفجر» علموا

(1) - لبحر 1 / 469 واللسان، مادة (غلف) والكتاب، 3 / 644 .

(2) - البقرة : 187 .

(3) - ينظر اللسان، مادة (بيض) والقاموس المحيط فصل الباء باب الضاد 2 / 388، ومقاييس اللغة، باب الباء والياء وما يثلثها، 1 / 326 .

(4) - ينظر اللسان، مادة (بيض) .

(5) - ينظر شرح التصريح 2 / 304، والبحر 2 / 34، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 58

(6) - فاطر : 27 .

أن المقصود «من الليل والنهار»⁽¹⁾. إلا أن أكثر الفقهاء والمتكلمين يردون هذه الرواية، لأنهم لا يجوزون تأخير البيان⁽²⁾، وهو مذهب أبي علي وأبي هاشم⁽³⁾.
ويظهر أن هذه الرواية غير صحيحة، لأنها تفيد أن «من الفجر» زيدت، لأن الصحابة لم يفهموا المقصود، ولا يليق هذا بذي الجلالة ولا بالقرآن .
وقد حمل اللفظان على المجاز لا على الحقيقة، بحيث شبه بالخيط الأبيض ما يبدو من الفجر، وبالخيط الأسود ما يمتد معه من غبش الليل . إلا أن القرآن اكتفى ببيان الخيط الأبيض عن بيان الخيط الأسود ؛ لأن بيان أحدهما بيان للآخر، والاكتفاء بالأول أولى ؛ لأن المسألة تتعلق بإباحة المباشرة والأكل والشرب إلى الفجر وهو الحد المقصود بالبيان على عكس الخيط الأسود، الذي جاء فضلة هنا، فكان حذف بيانه أنسب⁽⁴⁾

(1) - ينظر البحر / 1 / 57، والجامع / مع 1، 2 / 320 .

(2) - أي أن " من الفجر " بيان للخيط الأبيض والأسود.

(3) - ينظر الكشف / 1 / 339 .

(4) - ينظر الكشف، 1 / 339، والبحر / 1 / 59 .

9 - صيغة فَيْعِل

ذهب سيبويه إلى أن هذه الصيغة لا تأتي إلا من المعتل نحو: سيّد وجيّد وميّت ولم
بأت في الكلام العربي (فَيْعِل) ولا (فَيْعَل) ولا (فَيْعِل) في غير المعتل⁽¹⁾، إلا ما شذ في
الصحيح نحو: صَيَّقِل⁽²⁾ (اسم امرأة).

وورد هذا البناء سبعين (70) مرة تتوزع كما يأتي :

- اثنتين وعشرين (22) مرة في سورة البقرة : كصَيَّب، أموات، طبيات، الموتى،
سيئة البنات، بينات، طيبا، الميتة، بينة، سيئاتكم⁽³⁾.

- وخمس عشرة (15) مرة في سورة آل عمران : الميت، طيبة، سيداء، الموتى، البنات
بينات، سيئة، أموات، الطيب، سيئاتنا، سيئاتهم⁽⁴⁾.

- وتسعا (9) في سورة النساء : الطيب، السيئات، سيئاتكم، طيبا، سيئة، البنات،
طيبات⁽⁵⁾.

- اثنتي عشرة (12) مرة في سورة المائدة: الميتة، الطبيات، طيبا، سيئاتكم، البنات
طيبات، الطيب، الموتى⁽⁶⁾.

- اثنتي عشرة (12) مرة في سورة الأنعام: الموتى، بينة، الميت، ميتا، ضيقا، ميتة
السيئة، قيبا⁽⁷⁾.

(1) - ينظر الكتاب 4 / 266 - 365 .

(2) - ينظر الإنصاف 2 / 408، والبحر 1 / 218، والمزهر 2 / 12، ودراسات لأسلوب القرآن

الكريم 4 / 83

(3) - البقرة : (19) - (28، 154) - (57، 172، 267) - (73، 260) - (81) - (87، 92، 159، 209، 213، 253) - (99)

(188) - (168) - (173) - (211) - (271) .

(4) - آل عمران : (27) - (38) - (39) - (49) - (86، 105، 183، 184) - (97) - (120) - (169) - (179) -

(193) - (195) .

(5) - النساء : (2) - (18) - (31) - (43) - (78، 79، 85) - (153) - (160) .

(6) - المائدة : (3) - (4، 5) - (8، 88) - (12، 68) - (32، 110) - (87) - (100) - (110) .

(7) - الأنعام : (36، 111) - (67، 167) - (98) - (122) - (122) - (125) - (139، 145) - (160) - (161) .

وما يلاحظ في هذه الأمثلة أنها جاءت كلها من المتعل، وقد أشار العلماء⁽¹⁾ إلى أن صيغة (فَيْعِل) لا تأتي إلا من المتعل.

وجاءت من اللازم وشملت المفرد بنوعيه وجمع التصحيح وجمع التكسير والنكرة والمعرفة، وتضمنت الأبواب: (فَعَلَ يَفْعُل) و(فَعَلَ يَفْعِل) و(فَعِلَ يَفْعَل).

وضمن هذه الأبنية ما بقي على وصفيته، وما انتقل إلى الأساء فجرى مجراها نحو: البيئة والسيئة والصيب... ويمكن تقسيم هذه الصيغ إلى مجموعتين:

1 - مجموعة يائية العين، وتشمل «البيئة» وما تصرف منها، و«ضيقا»، و«الطيب» وما تصرف منها.

2 - مجموعة واوية العين، وتشمل «السيئة» وما تصرف منها، و«الميت» وما تصرف منها، و«صيب»، و«سيدا»، و«قيما».

وكل منها حصل فيه إعلال، فما كان من يائي العين فهو صفة مشبهة اجتمعت فيها ياءان، ياء زائدة وهي الأولى وياء أصلية هي عين الكلمة، وسكنت الأولى وحركت الثانية، فحسن الإدغام. وهذه القاعدة تنطبق على كل كلمة على وزن (فيعل) من يائي العين.

وما كان من واوي العين فهو كذلك؛ اجتمعت فيه الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء. وسبب انقلاب الواو ياء وليس العكس أن الياء من حروف الفم، والإدغام في حروف الفم أكثر منه في

حروف الطرفين، كما أن الياء أخف من الواو، فهربوا إليها لغرض الخفة⁽²⁾.

وقد اختلف الصرفيون⁽³⁾ في وزن مثل: سيّد وميّت وقيّم وسيئة... فذهب الكوفيون إلى أنه (فَعِيل)، وهو ما يعني أن «سيّد» أصله سَوَيْد، و«ميّت» أصله مويّت و«قيّم» أصله قويم، و«سيئة» أصلها سويئة، وحثهم في ذلك أن لمثل هذا نظيرا من

(1) - ينظر الصفحة السابقة.

(2) - ينظر الكتاب 4 / 365، وصر صناعة الإعراب 2 / 585، والخصائص 1 / 155، وشرح المفصل 10 / 94-95

(3) - ينظر الكتاب 3 / 642، 4 / 365-367، وأدب الكاتب ص 599، والأصول 3 / 262-310، والمنصف 2 / 18،

والخصائص 1 / 155، وصر صناعة الإعراب 2 / 685، والإنصاف 2 / 796-798، والمتن 2 / 499-500، وشرح المفصل

10 / 94-95، وشرح الشافية 2 / 178، 3 / 152-164، واللسان، مادة (قوم)، وشرح التصريح 2 / 381.

الصحيح على عكس (فِيَعِل)، قدمت الياء الساكنة على الواو، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء .

أما البصريون فيرون أنه (فِيَعِل) واحتجوا بما يظهر لهم من وزنه، والمعتل قد يختص بأبنية ليست للصحيح، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

وهذا البناء، عند البصريين⁽¹⁾، مما اختص به المعتل، كاختصاص جمع (فاعل) منه بـ(فُعَلَة)، كقضاة في جمع قاض، واختصاصه بجمع (فَعْلُولَة) كذلك نحو: كينونة...⁽²⁾.

غير أن البغداديين ذهبوا مذهبا ثالثا، فيرون أن هذه الأبنية على وزن (فِيَعِل) نقلت إلى (فِيَعِل) بكسر العين؛ لأنه - في نظرهم - لم يوجد في الصحيح بناء (فِيَعِل) وإنما يوجد (فِيَعِل)، نحو ضيغم⁽³⁾، وخيفق⁽⁴⁾، وصيرف⁽⁵⁾؛ وذلك لأن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح، لأنه مستقل⁽⁶⁾. وقد رد ابن الأنباري - وهو منحاز إلى البصريين - على الفريقين فيما ذهبوا إليه⁽⁷⁾.

والمرجح في هذا مذهب البصريين، أي أنها على (فِيَعِل) لقرب ذلك من ظاهر اللفظ، وسلامته من التكلف، ولا غرابة في أن يختص المعتل بما لا يعرف في الصحيح.

وما يلاحظ في كل من «البيئات والطيبات والسيئات» أنها ترد غالبا في القرآن مستغنية عن موصوفها، ولعله مسلك قرآني للتدليل على مطلق المعنى، فعند مجيء «البيئات» من غير موصوف يذهب الذهن في تفسيرها مذاهب شتى على أنها المعجزات أو البراهين أو الشرائع أو الأحكام...

(1) - ينظر على سبيل المثال شرح المفصل، 10 / 95 .

(2) - أشار سيويه إلى أن وزن " كينونة " (فيعلولة) حذفت ياؤها وأصلها كينونة. ينظر الكتاب 4 / 365 - 366 والمنصف 2 / 10 .

(3) - الضيغم الأسد أو الذي يعض أو واسع الشدق .

(4) - الخيفق السريع جدا، ناقة كانت أم فرسا .

(5) - الصيرف : المتصرف في الأمور .

(6) - ينظر المنصف 2 / 10 . وجاء في الحصائص 1 / 380 « والمعتل كثيرا ما يأتي مخالفا للصحيح نحو سيّد وميت ».

(7) - ينظر الإنصاف 2 / 798 - 804 .

وكذلك الأمر بالنسبة إلى «السيئات»، فهي على الإطلاق تشمل كل ما يستقبحه العقل السليم، والسياق هو الذي يحدد دلالتها على العموم أو الخصوص⁽¹⁾.

والشيء نفسه بالنسبة إلى «الطيبات» إذ أصل «الطيب»⁽²⁾ كل ما تستلذه الحواس والأنفس. فالطعام الطيب في الشرع على سبيل المثال ما كان متناولاً من حيث ما يجوز وبقدر ما يجوز، ومن المكان الذي يجوز، فإنه متى كان كذلك كان طيباً عاجلاً أم آجلاً⁽³⁾.

فكلمة «طَيِّبَات» في قوله تعالى مثلاً ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾⁽⁴⁾، جاءت جمع تصحيح لـ «طَيِّب» على وزن (فَيْعِل)، من الثلاثي المجرد المعتل (الأجوف اليائي) طاب بطيب طيباً وطيبة وتطابا وطاباً صارَ طَيِّباً، ولدَّ وزكاه⁽⁵⁾، من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وتأتي جمع تصحيح وجمع تكسير، يقول سيويه: «وأما (فَيْعِلُ) فبمنزلة (فَعَالٌ) نحو: قَيْمٌ وَسَيْدٌ وَبَيْعٌ، يقولون للمذكر يَبْعُونُ وللمؤنث يَبْعَاتُ، إلا أنهم قالوا: مَيَّتٌ وَأَمَوَاتٌ، شبهوا (فَيْعِلًا بِفَاعِلٍ) حين قالوا: شاهدٌ وأَشْهَادٌ...»⁽⁶⁾، وذهب إلى أن ما كان على (فَيْعِلُ)، فالتصحيح فيه أكثر من التكسير⁽⁷⁾.

وتتوسط الكلمة فعلين: الأول يبحث على الإنفاق والثاني يدل على الكسب، وكلاهما مرتبط بها، وقد اختلف المفسرون في المقصود من الإنفاق، وهو الزكاة المفروضة أم الصدقة أم التطوع؟، كما اختلفوا في «الطيبات»، وهو المال عموماً أم الذهب والفضة أم مال التجارة أم التمر أم كل ما كان حلالاً؟⁽⁸⁾.

وروي عن ابن عطية أن المقصود من الآية إفادة العموم، وهو «حُضُّ عَلَى الْإِنْفَاقِ فقط، ثم دخل ذكر الطيب تبييناً لصفة حسنة في المكسوب عاماً وتقريراً للنعمة، كما تقول

(1) - ينظر الوجوه التي ذكرها يحيى بن سلام لكلمة "سيئة" في كتابه التصاريف، ص 125 - 127 .

(2) - ذهب أبو حيان إلى أن الألف واللام في الخبيث والطيب يحتمل أن تكون للجنس كما يحتمل أن تكون للمعهد. ينظر البحر 3 / 130 - 131 .

(3) - ينظر المفردات، كتاب الطاء، ص 308 .

(4) - البقرة : 267 .

(5) - ينظر اللسان مادة (طيب)، والقاموس المحيط، فصل الطاء باب الباء 1 / 102 .

(6) - الكتاب، 3 / 642 .

(7) - ينظر المرجع نفسه، ص. ن .

(8) - ينظر البحر 2 / 329 - 330 .

: أطعمت فلانا من مشبع الخبز، وسقيته من مروى الماء، والطيب على هذه الجهة يعم الجودة والحل، ويؤيد هذا الاحتمال أن عبد الله بن مغفل قال: ليس في مال مؤمن خبيث⁽¹⁾. وأشار أبو حيان إلى أن ظاهر قوله تعالى «ما كسبتم» يعم كل ما حصل بكسب من الإنسان المنفق وسعاية وتحصيل بتعب يبدن أو بمقاولة في تجارة⁽²⁾.

ويمكن تصنيف دلالة الكلمة في سياق الآيات التي وردت فيها إلى :

1 - ما قصد به الطعام أو المال عموماً، وسواء أكان مزكى أم منفقاً، أم متطوعاً به ويتمثل في الآيات (57، 168، 172، 267) من سورة البقرة، والآية (2، 160) من سورة النساء، والآيات (4، 5، 87، 88) من سورة المائدة .

2 - ما قصد به الطهارة عموماً⁽³⁾، ويتمثل في الآية (43) من سورة النساء، والآية (6) من سورة المائدة .

والظاهر أن اللفظة تدل على العموم فتشمل حلال المال وصالح الأعمال وجيد الناس وصحيح العقائد. والطيب نافع جيد العاقبة ولو قل، وعكسه الخبيث⁽⁴⁾.

وكلمة «الميت» في قوله تعالى ﴿... وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ...﴾⁽⁵⁾، (فَيُعَلِّ) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي) مات يموت موتاً، أي فارق الحياة، وهي من باب (فعل يفعل)، وهو باب شاذ⁽⁶⁾، لأن ما كان مكسور العين في الماضي يكون مضارعه أبداً على (يفعل). يقول ابن عصفور: «وأما (فعل) المكسور العين فيجزيء مضارعه أبداً على (يُفَعِّل) بفتح العين، نحو: كِدَّتْ تَكَادُ، وَرَلَّتْ تَرَالُ، ولم يشذ من ذلك شيء إلا لفظتان وهما «مِتَّ تَمُوتُ» و«دِمَّتْ تَدُومُ» فجاء مضارعها على (يفعل) بضم العين، على أنه يمكن أن يكون هذا من تداخل اللغات، وذلك أنهم قد قالوا «مِتُّ وَدُمْتُ» ك «عُدْتُ» فيكون «تدوم وتموت» مضارعين لـ «دُمْتُ

(1) - ينظر البحر 2 / 329 - 330 .

(2) - المرجع نفسه 2 / 330 .

(3) - ينظر اختلاف العلماء في كلمة " الصعيد الطيب " في البحر 3 / 270 .

(4) - ينظر البحر، 4 / 30 .

(5) - آل عمران : 27 .

(6) - وقد يكون من تداخل اللغات، ينظر النصف 1 / 288، والمتن 2 / 443.

وَمُتَّ، ومن قال «مِتُّ» بالكسر و«دِمْتُ» لم يستعمل لهما مضارعاً بل اجتزأ بمضارع مُتَّ وُدُمْتُ عنه .⁽¹⁾

يفهم من هذا أن القياس في « يموت » أن يكون « ييات » على أساس أن ماضيه من (فعل)، فجاء نظيراً لفضل بفضل من الصحيح، وكلُّ شاذٌّ.⁽²⁾

وهناك من فصل في المعنى بين « المَيِّت » و« المَيِّت » على أن « المَيِّت » أو المائت الذي لم يموت بعد، بينما « المَيِّت » الذي مات⁽³⁾، وهو أمر يحتاج إلى دليل⁽⁴⁾ والميِّت عند سيبويه تخفيف لميِّت، والمعنى واحد؛ ومثلها هيِّنٌ وهيِّنٌ وليِّنٌ وليِّنٌ.⁽⁵⁾

وتقرأ بالتشديد والتخفيف ولا فرق بينهما في الاستعمال، « فالحجة لمن شدد أن الأصل فيه عند الفراء «مَوَيْت» وعند سيبويه «مَيُّوت» فلما اجتمعت الواو الياء، والسابق منها ساكن، قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، فالتشديد لأجل ذلك، مثله «صَيَّب» و«سَيِّد» و«هيِّن» و«ليِّن». والحجة لمن خفف أنه كره الجمع بين ياءين، والتشديد ثقيل، فخفف باختزال إحدى الياءين، إذ كان اختزالها لا يخل بلفظ الاسم، ولا يحيل معناه»⁽⁶⁾

وقد جمع عدي بن الرعاء الغساني بينهما في قوله [خفيف] :

- لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاسْتَرَّاحَ بِمَيِّتٍ * * * إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ -⁽⁷⁾.

والإخراج في الآية: التكوين، واختلفوا في المقصود من الحيِّ والميِّت إلى مذاهب شتى، كما اختلفوا في الموت «هنا» أهو على المجاز أم على الحقيقة؟ والراجع أنه على المجاز، وإن ذهب ابن عطية إلى أن جمهوراً من العلماء يفسره على الحقيقة⁽⁸⁾.

(1) - المتع 2/ 443 - 444، وينظر الكتاب 4/ 40، والأصول 3/ 344، والمنصف 1/ 256، والخصائص 1/ 380 والأضداد لابن الأثيري، ص 12، واللسان، مادة (موت).

(2) - وينظر الكتاب 4/ 40، والأصول 3/ 344، والمنصف 1/ 256، والأضداد، ص 12 .

(3) - ينظر اللسان، مادة (موت).

(4) - ينظر البحر، 2/ 439 .

(5) - الكتاب 4/ 366، وينظر 3/ 642، والمنصف 2/ 16 - 17، والتبيان للمكبري 1/ 141، واللسان، مادة (موت)، والبحر 2/ 439 .

(6) - الحجة لابن خالويه، ص 107 .

(7) - ينظر البحر 1/ 660، والاشتقاق لابن دريد، ص 51 .

(8) - ينظر البحر 4/ 439 .

وتجمع الكلمة جمع تصحيح وجمع تكسير، وجاء كلاهما مستعملا في القرآن فمن الأول قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾⁽¹⁾، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾⁽²⁾، وقوله تعالى: ﴿.. فَقَلْنَا اضْرِبُوا بِبَعْضِهَا، كَذَلِكَ يَخْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى..﴾⁽³⁾.

وما ورد جمعا فيما أحصي جاء مكسرا على (أفعال) و(فعلَى). فما جاء على (أفعال) فقد ذكر الصرفيون أن العرب قالت: مَيِّتٌ وأموات تشبيها له بـ (فَاعِلٍ)، حين قالوا: شاهد وأشهد، وهو جمع سماعي⁽⁴⁾. يقول ابن يعيش: «... فإذا أريد تكسيره حمل على هبزه مما هو على قاعدته، فمن ذلك قولهم «ميت وأموات» شبهوه بـ (فَاعِلٍ)، فكما قالوا شاهد وأشهد، كذلك قالوا: مَيِّتٌ وأموات، وجاءوا به على حذف الزوائد كأنه بقبي موت، فقالوا أموات، مثل: سوط وأسواط وحوض وأحواض...»⁽⁵⁾، والمؤنث والمذكر لي هذا سواء لا فصل بينهما، قالوا ميتة وأموات، كما قالوا في المذكر: ميت وأموات، فعند التكسير تحذف التاء من المؤنث، فيصير ميتا كأنه لا تاء فيه، فنجمعه على أموات، ومثله هي وأحياء، حية وأحياء، ومثل هذا كثير.

وقد جاء شيء من هذا في القرآن وفي الشعر. ففي القرآن قوله تعالى ﴿وَأَخْيَيْنَا بِهِ بَلَدًا مَيِّتًا﴾⁽⁶⁾، حذفت التاء من «ميتا» على الرغم من كونه صفة لمؤنث. وفي الشعر قول الراعي [كامل]:

- وَكَأَنَّ رَيْضَهَا إِذَا يَأْسَرْتَهَا ** كَانَتْ مُعَوَّدَةَ الرَّجِيلِ ذُلُولًا -

حذفت التاء من «ريض» كذلك، وهو مؤنث⁽⁷⁾.

(1) - الزمر: 30.

(2) - البقرة: 28.

(3) - البقرة: 73.

(4) - ينظر الكتاب 3 / 642، وشرح الشافية 2 / 177، وشرح المفصل 5 / 65.

(5) - شرح المفصل 5 / 65.

(6) - ق: 11.

(7) - ينظر الكتاب 3 / 643. والبيت في اللسان، مادة (روض):

كَأَنَّ رَيْضَهَا إِذَا اسْتَقْبَلْتَهَا ** كَانَتْ مُعَوَّدَةَ الرَّكَّابِ ذُلُولًا -

وينظر شرح الشافية، هامش 2 / 178.

وجاءت هذه الأمثلة من الصحيح والمعتل واللازم وشملت المفرد والنكرة والمعرفة، وتضمنت الأبواب: (فَعَلَ يَفْعُلُ) و(فَعَلَ يَفْعِلُ) و(فَعُلَ يَفْعُلُ).

ومنها ما انتقل من الوصفية إلى الاسمية كالحلال والحرام. ولشيوخ هذه الصيغة في العربية، فقد تتبع النحاة المعاني التي تؤديها في السياق، ووجدوا أن أغلبها ينحصر في **دالتين**:

دالتها على الحسن أو القبح ودالتها على انتهاء الزمان⁽¹⁾. وما أحصي من أمثلة هذه الصيغة جاء دالا إما على الحسن وإما على القبح. فالحرام: من الحرمة وهي عادة ما تدل على خبث الشيء وهو قبيح. أما الحلال فتدل على حسن لكنه حكمي غير ظاهر، وهو الطيبة. وكذلك «عَوَان»⁽²⁾، فدالتها على الوسطية والنصف في السن حسن، إذ خير الأمور أوسطها، وهي في قوله تعالى: ﴿.. إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾⁽³⁾، على (فَعَال) من الثلاثي المجرد المعتل العين (الأجوف الواوي)، تقول: هانت البقرة تعون عؤونا إذا صار عوانا⁽⁴⁾.

وكان حق واو الكلمة أن تحذف، إلا أنها صحت لوجود ألف ساكنة بعدها. فلو اهلت لقل «عان»، واجتمع ساكنان فيلزم حذف أحدهما⁽⁵⁾.
وتجمع على «عُون» وهو القياس في المعتل من (فَعَال) كقولك: نوار ونور، وجواد وجُود، وعوان وعُون⁽⁶⁾.

و(فَعَال) ك (فَعُول) لا تدخل التاء في مؤنثها كما لا تدخل في مؤنث (فَعُول) كقولك: صَنَاعٌ وَصُنْعٌ، وَجَمَادٌ مُجْمَدٌ، كما قالوا: صَبُورٌ وَصُبْرٌ.

(1) - ينظر أبنية المصدر، ص 116 .

(2) - اختلفوا في معناها، فقليل: هي التي تنتجت بعد بطنها البكر، وقيل: هي النصف التي بين المسنة والبكر، ينظر المفردات كتاب العين، ص 355، واللسان، مادة (عون)، والبحر 1 / 412 .

(3) - البقرة: 68 .

(4) - ينظر اللسان، مادة (عون)

(5) - ينظر الكتاب، 4 / 388، وشرح التصريح 2 / 387 .

(6) ينظر الكتاب 3 / 639، والمفردات، كتاب العين، ص 384 - 355، والبحر 1 / 412 .

11 - صيغة فُعَلَى

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة ؛ فالاسم نحو : البُهْمَى⁽¹⁾،
والْحُمَى والرُّؤْيَا والشُّورَى، والرُّجْعَى، والصفة نحو : حبلَى، وأنثَى⁽²⁾.

وهي صفة ممنوعة من الصرف⁽³⁾. وقد سمعت (فُعَلَى) في باب (أفعل يُفعل)
كَأَفْتَى فُتْيَا، وَأَعْدَى عُدْوَى وَأَبْقَاهُ بُقْيَا⁽⁴⁾.

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على الاشتغال والاحتواء في حالي الاسم
والوصفية⁽⁵⁾.

وورد هذا البناء ثلاث عشرة (13) مرة، تتوزع كالآتي :

- مرتين (2) في سورة البقرة : الأنثَى⁽⁶⁾.

- وثلاث (3) مرات في سورة آل عمران : أنثَى، كالأنثَى⁽⁷⁾.

- وأربعاً (4) في سورة النساء : الأنثيين، إناثا، أنثَى⁽⁸⁾.

- وأربعاً (4) في سورة الأنعام : الأنثيين⁽⁹⁾.

يتبين من الأمثلة أن الكلمة جاءت نكرة ومعرفة، وشملت كل أنواع العدد من
إفراد وتثنية وجمع. ففي قوله تعالى ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا﴾⁽¹⁰⁾، وردت جمع

(1) - ذكر أبو علي الفارسي أن سيويه زعم أن بعضهم قال : بهاء، قال : وليس ذلك بالمعروف. ينظر التكملة، ص 88
وذكر ابن جني أنها شاذة، ينظر المنصف / 1 / 36 .

(2) - ينظر الكتاب / 4 / 256، والتكملة، ص 99، والمنصف / 1 / 36 - 37، والمنع / 1 / 89 .

(3) - ينظر الكتاب / 3 / 206 - 210.

(4) - ينظر الكتاب / 4 / 40، وأبنية الصرف، ص 239، والزوائد في الصيغ، ص 171.

(5) - ينظر هديب المقدمة اللغوية، ص 213 .

(6) - البقرة : 178².

(7) - آل عمران : (36، 195) - (36) .

(8) - النساء : (11، 176) - (117) - (124) .

(9) - الأنعام : (143²، 144²) .

(10) - النساء : 117 .

تكسير على (فِعَال) جمع (فُعَلَى)، من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز الفاء، ويبدو أنه من باب (فَعْل يَفْعُل)، مأخوذ من أَنْتَ الحديد يَأْتُّ أُنْثَا أي لان فهو أنثى⁽¹⁾.

وذهب ابن الأعرابي إلى أن المرأة سميت أنثى من البلد الأنثى، وهو اللين، فسميت بذلك للينها، فهي ألين من الرجل، ومن كان لينا في أمره سمي أنثيا أي مخنثا⁽²⁾. وكانوا إذا مدحوا امرأة بأنها كاملة من النساء قالوا: أنثى. وارتبطت الكلمة بمعنى «خلاف الذكورة» أي الأنوثة، وفي الأنوثة ضعف ولين.

ولا تكون ألف (فُعَلَى) إلا للتأنيث، ومنه أنثى⁽³⁾. وذكر العلماء أن ما كان على أربعة أحرف، وكان آخره ألف تأنيث فإنه يكسر على (فُعَلَى)، بحذف ألف التأنيث التي هي ياء في الأصل، وإبدالها بألف أخرى نحو: حُبَلَى وَحُبَالَى، وَذُقَرَى وَذَقَارَى⁽⁴⁾. والأمر كذلك بالنسبة إلى ما كان في آخره ألفان للتأنيث كصَحْرَاءَ وَصَحَارَى وَعَدَارَى وَعَدَارَى⁽⁵⁾. وقد حذفوا الألف التي قبل علامة التأنيث ليكون آخره شبيها بيا فيه علامة التأنيث، كما حذفوا الهاء من جُفْرَة فقالوا جَفَارٍ، إلا أنهم ضموا أول الكمة، كما قالوا ظُفْر وَظُؤَارٍ، وَرُخَالٍ، ولم يكسروا، وجمعت أنثى على إناث؛ لأنها بمنزلة جفرة وجفار⁽⁶⁾. يقول الرضي: «اعلم أن ألف التأنيث الممدودة أو المقصورة، إما أن تكون رابعة أو فوقها، فما ألفه رابعة إذا لم يكن (فُعَلَى أَفْعَل) ولا (فُعَلَاءَ أَفْعَل) يطرد جمعه بالألف والتاء، ويموز أيضا جمعه مكسرا، لكن غير مطرد [...] والثاني أن يجمع على (فِعَال)، كإناث وعطاش وبطاح وعشار، في أنثى وعطشى وبطحاء وعشراء. وإنما يجيء هذا الجمع فيما لا يجيء فيه الجمع الأقصى، فلما قالوا: إناث لم يقولوا أناثى، ولما قالوا: خناثى لم يقولوا خِناث»⁽⁷⁾.

(1) - ينظر المعجم الوسيط، مادة (أنث)، والمنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، توزع المكتبة الشرقية، ط 26 بيروت 1986، مادة (أنث).

(2) - ينظر اللسان، مادة (أنث)، ومقاييس اللغة باب الهزمة والنون وما يثلثها 1/ 144، والبحر 3/ 368

(3) - ينظر الكتاب 3/ 609، والمنصف 1/ 36، وشرح الشافية 2/ 158 - 159، والمزهر 2/ 53.

(4) - وقالوا ذفرى وذفار، ينظر الكتاب 3/ 609.

(5) - وقالوا صحارٍ وعدارٍ، ينظر الكتاب 3/ 609.

(6) - ينظر الكتاب 3/ 609، وشرح الشافية 2/ 158 - 159.

(7) - شرح الشافية 2/ 158 - 159.

والأصل في هذا الباب جمع التصحيح لوجود ألف التانيث ولزومها، فهي بمثابة لام الكلمة، وإنما حذفت لشبهها بالتاء التي تحذف عند الجمع، كقَصْعَة على قِصَاعٍ وبرمة على بَرَامٍ، فكذلك عِطَاشٍ وَبَطَاحٍ وَإِنَاتٌ⁽¹⁾.

وتعددت قراءتها إلى أن بلغت ثمانِي (8) قراءات، ذكرها أبو حيان: إِنَاتًا وَأُنْتَى وَأُنْتًا وَأُونَاتًا وَوُونَاتًا وَوُونَتًا وَأُونَاتًا وَأُونَتًا⁽²⁾.

وكتَى القرآن بالفعل «يَدْعُونَ» في الآية عن «يَعْبُدُونَ»، لأنه من عبد شيئا دعاه عند الحاجة والمصلحة، كما أن المقصود من الإناث في الآية: الألهة سميت تسمية الإناث، والأشياء التي لا تعقل يخبر عنها كما يخبر عن المؤنث، لذا جاء قوله تعالى «إِلَّا إِنَاتًا» عبارة عن الجهادات⁽³⁾. وكانت العرب تسمي أصنامها بأسماء مؤنثة في غالب الأحيان، وذكروا أنه لم يكن حي من أحياء العرب إلا وهم صنم يعبدونه، يسمونه أنثى بني فلان .
وذكر المغربي أن المقصود بالإناث ليس على الحقيقة، وإنما سموا بذلك لضعفهم وعجزهم، فلا قدرة لهم⁽⁴⁾.

(1) - المرجع نفسه، 2 / 159 .

(2) - ينظر البحر 3 / 368، ومعاني القرآن للفراء 1 / 288 - 289 .

(3) - هذه الجهادات هي : اللات والعزى ومناة، ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 288، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 138 .

(4) - ينظر البحر، 3 / 367 - 368 .

12 - صيغة فعلاء

ذكر الصرفيون أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة. فالاسم نحو: طَرَفَاءٌ، وحَلَفَاءٌ، وقَضَبَاءٌ؛ والصفة نحو: خَضْرَاءٌ وَصَفْرَاءٌ وَسَوْدَاءٌ وَحُمْرَاءٌ⁽¹⁾.

وهي صيغة مزيدة بحرفين بعد اللام الألف والهمزة، ومؤنث (أَفْعَلٌ)، وممنوعة من الصرف، لأن كل (فَعْلَاءٌ وَفُعْلَى) في الكلام لا ينصرف⁽²⁾. وتأتي للدلالة على الصفة المشبهة، إذا كانت مؤنثاً لأفعل الدال على العيب نحو: أعور وعوراء وأخرس وخرساء، أو على اللون نحو: أحمر وحمراء وأزرق وزرقاء. وهي صيغة قياسية في ما كان من الحلي والعيوب الظاهرة كالسواد والبياض والعمور والعمى والصلع⁽³⁾.

وخصوصية هذه الصيغة الدلالة على المكان يوجد فيه الشيء على معنى التمييز وعلى كثرة الشيء وتعدده في غير انفصال، نحو: « جرجاء » للمكان الذي تكثر فيه الغابات، وصنعاء للمكان الذي تكثر فيه الصناعة⁽⁴⁾.

ووردت هذه الصيغة مرة واحدة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَرَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ ﴾⁽⁵⁾، هي (فَعْلَاءٌ) اشتقت إما من الثلاثي المزيد بحرفين اصفرَّ يصفرُّ اصفراراً، فهو أصفر وهي صفراء. وإما من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف اصفرَّ يصفرَّ اصفراراً، فهو أصفر وهي صفراء. وذكر العلماء أن «أَصْفَرٌ» تأتي من (أَفْعَالٌ أو إِفْعَالٌ)، تقول إِصْفَارٌ وَأَصْفَرٌّ⁽⁶⁾.

وجاء عن الفراء أن العرب لا تقول: حمر ولا بيض ولا صفر، وإنما ينظر في هذا إلى السماع، ويقال: ابيضَّ وابيضَّ واحمرَّ واحمرَّ واصفرَّ واصفرَّ⁽⁷⁾.

(1) - ينظر الكتاب 4 / 257، والمتع 1 / 122، والمزهر 2 / 17.

(2) - ينظر الكتاب 3 / 206.

(3) - شرح الشافية 1 / 144.

(4) - ينظر تهذيب المقدمة اللغوية، ص 208.

(5) - البقرة: 69.

(6) - ينظر العين 7 / 114، وأدب الكاتب، ص 578 - 579، واللسان، مادة (صفر)، والقاموس المحيط، باب الرءاء

لصل الصاد 2 / 72.

(7) - ينظر اللسان، مادة (بيض).

وارتبطت الصيغة في سياق الآية بالدلالة على اللون، قال ابن فارس : « الصاد والفاء والراء ستة أوجه : فالأصل الأول لون من الألوان [...] الصفرة في اللون »⁽¹⁾ وهي (فَعَلَاء) مؤنث (أَفْعَل) أي صفراء مؤنث أصفر، وأصلها صفري زيدت الألف قبل الآخر للمد كالف كتاب، فصارت « صفراا » فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما، فقلبت الثانية همزة ؛ لأنها من مخرج الألف، وظهرت الحركة التي كانت مقدرة فيها فصارت صفراء⁽²⁾.

وروى عن ابن يعيش في شرح الملوكي : « لأنك لو حذفتم الأولى لزال المد، وقد بنيت الكلمة ممدودة، ولو حذفتم الثانية لزال علم التأنيث، وهو أقبح من الأول، فلم يبق إلا تحريك إحداهما، فلم يجز تحريك الأولى ؛ لأن حرف المد متى حرك فارق المد، فوجب تحريك الثانية، فلما حركت انقلبت همزة »⁽³⁾

وتجمع الكلمة على (فُعَل)، نحو : أحمر وحُمُر وأخضر وأبيض وبيض وأسود سُود وأصفر صُفُر⁽⁴⁾ ؛ وورد ذلك في القرآن، كقوله تعالى ﴿ تَرْمِي بِشَرِّهِ كَالْقَصْرِ كَأَنَّهُ جِمَالَاتٌ صُفُرٌ ﴾⁽⁵⁾.

وقد تأتي الكلمة صفة غالبية، فتجري مجرى الأسماء، بمعنى أنها تنفرد عن موصوفها، وتستغني عنه، كقول أبي نواس [بسيط] :

صَفْرَاءٌ لَا تَنْزِلُ الْأَحْرَانُ سَاحَتَهَا * * لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ مَرَّاءٌ -⁽⁶⁾

(1) - مقياس اللغة، باب الصاد والفاء وما يثلها 3 / 294 .

(2) - ينظر الكتاب 3 / 214، والأصول 3 / 244 - 246، والمختص 1 / 155، وسر صناعة الإعراب 1 / 83 وما بعدها، وشرح التصريح 2 / 368 .

(3) - معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم ص 59، وينظر سر صناعة الإعراب، 1 / 84 وقد ذهب آخرون إلى اعتبار الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث (أفعل) نحو أحمر وحمر، وبين مؤنث (فعلان)، نحو: سكران وسكري، وهو قول ضعيف؛ لأن علامة التأنيث لا تكون في وسط الكلمة، وإنما تكون في آخرها. وهناك من قائل بأن الألفين = = للتأنيث معا، وهو ضعيف أيضا لانعدام علامة تأنيث مكونة من حرفين حتى يبنى عليه مثل هذا. ينظر معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، ص 60 .

(4) - ينظر الكتاب 3 / 644 .

(5) - الرسائل : 33 .

(6) - الديوان، تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد القرالي، دار الكتاب العربي، بيروت 1982، ص 6

اكتسبت الكلمة في البيت دلالة خاصة بعدت بها عن معنى الصفة التي بنيت عليها ومن ثم يمكن جمعها جمع الأسماء «صَفْرَاوَات»، أما إذا كانت صفة تدل على اللون كالتي في الآية، فإنها تجمع على «صُفْرًا»

وذهب الجمهور إلى أن المقصود بـ «صَفْرَاء» في الآية اللون المعروف، ولذلك أكد بالفقوع والسرور، فكلها صفراء حتى القرن والظلف، إلا أن أبا عبيدة والحسن ذهبوا إلى أن ما يعنيه القرآن بالصفرة هو السواد⁽¹⁾. قال الشاعر⁽²⁾ [متقارب]:

- وَصَفْرَاءٌ لَيْسَتْ بِمُصْفَرَّةٍ * * * وَلَكِنَّ سَوْدَاءٌ مِثْلَ الْحَمَمِ -⁽³⁾

وذهب ابن قتيبة إلى أن الصفرة المقصود بها السواد تكون في الإبل لا في البقر يقال: بعير أصفر أي أسود، ذلك أن السود من الإبل يشوب سوادها صفرة⁽⁴⁾.

(1) - جاء في مقاييس اللغة: والأصفر: الأسود في قول الأعشى [خفيف]:

- تلك خيلي منه وتلك ركابي * * * هن صفر أولادها كالزبيب -

ينظر مقاييس اللغة، باب الصاد والفاء وما يثقلها 3 / 294، واللسان مادة (صفر)، ومعاني القرآن للفرّاء، 3 / 225.

(2) - بحثت عن اسمه ولم أجده .

(3) - ينظر البحر 1 / 417 .

(4) - ينظر غريب القرآن، ص 83 .

13 - صيغة فَعْلَان

ذهب الصرفيون إلى أن هذه الصيغة تأتي اسماً وصفة. فالاسم نحو: سَعْدَان، والصُّمْرَان (نباتان)، والصفة نحو: عَطْشَان وشَبْعَان ورِيَّان وَعُضْبَان⁽¹⁾.

وتبنى قياساً من (فَعِل) اللّازم، إذا دل على خلو أو امتلاء أو حرارة باطنية نحو: العطش والجوع والغضب واللهف والرّي والشبع⁽²⁾. يقول سيبويه: «أما ما كان من الجوع والعطش، فإنه أكثر ما يبنى في الأسماء على (فَعْلَان)، ويكون المصدر (الفَعْل)، ويكون الفعل على (فَعِل يفعل)، وذلك نحو: ظَمِيَ يَظْمَأُ ظَمَاءً، وهو ظَمْآن، وعَطِشَ يَعْطِشُ عَطْشًا وَهُوَ عَطْشَان، وصِدِيَ يَصْدِي صَدْيً وهو صَدْيَان»⁽³⁾. وهي ممنوعة من الصرف، لأن مؤنثها (فَعْلَى)⁽⁴⁾.

وتؤدي اللاحقة (آن) التي تنتهي بها الصيغة دوراً هاماً في العربية. فزيادة على وجودها في الصفات، فهي موجودة في بعض المصادر، كالحفقان والعرقان والشكران والجوعان والليان، وفي جموع التكسير نحو: إخوان وفرسان⁽⁵⁾.

كما تأتي أيضاً في اللغة الانفعالية، فقد استخدمت في التكبير، وفي تصغير التحقير. ففي الأول: نجدتها في الأسماء التي تميز ذكر الحيوان عن أنثاه نحو: أُنْعَوَان⁽⁶⁾ وعُقْرِيَان⁽⁷⁾ وضَبْعَان⁽⁸⁾. وفي الثاني نحو: أُنْبَحَان⁽⁹⁾ وأَلْعَبَان⁽¹⁰⁾.

(1) - ينظر الكتاب 4 / 21 - 22، والمتع 1 / 122، وشرح الشافية 1 / 148 - 149، والمزهر 2 / 17

(2) - ينظر الكتاب 4 / 21 - 24، وأدب الكاتب ص 576 - 577، وشرح الشافية 1 / 143 - 144.

(3) - ينظر الكتاب 4 / 21.

(4) - ينظر الكتاب 3 / 205، 216 - 217، وأدب الكاتب ص 621، وشرح المفصل 1 / 66 - 67.

(5) - ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 9، والمخصص 14 / 133، والعربية الفصحى، ص 117.

(6) - ذكر الأفعى.

(7) - ذكر العقرب.

(8) - ذكر الضبع.

(9) - عجّين فاسد حامض.

(10) - لاعب.

ولم تنشأ هذه اللاحقة دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل تطورية بدءاً باللاحقة بسيطة تتمثل في (ن) ثم تطورت إلى :

آن ← آن ← أنه

إن ← إين

أن ← أون

وفق نظام التحول الداخلي⁽¹⁾.

وورد هذا البناء أربع عشرة (14) مرة، موزعة كالآتي :

- سبع (7) مرات في سورة البقرة : نصارى⁽²⁾.

- مرة واحدة في سورة النساء : سكارى⁽³⁾.

- خمس (5) مرات في سورة المائدة : نصارى⁽⁴⁾.

- ومرة واحدة في سورة الأنعام : حيران⁽⁵⁾.

وجاءت هذه الأمثلة من اللازم والمتعدي والصحيح والمعتل، وشملت المفرد المذكر وجمع التكسير، كما شملت بابي (فَعَلَ يَفْعُلُ) و(فَعِلَ يَفْعَلُ).

من هذه الأمثلة «سُكَارَى» في قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾⁽⁶⁾. وهي (فَعَالَى) جمع (فَعَلَانُ)، من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، سَكِرَ يَسْكُرُ سُكْرًا وَسُكْرًا وَسُكْرَانًا، فهو ساكر وسكران، ومؤنثه سَكِرَةٌ وَسُكْرَى وَسُكْرَانَةٌ، وهذه الأخيرة لغة بني أسد، ذكر ذلك الجوهري⁽⁷⁾. وهي من باب (فَعِلَ يَفْعَلُ).

(1) - ينظر العربية الفصحى، ص 118، وقد ذكر أمثلة لذلك .

(2) - البقرة : (62، 111، 113، 120، 135، 140). وقد أدى اختلافهم في اشتقاق "نصارى" إلى غموض باب الفعل،

والراجع أنه من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ) المتعدي ؛ لأنه يؤول إلى النصر والحمية والعون.

(3) - النساء : 43 .

(4) - المائدة : (14، 18، 51، 69، 82).

(5) - الأنعام : 71 .

(6) - النساء : 43 .

(7) - ينظر الصحاح، مادة (سكر).

وتجمع على سُكَّارِي وسُكَّارِي وسُكَّرِي، وذكر سيبويه أن (فَعْلَان) إذا كان صفة ومؤنثه (فُعْلِي)، فإنه يكسر على (فِعَال) بحذف الزيادة التي في آخره نحو: عَجَلَان وَعَجَال وَعَظْمَان وَعِطَاشٌ وَعَزْثَانٌ وَعِزَّاتٌ، وقد يكسر على (فَعَالِي)، وهو أقل من (فِعَال) وذلك نحو: سكران وسُكَّارِي⁽¹⁾، وحيران وحيارِي وخزيان وخزيا و قد يكسرون بعض هذا على (فُعَالِي) كقول بعضهم: سُكَّارِي وعجالي، ومنهم من يقول عَجَالِي، ولا يجمع (فعلان) جمع تصحيح إلا للضرورة⁽²⁾.

و(فُعَالِي) من الأبنية النادرة في القرآن، إذ لم يرد فيه إلا أربعة جموع تتمثل في أُسَارِي جمعا لِأَسِيرٍ، وسُكَّارِي جمعا لِسُكَّرَانٍ، وكُسَالِي جمعا لِكُسَلَانٍ، وفُرَادَى جمعا لِفَرِيدٍ أو مُنْفَرِدٍ⁽³⁾.

وقرئت بأكثر من وجه، فقرأ الجمهور سُكَّارِي على وزن (فُعَالِي)، وهناك من قرأ سُكَّارِي بفتح السين على وزن (فُعَالِي)⁽⁴⁾. وقرأ النخعي سَكَّرِي على وزن (فُعْلِي) على تقدير جماعة سَكَّرِي، وقرأ الأعمش سُكَّرِي على وزن (فُعْلِي) على تقدير جماعة سُكَّرِي أيضا⁽⁵⁾.

ومعنى «سُكَّارِي» في الآية، سكارى من العذاب والخوف، لا من الشراب. أما نصارى فهي (فُعَالِي) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم نصره على عدوه ينصره نصرا ونصرة أي أيدوه وأعانوه عليه، ونصره من عدوه أي نجَّاه وخلصه منه من باب (فَعْلَل يفعل). اختلف فيها أهي جمع نصران ونصرة أم جمع نصري؟

ذهب سيبويه إلى أنها جمع نصران ونصرة مثل: ندمان وندمانة، واستدل بقول أبي الأحرز الحماني [طويل]:

- فَكَلَّتَاهُمَا حَرَّتْ وَأَسْجَدَتْ رَأْسَهَا * * كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْتَفِ -

(1) - ذكر ابن منظور أنه لا أحد قرأ سُكَّارِي بفتح السين، وذهب إلى أنها لغة لا تجوز القراءة بها. ينظر اللسان، مادة (سكر).

(2) - ينظر الكتاب 3 / 645.

(3) - ينظر علم الصرف، ص 177.

(4) - أشرنا في الهامش رقم (516) إلى أن ابن منظور نفى أن تكون قد قرئ بها. وجاء عن الرضي: « وإنما جمع (فعلان) على (فُعَالِي) تشبيها للآلف والنون بالآلف المدودة، فسكران سكارى كصحراء صحارى » شرح الشافية 2 / 206.

(5) - ينظر البحر 3 / 266.

فتأنيث نصرانة بالتاء دليل على أن المذكر نصران، وأن النصارى جمع نصران، كما أن ندامى جمع ندمان. وأشار إلى أنه لا يستعمل في الكلام إلا بياء النسب⁽¹⁾. فيكون كلحيان ولحياني، وكأهمري؛ لأنهم قالوا: رجل نصراني، وامرأة نصرانية⁽²⁾، وهو رأي الزمخشري أيضاً⁽³⁾.

وذهب الخليل إلى أن النصارى جمع نصري ونصران، كما قالوا في مهري مهارى وندمان ندامى⁽⁴⁾.

وقد تكون الكلمة جمعاً لناصري أو نصراني على معنى النسبة إلى النصر مبالغة كقولهم: شعرائي ولحياني، أي الناصر الشديد النصر.

وأرجع المفسرون تسميتهم بذلك إلى عدة احتمالات: إما نسبة إلى قرية ناصرة، كان ينزلها عيسى عليه السلام فنسب إليها فقبل عيسى الناصري، فلما نسب أصحابه إليه قيل: النصارى، وإما لأنهم نصر بعضهم بعضاً، وإما لأنه قال: من أنصاري إلى الله، قال الحواريون نحن أنصار الله⁽⁵⁾.

والألف في «نَصَارَى» للتأنيث لذا منعت من الصرف⁽⁶⁾. ولا تخرج هذه الكلمة عن كونها تفيد النسبة كما ذهب إلى ذلك العلماء، ومجيئها جمعاً لـ (فَعْلَان) الذي مؤنثه (فَعْلَى) و(فَعْلَانَةٌ) سماعي.

(1) - ينظر الكتاب 3 / 255 - 256، 411.

(2) - ينظر البحر 1 / 401، والجامع، مج 1، 1 / 433.

(3) - ينظر الكشاف، 1 / 285.

(4) - ينظر الكتاب 3 / 411، والبحر 1 / 401، والجامع، مج 1، 1 / 433.

(5) - ينظر الجامع، مج 1، 1 / 434، والبحر 1 / 401، والتحرير والتنوير 6 / 146.

(6) - ينظر البحر 1 / 404.

14 - صيغة فَعُول

أشرنا في فصل المبالغة في فصل صيغ المبالغة⁽¹⁾ أن (فَعُول) تأتي على اربعة أضرب : اسما ومصدرا وصفة، فإن كانت صفة مشبهة، وبمعنى (فاعل)، وبمعنى (مفعول)، وأكثر ما تجيء للمبالغة؛ لأن الأصل في (فَعُول) أن يكون لإيقاع الفعل على جهة التكثير والمبالغة، وهي قياسية عند البصريين إذ كانت من الثلاثي المتعدي، ويمنعون أن تكون للمبالغة من اللازم⁽²⁾ ومن (فَعِلَ وفَعَلَ)، وإذا كانت صفة مشبهة، فأغلب ما تجيء من (فَعُلَ)، ونادرا ما تصاغ من (فَعِلَ)، المكسور العين و(فَعَلَ) المفتوحها.

واجتهدوا في وضع ضوابط يفرقون بها بين الصفتين. وكما اختلفوا في الصيغة اختلفوا في الدلالة، ولم يبينوا لنا الفارق بين مصطلحي الثبوت والتكثير لكي نستطيع الفصل بين ما هو صفة مشبهة وما هو صيغة مبالغة مع الإشارة إلى أن بين المصطلحين تقاربا كبيرا، فإذا كانت المبالغة تدل على التكثير كما يقولون، فإن ذلك يعني تكرير الفعل مرة بعد مرة واستمراره، وهو ما يؤدي إلى الثبوت، بمعنى أن الإكثار من الفعل يجعله كالصفة المشبهة⁽³⁾ وحيثئذ تصير الصفتان ضربا واحدا، وكثيرا ما يتعذر التفريق بينهما في بعض الأمثلة إلا بالرجوع إلى سياق الكلام أو إلى الإعمال النحوي في التراكيب.

وفي الأساليب الفصيحة كلمات كثيرة تدل على المبالغة أشربت معنى الصفة المشبهة، أي أنها مبالغة أنزلت منزلة الصفة المشبهة على جهة، وهو ما ينطبق على ما أحصيناه من أمثلة هذه الصيغة، وبالرغم من كل الأمثلة جاءت من المتعدي وأغلبها بمعنى المفعول، فإن السياق يبين أنها تفيد ثبوت الصفة ودوامها، مما يرجح كونها صفات مشبهة.

وقد ورد في كلام العرب صيغ سماعية تؤدي ما يؤديه اسم المفعول، وليست على وزنه، فهي نائبة عن (مفعول) في الدلالة على الذات والمعنى، منها (فَعُول) التي نحن بصدد دراستها، وللتذكير، فإن اسم المفعول واسم الفاعل وصيغ المبالغة إذا دل كل منها

(1) - ينظر ص 209 منه.

(2) - وقد بينا أنها تأتي من اللازم والمتعدي، ينظر ص 187 من هذا الكتاب.

(3) - ينظر على سبيل المثال جامع الدروس العربية ص 1 / 198.

على الثبوت والملازمة الدائمة وقامت قرينة على ذلك صار صفة مشبهة وسمي بها، بالرغم من أن كل الأمثلة جاءت من بقائه على صورته الأصلية.

ووردت هذه الصيغة تسعين (90) مرة تتوزع كالاتي :

- خمس عشرة (15) مرة في سورة البقرة : رسول، بالرسل، رسله، رسولكم، رسولاً، الرسول، الرسل، رسوله⁽¹⁾

- وتسع عشرة (19) مرة في سورة آل عمران : الرسول، رسولاً، رسول، رسوله، الرسل، رسله، لرسوله، رسل، رسلك، الزبر⁽²⁾

- وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة النساء: رسوله، الرسول، رسول، رسولاً، رسله، رسلاً، الرسل، زبوراً⁽³⁾

- وإحدى وعشرين (21) مرة في سورة المائدة : برسلي، رسولنا، الرسل، رسلنا، رسوله، الرسول، رسول، رسلاً، برسولي⁽⁴⁾

وست (6) مرات في سورة الأنعام: برسل، رسل، رسلنا، جملة⁽⁵⁾

وجاءت أمثلتها من المجرد والمزيد، والمتعدي ومن الصحيح، وشملت المفرد وجمع التكسير والنكرة والمعرفة.

وتنوعت دلالة كلمة (رسول)، إذ منها ما قُصد به رسول من الأنبياء، ومنها ما قُصد به رسول من الملائكة ومنها ما يحتمل معنى الرسالة. ففي قوله تعالى مثلاً: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ بَدَّ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾.

(1) - البقرة : (87، 101) - (87) - (285، 98) - (108) - (129، 151) - (143، 214، 285) - (143، 253) - (279).

(2) - آل عمران : (32، 53، 86، 132، 135، 172) - (49، 164) - (81، 144) - (101) - (144) - (179) - (183) - (183) - (184) - (194) - (184).

(3) - النساء: (13، 14، 100، 136) - (42، 59، 61، 64، 69، 80، 83، 115، 170) - (64، 157، 171) - (136، 150، 152، 171) - (164، 165) - (163).

(4) - المائدة : (12) - (15، 19، 92) - (19، 75، 109) - (32) - (33، 55، 56) - (41، 67، 83، 92، 99، 104) - (70، 75) - (70) - (111).

(5) - الأنعام : (10) - (34، 124، 130) - (81) - (142).

(6) - البقرة : 101.

تحتمل الدلالة إما على محمد (ص)، وإما على عيسى عليه السلام، وإما على الرسالة، كقول كثير [طويل] :

- لَقَدْ كَذَّبَ الْوَأَشُونَ مَا بُحِثُ عِنْدَهُمْ * بِسِرِّ وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ -

ومثله قول العباس بن مرداس [وافر] :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي خُفَاةً * * رَسُولًا بَيَّتُ أَهْلِكَ مُتَّهَاتًا⁽¹⁾

والراجع أن «رسول» في الآية مقصود بها محمد (صلى الله عليه وسلم)، لأن الكلام مع اليهود⁽²⁾

و«الرسول» في اللغة من يتابع أخبار الذي بعثه، أخذ من قولهم: جاءت الإبل رَسَلًا أي متتابعة، والرَّسَل - بفتح الراء والسين - القطيع من كل شيء، والرَّسَل - بكسر فسكون - اللبن الكثير المتتابع الدر⁽³⁾، وسمي الرسول رسولاً إما من الرَّسَل والرَّسَلَة - بكسر فسكون - وهو الرفق والتؤدة؛ لأنه يتابع الأخبار عن الله عز وجل ويدعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة، وإما لأنه ذو «رسول» أي ذو «رسالة» إلى الناس، فالكلمة تقال تارة للقول المتحَمَّل وتارة لمتحَمَّل القول والرسالة⁽⁴⁾.

والفعل «أرسل» يقع على الذوات والمعاني، وعلى العاقل وغيره، وقد يأتي لازماً، كقولك: أَرْسَلَ الْقَوْمُ، أي كثر رَسَلُهُم وصار لهم اللبن من مواشيهم، وقد يأتي المجرد لازماً كقولك: رَسِلَ من باب (فرح) بمعنى سَلِسَ ولَانَ. ولم يرد الفعل في القرآن الكريم إلا مزيداً بالهمزة، وهو يغني عن مجرد وجوده في هذا المعنى⁽⁵⁾.

و«الرسول» (فعل) بمعنى المفعول أي المُرْسَل من الثلاثي الصحيح المزيد بالهمزة، تقول: أرسلت فلاناً في رسالة فهو مُرْسَلٌ وَرَسُولٌ، وقد ورد (فَعُول) في كلام

(1) - ينظر اللسان، مادة (رسل).

(2) - ينظر البحر: 1 / 493.

(3) - ينظر العين: 7 / 241، واللسان مادة (رسل)، والقاموس المحيط، فصل الراء باب اللام 3 / 395.

(4) - ينظر المفردات، كتاب الراء ص: 195.

(5) - ينظر أبنية الأفعال، ص: 247.

العرب من الثلاثي المزيد بالهمزة (أَفْعَلَ يُفْعِلُ) فهو (فَعُول) نحو قولهم : أَشَصَّتِ النَّاقَةُ فِيهِ سُبُوصٌ⁽¹⁾، وَأَتَنَجَتْ فِيهِ نَتُوجٌ، وَأَعَقَّتْ فِيهِ عَقُوقٌ، وَأَخْفَدَتْ فِيهِ خَفُودٌ⁽²⁾.

و(فَعُول) بمعنى المفعول أي (المُفْعَل) في العربية قليل⁽³⁾. وأصل الكلمة صفة، فعندما صارت غالبية فيها ثبتت، فاسغنت عن موصوفها فانتقلت إلى الاسمية فجرت مجراها، ومع ذلك تبقى اسميتها فرع على وصفيتها. وتأتي للمذكر والمؤنث والمفرد والجمع، وفي التنزيل ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾ ولم يقل «رُسُل» لأن (فَعُول) - كفَعِيل - يستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والجمع، مثل : صديق وعدو⁽⁵⁾.

ومن الأمثلة كلمة (حَمُولَةٌ) في قوله تعالى : ﴿وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَشَاءٌ﴾⁽⁶⁾ هي (فَعُول) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، حمل الشيء على ظهره يَحْمِلُهُ حَمَلًا وَحُمْلَانًا، من باب (فعل يفعل)، وحمل الأوزار تشبيه بحمل الأثقال، وَحَمَلَتِ الْمَرْأَةُ حَبْلَتًا، وَالْحَمْلُ - بفتح الحاء - ما تحمل الإناث في بطونها، والحاملات وقرا السحب التي تحمل الأمطار، وَالْحَمُولَةُ الدوابُّ الكبيرة الصالحة للحمل⁽⁷⁾. ويدو أن الناء التي لحقت الكلمة جاءت للمبالغة في الوصف، فقد روي عن الأخفش أنهم قالوا : قَرُوقَةٌ⁽⁸⁾، وَمَلُولَةٌ⁽⁹⁾، وَحَمُولَةٌ، فألحقوا الهاء حين أرادوا التكثير⁽¹⁰⁾.

(1) - ينظر معاني هذه الكلمات في ص: 79 من هذا الكتاب.

(2) - ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص: 185.

(3) - ينظر البحر، ص: 465 / 1.

(4) - الشعراء: 16

(5) - ينظر اللسان، مادة (رسل) والقاموس المحيط، فصل الراء باب اللام 395 / 3.

(6) - الأنعام : 142.

(7) - ينظر العين: 240-242، واللسان مادة (حمل)، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب اللام 372 / 3، وينظر

آراء العلماء في معنى «الحَمُولَةُ» في الآية، معاني القرآن للقرآني، 359 / 1، وغريب القرآن لابن قتيبة، ص 162، والمخصص 16

/ 138 - 139، والكشاف 2 / 56، والبحر 4 / 241، والتحرير والتنوير 8 / 125.

(8) - من «الفرق» وهو الخوف.

(9) - من الملل.

(10) - ينظر المخصص 16 / 103، 139.

والأصل في (فَعُول) أن تكون صيغة مبالغة يستوي فيها المذكر والمؤنث، وإذا أثبتت كانت شاذة⁽¹⁾، وعند ذلك تصير صفة مشبهو، فقد ورد عن الثمة أن الفرق بين (فَعُول) التي للمبالغة والتي هي صفة مشبهة أن تدخل في هذه الأخيرة التاء الفارقة، وأن يكون الأصل في (فَعُول) التي بمعنى (فَاعِل) ألا تدخله هذه التاء⁽²⁾.

و(فَعُول) تدخلها تاء إذا كانت بمعنى (مَفْعُول)، فهي كالرَّكُوبَةِ (لما يُركب) والحَلُوبَةِ (لما يُحَلَّب) فأخرجوها على حد تأويل (مفعول) ليفرقوا بين ما له الفعل، أي (فَعُول) بمعنى (فَاعِل) وبين ما الفعل واقع عليه أي (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول)، وتكون للواحد والجمع⁽³⁾.

من هذا كله نرجح (حُمُولَة) صيغة مبالغة أنزلت منزلة الصفة المشبهة ثم جرت مجرى الأسماء، فصارت تطلق على كل ما احتمال عليه الحي من بعيير أو حمار أو غير ذلك، وسواء أكانت عليها أنقال أم لم تكن⁽⁴⁾.

ومنه أيضا يمكن الاستثناس في جواز دخول التاء في (فَعُول) بأن صيغة المبالغة كاسم الفاعل يمكن أن تتحول إلى صفات مشبهة، وقد يبقى المعنى الأصلي لها وهو المبالغة، فتدخل عليها جريا على قاعدة دخول التاء في اسم الفاعل وفي صيغ المبالغة للتأنيث.

(1) - من ذلك ما ذكره السيوطي من كلمات على (فَعُول) لحقته التاء كإمراة مَلُوتَة (من الملل) وقَرْوَقَة (من الفرق) وهـم الخوف) ورجل صَرُورَة (من لم يتزوج أو لم يحج) ولجوجة (لكثير اللجاجة أي الخصومة) وعروقة لكثير العلم والمعرفة ... ينظر المزهـر 2/ 192، والنحو الواقي، هامش 4/ 591.

(2) - وقد يجوز دخولها لما ذكر عن سيبويه من أن ذلك جاء شيء منه، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب وما ذكره الرضي والسيوطي من أن الغالب ألا تلحق التاء هذه الصفة مع كونها يستوي فيها المذكر والمؤنث، ينظر النحو الواقي، هامش 4/ 592.

(3) - ينظر المختصص 16/ 138-139، واللسان، مادة (حمل)، والمزهـر 2/ 129.

(4) - ويقال للإبل بأنقالها «الْحُمُول» على وزن (فَعُول)، ينظر العين 3/ 242.

الفصل الخامس

أفعل التفضيل

تمهيد

هو اسم مبني على (أفعل) للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر فيها، وسواء أكانت هذه الزيادة تفضيلا، نحو: أجمل وأحسن وأعظم أم تنقيصا، نحو: أرذل وأقبح⁽¹⁾.

وقد جاء منه ثلاثة ألفاظ مجردة من الهمزة: «خير وشر وحب»، حذفت همزتها لكثرة الاستعمال⁽²⁾، نحو قوله تعالى ﴿وَلَا مَآءَ مُؤَمِّنَةٍ خَيْرٌ مِنْ مَّشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبْتَكُمْ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصَّمُرُ الْبَكْرُ﴾⁽⁴⁾، وقوله (ص): «الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ»، وقول الشاعر⁽⁵⁾ [بسيط]:

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحُبِّ أَنْ مُنِعْتُ * * وَحَبَّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا⁽⁶⁾

وروي عن الأخفش أن سبب حذف الهمزة في «خير وشر» أنها لم يشتقا من فعل خولف لفظها؛ لذلك كان فيها شذوذان: حذف الهمزة، وكونها لا فعل لها⁽⁷⁾،

(1) - ينظر شرح الكافية 2 / 212 وشرح التصريح 2 / 100، وحاشية الخضري 2 / 73، وشذا العرف، ص 78، وأبنية

الصرف ص 284، والنحو الوافي 3 / 395.

(2) - ينظر الهمع 2 / 166، وشرح التصريح 2 / 101، وحاشية الصبان، مع 2، 3 / 43، وشذا العرف، ص 79

(3) - البقرة: 221.

(4) - الأنفال: 22.

(5) - هو الأحوص.

(6) - ينظر البحر 1 / 363

وروي صاحب اللسان (مادة حب) عن الفراء:

- وَزَادَهُ كَلْفًا فِي الْحُبِّ أَنْ مُنِعْتُ * * وَحَبَّ شَيْئًا إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا -

فيكون بهذا من "حب بفلان" بضم الباء وحدث تسكين وإدغام، أي "ما أحبه" على نحو: قضو ونهو أي ما أنقضاه وما أناه (أي ما أرجع عقله) فهو تعجب لا تفضيل وشيئا: تميز والخلاصة أن الشواهد الشعرية في هذا موهمة لا يعرف الإنسان ما هو لضرورة الوزن وما هو استعمال حقيقي، كما أن الروايات مختلفة: هذه على التعجب والأخرى على التفضيل. والمرجح أنها على التفضيل.

(7) - ينظر شرح التصريح 2 / 101، وحاشية الخضري 2 / 73.

ويرى صاحب شرح التصريح أن حذفها لضرورة الشعر⁽¹⁾. وأشار أبو حيان إلى قلة إتمام خير وشر في أفعال التفضيل⁽²⁾.

وقد وردت هذه الألفاظ على الأصل بإثبات الهمزة في بعض الأبيات الشعرية كقول رؤبة [رجز]:

بِلَالٍ حَيْزُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ⁽³⁾.

وفي بعض القراءات، قرأ قتادة وأبو قلابة وأبو حيوة قوله تعالى: ﴿مَنْ كَذَّبَ الْأَشْشُرَ﴾⁽⁴⁾ بفتح الشين وتشديد الراء⁽⁵⁾. وجاء في قول الرسول (ص): « لا يؤمن أحدكم حتى يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما».

وقد وضع الصرفيون شروطا لصياغة أفعال التفضيل، هي نفسها التي يجب توفرها في الفعل الذي يصاغ منه صيغتا التعجب (ما أفعله وأفعل به). ولعله السبب الذي جعل سيبويه لا يفرد (أفعل التفضيل) بموضوع منفصل، إنما درسه مع صيغتي التعجب؛ لأنه رأى أن الشروط التي يتطلبها صيغتا التعجب هي نفسها التي يتطلبها أفعال التفضيل. يقول: « وما لم يكن فيه (ما أفعله) لم يكن (أفعل به) رجلا، ولا هو (أفعل منه)؛ لأنك تريد أن ترفعه من غاية دونه، كما أنك إذا قلت (ما أفعله) فأنت تريد أن ترفعه عند الغاية الدنيا، والمعنى في (أفعل به) و(ما أفعله) واحد، وكذلك (أفعل منه) »⁽⁶⁾.

وقد وضع العلماء حوالي تسعة (9) شروطا لصياغة أفعال التفضيل: أن يكون فعله ماضيا، ثلاثيا، متصرفا، قابلا للتفاضل، مبنيا للمعلوم - باستثناء الأفعال المسموعة

(1) - ينظر شرح التصريح 2 / 101 .

(2) - ينظر البحر 8 / 179 .

(3) - ينظر تسهيل الفوائد، ص 133، والبحر 8 / 179، وشرح التصريح 2 / 102، وحاشية الصبان، مع 2، 3 / 33،

وحاشية الخضري 2 / 73، وشذا العرف، ص 79 .

(4) - القمر: 26 .

(5) - ينظر البحر 8 / 170، وشرح التصريح 2 / 101، وحاشية الخضري 2 / 73 .

(6) - الكتاب 4 / 07، وينظر شرح المفصل 8 / 01 .

الملازمة للبناء للمجهول - تاما مثبتا، وألا يكون الوصف منه على وزن (أفعل فعلاء) (1)؛
وفيا يأتي توضيح لهذه الشروط (2) :

1- أن يكون له فعل : أي لا يصح أن يبنى من وصف أو اسم لا فعل له. ولهذا
عدّ بناؤه من وصف لا فعل له شاذا نحو قولهم: هو «أَقْمَنُ» أي أحق، و«أَلْصُّ» من
شظاظ (3). وقد ذكر ابن القطاع فعلا للفظ «أَلْصُّ»، إذ يقال: لَصَّ، إذا سرق المال خفية.
وعلى هذا لا يكون شذوذ (4).

كما شذ بناؤه من اسم عين نحو قولهم: أَحَنَكُ الشَّاتِنِ، وَأَحَنَكُ البَعِيرَيْنِ (أي
أكلهما)، وهو أَفْرَسٌ من غيره (من الفروسية)، وَأَبْلٌ من حُتَيْفِ الحَنَاتِمِ (5)، وَأَبْلُ النَّاسِ
كلهم، وأرعى الناس كلهم (6).

وقد ذكر سييويو أن الأسماء التي لا فعل لها ليس القياس فيها أن يأتي منها أفعل
التفضيل ونحو ذلك، وما جاء منها فهو مقصور على السماع (7).

غير أننا عثرنا في لسان العرب (8)، وفي القاموس المحيط (9) على أمثلة ذكرت تحت
هذا الشرط، وقد روي لها أفعال نحو: أَبْلٌ يَأْبَلُ أَبَالَةَ، مثل شَكِسَ شَكَاسَةً، وَأَبْلٌ أَبْلًا فهو
أَبْلٌ وَأَبْلٌ أي حذق رعي الإبل والشاة، كما أشار ابن يعيش إلى هذا ورأى أن أبْلٌ مأخوذ

(1) - ينظر شرح ابن عقيل 2 / 174، وشرح الكافية 2 / 212، وشرح التصريح 2 / 101، والنحو الوافي 3 / 349 وما بعدها،
وأبنية الصرف، ص 284.

(2) - فضلنا ذكرها - على الرغم من طولها - لأنها تنطوي على تفرعات، وعلى بعض المسائل الغامضة، قد تصادفنا أثناء
البحث، أو قد نحتاج إليها في وقتها .

(3) - شظاظ رجل من بني ضبة، يضرب به المثل في اللصوصية، يقال: أسرق من شظاظ، وألص من شظاظ، ينظر
أوضح المسالك 3 / 286 - 287، وشرح التصريح 2 / 101 .

(4) - ينظر أوضح المسالك 3 / 286-287، وشرح التصريح 2 / 102، وحاشية الصبان، 3 / 33 .

(5) - الحناتم : سحائب سود .

(6) - ينظر الكتاب 4 / 100، وشرح المفصل 6 / 94، وشرح الكافية 2 / 212 .

(7) - ينظر الكتاب 4 / 100

(8) - اللسان، مادة (أبل).

(9) - القاموس المحيط، فصل الهمزة باب اللام، 3 / 336 - 337 .

من فعل ثلاثي **أَيْل** يَأَيْل كأنهم اشتقوا من لفظ الإيل فعلا وتصرفوا فيه كسائر الأفعال. وبناء أفعال التفضيل منه أسهل أمرا من غيره⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس يمكن تخريج قولهم : هذا المكان أشجَرُ من غيره، وهذا الرجل أضيَعُ من غيره (أي أكثر ضياعا) على أنها من أشجَر المكان إذا صار ذا شجر، ومن أضياع الرجل إذا كثرت ضياعه، وذلك على مذهب سيبويه في جواز صياغة أفعال التفضيل من (أفعل)⁽²⁾ على الرغم من شدوذه.

2 - أن يكون من فعل ثلاثي : بمعنى أنه لا يبنى من غير الثلاثي كدَخَرَج واستَخَرَج وانطَلَقَ، لأنك تضطر في هذه الحال إلى حذف بعض أحرف الكلمة ؛ لأن البناء يكون بهمزة زائدة أولا وثلاثة أصول بعدها، وحيث أن يكون هذا هدمًا لا بناء⁽³⁾.

إلا أنه قد روي عن العرب صيغ من غير الثلاثي، من ذلك : هو أَعْطَاهُمْ للدينار والدرهم، وهو أولاهم بالمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، وهذا المكان أفقر من غيره وهذا الكلام أخصر من غيره، وفي المثل : أفلس من ابن المدلق⁽⁴⁾، وأحمق من هبنقة⁽⁵⁾.

وقد أجاز سيبويه بناء أفعال التفضيل من (أفعل) المزيد بالهمزة⁽⁶⁾، كما أجاز ذلك الأخفش وتبعه المبرد⁽⁷⁾، وعدّ ابن يعيش ذلك فاسدا، وأن «هو أعطاهم للدينار وأولاهم للخير» شاذ من جهة الاستعمال لا القياس⁽⁸⁾. واختار ابن مالك مذهب سيبويه وأجاز

(1) - ينظر شرح المفصل 9 / 94 .

(2) - ينظر الكتاب 1 / 73 .

(3) - ينظر شرح المفصل 6 / 91 .

(4) - هو رجل من عبد شمس لم يكن يجد بيت ليلة، ولا أبوه ولا أجداده، فقيل : أفلس من ابن المدلق ينظر القاموس

المحيط، فصل الذال باب القاف، 3 / 242 .

(5) - ينظر شرح المفصل 6 / 92، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح ابن عقيل 2 / 175. وهبنقة لقب ذي الودعات، وهو

يزيد بن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يضرب به المثل في الحمق، ينظر القاموس المحيط فصل الواو باب العين 3 / 95،

وشرح المفصل 6 / 92 .

(6) - ينظر الكتاب 1 / 73 .

(7) - ينظر شرح المفصل 8 / 92 .

(8) - المرجع نفسه، 8 / 92 - 93 .

ابن عصفور ذلك شريطة ألا تكون الهمزة للنقل، فإن كانت للنقل لم يجز، وإن سمع فهو شاذ⁽¹⁾.

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي الأخصس وسيبويه في بناء أفعال التفضيل من الثلاثي المزيد، والتخفيف من شرط تجرد الفعل، وهو « أن يكون الفعل ثلاثيا مجردا أو مزيدا على وزن (أفعل) ما لم يمنع مانع، وهو مذهب سيبويه وأصحابه، واختاره ابن مالك، وذلك احترازا من نحو: أودى بمعنى هلك، فإن معناه غير قابل للكثرة، ومن نحو: أضحى وأضحى وأمسى، فإنها نواقص⁽²⁾».

أما إذا كان مزيدا بغير همزة، فإن بناء (أفعل) منه يؤدي إلى حذف الزيادة على معنى مقصود وذلك يؤدي إلى غموض المعنى، لهذا لم يعرف أفعال مجردا منها⁽³⁾.

3 - أن يكون متصرفا : أي لا يصاغ من الجامد، نحو : نِعَمَ وَيُسَّسَ وَعَسَى وَلَيْسَ.

4 - أن يكون تاما: فلا يصاغ من الناقص نحو: كان وأخواتها، غير أن قوما - على ما حكاه السيوطي عن ابن الأنباري - قد جوزوا التعجب من الناقص كقولك : ما أكون عبد الله قائما، وأكونُ بعبد الله قائما⁽⁴⁾.

وقد مال مجمع اللغة العربية إلى التخفيف من هذا الشرط، وسار على مذهب الكوفيين الذين جوزوا التعجب من الناقص⁽⁵⁾.

إلا أنه استدرك على المجمع إغفاله شرط تمام الفعل، لأن التفاضل لا يكون إلا عن صفة، والصفة لا تفهم إلا من الحدث، والفعل الناقص ما فقد دلالة الحدث دون الزمن، وبذلك يكون قد فقد الدلالة التي يتفاضل عليها⁽⁶⁾.

(1) - ينظر الهمع 2 / 166، وحاشية الصبان 3 / 33 .

(2) - ينظر الأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل صبري باشا لأحمد إبراهيم هندي، ص 197 .

(3) - ينظر شرح المفصل 6 / 145 - 146، وشرح الكافية 2 / 213 .

(4) - ينظر الهمع 2 / 166 .

(5) - ينظر الأبنية الصرفية، ص 198 .

(6) - ينظر المرجع نفسه، ص. ن.

5 - أن يكون قابلا للتفاضل والتفاوت: نحو كَرَّمَ، وشَرَّفَ، فلا يصاغ مما لا يقبل ذلك نحو: مَاتَ، وفَنِيَ، فلا يقال: فلان أَمَوْتُ من فلان، أو أَفَنَيْتُ منه.

6 - أن يكون مبنيا للمعلوم: نحو: قَدَّرَ وَعَدَّدَ وَعَظَّمَ فلا يصاغ من المبني للمجهول نحو: جُنَّ وَضُرِبَ إلا أن ابن مالك جوز ذلك إذا أمن اللبس بفعل الفاعل، ويؤمن اللبس إذا كان الفعل ملازما للبناء للمجهول، وتوجد قرينة تدل على أنه من فعل المفعول⁽¹⁾.

وقد أخذ مجمع اللغة العربية برأي ابن مالك في صوغه من المبني للمجهول عند أمن اللبس، نحو: هو أزهى من ديك، وأعنى بحاجتك، من زُهي وعُنِي، ومنه المثل السائر: أَشْغَلَ من ذات النحيين، فهو من شَغَلَ المبني للمفعول، ومعناه أنها أكثر مشغولية، ومثله أيضا: هذا الكلام أخصر من غيره، فهو من المزيِد «اِخْتَصَرَ» المبني للمفعول، وفي هذا الفعل شذوذان: كونه مزيدا وكونه مبنيا للمجهول⁽²⁾.

7 - أن يكون مثبتا: فلا يصاغ من منفي سواء أكان المنفي لازما أم غير لازم نحو: ما عاج بالدواء (أي ما انتفع به)، ونحو: ما ضرب وما قام.

8 - ألا يكون من أفعال فعلاء: نحو عَوِرَ فهو أَعْوَرُ وهي عَوْرَاءٌ، وَعَرَجَ فهو أَعْرَجٌ وهي عَرَجَاءٌ من العيوب، وسَهَّلَ فهو أَشْهَلٌ وهي شَهْلَاءٌ من المحاسن، وَخَضِرَ فهو أَحْضَرٌ وهي خَضْرَاءٌ، وَاخْمَرَّ فهو أَخْمَرٌ وهي خُمْرَاءٌ من الألوان، وَلَجِيَ فهو أَلْمَى وهي لَمَيَاءٌ، من الحلي، فالوصف من كل هذا على (أَفْعَلَ).

وقد اختلف العلماء في المانع من هذا، فسبب المنع عند الخليل أن الألوان والعيوب مجري الخلق، كاليد والرجل، فكما لا يأتي التفضيل والتعجب من هذه فكذلك لا يؤتى بهما من تلك، وكما لا يجوز ما أيداه وما أرجله، فكذلك لا يجوز ما أسودَّه وما أهورَّه، لذا لا يجوز هذا أسودُّ من هذا ولا أهورُّ منه⁽³⁾.

(1) - ينظر تسهيل الفوائد، ص 33، وشرح ابن عقيل 2 / 175، والممع 2 / 166، وحاشية الصبان 3 / 33 وحاشية الحضري 73 / 2.

(2) - ينظر شرح التصريح 2 / 101، والممع 2 / 166 - 167، وحاشية الصبان 3 / 33.

(3) - ينظر الكتاب 4 / 98، والمقتضب 4 / 182، وشرح المفصل 6 / 91، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح التصريح 2 /

أما سبب المنع عند غيره فلأن صيغة التعجب حقها أن تبنى من الثلاثي المحض بينما نجد فيما دل على لون أو عيب أنه يعود إلى ما زاد عن الثلاثي، نحو: أَسْوَدٌ وَأَسْوَدٌ، وَاغْوَرٌّ وَاغْوَرٌّ⁽¹⁾.

وقيل المانع أن الوصف من هذا النوع يكون على (أَفْعِلْ)، ولم يبن منه أفعال التفضيل لثلا يلتبس أحدهما بالآخر⁽²⁾.

وهناك من الألوان ما هو مسموع عن العرب وعده النحاة شاذًا، كَأَسْوَدٌ من حلك الغراب، وَأَبْيَضٌ من اللبن .

غير أن عباس حسن لا يرى فيه شذوذًا، وأن منع التفضيل من كل ما دل على لون تضيق لا اداعي له، ولا سيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا ودلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات لي اللون الواحد، والعاهة الواحدة ..⁽³⁾.

وهو في هذا يؤيد تجويز بعض الكوفيين التعجب من لفظي السواد والبياض - وإن كان دون سائر الألوان - حجتهم في ذلك أنها أصل الألوان، ومنها يتركب سائرهما من الحمرمة والصفرة والصبهية والشهبية إلى غير ذلك⁽⁴⁾. من ذلك قول رؤبة [رجز]:

- وَجَارِيَةٌ فِي ذِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ * * * أَبْيَضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضِ -

وقول المتنبي (وهو كوفي) [بسيط]:

- أَبْعَدُ بَعْدَتْ بِيَاضًا لَا بِيَاضَ لَهُ * * * لَأَنْتَ أَسْوَدٌ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلْمِ⁽⁵⁾ -

وقول طرفة (وهو إمام يستشهد بقوله) [بسيط]:

(1) - ينظر شرح المفصل 6 / 91، وشرح التصريح 2 / 92 - 93 .

(2) - ينظر شرح التصريح 2 / 93، والأبنية الصرفية، ص 199. وهي - من منظور عباس حسن - حجة واهية تدفعها القران من ذلك دخول "من" على المفضل عليه في مثل: فلان أبيض من فلان. وهذا الزرع أخضر من ذلك. فيكاد يمتنع اللبس في هذا النوع من التفضيل. ينظر النحو الوافي 3 / 398

(3) - ينظر النحو الوافي، هامش 3 / 398 .

(4) - ينظر الإنصاف 1 / 150 - 151، والنحو الوافي، هامش 3 / 399 .

(5) - ينظر العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب لناصيف اليازجي، دار صادر، بيروت (د.ت) ص 136. وقد خرج البيت على أنه ليس أفعال تفضيل. قال ذلك العروضي وابن جنبي، ويكون التركيب: "لأنت في عيني أسود [لأنت] من الظلم". وما دام المتنبي كوفي نشأ على لسان أهل الكوفة وهم يميزون ذلك، برجع أن الكلمة أفعال تفضيل .

- إِذَا الرَّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ * * * فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ⁽¹⁾ -

أما البصريون فقد منعوا هذا منعا مطلقا، وعدوا ما استشهد به الكوفيون ضرورة لا يقاس عليها، أو أن يكون «أبيض» (أَفْعَل) الذي مؤنثه (فَعْلَاء)، كقولك: أبيض بيضاء بمعنى اسم الفاعل، وليس من باب أفعال التفضيل، فكأنه قال في الأول: جسد مبيض من أخت بني إياض، وفي الثاني: فأنت مُبَيِّضُهُمْ⁽²⁾.

وقد جوز بعض أئمة الكوفيين كالكسائي وهشام الضرير مجيء التعجب في العاهات دون الألوان⁽³⁾.

وقد فرق الرضي بين الألوان والعيوب الظاهرة والباطنة، فجوز صوغه من الباطنة دون الظاهرة، نحو: فلان أبله من فلان، وأجهل منه وأحمق وأزعن وأهوج وأخرق وأعجم. على أن الوصف يأتي في بعضها على (أَفْعَل فَعْلَاء) (أي لغير التفضيل) تقول: أبله بلهاء وأحمق حمقاء وأرعن رعناء، وهكذا⁽⁴⁾...

وقد يكون هذا الخلاف بين النحاة في التجويز والمنع أحد الأسباب التي أدت بالمجمع إلى التخفيف من هذه الشروط، أخذا بقول الكوفيين والأخفش من البصريين.

لذا لم يذكره من بين شروط صياغة أفعال التفضيل⁽⁵⁾. وقد رأى عباس حسن أن المذهب الكوفي في إباحته الصياغة من الألوان والعيوب أقرب إلى السداد واليسر⁽⁶⁾.

9 - ألا يستغنى عنه بمرادفه: نحو: «قال» من القائلة، فإنهم لا يقولون: ما أقبله، استغناء بقولهم «ما أكثر قائلته»، ونحو: سَكِرَ وَقَعَدَ وَجَلَسَ، فإنهم لا يقولون كذلك: ما أسكره وأقعده وأجلسه، استغناء بقولهم «ما أشد سكره»، وأكثر قعوده وجلسه. وقد زاد ابن عصفور قَامَ وَغَضِبَ وَنَامَ، ويبدو أنه جانب الصواب في عدّ نام ضمن هذه

(1) - ينظر الإنصاف / 1 / 148 وما بعدها، وشرح المفصل / 6 / 93، والنحو الوافي / 3 / 398 - 399.

(2) - ينظر الإنصاف / 1 / 152 - 153، وشرح المفصل هامش / 6 / 93، والأبنية الصرفية، ص 200.

(3) - ينظر المجمع / 2 / 166، والنحو الوافي، هامش / 3 / 351، والأبنية الصرفية، ص 200.

(4) - ينظر شرح الكافية / 2 / 213، والنحو الوافي / 3 / 399.

(5) - ينظر الأبنية الصرفية، ص 201، والنحو الوافي، هامش / 3 / 361.

(6) - ينظر النحو الوافي، هامش / 3 / 361.

الأفعال، فقد حكى سيبويه: «مَا أَنْوَمَهُ، وقالت العرب: هو أَنْوَمٌ من فهد»⁽¹⁾.

وإذا أريد التفضيل من فعل افتقر إلى بعض الشروط النساقفة الذكر، صيغ منه بطريقة غير مباشرة؛ بأن يؤتى بـ (أَفْعَل) من فعل قياسي، مستوف للشروط ويجعل مصدر الفعل غير المستكمل للشروط تمييزا له بعد «أَشَدُّ» ونحوها، فلا نقول في الأحمر مثلا: هو أحمر منه، وفي الأبيض هو أبيض منه، وفي الأعرج هو أعرج منه، وإنما نقول: هو أَشَدُّ حُمْرَةً، وَأَكْثَرُ بِيَاضًا، وَأَشَدُّ عَرَجًا؛ لأنه - على رأي سيبويه معللا بقول الخليل - «صار عندهم بمنزلة اليد والرجل، وما ليس فيه فعل من هذا النحو، ألا ترى أنك لا تقول: مَا أَيْدَاهُ، وَلَا مَا أَرْجَلُهُ، وَإِنَّمَا تَقُولُ: مَا أَشَدَّ يَدُهُ، وَمَا أَشَدَّ رِجْلَهُ ونحو ذلك»⁽²⁾.

وقد يرد أفعال التفضيل مجردا من معنى التفضيل، نحو قوله تعالى ﴿رَبُّكُمْ أَكْلَمُ بِكُمْ﴾⁽³⁾، أي عالم بكم، وقوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيَّ﴾⁽⁴⁾ أي وهو هين عليه، وقول الشنفرى [طويل]:

- وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ * بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ⁽⁵⁾ -

وهو في هذه الحال مؤول إما باسم القاعل، وإما بالصفة المشبهة، فأويلا قياسيا عند المبرد وساعيا عند غيره⁽⁶⁾، كابن مالك⁽⁷⁾ وهو الأرجح في نظرنا. إلا أن بعضهم يرى عدم تجرد أفعال التفضيل من معنى التفضيل لا ساعا ولا قياسا، فأبو عبيدة مثلا يرى في قوله تعالى ﴿رَبُّكُمْ أَكْلَمُ بِكُمْ﴾ أنه لا مانع من جعله للتفضيل، باعتبار بعض الوجوه، أي أعلم بكم من غيره العالم ببعض أحوالكم. فالمشاركة في مطلق علم، ويرى في قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيَّ﴾ أن التفضيل فيه باعتبار الاعتقاد الحاصل لكثير من قياس الغائب على

(1) - ينظر الكتاب 4 / 99، وشرح التصريح 2 / 93.

(2) - الكتاب 4 / 98، وينظر شرح المفصل 6 / 91 - 92، وشرح الكافية 2 / 213، وشرح ابن عقيل 2 / 175 وشرح

التصريح 2 / 101 - 102، وحاشية الخضري 2 / 74.

(3) - الإسراء: 54.

(4) - الروم: 27.

(5) - ينظر كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري، طبعة الخانجي، ط 1 القاهرة 1328 هـ ص 12،

وشرح ابن عقيل 2 / 182، والهمع 2 / 103، وحاشية الصبان 3 / 37 - 38.

(6) - ينظر شرح الكافية 2 / 217، وحاشية الصبان 3 / 37.

(7) - ينظر التسهيل، ص 134

الشاهد، أو باعتبار عادة الحوادث لا نفس الأمر⁽¹⁾...

ولا يخلو أفعال التفضيل من أحد ثلاثة :

1 - أن يكون مجردا من « ال » والإضافة .

2 - أن يكون مقترنا بـ « ال » .

3 - أن يكون مضافا⁽²⁾ .

وقد وقف النحاة عند كل حالة بالشرح والتوضيح بما لا يسمح المقام بذكره تفاديا للإطالة⁽³⁾ .

ووردت هذه الصيغة مائة وإحدى وثمانين (181) مرة تتوزع كالآتي :

- ستا وخمسين (56) مرة في سورة البقرة : أول، خير، أدنى، أحرص، أكثرهم، بخير أظلم، أعلم، الأقربين، آخر، ألد، أكبر، أحق، أزكى، أطهر، أقرب، الوسطى، أكثر، الوثقى، الأخرى، أقسط، أقوم⁽⁴⁾ .

- وتسعا وعشرين (29) مرة في سورة آل عمران : آخر، أخرى، الدنيا، بخير، أعلم، خير، أولى، أول، أكثرهم، أكبر، الأعلون، أخراكم، أقرب⁽⁵⁾ .

- وأربعين (40) مرة في سورة النساء: أدنى، الأقربون، أقرب، أكثر، أعلم، خير أقوم، أهدى، أخرى، بآخرين، الأقربين، أولى، الأسفل، أكبر⁽⁶⁾ .

- (1) - ينظر شرح ابن عقيل 2 / 182 - 183، وحاشية الصبان 3 / 38 - 39 .
 (2) - ينظر شرح ابن عقيل 2 / 176، وشرح الكافية 2 / 214 وأوضح المسالك 3 / 287، 294، 296 وحاشية الخضري 2 / 74
 (3) - وإن كنا قد أطننا كثيرا في هذا الموضوع رغبة في توضيح أكبر عدد من خصائصه .
 (4) - البقرة : (41) - (54)، (61، 103، 184، 197، 216، 220، 221، 263، 271، 280) - (61، 282) - (74، 85، 165، 191، 200) - (85، 86، 114، 130، 200، 201، 204، 212، 217، 220) - (96) - (100) - (106) - (114، 140) - (104) - (180، 215) - (184، 185) - (204) - (217، 219) - (228، 247) - (232) - (232) - (237) - (238) - (243) - (256) - (282) - (282) - (282) .
 (5) - سورة آل عمران : (7) - (13، 53) - (14، 22، 45، 56، 117، 145، 148، 152، 185) - (15) - (36، 167) - (110، 154، 150، 157، 178، 198) - (68) - (96) - (110) - (118) - (139) - (153) - (167) .
 (6) - سورة النساء : (3) - (7، 33) - (11) - (12) - (25، 45) - (25، 46، 59، 66، 77، 128، 170، 171) - (46) - (51) - (59، 128) - (66، 77، 84، 88) - (74، 77، 94، 109، 134) - (86) - (87، 122) - (91) - (102) - (133) - (136) - (136) - (148) - (183) .

- واثنين وعشرين (22) مرة في سورة المائدة : أقرب، الآخر، الدنيا، آخرين، أحسن، أكثركم، بشر، شر، أضل، أعلم، أشد، أقربهم، أوسط، أكثرهم، آخرين، فأخران، الأوليان، أحق، أذنى، لأولنا، خير⁽¹⁾.

- وأربعا وثلاثين (34) مرة في سورة الأنعام : آخرين، أول، أكبر، أخرى، أظلم، الأولين، الدنيا، خير، أكثرهم، بأعلم، أعلم، أسرع، أحق، أكثر، أحسن، أهدى⁽²⁾.

وجاءت أمثلتها من الصحيح والمعتل، واللازم والمتعدي، وشملت المفرد بنوعيه وجمع المذكر السالم وجمع التكسير، والمعرفة والنكرة، كما شملت كل أبواب الفعل: (فَعَلَ) (فَعَّلَ) (فَعَّلَ يَفْعِلُ) و(فَعَلَ يَفْعَلُ) و(فَعَّلَ يَفْعَلُ) و(فَعَّلَ يَفْعُلُ).

وذكر العلماء أن أفعال التفضيل يأتي بناؤه من (فَعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فَعَّلَ يَفْعُلُ)⁽³⁾. وشملت الصيغ المحصاة كل أحوال أفعال التفضيل من حيث تجرده من (ال) واتصالها به، ومن حيث إضافته، ومن حيث ذكر الجارة للمفضول وحذفها.

واقترضت الدراسة تصنيف هذه الصيغ إلى ست (6) مجموعات :

- 1 - المجرد من (ال) والإضافة .
 - 2 - المحلى بـ (ال) .
 - 3 - المضاف إلى معرفة أو نكرة .
 - 4 - المذكور فيه (من) الجارة للمفضول .
 - 5 - المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول .
 - 6 - ما جاء فيه أفعال التفضيل على غير بابه .
- ونشير إلى أننا سندرس من كل مجموعة عينة نختارها .

(1) - سورة المائدة : (8) - (27) - (33، 41) - (41) - (50) - (59) - (60) - (60) - (60) - (60) - (60) - (61) - (82) - (82) - (88)

(88) - (103) - (106) - (107) - (107) - (107) - (107) - (108) - (114) - (114) .

(2) - الأنعام : (6، 133) - (14، 94، 110، 183) - (19، 78) - (19، 164) - (21، 93، 114، 157) - (25) - (29، 32، 130، 70) - (87، 32) - (37، 111) - (83) - (88، 117²، 119، 124) - (82) - (81) - (118) - (162) - (167) .

(3) - ينظر الكتاب 1 / 73، وشرح المفصل 8 / 82 .

أولاً - أفعال التفضيل المجرد من (ال) والإضافة

- ورد أفعال التفضيل من هذه المجموعة ⁽¹⁾ مائة وخمس (105) مرات تتوزع كالاتي:
- أربعاً وثلاثين (34) مرة في سورة البقرة : خير، أدنى، أشد، أظلم، أعلم، آخر، أكبر، أحق، أزكى، أظهر، أقرب، أقسط، أقوم ⁽²⁾.
- وإحدى عشر (11) مرة في سورة آل عمران : آخر، أخرى، خير، أعلم، أكبر أقرب ⁽³⁾.
- وتسعاً وعشرين (29) مرة في سورة النساء : أدنى، أقرب، أكثر، أعلم، خير أقوم، أهدى، أحسن، أشد، أصدق، آخرين، أخرى، أولى، أكبر ⁽⁴⁾.
- وإحدى عشر (11) مرة في سورة المائدة : أقرب، آخرين، أحسن، بشر، شر، أضل، أعلم، آخران، أحق، أدنى ⁽⁵⁾.
- وعشرين (20) مرة في سورة الأنعام : آخرين، أكبر، أخرى، أظلم، خير، أعلم، أحق، أحسن، أهدى ⁽⁶⁾.

من بين صيغ هذه المجموعة كلمة « أشد » في قوله تعالى ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ، فِيهِ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ ⁽⁷⁾، وفي قوله تعالى ﴿يَحِبُّونَهُمْ

(1) - للتذكير، فإن ما يأتي في هذه المجموعة، قد يأتي في مجموعة أخرى كالمجموعة التي ذكرت فيها (من) الجارة للمفضول، أو التي حذف منها، أو المجموعة التي جاء فيها أفعال التفضيل على غير بابه .

(2) - البقرة : (54، 61، 103، 106، 184، 216، 220، 221، 263، 271، 280) - (61، 282) - (74، 165، 191، 200) - (114، 140) - (140) - (185، 184) - (219، 217، 228) - (247، 228) - (232) - (232) - (237) - (282) - (282) .

(3) - آل عمران : (7) - (13) - (15، 110، 157، 178، 198) - (167، 36) - (118) - (167) .

(4) - النساء : (3) - (11) - (12) - (25، 45) - (25، 46، 59، 66، 77، 128، 170، 171) - (46) - (51) - (59، 86، 125) - (66، 77، 84، 87) - (122، 87) - (133، 91) - (102) - (135) - (153) .

(5) - المائدة : (8) - (41) - (50) - (60) - (60) - (60) - (60) - (61) - (106، 107) - (107) - (108) .

(6) - الأنعام : (6، 133) - (19، 78) - (19، 164) - (21، 93، 114، 157) - (32) - (53، 58، 117، 119، 124) - (81) - (182) - (187) .

(7) - البقرة : 74 .

كَحَبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدَّ حُبًّا لِلَّهِ⁽¹⁾. هي (أفعل) من الصحيح المضعف شدَّ شدًّا شديدًا، إذا قوي، تحمل عين مضارعه الضم والكسر⁽²⁾.

وكل ما أحكم وأوثق فقد شدَّ وشدَّد، تقول: شد الله ملكه وشدَّده، قواه، ومنه قوله تعالى ﴿وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿أَشَدُّ بِهِ أَزْرِي﴾⁽⁴⁾، وقوله ﴿فَشَدُّوا الْوَسْاقَ﴾⁽⁵⁾. والشدة: الصلابة والجلادة، وهي نقبض اللين وتكون في الجواهر والأعراض، وفي قوى النفس وفي العذاب، والشديد: القوي الشجاع. والأشدُّ: اكتمال العقل والبلوغ⁽⁶⁾. قال تعالى ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ﴾⁽⁷⁾، وقال ﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾⁽⁸⁾. قال ابن فارس:

«الشين والبدال أصل واحد يدل على القوة في الشيء، وفروعه ترجع إليه»⁽⁹⁾.

وأشرنا في بداية الفصل إلى أنه إذا أريد التفضيل من فعل افتقر إلى بعض الشروط صيغ بطريقة غير مباشرة، بأن يؤتى من فعل قياسي مستوف للشروط، ويجعل مصدر الفعل غير المستكمل للشروط تمييزاً له بعد «أشد» ونحوها؛ كأكثر وأسرع وأحسن ... ولكن القرآن في الآيتين السابقتين استعمل «أشد» مع كلمتي (قَسْوَةٌ) و(حُبًّا) وهما مما يمكن بناء أفعل التفضيل من فعليهما، ولم يستعمل «أقسى من الحجارة» ولا «أحب لله»، وإنما استعمل «أشدُّ قَسْوَةً»، و«أشدُّ حُبًّا»، فما سبب ذلك؟

(1) - البقرة: 165 .

(2) - قال الجوهري: «لا يأتي في المضاعف (يفعل) بالكسر إلا ويشركه (يفعل) بالضم، إذا كان متعدياً» الصحاح،

مادة (حبب) .

(3) - ص: 20 .

(4) - طه: 31 .

(5) - محمد: 4 .

(6) - ينظر اللسان ن مادة (شدد)، والمفردات، كتاب الشين، ص 256 .

(7) - الأحقاف: 15 .

(8) - الأنعام: 152، والإسراء: 34 .

(9) - مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله شين في المضاعف والمطابق 3 / 179 .

للعلماء في هذا تخريجات، يقول الزمخشري: «فإن قلت: لم قيل: أشد قسوة وفعل القسوة مما يخرج منه أفعال التفضيل وفعل التعجب؟⁽¹⁾ قلت: لكونه أبين وأدل على فرط القسوة، ووجه آخر، وهو أن لا يقصد معنى الأقسى، ولكن قصد وصف القسوة بالشدة كأنه قيل: اشتدت قسوة الحجارة، وقلوبهم أشد قسوة»⁽²⁾ بمعنى أن أفعال التفضيل جاء في الآية بعد (أشد) ليكون أبين وأدل على فرط القسوة.

ثم إن كلمة «أشد» جاءت بالإنفراد على الرغم من أنها خبر عن جمع، وحقها أن تذكر معها (من) لكنها حذفت، وهو مكان حسن حذفها فيه، حيث وقع أفعال التفضيل خبراً عن المبتدأ⁽³⁾.

ولـ (أو) السابقة لـ (أشد) معان متعددة ذكرها المفسرون⁽⁴⁾. وقد استحسّن أبو حيان أنها للتنويع، وكان قلوبهم على قسمين: قلوب كالحجارة قسوة، وقلوب أشد قسوة من الحجارة، فما كان أشدّ كان مشاركا في مطلق القسوة، ثم امتاز بالأشدية⁽⁵⁾. لذا جيء بـ (أشد) سابقة لـ (قسوة) لإظهار هذا الامتياز.

أما (أشدُّ حُبًّا)، فقد عدل عن أحب مع أنها يجوز التعجب بها والتفضيل «لما تقرر في العربية أن أفعال التفضيل وفعل التعجب من واد واحد، وأنت لو قلت: ما أحب زيدا لم يكن ذلك تعجبا من فعل الفاعل، إنما يكون تعجبا من فعل المفعول ولا يجوز أن يتعجب من الفعل الواقع بالمفعول، فيتصب المفعول به كانتصاب الفاعل لا تقول: ما أضرب زيدا، حل به الضرب. وإذا تقرر هذا فلا يجوز زيد أحب لعمرو لأنه يكون المعنى أن زيدا هو المحبوب لعمرو، فلما لم يجر ذلك عدل إلى التعجب.

وأفعال التفضيل مما يسوغ منه ذلك، فتقول: ما أشد حب زيد لعمرو، وزيد أشد حبا لعمرو من خالد لجعفر، على أنهم قد شذوا، فقالوا: ما أحبه لي، فتعجبوا من فعل

(1) - معنى هذا أن "قسا" يجوز أن يبنى منه أفعال التفضيل وفعل التعجب بجواز اجتماع الشروط المجوزة لبناء ذلك، وهي كونه من فعل ثلاثي مجرد متصرف تام، قابل للزيادة والنقص مثبت ... ينظر البحر 1 / 429 .

(2) - الكشف 1 / 290، وينظر البحر 1 / 429 .

(3) - ينظر البحر 1 / 428 .

(4) - فهي بمعنى (الواو) أو بمعنى (أو) أو للإبهام أو للإباحة أو للشك أو للتخير أو للتنويع .. ينظر البحر 1 / 428

(5) - المرجع نفسه، ص. ن.

المفعول على جهة الشذوذ، ولم يكن القرآن ليأتي على الشاذ في الاستعمال والقياس، ويعدل عن الصحيح الفصيح»⁽¹⁾. بمعنى أن اللام تدخل على المفعول به وإلى تدخّل على الفاعل، فما قبل اللام فاعل وما بعدها مفعول به، وما قبل إلى مفعول به وما بعدها فاعل .

وقد روي عن التفتازاني أن القرآن آثر (أشدُّ حُبًّا) على (أَحَب) لأن (أَحَب) شائع في تفضيل محبوب على محبوب آخر، تقول: هو «أحب» إلي، وقد جاء في القرآن الكريم ﴿قَدْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ... أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾⁽²⁾ بمعنى أن أحب هو الشائع، بينما (حب) قليل، لذا استعمل كل في موقع نفيًا للبس، تقول: أحب فهو حب، وأشد حبًا، وتقول: حبيب من (حب) وأحب إلي من حب أيضا⁽³⁾.

من هذه المجموعة أيضا كلمة «أذنى» في قوله تعالى ﴿قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁴⁾، فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد المعتل (الناقص الواوي) دنا يدنو دُنُوًّا ودناوة أي قرب⁽⁵⁾. والثلاثي المجرد يأتي لازما من باب نصر أي (فَعَلَ يَفْعُلُ)، ويستعمل في الزمان والمكان والمنزلة⁽⁶⁾. وقد ورد فعله في القرآن من المجرد والمزيد بمعنى القرب فقط، فمن المجرد قوله تعالى ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾⁽⁷⁾ أي قرب ومن المزيد قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ﴾⁽⁸⁾، أي يقربن⁽⁹⁾.

والظاهر أن هذه الكلمة صفة للتفضيل، ويحتمل أن تكون صفة مشبهة⁽¹⁰⁾. وقد اختلف العلماء في بنائها ودلالاتها إلى ثلاثة أقوال :

(1) - البحر 1 / 644 - 645 .

(2) - التوبة : 24 .

(3) - ينظر التحرير والتنوير، 2 / 93 .

(4) - البقرة : 61 .

(5) - ينظر تفصيل الجانب الاشتقاقي للكلمة مع لفظ «الدنيا» في مجموعة (المحل بال) .

(6) - ينظر أبنية الأفعال، ص 112 .

(7) - النجم : 8 .

(8) - الأحزاب : 59 .

(9) - ينظر أبنية الأفعال، ص 112. وهي في معظم التفاسير بمعنى «يسدلن»، وهو لا يخلو من معنى القرب والتقريب

(10) - ينظر معجم مفردات الإبدال والإحلال، ص 111 .

1 - فهي عند الزجاج تفيد معنى القرب، والأصل أَدْنُو من الدُّنُو، قلبت واوها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها⁽¹⁾.

2 - وهي عند الأخفش الصغير بمعنى الدناءة، خَفَّفت همزتها، أي أن أصلها «أَدْنًا» من دَنًا يَدْنًا دَنَاءَةً⁽²⁾. وعلى هذا التخريج تكون الصيغة من (فَعَلَ يَفْعَلُ)، لأن لامها في هذه الحالة حرف حلق.

3 - وقيل: إنها بمعنى الرديء، أي أن أصلها أَدُونٌ، من الشيء الدُّون، وهو الرديء حدث فيها قلب مكاني، فَأَخَّرت عينها إلى مكان اللام، فصارت أَدْنُو، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، فهي إذا على وزن (أَفْعَلُ)⁽³⁾.

وقد جمع أبو حيان هذه الأقوال الثلاثة، يقول: «أدنى أفعال التفضيل من الدُّنُو وهو القرب، يقال منه دنا يدنو دنوا، وقال علي بن سلمان الأخفش هو (أَفْعَلُ) من الدناءة، وهي الخسة والرداءة، خَفَّفت الهمزة بإبدالها ألفاً، وقال أبو زيد في المهموز دَنُو الرجل يَدْنُو دَنَاءَةً ودَنًا يَدْنًا، وقال غيره: هو (أَفْعَلُ) من الدون، أي أحط في المنزلة، وأصله «أَدُونٌ» فصار وزنه (أَفْعَلُ)، نحو: أولى لك، هو (أَفْعَلُ) من الويل، أصله «أَوَيْلُ» قلبت⁽⁴⁾.

وجاءت هذه الكلمة دالة على القرب أي الدنو⁽⁵⁾ في كل الآيات التي وردت فيها باستثناء الآية السابقة، فإنها تحتل معنى القرب، وتحتل معنى الدناءة والخساسة، قال العكبري: «أدنى ألفه منقلبة عن واو؛ لأنه من دنا يدنو إذا قرب، وله معنيان: أحدهما أن يكون المعنى ما تقرب قيمته بخساسته ويسهل تحصيله، والثاني أن يكون بمعنى القريب منكم لكونه في الدنيا»⁽⁶⁾.

(1) - ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق د. عبد الجليل شلبي، بيروت 1988، 1 / 143 .

(2) - ينظر الدرالمصون، 1 / 395 .

(3) - ينظر الدر المصون، 1 / 395، والبحر 1 / 381 .

(4) - البحر 1 / 381، وينظر الجامع، مج 1، 1 / 428، والإملاء 1 / 39.

(5) - ينظر على سبيل المثال الكشاف 1 / 404 - 497، والإملاء 1 / 39، 120، والجامع، مج 2، 3 / 401 والبحر 3 / 172،

و 4 / 61، وتفسير الجلالين، ص 166 .

(6) - الإملاء 1 / 39 .

ومنها كذلك «أَقْسَطُ»، في قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾⁽¹⁾. فهي (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، قَسَطَ يَقْسِطُ قَسَطًا، من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، إذا عدل. يقال: قسط فلان قسطًا بكسر القاف عدل، وقَسَطَ قَسَطًا بفتحها جار وانحرف عن الحق، فهو قاسط، قال تعالى ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾⁽²⁾. وأقسط عدل، يقال: فلان مقسط في حكمه أي عادل، وقسط الشيء جعله أقساطًا أي أجزاء، كدفع الدين، أو ثمن الشيء بالتقسيت في أوقات معلومة مثلاً. وقسط النفقة على عياله قترها، والقسط: العدل⁽³⁾. قال تعالى: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽⁴⁾. وقد وردت الكلمة في الآية أفعال تفضيل بمعنى أعدل في حكم الله ألا يقع التظالم⁽⁵⁾. وقيل إن في الكلمة شدوذا، فهي مشتقة من الرباعي على وزن (أفعل)، يقال: أقسط الرجل إذا عدل، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾⁽⁶⁾. وقد راموا خروجه عن الشذوذ الذي ذكروه، بأن يكون أقسط من قاسط على طريقة النسب بمعنى ذي قسط⁽⁷⁾. وقيل هو من قسط بضم السين، مثل أكرم من كرم، وقيل من القسط بكسر القاف وهو العدل، وهو مصدر لا فعل له، وليس من الإقساط؛ لأن الإفعال لا يبنى منه أفعال⁽⁸⁾.

وقد ذكر الزخشي أن (أَقْسَطُ وَأَقْوَمُ) يجوز على مذهب سيبويه أن يكونا من أقسط وأقام⁽⁹⁾، كما يجوز أن يكون أقسط من قاسط، على طريقة النسب، بمعنى ذي قسط، وأقوَم من قويم⁽¹⁰⁾.

(1) - البقرة: 282 .

(2) - الجن: 14 .

(3) - ينظر المفردات، كتاب القاف، ص 403، واللسان، مادة (قسط).

(4) - المائدة: 42 .

(5) - ينظر الكشاف 1 / 404، والجامع، مج 2، 3 / 401، والبحر 2 / 368 .

(6) - الممتحنة: 8، والحجرات: 9 .

(7) - ينظر الكشاف، 1 / 404 .

(8) - ينظر البحر 2 / 366 .

(9) - لأن سيبويه وبعض النحاة يجوزون صياغة التفضيل والتمجيب من الرباعي المهموز، سواء كانت هذه الهمزة للتمدية نحو أعطى، أو لغيرها نحو أفرط، ينظر الكتاب 1 / 73، وشرح المفصل 8 / 92 والبحر 2 / 368، والتحرير والتنوير 3 / 116 .

(10) - ينظر الكشاف 1 / 404، والبحر 2 / 368، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 166 .

وهو مشكل عند الطاهر بن عاشور؛ لأنه ليس لهذه الزنة فعل واستشكل أيضا بأن بناءه من الجامد أشد من بنائه من الرباعي⁽¹⁾.

وقد رد أبو حيان على أقوال الزمخشري بأن سيبويه لم ينص على أن (أَفْعَل) للتعجب يكون من (فعل وفعل وفعل وأفعل). والظاهر عنده أن (أَفْعَل) الذي للتعجب يبني من (أَفْعَل)، وكذلك أفعال للتفضيل، فما كان قياسيا في التعجب، فهو كذلك في التفضيل، وهو ما نص عليه النحويون⁽²⁾.

ورجح أن يكون «أَقْسَط» مبنيًا من الثلاثي المجرد «قَسَطَ»، الذي هو بمعنى عدل. وقد ذكر ابن السكيت في الأضداد وابن القطاع في الأفعال أن (قَسَطَ) يأتي بمعنى عَدَلَّ وبمعنى جَارَ، بينما لا يأتي «أَقْسَطَ» إلا بمعنى عَدَلَّ لا غير⁽³⁾.

ومنها كذلك كلمة (أَعْلَم) في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ﴾⁽⁴⁾. فهي (أَفْعَل) من الثلاثي الصحيح السالم المتعدي عِلِم الشيء يعلمه عِلِمًا، فهو عَالِمٌ وَعَلِيمٌ من باب «فِرِح». ويجمع على عَالِمُونَ وَعُلَمَاءَ، وعلم بالشيء شعر به ودرى. وعلمه: منحه العلم والمعرفة، وتعلم الأمر عرفه وأتقنه، والعالمُ: الخلق كله. وقيل: كل ما حواه الكون ويجمع على عوالم وعالمون. والعلامة السمة المميزة وتجمع على علامات والعلام والعلامة: الواسع العلم، والعليم: الكثير العلم، والمعلوم المعروف، والعلم: الجبل أو الرابية، ويجمع على أعلام، والعلم: إدراك الشيء بحقيقته⁽⁵⁾.

وما جاء من هذه الصيغة يدل كله على التفضيل باستثناء (أَعْلَمُ) في الآية السابقة، فهي تحتمل الدلالة على التفضيل، وتحتمل أن تكون بمعنى «عَلِيم»، أي عليم بأعدائكم، وعلى هذا الأساس تكون من أفعال التفضيل الذي على غير بابه⁽⁶⁾.

(1) - ينظر التحرير والتنوير، 3 / 115 .

(2) - ينظر البحر 2 / 368 .

(3) - المرجع نفسه، ص. ن .

(4) - النساء : 45 .

(5) - ينظر اللسان، مادة (علم)، والمفردات، كتاب العين، ص 343 - 345، ومقاييس اللغة، باب العين واللام وما يثلثها 4 / 109، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (علم).

(6) - ينظر البحر، 3 / 272 .

وقد نسب العلم في كل الآيات التي وردت فيها هذه الصيغة إلى الله، مما يدل على أنه بالرغم مما للبعد من حظ في صفة العلم، فإن علم الله يفارق علم الإنسان في الأشياء كلها⁽¹⁾؛ «فهو الله العالم بما كان، وما يكون قبل كونه، وبما يكون ولمّا يكن بعد قبل أن يكون، لم يزل عالماً بما كان وما يكون، ولا يخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء سبحانه وتعالى، أحاط علمه بجميع الأشياء باطنها وظاهرها، دقيقها وجليلها على أتم الإمكان»⁽²⁾.

وفي قوله تعالى ﴿قُلْ أَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللّٰهُ﴾⁽³⁾ يجيل إلى القارئ في أول وهلة أن هناك مشاركة بين اليهود والنصارى وبين الله في العلم، ولكن الأمر بخلاف ذلك فقد جاء الأسلوب على سبيل التهكم بهم والاستهزاء، على تقدير أن يظن بهم علم وهو أسلوب نظير قول حسان [وافر]:

- أَنهَجُوهُ وُلِّسْتَ لَهُ بِكُفٍّ⁽⁴⁾ * فَشَرُّكُمْ لِخَيْرِكُمَْا الْفِدَاءِ⁽⁵⁾ -

كما توسط المسؤول عنه في هذا الآية، وقد يجوز في العربية أن يتقدم أو يتأخر⁽⁶⁾، تقول: أَعْلَمُ أَنْتُمْ أَمِ اللّٰهُ؟ ويجوز: أَنْتُمْ أَمِ اللّٰهُ أَعْلَمُ؟ لكن توسطه هنا أحسن من تقدمه أو تأخره⁽⁷⁾.

ومن هذه المجموعة أيضا «آخر»، وهي أفعال تفضيل⁽⁸⁾ على وزن (أَفْعَل) من الثلاثي المجرد الصحيح المهموز، من باب (فَعَلَ يَفْعَلُ)، وأصلها أآخر، من التأخر، اجتمعت همزتان في كلمة واحدة، فاستقلتا فأبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها،

(1) - ينظر المقصد الأسنى، ص 62، وموسوعة له الأسماء الحسنی، 1 / 124 - 125 .

(2) - اللسان، مادة (علم).

(3) - البقرة : 140 .

(4) - وفي رواية : ولست له بند، ينظر الأضداد لابن الأنباري، ص 24 .

(5) - الديوان، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، نشر دار الأندلس بيروت 1980، ص 64 .

(6) - و عرض عبد القاهر الجرجاني لهذا الأسلوب في فصل التقديم والتأخير، ومتى يتقدم المسند إليه مع الاستفهام التقديري والتكبري. ينظر دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1978، ص 92 - 93 .

(7) - ينظر البحر، 1 / 587 .

(8) - وقيل : هي صفة مشتقة على صيغة أفعال التفضيل بمعنى الصفة المشبهة، ينظر معجم مفردات الإبدال والإحلال،

فأصبحت أآخر، وصارت تكتب إملائيا آخر⁽¹⁾. نقول : آخر الميعاد أجله، وتآخر ضد تقدم، والآخر : الغير، والجمع آخرون، والآخرة : دار البقاء، نظير الدنيا دار الفناء. وآخر الشيء نهايته، والآخِر ضد الأول، والآخِر من أسماء الله الحسنى الباقي بعد كل شيء⁽²⁾. ومعنى الكلمة في الأصل أشد تأخراً، ثم استعملت بمعنى « مغاير »، وهي صفة ممنوعة من الصرف للوصف ووزن الفعل، وتثنى على آخران أو آخريين، وتجمع على آخرون أو آخريين، أما مؤنثها فأخرى، وهي أيضا بمعنى (مُغَايِر) وممنوعة من الصرف لألف التأنيث. وتجمع على آخر، وهذه الأخيرة ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل⁽³⁾.

وهناك الآخر المقابل للأول، والأخرى المقابلة للآخرة، ويختلفان مع «آخر» الذي نحن بصدد دراسته، في الحكم والمدلول. فأما اختلافهما في الحكم، فإن (آخر) التي هي أفعال التفضيل غير مصروفة، والأخرى مصروفة، وأما اختلافهما في المدلول فإن مدلول غير المصروفة مدلول «غير»، بينما مدلول المصروفة مدلول متأخرة، قال تعالى ﴿قَالَتْ أُولَاهُمْ لِأَخْرَاهُمْ﴾⁽⁴⁾، وقال تعالى ﴿وَإِنَّا لَنَأْتِيَنَّكَ وَالْأُولَىٰ﴾⁽⁵⁾ و(آخر) الذي بمعنى «غير» لا يمكن أن يكون ما اتصل به إلا من جنس الذي قبله، تقول : مررت بك وبرجل آخر، ولا يجوز : اشتريت هذا الفرس وحمارا آخر ؛ لأن الحمار ليس من جنس الفرس.

وقد وردت الصيغة موزعة في الآيات بين المفرد بنوعيه، والمثنى المذكور وجمع التكسير. ففي قوله تعالى مثلا ﴿إِثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ أَوْ آخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾⁽⁶⁾، ذكر أبو جعفر النحاس أن (آخر) في هذه الآية ينبنى على معنى غامض في العربية، ذلك أن معنى (آخر) في العربية يكون من جنس الأول، تقول مثلا : مررت بكريم وكريم آخر، فوجود (آخر) هنا يدل على أنه من جنس الأول، بينما لا تجيز العربية مثل : مررت بكريم

(1) - ينظر المقتضب، هامش 3 / 243، والتكملة ص 264، والإملاء 1 / 16، والدر المصون 2 / 270 واللسان، مادة

(آخر)، ومعجم مفردات الإبدال والإعلال، ص 17 .

(2) - ينظر اللسان، مادة (آخر)، والقاموس المحيط، فصل الهمزة باب الراء 1 / 376.

(3) - ينظر المقتضب 3 / 244، والبحر 2 / 39 - 40.

(4) - الأعراف : 38 .

(5) - الليل : 13 .

(6) - المائدة : 106 .

وخسيس آخر، ومررت برجل وحمار آخر، فوجب على هذا الأساس أن يكون معنى قوله تعالى ﴿أَوْ آخِرَانِ مِنْكُمْ﴾ أي عدلان، والكفار لا يكونون عدولا⁽¹⁾.

غير أن أبا حيان يرى أن ما جاء في الآية مخالف للأمثلة التي ذكرها النحاس؛ لأنه - على حد تعبير أبي حيان - مثل بآخر وجعله صفة لغير جنس الأول، بينما ما جاء في الآية من قبيل ما تقدم فيه آخر على الوصف، واندرج في الجنس الذي قبله، ولا يعد جنس وصف الأول، نحو: جاءني رجل مسلم وآخر كافر، ونحو: مررت برجل قائم وآخر قاعد. فلو أخرجنا كلمة (آخر) في هذه الأمثلة ما جاز ذلك فلا يمكن القول: جاء رجل مسلم وكافر آخر، ومررت برجل قائم وقاعد آخر... لذا ليست الآية من هذا القبيل، وإنما التركيب فيها: جاء اثنان ذوا عدل منكم وآخران من غيركم، إذ (آخِرَانِ) من جنس قوله تعالى (اِثْنَانِ) ولاسيما إذا قدر بـ (رَجُلَانِ اِثْنَانِ) و(آخِرَانِ) هما من جنس قولنا (رجلان اثنان)، ولا يعد وصفا لقوله (ذوا عدل منكم)، وإن كان مغايرا لقوله (مِنْ غَيْرِكُمْ)، كما لا يعد وصف الجنس في مثل: عندي رجلان اثنان مسلمان وآخران كافرين، إذ ليس من شرط (آخر) إذا تقدم أن يكون من جنس الأول بعد وصفه، وهو لسان العرب⁽²⁾.

(1) - ينظر البحر 4 / 46 .

(2) - ينظر المرجع نفسه 4 / 46 - 48 .

ثانيا - المحلى بـ «ال»

ورد أفعال التفضيل من هذه المجموعة خمسا وأربعين (45) مرة موزعة كالاتي:

- خمس عشرة (15) مرة في سورة البقرة : الدنيا، الأقربين، الوسطى، الأخرى⁽¹⁾.
- وعشر (10) مرات في سورة آل عمران : الدنيا، الأعلون⁽²⁾.
- وتسعا (9) في سورة النساء : الأقربون، الدنيا، الأقربين، الأسفل⁽³⁾.
- وأربعا (4) في سورة المائدة : الآخر، الدنيا، الأوليان⁽⁴⁾.
- وخمسا (5) في سورة الأنعام : الأولين، الدنيا⁽⁵⁾.

من صيغ هذه المجموعة كلمة (الدُّنْيَا) في قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾⁽⁶⁾، فهي (فُعَلَى) من الثلاثي المجرد المعتل (الناقص الواوي) دَنَا يَدْنُو دُنُوًا وَدَنَاوَةً، إذا قرب فهو دان، من باب (فَعَلَ يَفْعُلُ)، وَالْأَدْنُونَ جمع دَانَ وهو الأَقْرَبُ نسبا، والدانية: القرية التداول، كقوله تعالى ﴿وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا﴾⁽⁷⁾ وأدنى عليه جلبابه أرخاه وأسبله. والدنيا: الحياة الحاضرة، وهي نقيضة الآخرة، ومؤنث الأدنى أي الأقرب، أو الأقل، أو الأردأ، وسميت الدنيا بهذا الاسم لدنوها وتأخر الآخرة، ومنه الساء الدنيا، وهي الأقرب إلينا، وياؤها منقلبة عن واو ؛ لأن (فُعَلَى) إذا كانت اسما من ذوات الواو، أبدلت واوها ياء مثلما أبدلت الواو مكان الياء في (فُعَلَى)، فأدخلوها عليها في (فُعَلَى) ليتكافأ في التغيير.

(1) - البقرة : (85، 86، 114، 130، 200، 201، 204، 212، 217، 220) - (180، 215) - (238) - (256) - (282) .

(2) - آل عمران : (14، 22، 45، 56، 117، 145، 148، 152، 185) - (139) .

(3) - النساء : (7، 33) - (74، 77، 94، 109، 134) - (135) - (145) .

(4) - المائدة : (27) - (33، 41) - (107) .

(5) - الأنعام : (25) - (28، 32، 70، 130) .

(6) - البقرة : 86 .

(7) - الإنسان : 14 .

والأصل في «الدنيا» أن تكون للتفضيل، وقد ذهب العلماء إلى أن أصلها «دنوي»⁽¹⁾ قلبت واوها ياء لاستثقال الواو والضمه على الدال، وعلامة التأنيث في الصفة فخففت بقلبها ياء⁽²⁾. وروي عن ابن السراج أن الدنيا في لغة نجد - وتميم خاصة - مؤنثة مقصورة تكتب بالألف، بينما يلحقها الحجازيون وبنو أسد بالمصادر ذوات الواو، فيقولون: دنوي مثل شروي، وكذلك يفعلون بكل (فُعَلَى) موضع لامها واو يفتحون أولها، ويقلبون الواو ياء لأنهم يستثقلون الضمة والواو⁽³⁾.

وهي صفة جرت مجرى الأسماء، وقد ذكر معها موصوفها في بعض المواضع من القرآن، كالسماء الدنيا، والحياة الدنيا. وقد ذكرها العلماء في أماكن متعددة من مؤلفاتهم على أنها اسم وتركوا مراعاة الأصل، من ذلك قول المبرد «وأما ما كان من هذا الباب على (فُعَلَى)، فإن واوه تنقلب ياء إذا كان اسما كقولك: الدنيا والقصيا»⁽⁴⁾.

وقد وردت هذه الصيغة صفة لحياة ذكر معها موصوفها في أربعة عشر (14) موضعا⁽⁵⁾، من أصل واحد وثلاثين (31)، وغالبا ما يحذف موصوفها، وتحل محله مستغنية عنه مما جعلها تشبه الأسماء وتأخذ حكمها، ولعل هذا هو السبب الذي جعل العلماء يصنفونها مع الأسماء تاركين مراعاة الأصل، وينعتونها تارة بالاسم وتارة بالصفة الغالبة. قال الزمخشري: «... والآخرة تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار بدليل قوله: تلك الدار الآخرة، وهي من الصفات الغالبة وكذلك الدنيا»⁽⁶⁾.

ومفهوم الصفة الغالبة عام، ذلك أن الغلبة قد تكون في الأسماء كـ «البيت» على الكعبة، و«الكتاب» على كتاب سيبويه، وقد تكون في الصفات كـ «الرحمن» و«الرب» - من دون إضافة - مقصودا بها الله تعالى، وقد تكون في المعاني، كـ «الخوض» على الشروع لي

(1) - ينظر الكتاب، 4/ 239، والمقتضب 1/ 171، والأصول في النحو 3/ 308، وسر صناعة الإعراب، 1/ 88، والمنصف 2/ 161، والمتع 2/ 544، والبحر 1/ 449 - 450، واللسان، مادة (دنا)، وشرح التصريح 2/ 380، والدر المصون 1/ 480

(2) - ينظر سر صناعة الإعراب 1/ 88، والمتع 2/ 545، وشرح التصريح 2/ 380.

(3) - ينظر البحر 1/ 450.

(4) - ينظر المقتضب 1/ 171، وسر صناعة الإعراب، 1/ 88.

(5) - ينظر البقرة: (85، 86، 204، 212) - آل عمران: (14، 117، 185) - النساء: (74، 94، 109) - الأنعام: (20، 88،

70، 130).

(6) - الكشاف، 1/ 137.

الباطل خاصة، وك «الأخرة» صفة غالبية على تلك الدار، و«الدنيا» على هذه. وعلى الرغم من كون «الدنيا» من الصفات الغالبة جرت مجرى الأسماء، وترك ذكر موصوفها معها، كأنها ليست من الصفات⁽¹⁾.

نستخلص من أقوال العلماء أن كلمة (الدنيا) تستعمل تارة صفة، وتستعمل تارة استعمال الأسماء، فالتى ذكر معها موصوفها هي صفة، والتي لم يذكر معها صفة جرت مجرى الأسماء، وتعود في الأصل إلى الدنو بمعنى القرب، ولا تحذف منها الألف واللام، إلا في شعر، نحو قول المعجاج [رجز] :

- فِي سَعْيِ ذُنْيَا طَالَمَا قَدُمْتُ * * حَتَّى انْقَضَى قَضَاؤُهَا فَأَدَّتِ⁽²⁾ -

ومن هذه المجموعة لفظة (الْوُسْطَى) في قوله تعالى ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾⁽³⁾، فهي (فُعْلَى) مؤنث الأوسط، من الثلاثي المجرد المعتل (المثال الواوي) وَسَطٌ يَسِطُ سِطَةً، من باب (فَعَلَ يَفْعِلُ)، وقيل: وَسُطٌ⁽⁴⁾.

والوسط مكان النصف بين الطرفين، وَوَسَطَ الْقَوْمُ صَارُوا فِي الْوَسْطِ، والوسط بالسكون ظرف بمعنى بين، والوسط المعتدل من كل شيء، أو العدل والخير، ويقال: شيء وَسَطٌ⁽⁵⁾، أي عدولا وخيارا، ويقال: هو من وسط قومه، أي خيارهم، وأوسطهم أي أعدلهم وأرجحهم عقلا⁽⁶⁾. قال ابن فارس: «الواو والسين والطاء بناء صحيح يدل على العدل والنصف وأعدل الشيء أوسطه ووسطه ..»⁽⁷⁾

(1) - ينظر المرجع نفسه، 1 / 137 - 138 (الحاشية).

(2) - ينظر خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية للبغدادي، المطبعة الأميرية بولاق - القاهرة، ط 1 (د.ت)، 3 / 508 - 510. وقد أسهب في الحديث عن هذا الشاهد

(3) - البقرة : 238 .

(4) - ينظر اللسان، مادة (وسط).

(5) - البقرة : 143 .

(6) - ينظر اللسان، مادة (وسط)، والمفردات، كتاب الواو، ص 522، ومقاييس اللغة، باب الواو والسين وما يثلثها / 8

108 .

(7) - مقاييس اللغة، باب الواو والسين وما يثلثها / 8 / 108 .

وقيل: سميت الوسطى ؛ لأنها توسطت الصلوات، أو لأنها الفضلى من قولهم للأفضل الأوسط. وقد ذكر المفسرون أقوالاً متعددة في أي الصلوات عناها القرآن بالآية⁽¹⁾.

وذهب أبو حيان إلى أن تسميتها بالوسطى لا تخرج عن أحد أمرين: إما لكونها بين شيئين، من وَسَطَ فلان يَسِطُ إذا كان وَسَطاً بين شيئين، وإما من وَسَطَ قومه إذا فضلهم، ورجح الأمر الأخير. يقول: « والذي تقتضيه العربية أن تكون الوسطى مؤنث الأوسط بمعنى الفضلى مؤنث الأفضل، وذلك لأن أفضل التفضيل لا يبنى إلا مما يقبل الزيادة والنقص، وكذلك فعل التعجب، فكل ما لا يقبل الزيادة لا يبنيان منه [...] وإذا تقرر هذا، فكون الشيء وسطاً بين شيئين لا يقبل الزيادة ولا النقص، فلا يجوز أن يبنى منه أفعال التفضيل ؛ لأنه لا تفاضل فيه، فتعين أن تكون الوسطى بمعنى الأخير والأعدل⁽²⁾ .

وقد جاءت الكلمة ضمن خطاب عام لجميع المسلمين، وهو المحافظة على إقامة الصلوات والمداومة عليها في أوقاتها بجميع شروطها، وهذا الأمر شامل للصلاة الوسطى فلم أفردت بالذكر إذا ؟

ذكر القرطبي أنها أفردت بالذكر على الرغم من مجيئها في عموم الصلوات تشریفاً لها، مثلما شرف الله سبحانه وتعالى النبي محمداً (ص) ونوحاً في قوله ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾⁽³⁾، وشرف النخل والرمان على الرغم من دخولهما في عموم الفاكهة، وذلك في قوله تعالى ﴿فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرُمَّانٌ﴾⁽⁴⁾، وقرأ عبد الله ﴿وَعَلَى الصَّلَاةِ الْوَسْطَى﴾ بإعادة حرف الجر على سبيل التوكيد، كما قرأت عائشة «والصلاة» بالنصب، وخرجها الزمخشري على أنها نصبت على المدح والاختصاص⁽⁵⁾.

(1) - ينظر الكشاف / 1 - 375 - 376، والجامع، مج 2، 3 / 209 - 212، والبحر / 2 - 249 - 250، والتحرير والتنوير / 2 - 487.

(2) - البحر / 2 - 249.

(3) - الأحزاب : 7.

(4) - الرحمن : 88.

(5) - ينظر الجامع، مج 2، 3 / 208 - 209، والكشاف / 1 - 376، والبحر / 2 - 249.

وذهب أبو حيان إلى أنه يحتمل النصب على الموضع، نحو قولك : مررت بزيد وعمرا، وقرأ قالون (الْوَضْعَى) بالصاد - وهي قراءة نافع⁽¹⁾ - أبدلت السين صادًا لمجاورة الطاء؛ لأنهما من حيز واحد، وهما لغتان كالصراط ونحوه⁽²⁾.

وذكر العلماء أن أفعال التفضيل إذا اقترن بـ (ال) طابق موصوفه في الإفراد والتذكير وغيرهما، ولا يجوز عدم المطابقة، كما لا يجوز ذكر «من» معه جارة للمفضول⁽³⁾. ولهذا جاءت «الوسطى» مطابقة لموصوفها (الصلاة) في الإفراد والتأنيث .

ولا تخلو العربية من ألفاظ مقترنة بـ (ال) لا يقصد بها المفاضلة، وإنما هي لمجرد الوصف الذي بلغ متناه، نحو: الجامع الأَكْبَرُ وربك الأَعْلَى والرفيق الأَعْلَى والأَجْدَرُ بك أن تفعل كذا...⁽⁴⁾

(1) - ينظر الكشاف 1/ 376. وذهب القرطبي إلى أنها منصوبة على الإغراء، ينظر الجامع، مج 2، 3/ 209

(2) - ينظر الكشاف 1/ 376، والجامع، مج 2، 3/ 209، والبحر 2/ 251 .

(3) - ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2/ 179، وأوضح المسالك 3/ 294. أما قول الأعمش [سريع]:

- وَكُنْتُ بِالْأَكْبَرِ مِنْهُمْ حَصَى * وَإِنِّي الْبِرَّةُ لِلْكَأْبِرِ -

فقد خرج على أن " ال " زائدة، أو على أنها متعلقة بأكثر «نكرة» محذوفاً بدلاً من أكثر المذكور، والتقدير: ولست

بالأكثر أكثر منهم. ينظر شرح ابن عقيل 2/ 180، وأوضح المسالك، 3/ 296-296

(4) - ينظر الزمن في النحو العربي، ص 333 .

ثالثا - المضاف

1 - المضاف إلى معرفة:

ورد أفعال التفضيل مضافا إلى معرفة⁽¹⁾ في ستة وعشرين (26) موضعا :

- ستة (6) مواضع في سورة البقرة : أشد، أحرص، أكثرهم، خير، ألد، أكثر⁽²⁾.

- وخمسة (5) في سورة آل عمران : خير، أولى، أكثرهم، أخراكم⁽³⁾.

- وسبعة (7) في سورة المائدة : أكثركم، أشد، أقربهم، أوسط، أكثرهم، لأولنا خير⁽⁴⁾.

- وثمانية (8) في سورة الأنعام : أول، أكثرهم، خير، أسرع، أكثر، أكابر⁽⁵⁾.

من هذه المجموعة كلمة (أكثر) في قوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَدُوٌّ فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ ﴾⁽⁶⁾. هي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم كثر الشيء يكثر كثرة، ازداد حسيا أو معنويا، من باب (فعل يفعل) نقيض القلة، وأكثر الشيء وكثره جعله كثيرا، وأكثر الرجلُ ازداد ماله. وكثره غالبه بالكثرة، وتكاثر القوم تفاخروا بكثرة العدد، وتكاثر الشيء واستكثره رآه كثيرا، والكثرة نهاء العدد، تستعمل في زيادة الفضل، والكوثر العدد الكثير أو الخير العظيم، أو نهر في الجنة. والتكاثر المكاثرة والمباهاة بكثرة العدد⁽⁷⁾. قال تعالى: ﴿ أَلِهَاتِكُمُ التَّكَاثُرُ حَتَّى زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾⁽⁸⁾.

(1) - تشير إلى أننا نذكر الصيغة مفصولة عن المضاف إليه إذا كان اسما ظاهرا للاختصار .

(2) - البقرة : (85) - (96) - (100) - (197) - (204) - (243) .

(3) - آل عمران : (54، 150) - (68) - (110) - (153) .

(4) - المائدة : (59) - (82) - (82) - (89) - (103) - (114) - (114) .

(5) - الأنعام : (14، 183) - (37، 111) - (57) - (62) - (116) - (123) .

(6) - البقرة : 243 .

(7) - ينظر اللسان، مادة (كثر)، ومقاييس اللغة، باب الكاف والياء وما يثلثها 5 / 160-161، والمفردات كتاب الكاف،

ص 426، ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (كثر).

(8) - التكاثر 1 .

والفعل كثر إذا كان مزيدا بالهمزة يأتي في القرآن للدلالة على الكثرة المعنوية، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا نُوحُ قَدْ جَادَلْتَنَا فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا﴾⁽²⁾. وإذا كان مزيدا بالتضعيف يأتي للدلالة على الكثرة الحسية⁽³⁾، نحو قوله تعالى ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثُرْتُمْ﴾⁽⁴⁾. وقد دلت في أغلب الآيات المحصاة على الكمية العددية، وغالبا ما كانت هذه الكمية مذمومة، إما بعدم الشكر، وإما بعدم الإيثار وإما بالجهل أو بالفسق أو بعدم العقل. ففي الآية التي نحن بصدد دراستها، وردت ضمن جملة مؤكدة بأن اللام لتبيان فضل الله تعالى على كل الناس، وكلمة «الناس» تفيد العموم؛ لأن كل واحد لله عليه فضل، وأفضاله لا تعد ولا تحصى، ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾⁽⁵⁾.

وكان من المناسب، بل من الواجب أن يقابل الناس هذه النعم بالشكر لله تعالى؛ إلا أن القرآن أشار بـ «لَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ»، ودل على أن الشاكرين قليل قال تعالى ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾⁽⁶⁾.

وشبيه بهذا قوله تعالى ﴿وَإِنْ تُطِغْ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ بِيضُلُوكَ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ﴾⁽⁷⁾. ونشير إلى أن الله كثيرا ما ذم (الأكثر) في القرآن، فهو غالبا ما يقال للذين يتبعون أهواءهم⁽⁸⁾.

ومنها أيضا كلمة «أكابر» في قوله تعالى ﴿وَمَكَدَكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾⁽⁹⁾. فهي (أفَاعِل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم كَبُرَ يَكْبُرُ، أي عظم من باب (فَعُلَ يَفْعُلُ) ويقال: كبر الأمر أي صار كبيرا، وكبر عليه الأمر شق عليه وثقل،

(1) - الفجر : 12 .

(2) - هود : 32 .

(3) - ينظر أبنية الأفعال، ص 185 .

(4) - الأعراف : 86 .

(5) - إبراهيم : 34 .

(6) - سبأ : 13 .

(7) - الأنعام : 116 . وقد اختلفوا في معنى الأرض، أهي الدنيا كما ذكر ابن عباس، أم هي مكة ؟، وعلى هذا الأخير

يكون أكثر من في الأرض هم رؤساء مكة. ينظر البحر / 4 / 212 .

(8) - ينظر البحر / 4 / 212 .

(9) - الأنعام : 123 .

وكبر الرجل يكبر من باب (فعل يفعل) طعن في السن، فهو كبير. والكبير من أسماء الله الحسنى ومعناه: العظيم ذو الكبرياء. والأكابر والكبراء العظماء والوجهاء والأشراف⁽¹⁾.
 ووردت الكلمة مجموعة جمع تكسير على (أفعل)، وجمع (أفعل) على (أفعل) قياسي، قال سيبويه: «وأما الأصغر والأكبر، فإنه يكسر على أفاعل»⁽²⁾

وقد أضيفت إلى (مُجْرِمِيهَا)، وهذه الأخيرة محل اختلاف بين العلماء، إذ منهم من جعلها مضافا إليه، ومنهم من أجاز كونها بدلا من (أكابر) كأبي البقاء، ومنهم من جعلها مفعولا أول و(أكابر) مفعول ثان، وهو عند أبي حيان خروج عن القاعدة النحوية⁽³⁾. إذ أن أفعل التفضيل إذا كانت معه (من) مذكورة أو مقدره أو كان مضافا إلى نكرة يأتي مفردا مذكرا دائما، سواء أكان لمذكر أم لمؤنث مفرد أم مثنى أم جمع. فإذا أنث أو ثني أو جمع طابق ما هو له في ذلك ولزمه في هذه الحالة، إما الألف واللام، وإما الإضافة إلى معرفة.

وقد خص الله سبحانه وتعالى (الأكابر) هنا دون سواهم؛ لأنهم أقدر من غيرهم على التحايل والمكر والفساد لرئاستهم وكثرة أرزاقهم، والسيطرة على الضعفاء والمحتاجين. وسنن الله في الأرض أن جعل أتباع الرسل الضعفاء. كما قال تعالى ﴿وَاتَّبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾⁽⁴⁾، وجعل فساقهم أكابرهم.

وقرأ ابن مسلم «أكبر مُجْرِمِيهَا» على الأفراد، وقد أجاز أن يفرد أفعل التفضيل أو يطابق، إذا أضيف إلى معرفة وكان لمثنى أو جمع أو مؤنث⁽⁵⁾، نحو قوله تعالى ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِمْ﴾⁽⁶⁾، وقد أفاض النحاة في هذه المسألة⁽⁷⁾.

(1) - ينظر اللسان، مادة (كبر)، ومقاييس اللغة، باب الكاف والباء وما يثلثها / 5 / 153 - 154، والمفردات كتاب الكاف، ص 420. ومعجم الألفاظ والأعلام القرآنية، مادة (كبر).

(2) - الكتاب 3 / 644.

(3) - ينظر البحر 4 / 217.

(4) - الشعراء: 111.

(5) - ينظر البحر 4 / 217.

(6) - البقرة: 96.

(7) - ينظر على سبيل المثال شرح ابن عقيل 2 / 181 - 182، وأوضح المسالك 3 / 286 - 297، والمجم 2 / 103

2 - المضاف إلى نكرة:

ورد أفعال التفضيل مضافا إلى نكرة في خمسة (5) مواضع :

- موضع واحد في سورة البقرة : أول⁽¹⁾.

- وموضعين (2) في سورة آل عمران : أول، خير⁽²⁾.

- وموضعين (2) في سورة الأنعام : أول⁽³⁾.

فكلمة «أول» في قوله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِيهِ﴾⁽⁴⁾، قيل : إنه من الأسماء التي لا فعل لها⁽⁵⁾. وللعلماء في فائه وعينه أقوال⁽⁶⁾ :

1 - ذهب الخليل إلى أنه (أفعل) فاؤه همزة وعينه واو⁽⁷⁾.

2 - وذهب سيويه إلى أنه (أفعل) فاؤه وعينه واوان، واستدل على ذلك بلزوم (من) له، حيث تقول : أول منه ومررت بأول منك⁽⁸⁾.

3 - وذهب الفراء إلى أن عينه همزة، من (وَأَلْ)، وأصله (أَوَّالْ)، فخفف بقلب الهمزة الثانية واوا وإدغام الواو في الواو⁽⁹⁾. لكن هذا القول استضعف ؛ لأنه لم يأت على أصله في موضع من المواضع، وما زعمه الفراء بأنهم التزموا التخفيف فيه كما فعل في «النبى» و«البرية» قليل، وقياس تخفيف (أَوَّالْ) إنما هو (أول)⁽¹⁰⁾.

(1) - البقرة : 41 .

(2) - آل عمران : (96) - (110).

(3) - الأنعام : (94)، (110).

(4) - البقرة : 41 .

(5) - ينظر على سبيل المثال الممتع 2 / 566 .

(6) - ينظر الكتاب 3 / 195، والأصول في النحو 3 / 339 - 340، والنصف 2 / 201 وما بعدها، وسر الصناعة 2 / 600

- 800، والممتع 2 / 563 وما بعدها، والإملاء 1 / 33 - 34، وشرح الكافية 2 / 218، وشرح الشافية 2 / 340 .

(7) - ينظر العين 8 / 368، والمفردات، كتاب الألف، ص 31 .

(8) - ينظر الكتاب 3 / 195 .

(9) - ينظر الممتع 2 / 684، وشرح الكافية 2 / 218 .

(10) - ينظر الممتع 2 / 684 .

4 - وقيل : إنه من آك يؤول، وأصله « أول »، الهمزة الأولى فيه زائدة، ثم حدث فيه قلب، فأخرت الفاء بعد العين، فأصبح « أوأل » بوزن (أَعْقَل) ثم قات الهمزة واوا، وأدغمت في الواو⁽¹⁾.

5 - وقيل : هو من «وَوَّل» على وزن (فَوَعَلَ) أبدلت الواو الأولى همزة⁽²⁾.

والأول هو الذي يترتب عليه غيره، ويستعمل على أوجه⁽³⁾ :

أ - المتقدم بالزمان، نحو قوله : عبد الملك أولاً ثم المنصور .

ب - المتقدم بالرياسة في الشيء، نحو : الأمير أولاً ثم الوزير

ج - المتقدم بالوضع، نحو قولك للخارج من الجزائر العاصمة، قسنطينة أولاً، ثم عنابة.

د - المتقدم بالنظام الصناعي، نحو أن يقال : الأساس أولاً ثم البناء.

ويستعمل ظرفاً فيبنى على الضم، كما يأتي بمعنى قديم⁽⁴⁾.

ويقال : تأول الكلام تأويلاً فسرّه، ورجع به إلى أصله، وتأويل الأحاديث، يراد به في القرآن تفسير الأحلام. وآك الرجل أهله وعياله وأتباعه، ولا تستعمل كلمة « آك » إلا لمن لهم شأن وشرف. والأول ضد الآخر، ومؤنثه الأولى، وجمعه الأولون كما أن «الأول» من أسماء الله الحسنى، وهو الذي لم يسبقه في الوجود شيء، أي الأزلي الذي لا أول له ولا ابتداء مطلقاً، قال تعالى : ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ ..﴾⁽⁵⁾.

وقد أضيفت الكلمة في الآية السابقة إلى نكرة، وجاءت هذه النكرة بصيغة المفرد، مع أنها مسبوقة بجمع، وهو كلام العرب الجيد الفصيح، يقول الفراء : « .. فوحد الكافر وقبله جمع، وذلك من كلام العرب فصيح جيد في الاسم إذا كان مشتقاً من فعل مثل الفاعل والمفعول يراد به : ولا تكونوا أول من يكفر به، فتحذف « من »، ويقوم الفعل

(1) - ينظر شرح الكافية 2 / 218 .

(2) - ينظر المرجع نفسه، ص. ن .

(3) - ينظر المفردات، كتاب الألف، ص 31 - 32 .

(4) - المرجع نفسه، ص 32 .

(5) - الحديد : 3 .

مقامها فيؤدي الفعل عن مثل ما أدت من عنه من التأنيث والجمع، وهو في لفظ توحيد...»⁽¹⁾.

وذهب أبو حيان إلى أن أفعل التفضيل إذا أضيف إلى نكرة غير صفة، فإنه يبقى مفردا مذكرا، والنكرة تطابق ما قبلها في الإفراد والتثنية والجمع، وإن كانت صفة جازت المطابقة، وجاز الإفراد⁽²⁾.

ويستعمل " أول " استعمالين : أحدهما أن يجري مجرى الأسماء، فيكون مصروفاً، وثانيهما أن يجري مجرى أفعل التفضيل، فيستعمل على ثلاثة أنحاء :

1 - أن تأتي بعده (من) مذكورة أو مقدره .

2 - أن يأتي بالألف واللام .

3 - أن يأتي بالإضافة⁽³⁾.

وقد جاءت الكلمة في كل الآيات مفردة ومضافة باستثناء آية واحدة وردت فيها محلاة بـ (ال) ومضافا إليها، ودالة على جمع المذكر السالم، وذلك في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِن هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁴⁾.

وكلمة (خير) في قوله تعالى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾⁽⁵⁾، (أفعل) على غير قياس، حذفت همزتها لكثرة الاستعمال، من الثلاثي المجرد المعتل (أجوف يائي) خار بخير خيرة وخيرا : فضل، من باب (فعل يفعل)، تقول : خار الشيء على غيره فضله، وخار خيرا صار ذا خير، وخار الله لك في الأمر جعل لك فيه خيرا والخيرة الانتقاء أو الاختيار، والخير ضد الشر، وهو كذلك النعم والمال الكثير، وهو أيضا صلاح الحال، وكل ما يرغب فيه عموما كالعقل والعدل والفضل⁽⁶⁾...

(1) - معاني القرآن 1 / 32 - 33، وينظر الكشاف 1 / 276 .

(2) - ينظر البحر 1 / 332 .

(3) - ينظر المقتضب 3 / 245، والبحر 1 / 326 .

(4) - الأنعام : 25 .

(5) - آل عمران : 110 .

(6) - ينظر اللسان، مادة (خير)، والقاموس المحيط، فصل الحاء باب الراء 2 / 26 .

وتستعمل الكلمة تارة اسما نحو قوله تعالى ﴿إِنَّ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ
وَالْأَقْرَبِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ ..﴾⁽²⁾،
وتستعمل تارة وصفا وتقديرها (أفعل منه) نحو: هذا خير من ذلك وأفضل كقوله
تعالى ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا﴾⁽³⁾، وقوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ
لَكُمْ﴾⁽⁴⁾.

وما أحصيناه من هذه الكلمة فيه ما يدل على التفضيل، وفيه ما يحتمل التفضيل
وغيره⁽⁵⁾. وقد جاء أفعال التفضيل في الآية التي نحن بصدد دراستها مفردا مذكرا على
الرغم من جريانه على جمع، وقد مرّ بنا في الصفحة السابقة أن أفعال التفضيل إذا أضيف
إلى نكرة غير صفة بقي مفردا مذكرا. ولم يبين الله تعالى في هذه الآية جهة الخيرية في اللفظ،
إلا أن المرجح هو أنها تكمن في سبقهم إلى الإيمان بالرسول (ص)، وإلى نصرته، ونقلهم
الشريعة عنه، وافتتاحهم البلدان، وكلها فضائل اختصوا بها دون سواهم، مع ما لهم من
فضائل⁽⁶⁾.

(1) - البقرة : 180 .

(2) - آل عمران : 104 .

(3) - البقرة : 106 .

(4) - البقرة : 184 .

(5) - سنتعرض إلى هذا للصنف في باب (أفعال التفضيل على غير باه).

(6) - ينظر البحر 3 / 30، والجامع، مج 2، 4 / 170 وما بعدها، والتحرير والتنوير 4 / 48

وما بعدها .

رابعاً - المذكور فيه (من) الجارة للمفضول

وردت (من) الجارة للمفضول في ثمانية وعشرين (28) موضعا :

- عشرة (10) مواضع في سورة البقرة : خير، أظلم، أشد، أكبر، أحق⁽¹⁾.
- وثلاثة (3) في سورة آل عمران : خير، أقرب⁽²⁾.
- وسبعة (7) في سورة النساء : أكثر، أهدى، أحسن، أصدق، أكبر⁽³⁾.
- وثلاثة (3) في سورة المائدة : أحسن، شر، أحق⁽⁴⁾.
- وخمسة (5) في سورة الأنعام : أظلم، أهدى⁽⁵⁾.

من هذه المجموعة كلمة (أظلم) في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ﴾⁽⁶⁾، فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، ظلم يظلم ظلماً (بفتح الظاء وضمها) ومظلمة : وضع الشيء في غير موضعه، من باب (فعل يفعل). تقول ظلم فلان حقه، غصبه أو أنقصه إياه أو جار عليه، وظلم به كفر به، والظالم من يفعل الظلم، والظلوم والظلام الكثير الظلم، وأظلم الليل اسودّ، والرجل دخل في الظلام، والظلام ذهاب النور، ويجمع على ظلمات⁽⁷⁾.

ووردت هذه الكلمة في الآيات المحصاة خبراً عن (من) الاستفهامية، وقد أريد بها النفي⁽⁸⁾، وإذا أنعمنا النظر في الآيات التي وردت فيها ظاهرياً، تبين أنه لا أحد من المانعين أظلم ممن منع مساجد الله، ولا أحد من الكاذمين أظلم ممن كتم شهادة عنده من الله، ولا أحد من المفترين أظلم ممن افترى على الله الكذب، ولا أحد من المكذبين أظلم ممن كذب بآيات الله وصدف عنها، وهو ما يوهم في الظاهر بوجود تناقض بينها، على أن خص كل

(1) - البقرة : (106، 221، 263) - (114، 140) - (191) - (217، 219) - (247) .

(2) - آل عمران : (15، 157) - (187) .

(3) - النساء : (12) - (51) - (86، 125) - (87، 122) - (153) .

(4) - المائدة : (50) - (60) - (107) .

(5) - الأنعام : (21، 93، 114، 157) - (157) .

(6) - البقرة : 114 .

(7) - ينظر اللسان، مادة (ظلم)، ومقاييس اللغة باب الظاء واللام وما يثنونها 3 / 468 - 469 .

(8) - ينظر البحر 1 / 827، والجامع، مج 1، 2 / 78 .

واحد بمعنى صلته، فإذا تخصصت بالصلوات زال التناقض. وقد يكون التخصيص بالنسبة إلى السبق، لما لم يسبق أحد إلى مثله، حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم متبعاً طريقتهم في ذلك .

ويعلق أبو حيان على هذا أن السبق في هذه الحالة يؤول على أنه يقصد به السبق في المانعية أو الافتراضية⁽¹⁾، وهذا يؤدي إلى غموض في المعنى، ومن ثم ليس هو المقصود من الآيات، وإنما المقصود نفي الأظلمية، ونفيها لا يتطلب بالضرورة نفي الظلمية؛ لأن نفي المقيد لا يدل على نفي المطلق، وما دام الكلام لا يدل على نفي الظلمية ليس هناك تناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الظلمية، وإذا ثبتت التسوية في الأظلمية لم يوجد تفاوت بين من وصف بذلك؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وعندها يصير المعنى لا أحد أظلم من الآخر .

والآيات التي وردت فيها صيغة (أَظْلَمَ) إنما هي في الكفار، فهم متساوون في الأظلمية سواء منهم من وصف بصفة واحدة أو بأكثر، وحتى إن اختلفت طرق الأظلمية، فكلها تؤدي إلى الكفر، وهو صفة لا تتجزأ ولا يمكن فيه الزيادة بالنسبة إلى من اتصف به، وإنما تكمن الزيادة في الظلم بالنسبة إلى الكفار والمؤمنين العصاة، بجامع ما اشتركوا فيه من المخالفة، ويبقى الكافر أظلم من المؤمن، ومن ثم نقول: إن ظلم الكافر يزيد على ظلم غيره⁽²⁾.

ومن هذه المجموعة أيضاً كلمة (شَرَّ) في قوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ أَنْبَأُكُمْ بِشَرِّ مِمَّنْ ذَلِكُمْ مَثْوٍ عِنْدَ اللَّهِ﴾⁽³⁾، فهي (فَعْل) على غير قياس من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف: شَرَّ يَشْرُ وَيَشْرُ شِراً وَشِرَارَةً مِنْ بَابِ (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ). والشر: نقبض الخير كما أنه اسم جامع للأذى والرذائل والخطايا، والشَّرِّير: الكثير الشر، وهو لقب إبليس ويجمع على أشرار. وشَرَّ الناس: أكثرهم شراً وسوء عمل، والشرارة: ما يتطاير من النار، ويجمع على شرر⁽⁴⁾.

(1) - يبدو أن هذه (المحدثات) ليست لأبي حيان، وإنما هي من وضع من جاء بعده .

(2) - ينظر البحر 1 / 527 .

(3) - المائدة : 60 .

(4) - ينظر اللسان، مادة (شرر)، والقاموس المحيط فصل الشين باب الرءاء 2 / 58 .

وفي مقاييس اللغة : « الشين والراء أصل واحد، يدل على الانتشار والتطير، من ذلك الشر خلاف الخير، ورجل شرير، وهو الأصل لانتشاره وكثرته »⁽¹⁾. ومنه قوله تعالى ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا كَانَتْ شَرًّا مُسْتَظِيرًا﴾⁽²⁾، أي كان عذابه فاشيا منتشرا غاية الانتشار⁽³⁾.

وهي من الكلمات (الثلاث)⁽⁴⁾ التي خرجت عن الأصل والقياس، وجاءت مجردة من الهمزة لكثرة الاستعمال. وقد ورد في الكلام العربي استعمالها بالهمزة على الأصل. وقرئت كلمتا (خير وشر) في جميع القراءات المتواترة بدون همزة وأشار ابن جنبي إلى أن الإتمام من الأصول المرفوضة⁽⁵⁾. وقرئ في الشواذ ﴿مَنْ الْكَذَّابُ الْأَشْرُّ﴾⁽⁶⁾، وهو ما يفهم منه أن ظاهرة تجرد (خير وشر) من الهمزة ظاهرة عامة في القرآن الكريم باستثناء قراءة قتادة وأبي قلابة وأبي حيوة بفتح الشين في (الأشر) وتشديد الراء على أنها من أفعال التفضيل.

ولم ترد هذه الكلمة في السور المدروسة إلا مرتين (2) دالة على التفضيل في الآية (60) من سورة المائدة. ويبدو من هذه الآية أن ظاهر الخطاب للرسول (ص)، وهو موجه لأهل الكتاب بدليل ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْفَعُونَ مِمَّا﴾⁽⁷⁾، ويحتمل عند ابن عطية أن يكون موجه إلى المؤمنين، أي قل يا محمد للمؤمنين : هل أنبئكم بشر من حال هؤلاء الفاسقين يوم القيامة، أولئك أسلافهم الذين لعنهم الله وغضب عليهم، ففي هذه الحالة تكون الإشارة إلى حالهم، وعلى هذا الإضمار يكون «بشر» أفعال تفضيل باقيا على أصل وضعه، وهو الدلالة على الاشتراك في الوصف، وزيادة الفضل على المفضل عليه في الوصف، فيكون ضلال أولئك الأسلاف وشرهم أكثر من ضلال هؤلاء الفاسقين وشرهم.

(1) - مقاييس اللغة، باب ما جاء من كلام العرب أوله شين في المضاعف والمطابق، 3 / 180 .

(2) - الإنسان : 7 .

(3) - ينظر الكشاف 4 / 196، ومعاني القرآن للفراء 3 / 216 .

(4) - أي (خير وشر وحب).

(5) - المحتسب 2 / 289 .

(6) - القمر : 26 .

(7) - المائدة : 69 .

فإذا كان الخطاب موجهاً إلى أهل الكتاب بقي (شر) على بابه من التفضيل، لكن على معتقد أهل الكتاب؛ لأنهم قالوا: ما نعلم ديناً سراً من دينكم، لكن الحقيقة أن لا ضلال عند المؤمنين، ولا يشتركون في ذلك مع أهل الكتاب⁽¹⁾.

ومن صيغ هذه المجموعة أيضاً «أَقْرَبُ» في قوله تعالى ﴿هُمُ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾⁽²⁾، فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح السالم، قُرْبٌ يَقْرُبُ قُرْباً وقُرْبَاناً وقُرْبَاناً: دنا فهو قريب. تقول قُرْبُ الرجل الشيء وقرب منه دنا فهو من باب (فعلٌ يفعلُ) و(فعلٌ يفعلُ). وقرب زوجته باشرها، وقربه أدناه، وقرب قرباناً قدم ذبيحة أو نحوها ليتقرب بها إلى الله تعالى، وتقرب إلى الله بالأعمال الصالحة، أي حاول القرب منه، والقربة القرابة أو النسب، وتجمع على قربات وذوو القربى: الأقارب، والقريب: الداني في المكان أو الزمان أو النسبة أو الحظوة أو الرعاية والقدرة.

وهي وصف يستوي فيه المذكر والمؤنث، كقولك: هو قريب وهي قريب، قال تعالى ﴿إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾⁽³⁾، وهم الأقرباء والأقارب والأقربون⁽⁴⁾. وتعني القرب الذي يقابل البعد، وهي من فعل لازم يعدي بإلى وباللام وبمن. ومن خواص أفعال التفضيل أنه يتعلق به حرفاً جر من جنس واحد، وليس أحدهما معطوفاً على الآخر ولا بدلاً منه، بخلاف باقي العوامل، فإنه لا يتعلق به حرفاً جر من جنس واحد إلا بالعطف أو على سبيل البدل، كقولك مثلاً: زيد بالنحو أبصر منه بالفقه⁽⁵⁾.

وقد ذهب بعض المفسرين إلى أن (أقرب) في هذه الآية لا تعني المقابل للأبعد وإنما هو من القرب بفتح القاف والراء، وهو بمعنى الطلب، ومنه القارب أي طالب الماء. وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد أن تكون التعدية باللام لا بإلى ولا بمن، ومن ثم يصير التعبير: محمد أقرب لعملي من أحمد.

(1) - ينظر الكشاف 1 / 624 - 625، والبحر 3 / 528، والتسهيل لابن جزي، ص 181 - 182

(2) - آل عمران: 167.

(3) - الأعراف: 56.

(4) - ينظر اللسان، مادة (قرب)، والقاموس المحيط، فصل القاف باب الباء 1 / 118 وما بعدها، ومقاييس اللغة، باب

القاف والراء وما يثلثها 5 / 80 وما بعدها، والمفردات، كتاب القاف، ص 398 وما بعدها.

(5) - ينظر البحر 3 / 115.

ويبدو من الآية أن المذكورين فيها كفار ؛ لأن الله سبحانه وتعالى، إذا قال : هذا أقرب، فهو اليقين بأنهم مشركون، وقال الماتريدي : إن (أقرب) في الآية معناها : ألزم على الكفر، وأقبل له مع وجود الكفر منهم حقيقة، لا على القرب إليه قبل الوقوع. كما يمكن أن يحمل معنى القرب على أنهم كانوا شاكّين في الأمر والشاكّ في أمر الكفر والإيمان تارك للإيمان، فهو أقرب إلى الكفر⁽¹⁾.

(1) - ينظر البحر 3 / 118، والكشاف 1 / 478، والجامع، مج 2، 4 / 267.

خامسا - المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول

وردت (من) الجارة للمفضول محذوفة في واحد وخمسين (51) موضعا :
- ستة عشر (16) موضعا في سورة البقرة : أدنى، خير، أحق، أزكى، أظهر، أقرب، أقسط، أقوم⁽¹⁾ .

- وخمسة (5) مواضع في سورة آل عمران : أعلم، خير، أكبر⁽²⁾ .
- وستة عشر (16) في سورة النساء : أدنى، أعلم، خير، أقوم، أحسن، أشد، أولى⁽³⁾ .

- وخمسة (5) في سورة المائدة : أقرب، شر، أضل، أعلم، أدنى⁽⁴⁾ .
- وتسعة (9) في سورة الأنعام : أكبر، خير، أعلم، أحق، أحسن⁽⁵⁾ .
ما يلاحظ في هذه المجموعة أنها جاءت كلها مجردة من (أل) والإضافة، وقد ذكر العلماء أن أفعال التفضيل إذا كان مجردا من (أل) والإضافة ذكرت معه (من) جارة للمفضول، غير أنه يجوز حذفها بل يحسن، لا سيما إذا وقع أفعال التفضيل خبرا، أما إذا وقع غير خبر كأن يكون صفة أو حالا قلّ الحذف⁽⁶⁾ .

وأغلب صيغ هذه المجموعة وقع خبرا أو معطوفا على خبر، لذا حسن الحذف وهو أمر وافقت فيه الدراسات القرآنية أقوال العلماء. ففي قوله تعالى ﴿آتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾⁽⁷⁾، نلاحظ أن (من) مع المفضول حذفها مع كل من (أدنى وخَيْرٌ)، فحذفها مع (أدنى) للعلم بهما، وحسن الحذف ؛ لأن أفعال التفضيل خبر، والتقدير: أدنى من ذلك الطعام الواحد. وحسن أيضا كون المفضول مذكورا بعد ذلك،

(1) - البقرة : (61، 282) - (61، 103، 184، 216، 220، 271، 280) - (228) - (232) - (232) (237) - (282) - (282) .

(2) - آل عمران : (36، 167) - (110، 198) - (118) .

(3) - النساء : (3) - (25، 45) - (25، 46، 59، 66، 77، 170، 171) - (46) - (59) - (66، 84²) - (135) .

(4) - المائدة : (8) - (60) - (60) - (60) - (61) - (108) .

(5) - الأنعام : (19، 78) - (32) - (53، 58، 117، 119) - (81) - (152) .

(6) - ينظر البحر 1 / 395 - 396 .

(7) - البقرة : 61 .

وهو قوله «بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ»، أما حذفها مع (خير) فوقعها خبرا، والتقدير: بالذي هو خير فيه⁽¹⁾.

وفي قوله تعالى ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾⁽²⁾ حسن حذف (من) أيضا مع معموها لكون صيغ أفعال التفضيل الثلاث أخبارا، والتقدير: الكتابة أقسط وأقوم وأدنى لكذا من عدم الكتابة. ونسق هذه الأخبار في غاية الحسن، إذ بدئ أولا بالأشرف وهو الأقسط في حكم الله، فينبغي أن يتبع ما أمر به، ثم أتبع بالشهادة بعد الكتابة؛ حتى لا تقع ريبة؛ لأن انتفاء الريبة مترتب على طاعة الله في الكتابة والإشهاد، فتطمئن النفس، وتلك هي الغاية⁽³⁾.

وحذف (من) مع المفضول هو الكثير الغالب في القرآن الكريم، جاء حذفها فيما يقرب من مائتين وخمسين (250) موضعا⁽⁴⁾. وما أحصيناه يمثل نسبة 20,4% من المجموع العام، وهي نسبة تبين غلبة حذف (من) على ذكرها، وأغلب صيغ هذه المجموعة ينتمي إلى ما جاء أفعال التفضيل فيه مجردا من (أل) والإضافة، وقد درسنا منها عينات هناك، لذا نكتفي بهذين المثالين تفاديا للتكرار.

(1) - ينظر البحر 1 / 395 .

(2) - البقرة : 282 .

(3) - ينظر البحر 2 / 368 .

(4) - ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم 4 / 143 .

سادسا - أفعال التفضيل على غير بابيه

ورد أفعال التفضيل على هذه الصفة في سبعة عشر (17) موضعا :

- ستة (6) مواضع في سورة البقرة : خير، ألد، أحق⁽¹⁾.

- وموضعين (2) في سورة آل عمران : خير⁽²⁾.

- وسبعة (7) مواضع في سورة النساء : أعلم، خير، أهدي، أشد⁽³⁾.

- وموضعين (2) في سورة الأنعام : خير⁽⁴⁾.

من هذه المجموعة لفظة (اللد) في قوله تعالى ﴿وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾⁽⁵⁾. فهي (أفعل) من الثلاثي المجرد الصحيح المضعف، لد يلد لدا، ويلد لدا، أو لدد يلد لدا إذا خصم أو صار ألد. فالصيغة إما من مفتوح العين في الماضي مضمومها أو مفتوحها في المضارع (فعل يفعل) أو من مكسور العين في الماضي مفتوحها في المضارع (فعل يفعل). فإذا كان من (فعل يفعل) فهو بمعنى غلب في الخصام والجدال وإذا كان من (فعل يفعل) فهو بمعنى صار ألد⁽⁶⁾.

والألد الخصم الجدل، الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق، ويجمع على لدد ولداد قيل : إنه مشتق من لديدي العتق، وهما صفحتاه، وتأويله : أن خصمه أي وجه أخذ من وجوه الخصومة غلبه في ذلك. يقال : رَجُلٌ أَلَدٌ بَيْنَ اللَّدِّ، شديد الخصومة وامرأة لداء، وقوم لدد، وقد لددت تلدد لدا، ولددت فلانا ألدّه إذا جادلته فغلبت⁽⁷⁾

(1) - البقرة : (54، 103، 221، 263) - (204) - (228).

(2) - آل عمران : (54، 110).

(3) - النساء : (45) - (46، 59، 66، 128) - (52) - (84).

(4) - الأنعام : (32، 67).

(5) - البقرة : 204.

(6) - ينظر معاني القرآن للفراء 1 / 123، والجامع، مج 2، 3 / 16.

(7) - ينظر العين 8 / 8 - 9، ومعاني القرآن للفراء 1 / 123، وحرّيب القرآن لابن قتيبة، ص 80، ومقاييس اللغة، باب اللام وما بعدها في المضاعف والمطابق 8 / 203، والمفردات، كتاب اللام ص 449، والجامع، مج 2، 3 / 16، واللسان، مادة (لدد).

وقد اختلف المفسرون في هذه الكلمة، فمنهم من عدّها صفة مشبهة، ولكنها يشتم منها رائحة التفضيل والمبالغة. قال الزمخشري: « وإضافة الألد بمعنى «في» كقولهم: ثبت الغدر، أو جعل الخصام ألد على المبالغة، وقيل: الخصام جمع خَصَم⁽¹⁾ كَصَب وصِعَاب بمعنى وهو أشدّ الخصوم خصومة⁽²⁾ ».

وهي صفة مشبهة عند الطاهر بن عاشور⁽³⁾؛ لأن مؤنثها على (فَعْلَاء)، يقال: لداء، وقد منع العلماء أن يكون أفعال التفضيل من (أَفْعَل فَعْلَاء)⁽⁴⁾.

وإضافة الكلمة إلى الخصام يصير معناها شديد الخصام، وإذا كان الخصام ليس مصدرا بمعنى أنه جمع خَصَم كَصَب وصِعَاب، تظهر الإضافة حيثثد ويصير المعنى: وهو ألد الناس المخاصمين⁽⁵⁾. واختلاف الآراء حول هذه الصيغة مرده إلى اختلافهم في كلمة (الخصام)، أهي مفرد ومن ثم تكون مصدرا، أم جمع فتكون صفة كَصَب وصِعَاب⁽⁶⁾.

نستنتج من هذه الآراء أن العلماء يميلون إلى أن صيغة (ألد) أفعال تفضيل عدل بها إلى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة، لا لشيء إلا لأن مؤنثها يأتي على (فَعْلَاء) وهو شرط كانوا قد وضعوه لصياغة أفعال التفضيل؛ ألا يكون من فعل يأتي الوصف منه على (أَفْعَل فَعْلَاء)، وقيدوا ذلك بالعيوب والمحاسن والألوان، فالوصف منها على (أفعال) واختلفت أقوالهم في سبب المنع.

وقد أشرنا إلى أن بعض الكوفيين يميز أفعال التفضيل في أبيض وأسود. ومنه نميل إلى القول بدلالة (ألد) على التفضيل، ترجيحاً لدلالة كلمة (الخصام) على الجمع. وقد

(1) - قال ابن قتيبة «والخصام جمع خصم، ويجمع على (فُعُول وفَعَال)، يقال خَصَمَ وخَصَمًا وخُصُومًا، غريب القرآن، ص 80.

(2) (الكشاف / 1 / 352).

(3) - ينظر التحرير والتنوير / 2 / 249.

(4) - ينظر الكتاب / 4 / 98، والمتنضب / 4 / 182، وشرح المفصل / 6 / 91، وشرح الكافية / 2 / 213، وشرح التصريح / 2 / 93.

(5) - ينظر التحرير والتنوير / 2 / 249، والبحر / 2 / 123.

(6) - ينظر العين / 4 / 191، وهرب القرآن، ص 80، والكشاف / 1 / 352، والجامع، مج 2، / 3 / 16 والبيان / 1 / 166 - 187، والبحر / 2 / 123، والتحرير والتنوير / 2 / 249.

الخاتمة

بعد دراسة المشتقات في الربع الأول من القرآن الكريم، وبعد استعراض آراء النحاة وأئمة اللغة والمفسرين، وفي ضوء المناقشات المتنوعة التي شملت الإحصاء والوصف والمقارنة والتحليل والتعليل، توصل البحث إلى نتيجة عامة مفادها أنه على الرغم من تعدد أبنية المشتقات وما يقابلها من تعدد كبير في الأمثلة والمعاني، فإن القرآن يمثل بحق الصورة المثلى للغة الأدبية التي تذوب عندها الفوارق اللهجية.

أما باقي النتائج، فمن أهمها ما يأتي:

1 - تنوعت صيغة (فاعل) في السور، فجاءت مقصودا بها الرتبة والعدد واسم الذات واسم المعنى والصفة، وأكثرها اطرادا ما كان صفة؛ لما لهذه الصيغة من الدلالة على الحدث وصاحبه توكيدا لقاعدة منطقية أنه لا فعل من دون فاعل، ولا فاعل من دون فعل.

2 - استعمل القرآن مشتقات جاءت من أفعال شذت عن القاعدة التي تقول: إن الفعل إذا كان حلقى العين أو اللام جاء على (فعل يفعل)، وجاءت على الأصل، من ذلك بآزغ وقاعد وبألغ.

3 - يعدل القرآن أحيانا عن صيغة فعلية إلى صيغة اسمية لضرب من البيان كعدوله عن المضارع إلى اسم الفاعل في الآيتين (134) من سورة آل عمران و(142) من سورة النساء؛ ليفيد أن الفعل يفيد التجدد، وأن الاسم يفيد الثبوت.

4 - تبين، بعد الموازنة بين بابي (فعل يفعل) و(فعل يفعل)، أن أكثر أسماء الفاعلين كان من الأول؛ إذ يكاد يمثل ضعف الثاني، والسبب في ذلك أن العربية تميل إلى مقابلة حركة عين الماضي بحركة قريبة منها في المضارع، لذا نجد (فعل) في الماضي يقابله في أغلب الأحيان (يفعل) في المضارع؛ لأن مخرج الضمة أقرب إلى مخرج الفتحة من مخرج الكسرة، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية أن هذا الباب يدل على القيام بالفعل بصورة متكررة، وأن العمل غالبا ما يكون اختياريا إراديا، والسر في ذلك - فيما يبدو - تحقيق مسؤولية الإنسان عن أعماله، كل هذا يدعونا إلى التحفظ من أقوال من ذهب إلى أن

البابين متساويين في التواتر، ومن أقوال الذين ذهبوا إلى اطراد (فعل يفعل) أكثر من (فعل يفعل) لخفة الكسرة .

5 - أكثر الجموع التي جاء عليها اسم الفاعل جموع تصحيح، وهو ما يؤكد أقوال العلماء بأن الصفات أقرب إلى الأفعال منها إلى الأسماء، وأن اسم الفاعل أقرب الصفات إلى الأفعال .

6 - كلما زادت حروف الكلمة قل استعمالها، فأكثر المشتقات ورودا في السور ما كان من الثلاثي المجرد، إذ هو أعدل الأصول تركيبيا وأكثرها استعمالا، ثم ما كان من المزيد بحرف، فالزيد بحرفين، فالزيد بثلاثة أحرف، فالرباعي فالمالحق به .

7 - أغلب مشتقات المزيد تواترا في السور المزيد بالهمزة، وأن هذه الأخيرة تفيد التعدية في أكثر معانيها، وهو ما يؤكد النتيجة التي توصل إليها عبد الخالق عزيمة في دراسته لأسلوب القرآن الكريم أن أكثر المزيادات شيوعا في القرآن المزيد بالهمزة .

8 - مثلت مشتقات المزيد، في السور، أغلب معاني صيغ الزيادة في اللغة العربية: التعدية والتكثير والجعل والصرورة والمطاوعة والاتخاذ والمشاركة والتكلف والتعمل والطلب ومعنى المجرد، ومعنى فعلٌ وتَفَاعَلَ واستَفَعَلَ .

9 - يعمد القرآن الكريم أحيانا إلى إحلال صيغ محل أخرى، كوضع المشتق موضع الجامد والعكس، ووضع المشتق موضع المشتق، والمجرد موضع المزيد والعكس .

10 - جاء أكثر المشتقات فواصل قرآنية متناسقة المقاطع، بل ومتطابقتها في أغلب الأحيان، فمعظمها مبني على مقطع واحد، من نوع الطويل المغلق [ص ح ص] (أي صحيح + حركة طويلة + صحيح) - وهذا في حالة الوقف طبعا - وهو ما يجعل فواصل السور نسقا متحد البناء عذب الإيقاع، كما ينتهي معظمها بنون أو ميم مسبوقتين بحرفي المد الواو أو الياء، وفي ذلك حكمة، فالميم والنون من أكثر الحروف ارتباطا بالصوت فيما نشاهد ونتكلم، ولهما رنين ونغم شجي تعشقه الأذن وتلذذه النفس، بالإضافة إلى ما بينها من تآخ وارتباط في الصفات الصوتية كالجهر والذلاقة والغنة، كما أن حروف المد - زيادة على ما بينها من تقارب - تعطي الفاصلة قيمة سمعية كبرى، فتزيد إيقاع الفاصلة وضوحا. فالتبادل إذًا قائم بين الميم والنون، كما هو قائم بين الواو والياء، وهو ما بنيت

عليه معظم المشتقات الواقعة فواصل . ومراعاة القرآن للتوافق بين الفواصل ووجود مدّ سابق لحرف الفاصلة يؤكد مجيء القرآن وفق فطرة العرب، فهم أمة أمة تسمع أكثر مما تكتب، فلا غرابة إذاً أن يأتي بالصورة الصوتية المستوعمة، وفيه تقفية وموسيقى، والعرب أمة شعر وموسيقى .

11 - ذكر العلماء أن وصف جمع ما لا يعقل يكثر مجيئه بصيغة المفردة المؤنثة، ويقبل بصيغة الجمع، وقد استعمل القرآن كلتا الصيغتين (أياماً معدودة) و(أياماً معدودات) و(أشهر معلومات)، والوصف بالجمع يعد من باب مقابلة الجمع بالجمع مجازاً.

12 - يعبر القرآن أحياناً عن اسم جامد بآخر مشتق يشتمل على صفة من صفاته، وذلك يؤدي في كثير من الحالات إلى تعدد الاحتمالات الدلالية للاسم الجامد، والابتعاد عن التقرير المباشر يعطي الإنسان مجالاً لإعمال فكره وإنعام نظره، كما يكتسب التعبير ثراءً وغنى.

13 - يستعمل القرآن أحياناً (المُفَاعَلَة) غير دالة على المشاركة، وإنما تدل على أن الحدث صار من طرف واحد وأن الفعل وقع على شيء من ذلك نحو (أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً) .

14 - يطلق القرآن بعض الشيء على كله، ويصف ما ليس جمعاً في الحقيقة بالجمع، فيغلب أكثر الزمان على أقله، من ذلك (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ)، فحقيقة الحج شهران وبعض من الشهر الثالث. والعرب يطلقون الجمع على التثنية، إذ كانت التثنية أقل الجمع.

15 - أغلب ما تأتي له النكرة في القرآن ما يفيد العموم والشيوع، وقد تأتي أحياناً لمعان أخرى يتطلبها المقام، كالتقليل والتكثير والإيضاح والإبهام والنوع والاستغراق والتعظيم والتحقيق...

16 - تشتق الصفة، أحياناً، من مادة موصوفها، عند إرادة التوكيد والكثرة وتحميل العبارة دلالة إضافية نحو (الْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ) .

17 - أكدت الدراسة أقوال العلماء بأن (فَعِيل) ليس أصلاً للمبالغة، فمعظم ما جاء على هذا الوزن يفيد المبالغة، لكنه بمعاني صيغ أخرى، نحو :

- (فَاعِل) كرحيم وعليم وسميع .

- (مَفْعُول) كحميد، ورجيم .

- و(مُفْعِل) كحسيب، وخبير، ونذير، وأليم .
- و(مُفَاعِل) كحفيظ، وخصيم، وشريك، وقرين .
- و(مُفَعِّل) كبشير .

18 - أشار العلماء إلى أن أكثر صيغ المبالغة القياسية تواترا في كلام العرب (فَعُول وِفَعَال وِمِفَعَال) بهذا الترتيب، وقد أكدت الدراسة جزءا من هذا. فقد جاء على (فَعُول) اثنتان وخمسون (52) صيغة، وعلى (فَعَال) ست وعشرون (26) صيغة، بينما ورد على (مِفَعَال) صيغة واحدة، ولعل ذلك راجع إلى أن الصيغة كانت في الأصل للآلة، ثم انتقلت إلى المبالغة .

19 - أكثر الصيغ اقترانا بعضها ببعض صيغتا (عَفُورٌ وِرَحِيمٌ)، فأغلب الآيات التي تذكر فيها صيغة غفور تردف برحيم، وقد بينا سبب ذلك في الدراسة.

20 - تقل الصفة المشبهة من (فَعَلٌ) إذا قيست بما جاء من (فِعِل) و(فُعْل)؛ لأن الغالب في (فِعِل) التعدية لا اللزوم، والصفة المشبهة تأتي من اللازم إلا فيما ندر، كما أنها قليلة في (فِعِل) بالمقارنة مع (فُعْل)؛ لأن (فِعِل) يغلب في العيوب والأدواء والحلي والأحزان، وهي قليلة نسبيا في القرآن بينما يغلب (فُعْل) في الغرائز والطبائع وأنواع السلوك الأخرى، وهي كثيرة في القرآن؛ لأنه كتاب هداية وتقويم وتربية بالدرجة الأولى.

21 - أغلب الجموع التي جاءت عليها الصفة المشبهة جموع تكسير، وذلك لقلّة مضارعة الصفة المشبهة للفعل، فكلما قلت مضارعة الصفة للفعل قربت من الجوامد وجمعت جمعها والعكس صحيح، وقد أشرنا إلى أن أكثر جموع اسم الفاعل جموع تصحيح لكثرة شبهه بالفعل .

22- إذا أريد التذليل على مطلق المعنى، جيء بالصفة مستغنية عن موصوفها، وأجريت مجرى الأسماء، كالباطل والحسنة والفاحشة والمنكر والمعروف والطّيّبات والبيّنات...

23- قد تأتي ألفاظ على غير المألوف في القاعدة اللغوية، وذلك لأسباب بلاغية ودلالية يتطلبها المقام، من ذلك استعماله كلمة (أشد) مع كلمتي (قسوة وحبا) مع أنها يمكن أن يبنى من كل منهما أفعال التفضيل.

24- أكدت الدراسة أقوال العلماء بأن الله كثيرا ما ذم (الأكثر) في القرآن، فهو غالبا ما يقال للذين يتبعون أهواءهم، وكل الآيات التي ورد فيها (أكثر) تدل على الكمية العديدة، وهذه الكمية مذمومة إما بعدم الإيمان، وإما بعدم الشكر وإما بعدم العقل، وإما بالجهل، وإما بالفسق .

25 - يستعمل القرآن أفعال التفضيل على غير بابه، نحو (خير وأحسن) في قوله تعالى ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾، و(أَحَقُّ) في قوله تعالى ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادَا إِصْلَاحًا﴾ .

26 - ورد في القرآن صيغ على غير قياس نحو: فقير من افتقر، وشديد من اشتد، وكهل من اكتهل، ونذير من أنذر، وبشير من بشر .

27 - خلو المشتقات من المثال البياني يعود إلى قلته في اللغة العربية، ولذلك لم نجده في السور المدروسة.

قائمة المصادر والمراجع

- المصحف الشريف برواية ورش عن نافع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغبة، الجزائر 1994 .

أولا - الكتب القديمة المطبوعة:

- الأزهري (خالد بن عبد الله الجرجاوي ت 906 هـ) :
1 - شرح التصريح على التوضيح، تصحيح ومراجعة لجنة من العلماء، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د. ت).
- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ت 370 هـ) :
2 - تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، دار الكتاب العربي، القاهرة (د. ت)
- الأستراباذي (رضي الدين محمد بن الحسن ت 686 هـ) :
3 - شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت 1982 .
4 - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت 1985 .
- الأصفهاني (الراغب أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل ت 502 هـ):
5 - المفردات في غريب القرآن، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت (د.ت)
- الأعشى (ميمون بن قيس بن جندل ت 7 هـ) :
6 - الديوان، دار صادر ودار بيروت، بيروت 1960 .
7 - الديوان، تحقيق د / يوسف شكري فرحات، دار الجليل، ط 1 بيروت 1992 .
- الألوسي (عمود بن عبد الله الحسيني شهاب الدين أبو الثناء ت 1270 هـ)
8 - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، مطبعة إدارة الطباعة المنيرية القاهرة (د.ت).
- ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ت 677 هـ) :

- 9 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ضبط وتصحيح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت (د. ت).
- 10 - الأضداد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة المصرية، صيدا بيروت 1987 .
- 11 - الوجيز في علم التصريف، تحقيق علي حسن البواب، دار العلوم للطباعة والنشر، ط 1، بيروت 1982 .
- البغدادي (عبد القادر بن عمر بن بايزيد ت 1091 هـ) :
- 12 - خزائن الأدب ولب لباب لسان العرب على شرح شواهد الكافية، المطبعة الأميرية بولاق، ط 1، القاهرة (د. ت) .
- البيضاوي (ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد علي الشيرازي ت 685 هـ) :
- 13 - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، مؤسسة شعبان للنشر والتوزيع بيروت (د. ت) .
- الثعالبي (عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور ت 430 هـ) :
- 14 - فقه اللغة وأسرار العربية، منشورات مكتبة الحياة بيروت (د. ت) .
- الجاربردي (أحمد بن الحسن بن يوسف ت 746 هـ) :
- 15 - مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط، عالم الكتب، بيروت (د. ت)
- الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت 471 هـ) :
- 16 - دلائل الإعجاز في علم المعاني، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، دار المعارف للطباعة والنشر، بيروت 1978 .
- جرير (ابن عطية بن حذيفة الخنفي بن بدر الكلبي اليربوعي ت 110 هـ)
- 17 - الديوان، شرح الدكتور يوسف عيد، دار الجليل، ط 1، بيروت 1992 .
- ابن الجوزي (شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ت 833 هـ)
- 18 - النشر في القراءات العشر، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت) .
- ابن جزي (أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الفرناطي ت 741 هـ)
- 19 - التسهيل لعلوم التنزيل، الدار العربية للكتاب، بيروت (د. ت) .

- ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت 392 هـ) :
- 20- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت (د. ت) .
- 21 - سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هندراوي، دار القلم للطباعة والنشر، ط 2، دمشق 1993 .
- 22 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي نجدي ناصف وعبد الحلیم النجار وعبد الفتاح شلبي، نشر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مطابع الأهرام، القاهرة 1994.
- 23 - المنصف لشرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ط 1، القاهرة 1954.
- الجوهري (أبو نصر إسماعيل بن حماد ت 393 هـ) :
- 24 - الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، ط 3، بيروت 1984 .
- حسان بن ثابت (ابن المنذر الخزازي الأنصاري أبو الوليد، ت 54 هـ) :
- 25 - الديوان، تحقيق عبد الرحمن البرقوقي، نشر دار الأندلس، بيروت 1980 .
- أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي ت 745 هـ) :
- 26 - تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1993 .
- 27 - النهر الماد مع تفسير البحر المحيط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، بيروت 1983 .
- 28 - ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق مصطفى أحمد النحاس، مطبعة النسر الذهبي، ط 1، القاهرة 1984 .
- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن حمدان ت 370 هـ) :
- 29 - الحججة في القراءات السبع، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار الشروق ط 3، بيروت 1979 .

- ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن ت 321 هـ) :
- 30 - الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، ط 3، القاهرة (د. ت).
- 31 - الجمهرة، تحقيق وتقديم منير البعلبكي، دار العلم للملايين ط 1، بيروت 1987
- الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الإشبيلي ت 379 هـ) :
- 32 - تاج العروس من جواهر القاموس، منشورات دار، مكتبة الحياة بيروت (د.ت)
- ابن الزبير (أحمد بن إبراهيم الثقفي العاصمي الغرناطي ت 708 هـ) :
- 33 - ملاك التأويل القاطع بدوي الإلحاد والتعطيل في توجيهه المشابه اللفظ من أي التأويل، تحقيق سعيد الفلاح، دار الغرب الإسلامي، ط 1 بيروت 1983
- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل ت 311 هـ) :
- 34 - كتاب فعلت وأفعلت، تحقيق وشرح وتعليق ماجد حسن الذهبي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق 1984 .
- 35 - معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل شلبي، بيروت 1988 .
- الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله ت 794 هـ) :
- 36 - البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية صيدا، ط 2، بيروت 1972 .
- الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد ت 538 هـ)
- 37 - تفسير الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د. ت).
- 38 - كتاب أعجب العجب في شرح لامية العرب، طبعة الخانجي، ط 1، القاهرة 1328 هـ
- ابن زنجلة (أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد ت حوالي 400 هـ) :
- 39 - حجة القراءات، تحقيق وتعليق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ط 8، بيروت 1997 .
- الزوزني (أبو عبد الله الحسين بن أحمد ت 468 هـ) :

- 40 - شرح المعلقات السبع، مكتبة المعارف، بيروت 1988 .
- ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ت 316 هـ) :
- 41 - الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط 1، بيروت 1985
- السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي ت 626 هـ) :
- 42 - مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت 1987 .
- ابن سلام (يحيى بن محمد بن يحيى بن سلام البصري ت 280 هـ) :
- 43 - التصاريف، تفسير القرآن مما تشابهت أسماؤه وتصرفت معانيه، تقديم وتحقيق هند شلبي، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1980 .
- السمرقندي (أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد ت بعد 400 هـ) :
- 44 - المدخل لعلم تفسير كتاب الله، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم دمشق ودار العلوم بيروت (د. ت) .
- السمين الحلبي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم الحلبي ت 756 هـ) :
- 45 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق محمد أحمد الخراط، بيروت 1986
- سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180 هـ) :
- 46 - الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار عالم الكتب، ط 3، بيروت 1983
- ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ت 458 هـ) :
- 47 - المخصص، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت (د. ت) .
- السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911 هـ) :
- 48 - الإقتان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة (د. ت) .

49 - المزهري في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتصحيح محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت (د.ت).

50 - معجم المفردات شرح جمع الجوامع في علم العربية، تصحيح محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).

- الصبان (أبو العرفان محمد بن علي المصري ت 1206 هـ) :

51 - حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ترتيب وتصحيح مصطفى حسين أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت (د.ت).

- طرفة بن العبد (بن سفيان بن سعد البكري الوائلي أبو عمرو ت 60 ق هـ)

52 - الديوان، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت 1982.

- العبادي (شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ ت 994 هـ) :

53 - رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة، تحقيق ودراسة الدكتور محمد حسن عواد، الجامعة الأردنية، كلية الآداب، دار الفرقان للنشر والتوزيع، ط 1، عمان (د.ت).

- ابن عبد ربه (أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي ت 327 هـ) :

54 - العقد الفريد، شرح وضبط وتصحيح وترتيب أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، منشورات دار الكتاب العربي، بيروت 1982.

- العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران ت بعد 396 هـ) :

55 - الفروق في اللغة، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4،

بيروت 1980

- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي الإشبيلي ت 669 هـ)

56 - الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، منشورات دار الآفاق الجديدة، ط 4،

بيروت 1979.

- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت 769 هـ) :
- 57 - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة بمصر، ط 14، القاهرة 1964.
- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله ت 616 هـ) :
- 58 - إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، ط 1، بيروت 1979 .
- 59 - التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت (د.ت).
- الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد ت 505 هـ) :
- 60 - المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، ضبط أحمد قباني، دار الكتب العلمية، بيروت (د.ت).
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ت 395 هـ) :
- 61 - الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق وتقديم عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، ط 1، بيروت 1993 .
- 62 - مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار إحياء الكتب العربية عيسى بابي الحلبي وشركاه، ط 1، القاهرة 1366 - 1367 هـ
- الفارسي (أبو علي الحسن بن أحمد ت 377 هـ) :
- 63 - التكملة، وهي الجزء الثاني من الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1984 .
- 64 - الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1983
- الفخر الرازي (فخر الدين الرازي أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي الطبرستاني ت 606 هـ) :
- 65 - التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، ط 3، بيروت (د.ت) .

- الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207 هـ) :
- 66 - معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب، ط 1، القاهرة 1955
- الفراهيدي (أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد ت 175 هـ) :
- 67 - كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط 2، إيران 1409 هـ .
- الفيروزآبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب ت 817 هـ) :
- 68 - القاموس المحيط، دار الجليل والمؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت).
- الفيومي (أحمد بن محمد بن علي المقرئ ت 770 هـ) :
- 69 - المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت (د.ت) .
- ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفي الدينوري ت 276 هـ) :
- 70 - أدب الكاتب، تحقيق وتعليق محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط 3، المدينة المنورة 1981 .
- 71 - تأويل مشكل القرآن، شرح السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1986 .
- 72 - تفسير غريب القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت 1978 .
- 73 - الشعر والشعراء، دار إحياء العلوم، ط 3، بيروت 1987 .
- القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري القرطبي ت 671 هـ)
- 74 - الجامع لأحكام القرآن، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت) .
- ابن القوطية (أبو بكر محمد عمر بن عبد العزيز بن إبراهيم بن عيسى بن مزاحم ت 367 هـ) :
- 75 - كتاب الأفعال، تحقيق علي فودة، الناشر مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1993 .
- ابن قيم الجوزية (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدمشقي ت 751 هـ) :
- 76 - الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان، إشراف لجنة تحقيق التراث العربي منشورات مكتبة الهلال، بيروت (د.ت) .

- ابن كثير (عماد الدين أبو الفدا إسماعيل بن عمر بن كثير الخزرجي القرشي الدمشقي
ت 774 هـ) :

77- تفسير القرآن العظيم، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط 4، بيروت 1983.

- الكرمانى (محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى ت نحو 505 هـ) :

78 - أسرار التكرار في القرآن، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار بوسلامة للطباعة
والنشر والتوزيع، ط 1، تونس 1983 .

- ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ت 672 هـ) :

79 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي
للطباعة والنشر، القاهرة 1986 .

- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ت 285 هـ) :

80 - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دار عالم الكتب، بيروت (د.ت)

- المحلى (جلال الدين بن أحمد المحلى ت 864 هـ) والسيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن

أبي بكر ت 911 هـ) :

81 - تفسير الجلالين، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د. ت) .

- المفضل الضبي (المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر الضبي أبو العباس ت 168 هـ) :

82 - المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف القاهرة

.1952

- ابن منظور (جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي ت 711 هـ)

83 - لسان العرب، تقديم عبد الله العلايلي، أعاد بناءه على الحرف الأول يوسف خياط، دار

الجيل ودار لسان العرب، بيروت 1988 .

- ابن الناظم (بدر الدين محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الدمشقي ت 686 هـ)

84 - زبدة الأقوال في شرح قصيدة أبنية الأفعال، تحقيق ناصر حسين علي، المطبعة التعاونية،

ط 1، دمشق 1992 .

- أبو نواس (الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح ت 198 هـ) :

85 - الديوان، تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، دار الكتاب العربي، بيروت 1982 .

- ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن عبد الله ابن هشام ت 761 هـ) :

86 - شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع دار الأنصار، القاهرة، ط 15، 1978 .

87 - شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، توزيع مكتبة الثقافة مكة المكرمة والمكتبة الأموية، ط 11، عمان الأردن، 1963

88 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط 5 بيروت 1979 .

- ابن هانئ (محمد بن هانئ الأزدي الأندلسي ت 362 هـ) :

89 - الديوان، تحقيق كرم البستاني، مكتبة صادر، بيروت 1952 .

- ابن يعيش (موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي ت 643 هـ) :

90 - شرح المفصل، عالم الكتب بيروت ومكتبة المنبي القاهرة (د.ت) .

ثانياً - الكتب الحديثة المطبوعة :

- إبراهيم أنيس

1 - من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، القاهرة 1987 .

2 - في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية للطباعة والنشر، ط 6، القاهرة 1984

3 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات الأدبية واللغوية، مطبعة النهضة الجديدة، القاهرة 1966 - 1967 .

4 - الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6 القاهرة 1981 .

5 - المعجم الوسيط (مؤلف جماعي بإشراف مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، دار الفكر، القاهرة (د.ت) .

- إبراهيم بدري كمال :
- 6 - الزمن في النحو العربي، دار مية للنشر والتوزيع، ط 1، الرياض 1404 هـ .
- إبراهيم السامرائي :
- 7 - الفعل زمانه وأبينته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 3 بيروت 1983 .
- أحمد بدوي :
- 8 - من بلاغة القرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر الفجالة القاهرة (د.ت)
- أحمد الحملاوي :
- 9 - شذا العرف في فن الصرف، المكتبة الثقافية، بيروت (د.ت) .
- أحمد الشرباصي :
- 10 - موسوعة له الأسماء الحسنى، تقديم عبد الستار حسين زموط، دار الجليل، ط 2 بيروت 1987 .
- أحمد عبد الرحمن حماد :
- 11 - عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، بيروت 1983
- أحمد محمد الخراط :
- 12 - معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، دمشق 1989 .
- أحمد مختار عمر :
- 13 - دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، ط 2، القاهرة 1981 .
- أسعد أحمد علي :
- 14 - تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار السؤال للطباعة والنشر، ط 2، دمشق (د.ت)
- أبو أوس إبراهيم الشمسان :
- 15 - الفعل في القرآن الكريم تعديته ولزومه، ذات السلاسل للطباعة والنشر، الكويت 1986 .

- برجستراسر (جوتهلّف) :
- 16 - التطور النحوي للغة العربية، تصحيح وتعليق رمضان عبد التراب، الناشر مكتبة الخانجي، ط 2، القاهرة 1994 .
- بنعزوز زيدة :
- 17 - دراسة المشتقات العربية وأثارها البلاغية في المعلقات العشر الجاهلية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989 .
- تمام حسان :
- 18 - اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 2، القاهرة 1979 .
- 19 - مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء 1986 .
- حسن طبل :
- 20 - أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، دار الكتب، القاهرة 1990
- حلمي خليل :
- 21 - المولد في العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط 2، بيروت 1985 .
- خديجة الحديشي :
- 22 - أبنية الصرف في كتاب سيويه، مكتبة النهضة، بغداد 1965 .
- الخضري (شمس الدين محمد بن مصطفى ت 1870 م) :
- 23 - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1995 .
- رفائيل نخلة اليسوعي :
- 24 - غرائب اللغة العربية، المطبعة الكاثوليكية، ط 2، بيروت (د. ت) .
- زكي الأرسوزي :
- 25 - العبقريّة العربية في لسانها، دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ط 2، دمشق (د. ت) .

- زين كامل عبد الحميد الخويسكي :
- 26 - الزوائد في الصيغ في اللغة العربية (في الأسماء)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1985 .
- سعيد الأفغاني :
- 27 - في أصول النحو، المكتب الإسلامي، بيروت 1987 .
- سيد قطب :
- 28 - في ظلال القرآن، دار الشروق، ط 24، بيروت - القاهرة 1995 .
- صبحي الصالح :
- 29 - دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط 9، بيروت 1981 .
- صلاح الدين الزعبلوي :
- 30 - مسالك القول في النقد اللغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، ط 1، دمشق 1984
- 31 - مع النحاة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1992 .
- طاهر سليمان حمودة :
- 32 - دراسة المعنى عند الأصوليين، الدار الجامعية للطباعة، القاهرة (د. ت) .
- الطيب البكوش :
- 33 - التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، نشر وتوزيع مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، ط 2، تونس 1987 .
- عادل نويهض :
- 34 - معجم المفسرين من صدر الإسلام حتى العصر الحديث، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، ط 1، بيروت 1984 .
- عباس حسن :
- 35 - النحو الوافي، دار المعارف، ط 6، القاهرة 1981
- عباس أبو السعود :

- 36 - أزاهير الفصحى في دقائق اللغة، دار المعارف، ط 2، القاهرة (د.ت) .
- عبد الجليل عبد الرحيم :
- 37 - لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة الحديثة، ط 1، عمان 1981 .
- عبد الغفار حامد هلال :
- 38 - العربية خصائصها وسماتها، مطبعة الجبلاوي، ط 4، القاهرة 1995
- عبد الفتاح لاشين :
- 39 - صفاء الكلمة، دار المريخ للنشر الرياض ومطبعة النهضة مصر 1983 .
- عبد الله أمين :
- 40 - الاشتقاق، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة 1956 .
- عبد الله بوخلخال :
- 41 - التعبير الزمني عند النحاة العرب منذ نشأة النحو العربي حتى نهاية القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 .
- عز الدين علي السيد :
- 42 - التكرير بين المثير والتأثير، عالم الكتب، ط 2، بيروت 1986 .
- علي حسن السيد رضوان :
- 43 - نظرة القرآن إلى المستقبل في ضوء سورة البقرة، شركة الشهاب، الجزائر 1990
- علي عبد الواحد وافي :
- 44 - علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 7، الفجالة القاهرة (د.ت) .
45 - فقه اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، ط 8، الفجالة القاهرة (د.ت) .
- عيد محمد شبايك :
- 46 - الفاصلة القرآنية بين المبنى والمعنى، دار حراء، ط 1، القاهرة 1993 .
- فاضل مصطفى الساقى :

47 - أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، الناشر مكتبة الخانجي، القاهرة

.1977

- فايز الداية :

48 - علم الدلالة العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1973 .

- فؤاد أحمد السيد الحطاب :

49 - قضية الشبه في النحو العربي، دار الطباعة المحمدية بالأزهر ط 1، القاهرة 1988 .

- فخر الدين قباوة :

50 - تصريف الأسماء والأفعال، جامعة حلب، كلية الآداب 1978 .

- ماريو باي :

51 - أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط 2، القاهرة 1983

- مجمع اللغة العربية بالقاهرة :

52 - في أصول اللغة، إخراج وضبط وتعليق محمد شوفي أمين ومصطفى حجازي، الهيئة

المصرية العامة لشؤون المطابع الأميرية، ط 1، القاهرة 1975 .

- محمد إسماعيل إبراهيم :

53 - معجم الألفاظ والأعلام القرآنية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 2 ،

بيروت 1969 .

- محمد حسين أبو موسى :

54 - البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية، دار الفكر العربي

للطباعة والنشر، بيروت (د. ت)

- محمد حسين آل ياسين :

55 - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة، ط

1، بيروت 1980

- محمد شلتوت :

56 - تفسير القرآن الكريم، دار الشروق، ط 9، بيروت 1982 .

- محمد الطاهر بن عاشور :
57 - تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984 .
- محمد عبد الخالق عزيمة :
58 - دراسات لأسلوب القرآن الكريم، مطبعة حسان ومطبعة السعادة، دار الحديث، القاهرة 1982 .
- محمد فؤاد عبد الباقي :
59 - المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الجليل، بيروت (د.ت) .
- محمد أبو الفتوح شريف :
60 - علم الصرف دراسة وصفية، دار المعارف، القاهرة 1986 .
- محمد المبارك :
- 61 - فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 7 ، بيروت 1981 .
- محمد المنجي الصيادي :
62 - التعريب وتنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 4 ، بيروت 1985 .
- محمد مندور :
63 - اللغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، جلال حزي وشركاه (د.ت) .
- محمد بن يوسف طفيش :
64 - شرح لامية الأفعال، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان 1986 .
- محمود أحمد نحلة :
65 - لغة القرآن الكريم في جزء عم، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1981 .
- مزيد إسماعيل نعيم :

- 66 - الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة، مطبعة الحجاز، دمشق 1983
- مصطفى صادق الرافعي :
- 67 - إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مكتبة رحاب، ط 8، الجزائر (د.ت).
- مصطفى الغلاييني :
- 68 - جامع الدروس العربية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر، ط 14، صيدا بيروت 1980 .
- ناصر حسين علي :
- 69 - الصيغ الثلاثية مجردة ومزيدة اشتقاقاً ودلالة، المطبعة التعاونية، دمشق 1989 .
- ناصيف البازجي :
- 70 - العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، دار صادر، بيروت (د. ت).
- نجاه عبد العظيم الكوفي :
- 71 - أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1989 .
- نذير حمدان :
- 72 - الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط 1 جدة 1991
- هنري فلايش :
- 73 - العربية الفصحى، نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، دار المشرق، ط 2، بيروت (د. ت) .
- وسمية عبد المحسن المنصور :
- 74 - أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، جامعة الكويت، كلية الآداب، قسم اللغة العربية، ط 1، الكويت 1984 .
- 75 - المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، توزيع المكتبة الشرقية، ط 26، بيروت 1986 .

ثالثا - الرسائل :

- أحمد إبراهيم هندي :

1 - الأبنية الصرفية في ديوان الشاعر إسماعيل صبري باشا، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984.

- رفعت هزيم :

2 - صيغة اسم الفاعل في العربية، أصولها وتطورها، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم اللغة العربية 1984.

- د. عبد الكريم بكري :

3 - الدلالة الزمنية للفعل في القرآن الكريم، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة وهران كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها (1989 - 1990).

- محمد طاع الله :

4 - صيغ المبالغة في القرآن الكريم، البنية والدلالة، رسالة ماجستير بدار الكتب الوطنية، تونس 1990.

رابعا - المجالات :

1 - مجلة الأزهر، العدد 40، سنة 1969، والعدد 45، سنة 1973.

2 - مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الأعداد : 1، 2، 10، 18، 22.

3 - مجلة اللسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط (المغرب)، العدد 18 سنة 1982، والعدد 37 سنة 1991.

4 - مجلة التراث العربي (مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق) العددان 11 و12، سنة 1983.

5 - مجلة الفيصل (مجلة ثقافية شهرية تصدر عن دار الفيصل الثقافية، الرياض)، العددان 94 و99، سنة 1985.

فهرس

| | |
|----|---|
| 3 | كلمة الناشر |
| 6 | |
| 9 | تمهيد |
| 19 | الاشتقاق مفهومه وأصله |
| 26 | أقسام الاشتقاق |
| 26 | أولا، عند القدماء |
| 28 | ثانيا - عند المحدثين |
| 33 | أهمية الصيغة في المشتقات العربية |
| 37 | الفصل الأول اسم الفاعل |
| 38 | تمهيد |
| 44 | أولا - اسم الفاعل من الثلاثي المجرد |
| 44 | I - علاقته بأبواب الفعل : |
| 44 | 1 - باب فعل يفعل : |
| 49 | 2 - باب فعل يفعل : |
| 53 | 3 - باب فعل يفعل : |
| 56 | 4 - باب فعل يفعل : |
| 58 | 5 - باب فعل يفعل : |
| 60 | 6 - باب فعل يفعل : |
| 62 | II - صحته واعتلاله |
| 62 | 1 - الصحيح : |
| 62 | أ السالم : |
| 65 | ب المهموز : |
| 67 | ج المضعف : |
| 69 | 2 - المعتل : |

69 أ، المثال :

70 ب، الأجوف:

71 ج، الناقص :

72 د، اللزيف :

73 III - تعدد المعنى الوظيفي للصفة

77 **ثانيا - اسم الفاعل من الثلاثي المزيد**

81 I - المزيد بحرف

81 1 - مفعل :

86 2 - مفعل :

90 3 - مضاعف :

94 II - المزيد بحرفين

94 1 - مفتعل :

101 2 - متفضل :

103 3 - منفعل :

105 4 - متفاعل :

107 III - المزيد بثلاثة أحرف

107 - مستمفعل

109 **ثالثا - من الرباعي المجرد**

109 مفعّل

111 **رابعا - من الملحق بالرباعي**

111 مفعّل

114 **الفصل الثاني اسم المفعول**

115 تمهيد

119 **أولا - اسم المفعول من الثلاثي المجرد^٥**

131 **ثانيا - من الثلاثي المزيد**

| | |
|----------|----------------------------|
| 131..... | I - المزيد بحرف ، |
| 132..... | 1 - مضعل ، |
| 137..... | 2 - مضاعل ، |
| 139..... | 3 - مضعل ، |
| 148..... | II - المزيد بثلاثة أحرف |
| 148..... | مستعمل ، |
| 151..... | ثالثا - من الرباعي المجرد |
| 151..... | مضحلل ، |
| 158..... | الفصل الثالث صيغ المباعدة |
| 159..... | تمهيد |
| 165..... | 1 - صيغة فاعيل |
| 176..... | 2 - صيغة فاعال |
| 186..... | 3 - صيغة فاعول |
| 196..... | 4 - صيغة فيعول |
| 198..... | 5 - صيغة فاعيل |
| 203..... | 6 - صيغة مفعيل |
| 207..... | 7 - صيغة مفعال |
| 210..... | 8 - صيغة فعلان |
| 212..... | الفصل الرابع الصفة المشبهة |
| 213..... | تمهيد |
| 219..... | 1 - صيغة فاعيل |
| 237..... | 2 - صيغة فعل |
| 241..... | 3 - صيغة فعل |
| 248..... | 4 - صيغة فعل |
| 251..... | 5 - صيغة فعل |
| 254..... | 6 - صيغة فعل |
| 259..... | 7 - صيغة فعل |

| | |
|----------|-----------------|
| 262..... | 8 - صيغة أفعل |
| 267..... | 9 - صيغة فيعل |
| 274..... | 10 - صيغة فعال |
| 276..... | 11 - صيغة فعلى |
| 279..... | 12 - صيغة فعلاء |
| 282..... | 13 - صيغة فعلان |
| 286..... | 14 - صيغة فغول |

291..... الفصل الخامس أفعال التفضيل

292..... تمهيد

303..... أولا - أفعال التفضيل المجرد من (ال) والإضافة

313..... ثانيا - المحلي بـ «ال»

318..... ثالثا - المضاف

318..... 1 - المضاف إلى معرفة

321..... 2 - المضاف إلى نكرة

325..... رابعا - المذكور فيه (من) الجارة للمفضول

330..... خامسا - المحذوف فيه (من) الجارة للمفضول

332..... سادسا - أفعال التفضيل على غير بابيه

336..... الخاتمة

341..... قائمة المصادر والمراجع

341..... أولا - الكتب القديمة المطبوعة

350..... ثانيا - الكتب الحديثة المطبوعة

358..... ثالثا - الرسائل

358..... رابعا - المجلات

359..... فهرس

هذا الكتاب :

المؤلف في سطور

الدكتور/ بلقاسم بلعرج.

- أستاذ اللغويات بجامعة عنابة سابقا، وجامعة قلمة حاليا.

- رئيس المجلس العلمي لكلية الحقوق والآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة قلمة.

- تحصل على الليسانس في الأدب العربي من جامعة عنابة، سنة 1982 وعلى الماجستير في اللسانيات التطبيقية سنة 1990 من الجامعة نفسها، وعلى دكتوراه دولة في اللسانيات التطبيقية سنة 1999 من جامعة الجزائر العاصمة.

- عضو مخبر اللسانيات واللغة العربية بجامعة عنابة.

- رئيس مشروع "دور مجمع اللغة العربية بدمشق في التاصيل لمصطلح علمي في اللغة والأدب" (قيد الإنجاز).

- يشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه.

- له كتاب "المدارحة الجزائرية وصلتها بالعربية الفصحى، دراسة لسانية للهجة بني فنيح (جيجل) قيد الطبع".

- نشر له عدة مقالات في مجلات ودوريات وطنية ودولية، وشارك في عدة ملتقيات وطنية ودولية.

إن القرآن الكريم نص معجز في بيانه، متفرد في بانه وفي مقاطعه وفي ألفاظه وفي آياته وفي سورته، تأمله أساطين الفصاحة والبيان في كل ذلك، فوجدوا اتساقا يبهر العقول ونظاما والتاما واتقاناً وإحكاما يعجز عنه الناس.

- وقد غدا مصدرا لكثير من الدراسات اللغوية والإسلامية، فهو مصدر تشريع بالدرجة الأولى، وأحد مصادر اللغة العربية بالدرجة الثانية يُمتلها في أدق مستوياتها وأعلاها، وبذلك صار الورد الموزود للباحثين يَجِدُون في اكتناه أسرارهِ وبيان إعجازهِ.

- يتناول هذا الكتاب بالدراسة المشتقات المتردة في الربع الأول : اسم الفاعل واسم المفعول، وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل، في إطار النص القرآني، ببيان أبنيتها وتواترها وتنوع دلالاتها وإسهامها في تنوع المعاني وإثراء اللغة.

